رقم الترتيب: .....
رقم التسلسل: .....

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية

مذكـرة

مـقدمـة لنيـل شـهـادة

الـمـاجستيـر

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: دراسات اقتصادية

من إعداد الطالبة : محمدي نورة

تحت عنوان :

دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

نوقشت يوم : 09 مـارس 2006م

أمـام لـجنـة المناقشـة المكونـة من:

د. بن عنتر عبد الرحمان	أستاذ محاضر بجامعة بمورداس	رئيسا
د. وصاف سعيدي	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مقررا
د. لعمى أحمد	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مناقشا
د. قريشي يوسف	أستاذ محاضر بجامعة ورقلة	مناقشا

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الحمد الله الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيد الأنام وأشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم **« رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه »**

الحمد والشكر لله الذي ساعدنا على انجاز هذا البحث

عرفنا مني بالمساعدات المعتبرة التي قدمها لي الأستاذ المشرف الدكتور وصاف سعيدي أتقدم له بعظيم الشكر والامتنان

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من الأستاذة: بن قرينة محمد حمزة، شعوبي محمد فوزي، كماسي محمد لأمين، بن عيشة باديس، زوزي محمد ، على نصائحهم وإرشاداتهم طيلة إنجاز هذا العمل

كما لا يسعني إلا أن أشكر كل من شجعني على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة مسغوني دلال، والزميلة مسغوني منى والأخت سعاد بالطيب.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة أعضاء لجنة المناقشة الذين سخروا من وقتهم الثمين لقراءة هذا البحث ومناقشته

الفهـــرس

كلمة شكر وعرفان
المقدمة أ
الفصل الأول: الملكية الخاصة والتطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر
مقدمة 2
I- 1 الملكية الخاصة في الأنظمة الاقتصادية..... 3
I- 1- 1 نظرة النظرية الليبرالية للملكية الخاصة..... 3
I- 1- 1-1الملكية الخاصة عند ما قبل الكلاسيك..... 3
I- 1- 1-2 الملكية الخاصة عند الكلاسيك..... 6
I- 1- 1-3 الملكية الخاصة عند النيوكلاسيك..... 7
I- 1- 1-4 الملكية الخاصة عند كينز..... 8
I- 1- 1-5 الملكية الخاصة عند التيار الليبرالي الجديد..... 9
I-1-2 الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي..... 12
I- 1- 3 الملكية الخاصة في الإسلام..... 13
I- 1- 3-1 المبادئ الاقتصادية في الإسلام من منظور الملكية..... 14
I- 1- 3-2 أشكال الملكية في الإسلام..... 15
I- 2 خصائص القطاع الخاص..... 17
I- 2- 1 مفهوم القطاع الخاص..... 17
I-2- 2 متطلبات القطاع الرأسمالي الخاص..... 17
I- 2- 3 الشكل القانوني لمؤسسات القطاع الخاص..... 18
I- 2- 3-1 المؤسسات الفردية..... 18
I- 2- 3-2 الشركـات..... 19
I – 2-4 حجم المؤسسات الخاصة..... 23
I- 3 التطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر..... 25
I- 3- 1 مرحلة التهميش (1963-1982) 25
I- 3- 1- 1 قانون الاستثمار الخاص 63 – 277..... 26
I- 3- 1- 2 ميثاق الجزائر 1964..... 28
I- 3- 1- 3 قانون الاستثمار 66 – 284..... 29
I- 3- 1- 4 الميثاق الوطني 1976..... 33
I- 3- 2 مرحلة رد الاعتبار 1982-1988..... 36
I- 3- 2- 1 قانون استثمار 82 – 11 37
I- 3- 2- 2 الميثاق الوطني 1986..... 42
I- 3- 2- 3 قانون الاستثمار88-25..... 44
I- 3- 3 مرحلة الانفتاح (انطلاقا من سنة 1989)..... 46
I- 3- 3- 1 قانون النقد والقرض..... 47
I- 3- 3- 2 المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار..... 50
I- 3- 3- 3 الأمر رقم 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمار..... 52
I- 3- 2- 4 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 54
خاتمة الفصل الأول..... 58
الفصل الثاني : دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم وتنمية القطاع الخاص في الجزائر
مقدمة 60
II - 1 مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر..... 61
II-1 -1 الاقتصاد الوطني ومحاولات التعديل الهيكلي..... 61

II-1-1-1 لمحة حول الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى الإصلاحات 61
II-1-1-2 أسباب ودوافع الإصلاحات في الجزائر..... 63
II-1-1-3 الإصلاحات الاقتصادية الذاتية..... 68
II-1-2 الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي (الإصلاحات المدعومة)..... 70
II-1-2-1 برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال 89 إلى 91..... 71
II-1-2-2 الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الاقتصادية منذ سنة1994 73
II -2 الإجراءات والتدبير المتخذة من طرف الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص..... 80
II-2-1 الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات..... 80
II-2-1-1إعادة تحديد دور الدولة..... 80
II-2-1-2 تحسين مناخ الاستثمار..... 82
II-2-1-3 عملية الخوصصة في الجزائر..... 91
II-2-1-4 الإصلاح الضريبي والتحفيزات الممنوحة للقطاع الخاص..... 93
II-2-1-5 تحرير التجارة الخارجية وفتحها أمام القطاع الخاص..... 100
II-2-1-6 تعديل قانون الجمارك والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص..... 103
II-2-2 إجراءات الدعم الأخرى..... 103
II-2-2-1 إصلاح العقار الصناعي وتأهيل مناطق النشاط..... 104
II-2-2-2 مخطط الإنعاس الاقتصادي..... 105
II-2-2-3 برنامج ميدأ MEDA 106
II-2-2-4 البرامج المساعدة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 107
II -3 العراقيل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر..... 109
II-3-1 العراقيل التي تواجه القطاع الخاص 109
II-3-1-1الصعوبات المرتبطة بالتمويل..... 109
II-3-1-2 العراقيل المتعلقة بالعقار الصناعي..... 112
II-3-1-3 المعوقات الإدارية وارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة للمؤسسات الخاصة..... 114
II-3-1-4 المشاكل المرتبطة بالتموين..... 116
II-3-1-5 مشكلة منافسة المنتجات الأجنبية..... 116
II-3-1-6 معوقات أخرى..... 116
II-3-2 أهم التحديات التي توجه القطاع الخاص في ظل التحولات العالمية..... 118
II-3-2-1 العولمة..... 118
II-3-2-2 الشراكة الأورو-متوسطية..... 119
II-3-2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر..... 120
II-3-2-4 الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(تحرير التجارة)..... 121
III خاتمة الفصل الثاني 123
IV الفصل الثالث:تقييم أثر الإصلاحات على الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص في الجزائر
مقدمة..... 125
III– 1 تحليل اثر الإصلاحات الاقتصادية على خصائص القطاع الخاص في الجزائر..... 126
III-1-1 اثر الإصلاحات على مؤسسات القطاع الخاص..... 126
III-1-1-1 توزيع الوحدات الاقتصادية حسب القطاع القانوني..... 126
III-1-1-2 تطور عدد المؤسسات الخاصة.. 128
III-1-1-3 توزيع المؤسسات الخاصة حسب النشاط الاقتصادي..... 130
III-1-1-4 حجم المؤسسات الخاصة..... 132
III-1-1-5 توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني..... 134
III-1-1-6 التوزيع الجغرافي للمؤسسات القطاع الخاص..... 136
III-1-1-7 مساهمة القطاع الخاص في التشغيل..... 138

III -1-1-8 مساهمة المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية..... 139
III -1-2 اثر الإصلاحات على استثمارات القطاع الخاص..... 140
III -1-2-1 حجم الاستثمارات الخاصة..... 140
III -1-2-2 نوعية الاستثمارات..... 143
III -1-2-3 التوجهات الاستثمارية..... 144
III -1-2-4 إنشاء مناصب العمل..... 147
III -1-2-5 توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية..... 148
III-2 تحليل اثر الإصلاحات على مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني 150
III -2-1 دراسة طبيعة العلاقة بين الإصلاحات و حسابات الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص 150
III -2-1-1 مصدر البيانات..... 150
III -2-1-2 متغيرات الدراسة و كيفية حسابها..... 150
III -2-1-3 دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات والإصلاحات..... 154
III -2-2 التحليل بطريقة التحليل العاملي المصنف AFD 159
III -2-2-1 مدخل لتحليل العاملي..... 159
III -2-2-2 تحليل الخصائص الإحصائية للمتغيرات 164
III -2-2-3 تحليل نتائج النموذج..... 166
III – 2-2-4 مقارنة وتقييم تطور نسب متغيرات جدول حساب الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص..... 164
III-3 تقييم أثر الإصلاحات على مساهمة القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في القيم المضافة..... 175
III – 3-1 القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص 175
III -3-2 تحليل تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في القيمة المضافة..... 177
III -3-3 مقارنة متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل وبعد الإصلاح 184
خاتمة الفصل الثالث..... 188
الخاتمة العامة 189
قائمة الجدول
قائمة الأشكال البيانية
قائمة المراجع
الملاحق

قـائمة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الديون الخارجية في الجزائر	65
2	تطورات نسبة خدمة الدين مقابل الصادرات	66
3	تطور الميزان التجاري 1993-1998.	79
4	نسبة نمو الناتج المحلي الخام	79

5	يوضح فترة انتظار للحصول على العقار الصناعي	112
6	توزيع الوحدات الاقتصادية حسب القطاع القانوني (2000)	127
7	توزيع الأشخاص الطبيعيين حسب طبيعة النشاط لغاية 2000/12/31	127
8	تطور عدد المؤسسات من 1984 إلى 1991	128
9	توزيع إجمالي لعدد المؤسسات في الجزائر	129
10	توزيع المؤسسات حسب القطاع القانوني وسنة الإنشاء من 1995-1999	129
11	توزيع المؤسسات حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني سنة1999	130
12	توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال خلال سنتي 1984، 1987	133
13	توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد عمالها لسنة 1999	133
14	توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني لسنة2002	134
15	توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني لسنة1982	136
16	توزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الخاصة لسنة1982	137
17	توزيع الجغرافي للمؤسسات في سنة 1999	137
18	توزيع العمالة في الجزائر حسب القطاع القانوني	139
19	الوضع فيما يخص المتدخلين في عمليات التجارة الخارجية في نهاية 1995	140
20	التطور السنوي للاستثمار الخاص في الجزائر(1983 - 1987)	141
21	التطور السنوي للاستثمار الخاص في الجزائر(1993 - 2004)	142
22	تصنيف المشاريع الاستثمارية حسب طبيعتها(1993 – 2001)	143
23	توزيع الاستثمارات المعتمدة من 1983 إلى 1987 حسب القطاعات الاقتصادية	144
24	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية (1993 – 2004)	145
25	مناصب العمل المنشأة من طرف القطاع الخاص من سنة 1994إلى 2001	147
26	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية(93-2001)	148
27	شكل حساب الإنتاج	152
28	شكل حساب الاستغلال	153
29	نسبة مساهمة القطاع الخاص في جدول حسابات الإنتاج والاستغلال من 1982 إلى 1992(قبل الإصلاح)	155
30	نسبة مساهمة القطاع الخاص في جدول حسابات الإنتاج والاستغلال من 1993 إلى2003 (بعد الإصلاح)	155
31	نتائج اختبار السببية بينR و BP للقطاع الخاص	156
32	نتائج اختبار السببية بين R و CI للقطاع الخاص	156
33	نتائج اختبار السببية بين R و VI للقطاع الخاص	157
34	نتائج اختبار السببية بينR و CFF للقطاع الخاص	157
35	نتائج اختبار السببية بين R و RI للقطاع الخاص	157
36	نتائج اختبار السببية بين R والضرائب المتعلقة بالإنتاجILP	158
37	نتائج اختبار السببية بين R و RS للقطاع الخاص	158
38	نتائج اختبار السببية بين R و ENE للقطاع الخاص	159
39	الخصائص الإحصائية للمتغيرات القطاع الخاص قبل الإصلاح	164
40	الخصائص الإحصائية للمتغيرات القطاع الخاص بعد الإصلاح	164
41	يوضح نتائج اختبار المتغيرات المستقلة	166
42	يمثل مصفوفة الارتباط	167
43	يمثل قيم الارتباط بين المتغيرات والمحور العاملي المصنف	168
44	يمثل نتائج اختبار المطابقة للمتوسطات ونتائج اختبارLevenés	172
45	توزيع نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية (1982-2003)	177

46	الخصائص الإحصائية لنسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية الخاصة في القيمة المضافة	178
47	متوسط نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص	185
48	نتائج اختبار المطابقة للمتوسطات نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية	185

قـائمة الأشكـال البيانيـة

رقم الشكل	عنــوان الشكـــل	الصفحة
1	تطور المشاريع الاستثمارية الخاصة من 1993 إلى 2004	142
2	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية (1983 – 1987)	146

3	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية (1993 – 2004)	146
4	تصنيف المشاهدات على المحور العاملي المصنف	169
5	يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي الخاص في القيمة المضافة	178
6	يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع الطاقة والمناجم الخاص في القيمة المضافة	179
7	يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في القيمة المضافة	180
8	يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية الخاص في القيمة المضافة	181
9	يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات الخاص في القيمة المضافة	182
10	يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع التجاري الخاص في القيمة المضافة	183
11	يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات الخاص في القيمة المضافة	184

قـائمة الملاحق

رقم الملحق	عنـــوان الملحق

1	**يمثل جدول حسابات الإنتاج و حسابات الاستغلال لسنوات الدراسة (1982- 2003)**
2	**نتائج الدراسة المتحصل عليها باستخدام برنامج**STATITCF

الملخص:

عاش العالم نهاية الثمانينا ت وبداية التسعينات تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهد فيه نمو الليبرالية والانفتاح الاقتصاد. والجزائر كغيرها من البلدان التي شملتها رياح التغير، إذ شرعت خلال التسعينات في تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست كل من القطاعين العام والخاص، وفي هذا الإطار تتركز دراستنا على تحليل التطورات والتغيرات التي طرأت على الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص ومساهمته ومكانته في الاقتصاد الوطني في ظل الانتقال من نظام الاقتصاد الموجه نحو نظام اقتصاد السوق.

ولمعالجة هذه الإشكالية تم استخدام جملة من المؤشرات الاقتصادية ، كحجم المؤسسات الخاصة وعددها، وطبيعة نشاطها، حجم الاستثمار الخاص، مساهمة القطاع الخاص في حسابات الإنتاج والاستغلال ومساهمته في التشغيل.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في رفع وتيرة الاستثمار الخاص، كما أدت إلى تحسين أداء القطاع الخاص من حيث الإنتاج والتشغيل ، بينما لم تؤثر على خلق الثروة حيث أنها لم تسهم في زيادة نسبة مشاركة هذا القطاع في الادخار الوطني.

الكلمات المفتاحية

الخاص- الإصلاحات- أثر- مساهمة- الإنتاج الخام- القيمة المضافة- الاستهلاك- الفائض الصافي للاستغلال

Résumé

Le monde a vécu à la fin des années quatre vingt et le début des années quatre vingt dix des changements radicaux sur le plan politique et économique, à savoir du la montée du libéralisme et l'ouverture économique.

L'Algérie à l'instar des autres pays est concernée par ce changement. Dans les années quatre vingt dix, elle a entamé des réformes économiques qui ont touché les deux secteurs : privé et public. Dans ce cadre ; notre étude aborde l'analyse des développement et des changements qui ont marqué la performance économique du secteur privé, sa place et ses contribution dans l'économie nationale; et ce dans la mouvance l'économie planifiée à elle du marché.

Pour traiter de cette problématique, un ensemble de critères économiques ont été pris en considération ; entre autres le volume et le nombre des entreprises privées, la nature d'activité, le volume d'investissement privé et la participation du secteur privé dans le comptes de production et l'exploitation, ainsi que sa contribution dans l'emploi. A partir de cette étude, il s'est avérée que les réformes ont augmenté la cadence d'investissement privé, ainsi que la production, mais elles n'out pas créé des richesses, comme elles n'ont pas participé à l'augmentation de l'épargne nationale.

Les mots clés :

Privé – réformes – impact – participation –production brute – valeur ajoutée – consommation – excédent net d'exploitation

Summarize

In the 80's and 90's radical changes were happened throught the world, as economic and politic fields. The liberalism system is applied in the great number of states. In Algeria, in the 90's, starts with the economic reforms in the both public and private sectors. Our theme have to study the economic development and the changes that affect the private economy and his participation in the national economy. Algeria passed from the planed economy to the market economy.

To discuss this thesis, a number of criteria are involved; as the volume and the number of enterprises, their participation in the global production, the volume of the private investment, the private sector contribution in the count of the production and exploitation, and his employment contribution. It appears that the reforms have increased the private investment and the production. But, it has not participated in the richness and never in increasing the rate of this sector coutribution on the national saving.

Key words

Private – reform – impact – participation –Crude production – added value – consummation – exploitation net exceeding.

المـــقدمة

المقدمة

عاش العالم نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهد فيه نمو الليبرالية والانفتاح الاقتصادي. فارتسمت بوادر نشوء عالم جديد تقوده مجموعة الدول الصناعية الغربية، باسطة هيمنتها على الدول النامية المثقلة بالديون من خلال المؤسسات المالية الدولية تحت غطاء الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من البلدان التي شملتها رياح التغير، فالجزائر انتهجت منذ الاستقلال كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو النهج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي للاقتصاد الذي يرتكز على سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية، وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات والاعتماد على المؤسسات العمومية.

وكنتيجة حتمية لهذا النوع من نماذج التنمية، أين يغطي القطاع العام مجموع الاقتصاد الوطني، وجد القطاع الخاص نفسه يحتل مرتبة ثانوية، ويؤدي دورا يتراجع باستمرار في ظل تنامي القطاع العام واحتكاره لمعظم الأنشطة الاقتصادية وتدخل الدولة في تسيير الاقتصاد الوطني؛ وقد بدى واضحا وتجسد هذا التراجع خصوصا في القطاع الخاص الذي يمارسا نشاط إنتاجيا، وتراجع الأداء الاقتصادي لهذا القطاع حيث أنه إلى غاية سنة 1972 كانت حصة القطاع الخاص في الناتج الخام تفوق مساهمة المؤسسات العمومية وبعد سنة 1972 انقلبت الموازين لصالح هذه المؤسسات.

وأمام التهميش المتزايد للقطاع الخاص خلال هذه الفترة تحول هذا الأخير للعيش في ظل القطاع العام، إذ افرغ الاستثمار الخاص من مضمونه وهو المساهم ة في خلق الثروة، وجعل هذا القطاع يدخل كمستفيد من توزيع ثروة المجتمع بواسطة قطاع المحروقات.

لكن بالرغم من هذا فإن السياسة التنموية والمجهودات المبذولة في هذه الفترة حققت بعض النتائج الايجابية إذ سمحت بإنشاء عدة قواعد صناعية وساهمت في التكفل بجزء هام من الاحتياجات الاجتماعية الضرورية، كما بلغت نسبة نمو المنتوج الداخلي الخام 47% سنويا خلال كامل الفترة، إلا أن هذا النمو الاقتصادي كان من النوع التوسعي بمعنى انه يرتكز أساسا على حقن مكثف أكثر فأكثر لرؤوس الأموال، واليد العاملة وليس من النوع أتكثيفي الذي يرتكز على تنمية الإنتاجية [1].

[1] ABD ELMADJID BOUZIDI**, les années1990 de l'économie algérienne**, ENAG / Editions 1999 ,p42

مع بداية الثمانيات حدث تراجع لمعدلات الاستثمار، وبدأت مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح في معظم المؤسسات العمومية إذ أصبحت هذه الأخيرة مصدر لامتصاص الثروة الوطنية وأداة للفساد والمحسوبية عوضا أن تكون أداة تضطلع بعملية تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

كما شهد الاقتصاد الوطني العديد من المشاكل والتقلبات والأزمات الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حدة التضخم وارتفاع حدة البطالة وفي ظل هذه الاختلالات تراجع النشاط الاقتصادي حتى وصل إلى بؤرة الاختلال سنة 1986 اثر انهيار أسعار البترول الذي خفض قدرة البلاد الشرائية الخارجية بنسبة 50%، فالمشاكل التي ترتبت عن ذلك أظهرت استنفاذ إمكانيات النظام القديم ومدى هشاشته اقتصاديا، ذلك الخلل الذي كان دائما مغطى بالعائدات البترولية ومع تفاقم عجز المديونية وارتفاع خدمة الدين الخارجي وزيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية الخارجية.

ولتخطي هذه الوضعية شرعت الجزائر في تنفيذ العديد من التدابير لتحقيق الاستقرار الكلي والقضاء على الاختلالات الداخلية والخارجية إذ قامت بإعادة هيكلة للمؤسسات العمومي ة ثم تلها استقلالية المؤسسات العمومية، وبعدها تم تطبيق سياسة التطهير المالي ومنح دور أوسع نوعا ما للقطاع الخاص، لكن هذه التدابير لم تحقق الأهداف المرجوة منها، بل على العكس أثقلت كاهل الخزينة العمومية، وساهمت بشكل مباشر في إحداث أزمة أدت بالسلطات إلى اللجوء إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

وبهذا بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني حيث تم عقد اتفاقيات متتالية تحت مسمى بالاتفاق الاستعداد الائتماني وكان أول اتفاق سنة 1989 ثم اتفاق ثاني سنة 1991 وثالث سنة 1994 والذي ابرم في شكل علني على عكس الاتفاقات السابقة التي أبرمت في سرية تامة وانبثق عن هذه الاتفاقات برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي غطى الفترة الممتدة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 وبناءا على هذه البرامج شرعت الجزائر في تنفيذ العديد من الإصلاحات شملت مختلف الميادين الاقتصادية ومست كل من القطاعين العام والخاص، وفي هذا الإطار يتركز بحثنا على تحليل التطورات والتغيرات التي طرأت على الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص ومساهمته ومكانته في الاقتصاد الوطني في ظل الانتقال من نظام الاقتصاد الاشتراكي نحو نظام اقتصاد السوق، وذلك من خلال معالجتنا الإشكالية التالية:

- **ما هو أثر الإصلاحات الاقتصادية على الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد الوطني؟**

من خلال هذا السؤال يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهم المراحل التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر والتي ميزت تطوره ؟
2. ما هي أهم الإجراءات والتدابير المتخذة في إطار الإصلاحات لدعم القطاع الخاص ؟
3. ما هي أهم المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع ؟
4. هل يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسب مساهمة القطاع الخاص في حساب الإنتاج والاستغلال قبل الإصلاح ومتوسط نسب مساهمته بعد الإصلاح ؟ ولصالح أي فترة ؟ وهل ساهمت هذه الإصلاحات في رفع كفاءة القطاع الخاص من حيث الإنتاج والاستغلال أمالا؟
5. كيف كانت الانعكاسات الفعلية للإصلاحات على أداء القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص؟

الفرضيات

للإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا للدراسة وهي:

- مر القطاع الخاص بمراحل مختلفة وذلك حسب إستراتجية التنمية في كل فترة، واهم مرحلة ميزت تطوره هي فترة التسعينات من القرن الماضي.
- في إطار الإصلاحات إتخدت عدة إجراءا ت للإلغاء القيود أمام النمو الذي يقوده القطاع الخاص وتحسين المناخ الذي ينشط فيه وذلك من خلال سن جملة من القوانين والتشريعات.
- تعتبر العراقيل الإدارية أهم حاجز أمام تطور القطاع الخاص في الجزائر.
- يمكن أن تساهم الإصلاحات الاقتصادية إيجابي ا في تحسين كفاءة القطاع الخاص من حيث الإنتاج ومن حيث الاستغلال أي من حيث خلقه للثروة.
- نعتقد أن هناك اختلاف معنوي بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في حسابات الإنتاج وحسابات الاستغلال قبل وبعد الإصلاحات ولصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح.
- نعتقد بأن الإصلاحات الاقتصادية إنعكست ايجابي ا على مختلف القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث من خلال:

- أهمية القطاع الخاص باعتباره محورا أساسيا لنشاط الاقتصادي ومحرك لعملية التنمية ومحرك للنشاط الاقتصادي.

- الحاجة الملحة لإعداد بحوث تستهدف دراسة وتحليل مكانة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني تحليلا دقيقا يساعد على تسهيل فهم الدور الجديد لهذا القطاع في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق.

مرجعية الدراسة:

يأتي ه ذا البحث كاستكمال إلى عدة دراسات تناولت موضوع الملكية الخاصة ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، من أهمها ما يلي:

- رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان "مكانة وتأثير القطاع الخاص في النسيج الصناعي في الجزائر منذ الاستقلال" تناولت من خلالها الباحثة مكانة وتأثير القطاع الخاص في النسيج الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية على مدى فترة غطت أكثر من ثلاثين سنة.
- رسالة ماجستير للطالب بعنوان " تقييم الاستثمار في الجزائر في ظل مرسوم 93-12" تعرضت إلى بنود قانون الاستثمار لسنة 1993 وأهم الحوافز والامتيازات الممنوحة من خلاله للخواص، كما تناولت أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تطبيقه.
- رسالة ماجستير تعرض من خلالها الباحث إلى مكانة ودور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة مساهمته في تكوين القيمة المضافة والإنتاج والتشغيل، كما تطرق إلى خصائص القطاع الخاص الصناعي من حيث فروع النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالقيمة المضافة.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- محاولة معرفة أهم التطورات والتغيرات التي طرأت على القطاع الخاص في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

- تشخيص وتحليل العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والأداء الاقتصادي للقطاع الخاص والنمو بقيادته وإبراز الآثار المترتبة عنها بطرق إحصائية.
- محاولة الإلمام بأهم الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص.
- تسليط الضوء على أهم العقبات والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- الرغبة في البحث في الاقتصاد الجزائري.
- بالنظر للتوجهات الاقتصادية الراهنة التي تسود العالم والتي تعتبر القطاع الخاص محورا أساسيا للنشاط الاقتصادي، ارتأينا ضرورة البحث في هذا القطاع.
- توفر البيانات الإحصائية اللازمة للدراسة.

مجال وحدود الدراسة:

يتمثل مجا ل الدراسة في تحليل البيانات المتعلقة بالقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 1992 (قبل الإصلاح) ومقارنتها ببيانات الفترة الممتدة من 1993 إلى 2003

منهجية الدراسة:

من أجل معالجة هذا البحث والإلمام بجوانبه وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات الفرضيات المذكورة سابقا من عدمها، سنعتمد المنهج الوصفي لسرد مسار القطاع الخاص في الجزائر من خلال السرد التاريخي والتحليل لمختلف القوانين والمواثيق الوطنية المسيرة لهذا القطاع، ثم اعتمدنا المنهج التحليلي لتحليل مختلف الآثار المترتبة عن الإصلاحات، وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بين القطاع الخاص قبل الإصلاحات أي في الفترة الممتدة من 1982 إلى 1992 والقطاع الخاص بعد الإصلاحات من 1993 إلى 2003 بالاعتماد على جملة من المتغيرات الاقتصادية الخاصة بهذا القطاع مثل الدخل الخام، الاستهلاك الوسيطي، القيمة المضافة، إهتلاك الأصول الثابتة، الداخل الداخلي، تعويضات الأجراء، الضرائب المرتبطة بالإنتاج، حجم الاستثمار الخاص ونوعيته، التشغيل في هذا القطاع.

في ضوء الإشكالية التي ننطلق منها والفرضيات المتبناة، سيتوزع هذا البحث إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول:الملكية الخاصة والتطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- الملكية الخاصة في النظم الاقتصادية.
- خصائص القطاع الخاص.
- المسار القانوني والتاريخي القطاع الخاص في الجزائر

- خاتمة الفصل.

الفصل الثاني: دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم وتنمية القطاع الخاص في الجزائر

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
- الإجراءات والتدبير المتخذة من طرف الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص في الجزائر.
- المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.
- خاتمة الفصل

الفصل الثالث: تقييم أثر الإصلاحات على الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص في الجزائر

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

- تحليل وتقييم أثر الإصلاحات على خصائص القطاع الخاص في الجزائر.
- تحليل أثر الإصلاحات على مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
- تقييم أثر الإصلاحات على مساهمة القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في القيم المضافة
- خاتمة الفصل.

الخاتمة العامة: ونورد فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، وأهم التوصيات، وأفاق للبحث.

الفصل الأول

الملكية الخاصة والتطور التاريخي للقطاع الخاص في الجزائر

مقدمة

في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، كثر الحديث عن القطاع الخاص وحضيت الملكية الخاصة بدور مهم في عملية التنمية في العديد من الدول التي اعتمدت أساسا على القطاع العام كقائد لها، وذلك بإعتبار أن هذه الملكية هي الحل لمواجهة الأزمات التي تتخبط فيها الأنظمة الاشتراكية.

ولهذا سنحاول في بداية هذا الفصل تسليط الضوء على بعض المفاهيم والنظريات المتعلقة بالملكية الخاصة من خلال عرض نظرة بعض النظم الاقتصادية المؤيدة لهذا النوع من الملكية سواءا كان هذا التأييد بصفة مطلقة أو نسبية.

هذه النظريات الاقتصادية تشكل لنا مرجعا عند التطرق إلى متطلبات قيام القطاع الخاص وأهم خصائصه، التي سنتعرض لها من خلال الجزء الثاني من هذا الفصل. وأيضا خلال الجزء الثالث الذي سنتاول فيه التطور التاريخي الذي عرفه القطاع الخاص في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الان، والذي نحاول من خلاله تحليل الأسس القانونية التي سيرت ونظمت نشاط القطاع الخاص الجزائر.

I- 1 الملكية الخاصة في الأنظمة الاقتصادية

نتطرق تحت هذا العنوان إلى بعض النظم الاقتصادية ونظرتها إلى مكانة القطاع الخاص و ذلك وفق معيار الملكية الخاصة.

I- 1- 1 نظرة النظرية الليبرالية للملكية الخاصة

تعتبر النظرية الليبرالية من أهم الأنظمة المؤيدة للملكية الخاصة، لكن هناك تباين بين المدارس الليبرالية من حيث نظرتها لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

I- 1- 1-1الملكية الخاصة عند ما قبل الكلاسيك

إن دراسة النظريات القديمة لها أهمية كبرى، وهذا من الناحيتين العلمية والتاريخية وذلك من أجل المقارنة بين نظريات الماضي والحاضر و للإثبات أن الملكية شكل من أشكال تطور المجتمع .

أ) نظرة التجاريين للملكية الخاصة[1]

ابتدآ من القرن الخام س عشر وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الاجتماعية الأوربية، انتقل مركز الانشغال الفكري للإنسان من القضايا الديني ة إلى القضايا الدنيوية وانتقل الإنسان من الفلسفة المكرسة للإقطاع نحو الإنتاج الرأسمالي، وأخذ النظام الاقتصادي التجاري (الماركنتلي) يغزو المدن والموانى الأوربية، ويطلق عادة على هذا النظام الرأسمالية التجارية.

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الإنتاج الجديد (الرأسمالي) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الإنتاج، و احتوت هذه العملية على تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعي داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع إلى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق لشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم، ويستخدمون الأفقر من الفلاحين والحرفيين كعمال أجرة، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الأقل جزئيا لزيادة الإنتاج في الفترات القادمة (للتراكم).

---

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الجزء الأول، الكتاب العربي الحديث الإسكندرية ، 1994، ص 90 - 110 -بتصرف-

وأدت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يحقق سيطرة رأس المال على الإنتاج) في نفس الوقت إلى تركيز ملكية وسائل الإنتاج في الزراعة والصناعة في أيدي قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين، وهذا ما أدى إلى تميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي: الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة، هذه الأخيرة التي أصبحت عبارة عن سلعة تباع في السوق مقابل أجر متدني.

ونادى التجاريون بضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لإقليم الدولة، وضرورة البحث عن أسواق خارجية إضافية من أجل التوسع في تجارتهم والمتمثلة خاصة في الصادرات.

في هذا الإطار طالب التجاريين بضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية وذلك بإتخاذ إجراءات تضمن اكتساب أسواق خارجية للصادرات الوطنية، كما أن الدولة هي التي تلعب الدور الكبير في عملية تحويل المجتمعات الزراعية الاقتصادية والإقطاعية إلى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله لسيطرة عليها، وما يقابل هذا التحويل من صراع صناعي بين الأمم في الأسواق العالمية، حيث تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى، ومن هنا فإن الدولة هي التي لها القدرة من أجل الالتجاء إلى وسائل قهرية تعجل من تركيز وسائل الإنتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين، كما أن هذه الوسائل تحد من الواردات، وتحمي الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، وهذا ما سمح للطبقة الرأسمالية التجارية من تكديس الأرباح والثروات.

وقد ساهم الدور الذي لعبته الدولة في تنمية ثروة الفرد بدلا من تنمية ثروة الدولة، وهذا ما أدى إلى تشجيع الحرية الاقتصادية و توسيع مجال سيطرتها.

ب) الملكية الخاصة عند الفيزيوقراط (مدرسة الطبيعيين)

تبلورت أفكار المدرسة الطبيعية عند الفرنسي فرنسوا كيني F.Quesnay* فقامت هذه المدرسة بنشر أفكار اقتصادية خاصة و مهدت الطريقة لقيام الفكر الكلاسيكي.

تعتمد أفكار الفيزيوقراط على القوانين الطبيعة، أي أن في الوجود قوانين طبيعية تحكم المجتمع البشر والإنسان لا دخل له فيها. وأن تغيرها غير ممكن و بالتالي ضرورة إيجا د قوانين تحكم المجتمع من شانها أن توافق هذه القوانين الطبيعية وتتمثل في[1]:

1. المنفعة الشخصية : تحفز المنفعة الشخصية الناس على النشاط الاقتصادي، لان الإنسان بصفته ميال لتحقيق مصالحه قبل مصالح الناس، يرى الفيزيوقراط أن هذا الأمر ايجابي، لأنه يدفع الناس لتحقيق مصالحهم، و بالتالي يزدهر المجتمع ويتطور عندما تتحقق منافع الناس.
2. قانون المنافسة: عندما يريد الناس تحقيق منافعهم الشخصية فإنهم يتنافسون للحصول على أكبر نفع ممكن، وبالتالي يزداد النشاط ويعم التطور الاقتصادي للمجتمع.

ونادي الفيزيوقراط بسياسة الحرية الاقتصادية ووضعوها كشعار للحياة الاقتصادية "دعه يعمل"، أي أنهم طالبوا بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة وبالتالي فإنهم يخالفون أراء التجاريين.

دعا الفيزيوقراطييون إلى العودة إلى الزراعة، وذالك باعتبار أنها النشاط الوحيد المنتج، ولا يقصد هنا بالزراعة الزراعة التي تقوم بها عائلة الفلاح بل يعني فرانسوا كيني بالزراعة الزراعة التي يتم فيها النشاط علي أساس رأس المال، ويعتبرون أن حق الملكية هو جزء من النظام الطبيعي، وأن القطاع الفلاحي هو النشاط الأساسي الذي يدفع إلى التطور وهو المحرك للقطاعات الأخرى وأن الطبقة الزراعية هي الطبقة المنتجة الوحيدة بينما الطبقات الأخرى تعيش على حسابها ومن ناتج إنفاقها، أي أنها طبقات عقيمة.

I- 1- 1-2 الملكية الخاصة عند الكلاسيك

إن المفكرين الكلاسيك وعلى رأسهم ادم سميت و ريكاردوا وتماس وبرت مالتس هم بداية جديدة لمبادئ وأسس الاقتصاد السياسي، حيث تقوم الفلسفة الاقتصادية لهده المدرسة على ثلاث أسس[2]:

---

*فرانسوا كيني(1694-1774) أبرز الفيزيوقراط- نشر أهم مؤلف اقتصادي في عصره :"الجدول الاقتصادي"

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، نظريات التنمية والنمو الاستراتيجيات التنمية، دار هومة،1997 ، ص 58

[2] حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1994 ص 1012

- الفرد وحدة النشاط الاقتصادي.
- تحقيق المصلحة الذاتية للفرد.
- التقصي عن قوانين الطبيعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي.

وتأسست الليبرالية الاقتصادية عند الكلاسيك على مبادئ الحرية الاقتصادية، فعالية نشاط ميكانيزمات السوق، وكذلك إدانة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي إذ يرى الكلاسيك أن تدخل الدولة غير مجدي بل يجب ترك الحرية للأفراد وإعطاؤه م حق التملك، حيث كان سميث أحد أنصار مذهب الفردية، معتقد على وجه العموم في التجارة الحرة وفي الحرية الاقتصادية.

ويعتقد الكلاسيك أن حرية المبادرات الفردية التي تمارس في إطار ميكانيزمات السوق الحرة من شأنها ضمان التقارب بين المصلحة الفردية والمصلح ة الجماعية. إنه مصطلح اليد الخفية Main invisible الذي دافع عليه أدام سميث، والذي أفضى إلى ضرورة احترام مبدأ عدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي كما لخصته عبارته الشهيرة " دعه يعمل، دعه يمر"

وضع الكلاسيك المبادئ المؤسسة لليبرالية الاقتصادية والتي نذكر من بينها[1]:

- البحث عن المصلحة الفردية هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.
- تسمح حرية تصرف ميكانيزمات السوق من خلال ضمانها للعدالة بين مختلف المصالح بادارك المصلحة الاجتماعية.
- لا يحق للدولة التدخل في الميكانيزمات الاقتصادية.

من خلال دلك يعتبر الكلاسيك أن إبراز حق الملكية الفردية كحق مقدس وأساسي لابد منه لإنتاج الثروة وبالتالي تجسيد مبدأ الملكية الخاصة كأساس لهذا الاقتصاد، كما ربط الكلاسيك بين الحرية وحق الملكية.

I- 1- 1-3 الملكية الخاصة عند النيوكلاسيك

ظهر هذا التيار بعد تعرض المعتقدات الكلاسيكية كما صاغها ريكاردو للهجوم من جانب الاشتراكية، حيث جاء النيوكلاسيك وعلى رأسهم مارشال لإثراء الليبرالية من خلال تعميقها بالتبريرات النظرية. فقد ساهم النيوكلاسيك بتقديم البرهان حول أن حرية السوق ستضمن توجيه أمثل للموارد في حالة توفر شروط المنافسة التامة والخالصة.

[1] VATE. M **, Leçon d'économie politique, ECONOMIA**, 8 Edition, Paris 1993 ,p 20

وبما أن ميكانيزمات السوق بإمكانها ضمان بشكل تلقائي وجود توازن اقتصادي منتظم ومستقر وفعال اقتصاديا على المستوى الفردي والعام، ومنه فإن الدولة يجب أن لا تتدخل في المجال الاقتصادي إلا في القيام بدورها في بعض النواحي الاقتصادية، وذلك بهدف تحسين كفاءة الأسواق في توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، وإن كان مارشال يبدي معارضته لتدخل الدولة في النواحي الاقتصادية الأخرى[1]

وبصفة عامة فإن النيوكلاسيك يحددون ويحصرون وظائف الدولة فيما يلي:

- تنظيم الحياة العامة، وذلك بالتكفل بالمصالح والمرافق العمومية كضمان الأمن العسكري، تحقيق العدالة وإقامتها، توفير الخدمات الضرورية للسير العادي لنشاط المؤسسات، إنشاء الهياكل القاعدية.
- توفير الإطار القانوني للسير العادي للنظام الليبرالي وحماية شروط المنافسة التامة.
- التدخل بشكل مباشر لكن بصورة استثنائية في الميادين التي قد يؤدي عمل ميكانيزمات السوق بها إلى حدوث نتائج غير ناجعة.

كما لا يحق للدولة التدخل في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، في حين بإمكانها أو بالأحرى من واجبها حسب الليبراليين التقليدين مساعدته، وذلك من خلال:

- تصحيح النتائج السلبية التي يمكن أن تظهر إثر نشاط القطاع الخاص.
- تسهيل نشاط القطاع الخاص وذلك بواسطة ضمان توفير إطار نقدي مستقر وجملة من الخدمات الجماعية الضرورية لنشاطه اليومي وتطوره.

I- 1- 1-4 الملكية الخاصة عند كينز

في سياق أزمة 1929 بلور الاقتصادي كينز في شكل نظري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أعادت هذه المساهمة التفكير في النظريات الليبرالية التي تدافع عن مبدأ الوصول التلقائي وعدم تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من خلال عمل السوق.

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص 562

ومن بين الفرضيات التي تقوم عليها مدرسة كينز فرضية التدخل، والتي اقترح من خلالها كينز ضرورة تدخل الدولة وقيامها بإجراءات تنظميه تهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي والتخفيض من حجم البطالة دون أن يعاد النظر في الإطار الذي يعمل فيه اقتصاد السوق.

كما يعتبر كينز أن الرقابة المركزية – الرقابة التي تفرضها الدولة – أمر ضروري كي يتمكن من استعادة أي وضع مرغوب فيه عموما في الاقتصاد القومي، والحفاظ على هذا الوضع، وبالتالي يمكن للدولة من خلال هذه الرقابة من التأثير على العرض وذلك بالزيادة في حجم الاستثمار الذي يؤدي إلى استئناف النشاطات في مختلف الفروع الاقتصادية؛ كما يمكن أن تؤثر الدولة على الطلب من خلال الزيادة في حجم الاستهلاك[1].

بالإضافة إلى هذا فإن كينز شأنه شأن التجاريين طالب بأن تفرض الدولة الحماية: داخليا وذلك بفرض ضرائب من أجل توفير الضمان الاجتماعي لعنصر العمل دونما حاجة إلى زيادة الاجور؛ وتوفير إمدادات بشكل قروض للمؤسسات الخاصة لإعادة التشغيل الكامل، وخارجيا وذلك بفرض ضرائب حماية تستهدف تشجيع الصادرات.

لكن يجب أن نشير إلى أن ذلك التدخل للدولة لم يكن يهدف إلى تعويض قوى السوق ضمن النشاط الاقتصادي ولم يكن ينظر إليه على أنه تدخل دائم بل مجرد علاج للأزمة واحتواء للاختلالات التي قد تظهر بفعل حرية ميكانيزمات السوق، و بناءا على هذا انتهى كينز إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن الاعتماد على النشاط الخاص وحده، بل يجب أن يقوم القطاع العام بتخليص القطاع الخاص من الأعباء والخدمات الاجتماعية(منحة البطالة، التقاعد، الضمان الاجتماعي، الإعانات الاجتماعية) وذلك من خلال إحداث نظام شامل لتكفل الاجتماعي.

I- 1- 1-5 الملكية الخاصة عند التيار الليبرالي الجديد

إن الأزمة الرأسمالية التي عرفتها العديد من الدول في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات والجدل الفكري الذي انتهجته حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم، الركود، هذا الجدل أفرز تيارا

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص 814

فكريا جديدا وهو ما يطلق عليه التيار النقدي أو التيار النيوليبرالي وعلى رأسه مليتون فريدمان، وقد برز هذا التيار كنتيجة لعجز الوصفة الكنزية عن معالجة هذه الأزمة.

ونادى التيار النيوليبرالي بانتهاج سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وذلك من خلال الآليات التالية[1]:

- تحرير التجارة الخارجية وتعويم أسعار الصرف
- فك القيود والضوابط عن النظام المصرفي كي لا تبقى أية عوائق أمام حرية دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى البلد
- التقليل من أدوار الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك من خلال:

أ) خوصصة المؤسسات العمومية

ب) الابتعاد عن سياسة توزيع الدولة للدخول من خلال تحديد سقف لمختلف الاقتطاعات الإجبارية والتخفيض من ضغط الضرائب

ج) تحرير، الأسعار، الدخ ل، الصرف، العملة و الأسواق المالية حيث أصبحت تخضع لقواعد السوق فقط و رفع القيود عن المنافسة التامة و تأهيل المؤسسات الصناعية، إضافة إلى تحرير كل من قطاعات الملاحة الجوية، الاتصالات.

وقد اقترح الليبراليين الجدد نظرة اقتصادية جديدة تفضل تنظيم الاقتصاد من طرف قوى السوق فقط، وهذا الأخير يفرض اختيار عدد من التعليمات التي يجب احترامها مثل الحد من التضخم، وعدم الاستثمار دون اللجوء المسبق إلى الادخار، أي بدون تحقيق أرباحا مسبقة فيما يخص المؤسسات الاقتصادية.

أما فيما يخص الملكية الفردية فقد أكد هذا التيار على أن أي فرد يمكن أن يكون مالكا لمصدر أو لحصة معينة في مؤسسة إنتاجية، بمعنى ليس بالضرورة أن يكون المنظم هو نفسه المالك لحصة من رأس المال، فرأس المال يساعد المنظم على تقديم خدماته ويحصل نظير ذلك على فائدة وليس الربح، بالإضافة إلى هذا فإن اختيار السوق يفرض عدم عرقلة المبادرات الفردية عن طريق إصدار قوانين وإجراءات قد يؤدي عدم احترامها إلى خلق سوق موازية.

---

1 شهرزاد زغيب، **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة،2004 ، ص 21

من خلال تتبعنا لنظرة المدارس الليبرالية للمكانة الملكية الخاصة يمكن أن نستنتج أن مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هو الركن الرئيسي في النظام الرأسمالي. هذه الملكية الخاصة تمنح لأصحابها (الطبقة الرأسمالية) حرية توظيفها في المجالات وبالطريقة التي تدر عليهم أكبر عائد ممكن.

فالأساس القانوني للنظام الرأسمالي يتمثل في قدسية حق الملكية الخاصة و حرية العلاقات التعاقدية غير أن هذه المدارس تختلف من حيث نظرتها لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى اتجاهين:

اتجاه المحافظ: ويقوم هدا الاتجاه على ركيزتين أساسيتين:

- حتمية الحفاظ على الحقوق الفردية وكذلك حرية العلاقات التعاقدية إلى أقصى حد ممكن.
- حتمية الحفاظ على جهاز السوق القائم على المنافسة لضمان التنظيم الأمثل للمجتمع.

ومن ثم يعارض المحافظون بشدة أي تدخل غير طبيعي في عمل السوق، ويعتبرون أن أي زيادة في دور الدولة وتدخلها يمثل التهديد الأكبر للتطور الاقتصادي والحرية الفردية وبالتالي فدور الدولة - في رأيهم – يجب أن يقتصر على[1]:

- الحفاظ على النظام العام وسيادة القانون
- حماية الحقوق الفردية الخاصة
- حماية التطبيق الالزامى للالتزامات التعاقدية
- توفير الجهاز القانوني الملائم لتسوية المنازعات
- دفع المنافسة ومنع ظهور القوى الاحتكارية
- تقديم الخدمات التي يعزف القطاع الخاص بطبيعته عن تقديمها
- علاج المشاكل التي يفرزها نظام السوق ولا يستطيع تقديم حلول لها (مشاكل التلوث والحفاظ على البيئة)
- دعم الجهود الخاصة في المساعدات الاجتماعية والخيرية للأسر والأطفال والمعوقين وغيرهم

باختصار فإن المحافظين يعتقدون أن المحتكر النهائي (الدولة) يجب ألا يفعل للناس ما يستطيعون هم أن يفعلوه لأنفسهم. فإذا ما تعدت الدولة هذه الحدود، فإن الأمر لن يقتصر على مجرد المساس بالحريات الفردية، بل سيتعداه إلى التسبب في العديد من المشاكل الاقتصادية مهما حسنت النوايا.

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1995، ص 118

وعلى سبيل المثال يرى المحافظون أن القوانين الخاصة بضرورة ضمان حد أدنى للأجور وحماية جموع العاملين أصحاب الأجور المنخفضة، قد أدت – بصفة عامة – إلى الإضرار البالغ بهؤلاء العمال. ويستند المحافظون في تبرير ذلك الرأي إلى أن الفرض الالزامى لمستوى معين من الأجر، أعلى من ذلك الذي تحدده قوى العرض والطلب في سوق العمل، وإن أدى إلى رفع دخل فئة محدودة من العاملين، إلا أنه يؤدي في نفس الوقت إلى خفض الكمية المطلوبة من العاملين ككل، خاصة الشريحة الفقيرة محدودة المهارات والإمكانيات.

أما الاتجاه الليبرالي غير المحافظ: فرغم إيمانهم ودفاعهم عن الملكية الخاصة والمشروع الخاص، إلا أنهم لا يتصورون إطلاقها إلى الحد الذي ينادي به المحافظون.

فأصحاب هذا الاتجاه يؤمنون بضرورة تقييد الملكية الخاصة والحرية التعاقدية بما تقتضه وتستلزمه الرفاهية الاجتماعية بصفة عامة. ومن ثم يتجاوز الليبراليون المحافظين بكثير في قبولهم للتدخل الحكومي في توجيه الأداء الاقتصادي على مستوى المجتمع، وتدخل الدولة المباشر لتنظيم بعض المجالات (كالاحتكار في الصناعة مثلا) والأسواق. وحجة الليبراليين في ذلك أن النفع العائد على المجتمع ككل من وراء ذلك التدخل يفوق بمراحل ما يمكن أن ينتج عنه من مساس بالحريات الفردية.

هذا ورغم أنه قد أصبح هناك تلازم بين الليبرالية وبين زيادة دور الحكومة ودور النقابات والاتحادات العمالية والرفاهية الاجتماعية، إلا أنه من الصعب تجميع كل الليبراليين وأرائهم وسياساتهم التي يوصون بها في سلة واحدة. فتلك الآراء والسياسات تتفاوت تفاوتا كبيرا وفقا للحد

الذي يمكن قبوله لتدخل الدولة، فنجد أدناها يقنع بحد مناسب ومحدود لهذا التدخل، بينما أعلاها ينادي بتدخل حكومي واسع النطاق لتنظيم وتخطيط الأداء الاقتصادي.

لكن الجميع، من أليبراليين بمختلف درجاتهم ومحافظين، لا يختلفون في منطلقاتهم الرئيسية بالنسبة لدور الملكية الفردية والحرية التعاقدية وأهمية المنافسة[1].

I-1-2 الملكية الخاصة في النظام الاشتراكي:

[1] أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص120

على عكس الأنظمة الليبرالية القائمة على الملكية لخاصة فإن القاعدة الأساسية لنظام الاشتراكي هي الملكية العامة لوسائل الإنتاج، أي أن رأس المال والأرض ليس ملك للأفراد بل ملك للشعب أو من يمثلهم قانونيا.

وفي ه ذا النظام تهيمن الدولة على أبرز وسائل الإنتاج من مصانع، ومتاجر، فالدولة تملك وتدير هذه الوسائل ولا يتعدى دور الأفراد العمل كأجراء فيها[1].

وفيما يخص الملكية الخاصة في الأنظمة الاشتراكية فقد كان هناك اتجاهان، الأول حرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تحريما تاما بحيث لا يستطيع أي فرد أن يمتلك متجر أو ورشة أو قطعة أرض، أما الثاني فقد اكتفى بتحريم ملكية وسائل الإنتاج الرئيسية كالمصانع والشركات والمزارع الكبيرة.

فالمفكرون الاشتراكيون قبل ماركس لم يتخذ موقف موحدا من الملكية الخاصة على الرغم من إدانتها من قبل البعض وتحريمها من البعض الأخر، وعلى العموم فإن موقفهم كان معاديا للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أما بعد ماركس فإن مواقف التيارات الاشتراكية بقيت تتراوح بين تهذيب وتقليص حدود الملكية الخاصة بما يحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة. ويعتبر الاشتراكيون اللامركسين أن وجود الملكية الخاصة في ظل النظام الاشتراكي ضرورة حتمية لتحقيق حرية الإنسان ولا يمكن إلغاؤها من الناحية الظاهرية.

أما "كارل ماركس" فيرى بأن الملكية الخاصة تقييد للملكية الاشتراكية، وأن القطاع الخاص قطاعا مستغلا لابد من تصفيته خلال مرحلة التحول باتجاه الاشتراكية إذ يعتقد بأن الملكية الخاصة حتى وإن كانت في البداية تتكون من العمل الشخصي للمالك فإن نموها سيؤدي إلى تكدسها في أيدي طبقة واحدة قليلة العدد، ومن ثم حرمان الطبقة العاملة التي تشكل الأغلبية الساحقة، وحرمان العامل من إمكانية امتلاك ناتج عمله الخاص[2].

---

[1] أحمد جمال الدين موسى، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية القاهرة، 2003، ص 50

[2] شهرزاد زغيب ، مرجع سابق، ص25

ويعتبر ماركس أن الطبقة العاملة مضطرة بسب حرمانها من ملكية وسائل الإنتاج إلى العمل لحساب الرأسمالي، ومن هنا تتعرض للاستغلال لأنها ستتحصل على أجر اقل بكثير من القيمة المادية التي أنتجتها، بينما يستولي صاحب رأسمال على فائض القيمة، ومن هنا جاء التفسير الجوهري للاستغلال عند ماركس وتبين أنه من مصلحة العامة تصفية الملكية الخاصة والاستغناء عنها، وعليه يرى الاشتراكيون الماركسيون أن أنجع قطاع هو القطاع العام لأنه يتمتع بإمكانيات أكثر من القطاع الخاص الذي يجب تصفيته[1].

I- 1- 3 الملكية الخاصة في الإسلام

باعتبار أن الإسلام هو نظام إلهي بأصوله ومبادئه الربانية فهو يختلف في منهجه عن النظريات التي جاء بها كل من الرأسماليون والاشتراكيون.

ويتميز هذا المنهج عن غيره من النظم الاقتصادية الوضعية بإقراره لمبدأ الملكية المزدوجة، حيث أن الإسلام لا يتخذ موقفا معارضا سواء للملكية الخاصة ولا للملكية العامة.

I- 1- 3-1 المبادئ الاقتصادية في الإسلام من منظور الملكية[2]

سوف نقتصر في تعرضنا لمبادئ الاقتصاد الإسلامي للمبادئ التي تتعرض إلى موضوع الملكية، وهذا بالرجوع إلى نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة،التي توضح لنا من خلالها موقف الإسلام من الملكية الخاصة.

[1] المرجع نفسه، ص 26
[2] أحمد جمال الدين موسى، مرجع سابق، ص 53، 54، 55

1. **مبدأ الاستخلاف:** الملكية ليست مطلقة. فالمال مال الله وحده والإنسان إنما هو مستخلف فقط في إدارته بما يفيده ويفيد الأمة الإسلامية. ومن ثم يتعين على المسلم أن يراعي حقوق الله وحقوق الآخرين في تصرفه في هذا المال المستأمن عليه. ويؤكد هذا المعنى قوله تعالى:" ولله ما في السموات وما في الأرض" [1]، "وهو الذي جعلكم خلائف الأرض" [2]، "أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"[3]، "يأيها الذين أمنوا أنفقوا مما رزقناكم"[4]

2. **مبدأ ازدواج الملكية الخاصة والملكية العامة:** لا يتخذ الإسلام موقفا معارضا سواء ضد الملكية الخاصة أو ضد الملكية العامة. فيمكن لمصلحة الأمة التوفيق بينهما بحيث تكون العبرة في قبول هذه الصورة أو الأخرى من الملكية هو مدى تماشيه مع الصالح العام، فعلى عكس الرأسمالية التي تأخذ في الأصل موقفا معارضا للملكية العامة، وعلى عكس الاشتراكية التي تقوم على الملكية العامة وتلغى أو تقيد الملكية الخاصة، فإن الإسلام يرى أن كلتا الصورتين من صور الملكية قد تفيدان في التنظيم الاقتصادي للأمة إذا أحسن استغلالهما وتناسبتا مع ظروف المرحلة الاقتصادية التي تمر بها الأمة. فهناك العديد من النصوص التي تصور الملكية الخاصة مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم "كل المسلم على المسلم حرام، دم ه وماله وعرضه"، وقوله صلى الله عليه وسلم "من قتل دون ماله فهو شهيدا". ولكن توجد أيضا العديد من النصوص التي تقيد الملكية الخاصة وتجعلها في خدمة الصالح العام للأمة مثل قوله تعالى: " خذ من أمواله م صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" [5]وقوله تعالى" وللرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن"[6]

3. **مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة ورفض الربا والاحتكار:** كما أن الملكية مقيدة في الإسلام باعتبارات الصالح العام فإن الحرية الاقتصادية أيضا ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بالعديد من الالتزامات الأخلاقية التي يكفل تحقيق المصالح السامية للأمة ككل. وفي هذا الخصوص نقرأ قوله سبحانه تعالى: " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون"[7] ، " وأحل الله البيع وحرم الربا" [8] وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: " من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها المسلمين فهو خاطئ"

---

[1] سورة النجم، الآية 31
2 سورة الأنعام، الآية 165
3سورة الحديد، الآية 8
[4]سورة البقرة، الآية 254
[5] سورة التوبة، الآية 103
[6] سورة النساء، الآية 32
[7] سورة البقرة، الآية188
[8] سورة البقرة، الآية 275

I- 1- 3-2 أشكال الملكية في الإسلام

فيما يخص أشكال الملكية فقد اعترف الدين الإسلامي بأشكال الملكية الثلاث؛الفردية؛ الجماعية وملكية الدولة؛ وجعل لكل واحدة منها نظاما خاصا ثابتا ومؤقت وبحسب الظروف والأحوال. وسنتطرق فيما يلي إلى هذه الأشكال الثلاث وهي كالأتي[1]

1. **الملكية الفردية:** إن إقرار الملكية الخاصة في الإسلام أمر معترف به، وهي صلة بين الإنسان وبين شيء خاص به، تمكنه من الانتفاع به والتصرف فيه، ولقد جاءت الكثير من آيات القران لفظ "أموالكم" و "أموالهم"أو "بيوتهم". وبما أن الإسلام أجاز حق التملك لكل عامل نتيجة عمله فبذلك تكون هناك ملكية خاصة، مما يحقق هذا التطبيق قانون العدالة بين الجهد والجزاء، بمعنى بين العمل والأجر حيث يأخذ في الحسبان الدوافع الشخصية مع الاستفادة من طاقات الأفراد.

كما أن الملكية الخاصة في الإسلام لا تقتصر على تملك النقود فقط بل تمتد إلى كل الأصول الثابتة، أي بمعنى الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها الشخص ملكا خاصا. زد على ذلك لم يحدد الملكية الخاصة فحسب بل أجاز التفاوت في الثروات بشرط أن تكون وسائل وأساليب الكسب مشروعة، ولهذا أكثر من القيود التي تجعل حق التملك لا ينقلب بالسوء على أصحابه وعلى الناس.

2. **الملكية الجماعية:** يقصد بالملكة العامة وفق المنهج الإسلامي الملكية المشاعة أي تملك الجماعة دون تقسيم خاص وفردي، بمعنى يمنع من أن تكون المنافع العامة ملكا لشخص واحد وللدولة وحدها إذ ورد في حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم " إن المسلمين شركاء في ثلاث في الماء والنار والكلأ" إذن فهي ملكية مجموع الناس ولا يجوز التصرف بها لأن حاجة الناس إليها سواء أكان حيا منهم الآن ومن سيأتي ولهذا لا يصح أن تكون ملكا لأي شخص ويجيز للدولة أن تتدخل لتنظيم الانتفاع بها.

3. **ملكية الدولة**: تظهر هذه الملكية في المنهج الإسلامي على شكل بيت المال بمعنى بيوت أموال الدولة سواء كانت منقولة أو غير منقولة، وبذلك تشمل هذه الملكية على الموارد العامة

[1] شهرزاد زغيب،مرجع سابق، ص 31، 32 – بتصرف-

التي يجب أن تتصرف فيها الدولة بناء على مصلحة للإنفاق كل مورد في مصارفه الشرعية ومن ثم فهي تعتبر بمثابة ميزانية الدولة.

من خلال ما سبق يتضح أن المبادئ الاقتصادية العامة للدين الإسلامي وأشكال الملكية لا تتعارض كلية مع النظام الاقتصادي الرأسمالي ولا الاشتراكي، حيث أن المنهج الإسلامي يجيز الملكية الخاصة لكن بتحفظ لأنه لا يتفق مع الملكية الواسعة التي تؤدي إلى حبس الأرزاق.

من خلال تتبعنا لنظرة النظم الاقتصادية للملكية الخاصة يمكننا أن نستنتج مايلي:

1. يعتبر الليبراليين مهما اختلفت اتجاهاتهم أن الملكية الخاصة هي أساس النمو الاقتصادي ويطالبون بضرورة تشجيع وتطور الاقتصاد الحر القائم على القطاع الخاص.
2. يعتبر الاشتراكيون أن الملكية الخاصة هي مصدر للاستغلال الانسان لأخيه الانسان، لذى يجب تصفيتها.
3. أما بالنسبة للمنهج الإسلامي فهو يختلف عن النظامين السابقين حيث يقر الاشكال الثلاث للملكية ولا يعارض أي شكل منها،غير أنه يعتبر أن الملكية ليست مطلقة إذ أن المال مال الله وحده والإنسان مستخلف في إدارته وكذلك الحرية الاقتصادية ليست مطلقة إذ أنها مقيدة باعتبارات الصالح العام.

I- 2 خصائص القطاع الخاص

بعد تطرقنا لنظرة النظم الاقتصادية للملكية الخاصة والتي تعتبر معيار لمكانة القطاع الخاص في هذه النظم، سنحاول فيمايلي إبراز أهم الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص.

I- 2- 1 مفهوم القطاع الخاص

يطلق مفهوم اقتصاد القطاع الخاص عـلى الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة و المنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والـمستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر

عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة وتفترض سوق المنافسة التامة أن عدد المتعاملين فيه كبير جدا وأنهم من الصغر لا يمكنهم التأثير كل على إنفراد في القرارات الاقتصادية، وحيث أن السلوك الاقتصادي يقوم على تحقيق الربح في المشروع، وأن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام[1]

إلا أن واقع الأمر يشير إلى وجود وضع احتكاري أو احتكار قلة فيعمل من خلال تسلّطه الاحتكاري على استبعاد كل المزايا الاقتصادية للمنافسة من خلال التحكم بالطلب على المدخلات وعرض المنتجات ويفرض الأسعار التي تلاؤمه.

I-2- 2 متطلبات القطاع الرأسمالي الخاص

يتطلب ظهور القطاع الرأسمالي بروز عدة عوامل من بينها[2]

- ظهور ميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع ميل توظيف المدخرات فى استثمارات مختلفة بدلا من اكتنازها كرمز للشراء أو كملجأ في أوقات الشدة والضيق.
- لابد من استحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية وصولا إلى الشركات المساهمة العامة والخاصة وشركات التضامن بالأسهم إلى جانب هدا لابد من أن تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات.
- ظهور رجل الأعمال المنظم والمغامر والساعي إلى الشراء والتوسع والسيطرة والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة إلى جانب صفات اندفاعية من حيث السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم والتسويق في الإنتاج.
- نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع (البورصات) التي تسهل عمليات تجميع وتعبئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق وتطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة.
- التعرف على فرص الاستثمار وذلك لمساعدة المقاولين على تحديد المشاريع المجدية لهم، ويمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها كإنشاء مؤسسة متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي " **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية**" ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2001، ص 21

[2] نفس المرجع ص 22 - 23

I- 2- 3 الشكل القانوني لمؤسسات القطاع الخاص

تعود ملكية مؤسسات القطاع الخاص إلى شخص، أو مجموعة من الأشخاص، وتخضع للقانون الخاص، وتتميز بتنوع أشكالها القانونية، والتي يمكن ضمها تحت نوعين أساسين: مؤسسات فردي و شركات.

I- 2- 3-1 المؤسسات الفردية

هي المؤسسات التي تعود ملكيتها لشخص طبيعي واحد، و تختلط فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال، الذي يقوم بعملية الإدارة أو التنظيم أحيانا، وقد يقدم جزءا من عمل المؤسسة.و يعتبر هذا النوع من المؤسسات الشكل النموذجي للمؤسسة القرن التاسع عشر، إذ اقتبست نظرية الفائدة والربح التي أعدت من طرف الإقتصادين الكلاسيك، حيث يحصل فيها رب العمل على كل من الفائدة والربح في نفس الوقت، إلا أن التطورات التي شهدتها هذه المؤسسة واتساع نشاطها ، أدت إلى الفصل بين كل من الفائدة والربح نظرا لأن رب العمل أصبح يجلب الأموال من الغير أو البنوك، وبالتالي فتتحصل هذه الأخيرة على الفائدة، وهي عائد رأس المال، أما الربح فيتحصل عليه رب العمل، وهو مقابل عملية جمع عوامل الإنتاج أي تنظيم المؤسسة وإدارتها بالمعنى الحالي.

ويأخذ هدا النوع من المؤسسات أشكال تتباين من مؤسسات إنتاجية إلى وحدات حرفية، تجارية، فنادق، وغالبا ما يكون فيها عدد العمال منخفض وتدخل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I- 2- 3-2 الشركـات

الشركة وهي عقد بمقتضاه يشترك شخصان أو أكثر من أجل القيام بمشروع مشترك بغية اقتسام الأرباح أو تحمل الخسائر، كما يتوزع في هذا النوع من المؤسسات التنظيم أو التسيير على أكثر من شخص. وهذه الشركات لا يمكن قيمها إلا بتوفر بعض الشروط طبقا للقانون التجاري، مثل توفر الرضا بين الشركاء، و الذي يشمل موضوع نشاط الشركة، وقيمة مايقدمه كل شريك كحصة في رأس المال، وأن يكون خاليا من المغالطة أو التدليس أو الإكراه. كما يشترط وجود محل لنشاط الشركة أو موضوع لهذا النشاط، إذ يجب أن يكون مشروعا وغير مخالف للنظام والآداب العامة، بالإضافة إلى وجود السبب وهو رغبة الشركاء في تحقيق أرباح من وراء القيام بإنشاء المؤسسة.

وتقترن هده العناصر بالأهلية اللازمة لإمكانية تصرف الشركاء، والقيام بواجباتهم، وتحمل ما يمكن أن ينشأ من ضرر والتسجيل والإشهار...إلخ

ويمكن تقسيم هذه الشركات الخاصة إلى ثلاث أقسام[1]

أ) شركات الأشخاص*

تعتمد أساسا في تكوينها على شخصية شركائها والثقة المتبادلة بينهم أي أنها تقوم على الاعتبار الشخصي بين الشركاء وبالتالي يترتب عن إفلاس أحدهم أو انسحابه من الشركة بصفة عامة التأثير على حياة الشركة. ويمكن اعتبار ه ذه الشركات بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر وبالتالي احتلال أكبر مجال للنشاط الاقتصادي وتتكون شركات الأشخاص حسب القانون التجاري من :

* شركات التضامن

تؤسس عادة بين أشخاص تربطهم روابط شخصية كالقرابة والصداقة والثقة وغالبا ما تكون بين أفراد الأسرة الواحدة. وتعد هذه الشركة من أهم شركات الأشخاص إذ يقدم فيها الشركاء حصصا قد تكون متساوية فيما بينهم أو تختلف من شريك إلى أخر وفي طبيعة الحصة حيث تأخذ هذه الأخيرة شكلا نقديا أوعينا أو حصة عمل وأهم ما يميز هذا النوع من الشركات هو المسؤولية التضامنية والمطلقة عن ديون الشركة والتزاماتهم تجاه المتعاملين تتعدى ما يقدمونه من حصص لتشمل ممتلكاتهم الخاصة.

كما أن إدارتها وتسيرها قد يطلع بها شخص أو أشخاص من بين الشركاء أو أجنبي عنهم بحيث تكون ممارسة التسيير باسم الشركة التي تتمتع بشخصية قانونية مستقلة، أو باسم قد يكون اسم احد الشركاء مع الإشارة إلى وجود شركاء له(فلان وشركائه)، أو قد يحمل اسما تجاريا معين وغالبا ما تكون ذات أحجام صغيرة ومتوسطة. ويتقاضى فيها الشركاء أرباحا بنسب ما قدموه من حصص في رأسمالها، وبنفس النسب يتحملون الخسائر إن حدثت.

---

[1] ناصر دادي عدون " **اقتصاد مؤسسة** "دار محمدية العامة الجزائر 1988 ص 57 – بتصرف

* أضاف المرسوم التشريعي رقم 93- 8-المؤرخ في25- 4 -1993 نوعا أخر من الشركات التجارية لم يتعرض لها القانون التجاري الجزائري الصادر في 1975 وهي شركات التوصية البسيطة شركة المحاصة

* شركة التوصية

وهي شركة تتكون من نوعيين من الشركاء ، شركاء متضامنين، وهم مسئولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون بالإضافة إلى حصصهم في رأسمال، وشركاء موصين أي تتحدد مسؤوليتهم بقدر حصصهم. وهناك نوعان من شركة التوصية؛ الأولى شركة التوصية البسيطة، حيث الشركاء الموصين لا يمكن لهم تداول حصصهم، في حين أن الثانية وهي شركة التوصية بالأسهم، تتحدد فيها حصص الموصين طبيعة الأسهم وهي قابلة لتداول.

وفي هذه الشركة لا يمكن لشريك الموصي أن يقوم بإدارة الشركة، كما أن اسمه لا يظهر في اسم الشركة، وبمقارنة الموصي مع المدين لهذه الشركة فهم يتشابهان، إلا أن الأول ليس له ضمان لما يقدمه في رأس المال، لأنه يهدف إلى المشاركة أي قسمة الأرباح والخسائر في حالة حدوثها، في حين يستطيع أن يتحصل الموصي على امتيازات عن الشركاء المتضامنين، مثل ضمان الأرباح بنسبة ثابتة وتقدمها المؤسسة حتى وإن لم تحقق أرباحا حقيقية فهي تتحملها في سنوات مقبلة.

* شركة المحاصة

هي نوع خاص من الشركات، إذ رغم توفر الشروط الأساسية للشركة فهي لا تتمتع بشخصية المعنوية وبالتالي ليس لهم اسم ولا رأسمال ولا عنوان، فهي مجرد عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر على المساهمة في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مال أو عمل، بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر، دون أن تشهر أو تكون معلومة لدى الغير كشخص معنوي وبهذا فإنها تنظم تنظيما خاص على أساس الذمة المالية للشركاء، فإن كان أحدهم مديرا فانه يتعامل باسمه كما لو كان يعمل لحسابه الخاص حيث يقتصر الآخرون على توظيف أموالهم في أعمال الشركة في حين يمكن أن تدار الشركة من طرف مجموعة الشركاء أو من طرف شخص خاص خارجي عنهم وفي كل الحالات يتعامل المدير أو المدراء وكأنهم يعملون لحسابهم الخاص ولا يذكرون أسماء الشركاء الآخرون.[1]

ب)شركات الأموال (المساهمة)

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 56

تعتمد في تكوينها على المبالغ المالية التي يساهم بها كل شريك وبالتالي لاعتبار فيها للصفات الشخصية للشريك و بهذا فإن وفاة الشريك أو انسحابه أو إفلاس لا يؤثر على استمرار الشركة، وتتكون هذه الشركة من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا على شكل أسهم وتكون قيمة هذه الأخيرة متساوية قابل للتداول، ويشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام. والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلا بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك بها أي تكون المسؤولية محدودة بمقدار هذه الأسهم في حين أن الشركاء يتقاضون مقابل أسهمهم على شكل أرباح موزعة. إذا فعائدات الأسهم تتغير حسب تغير نتائج هذه المؤسسة ولا تمثل أعباء ثابتة لها، وتداول الأسهم يتم في الأسواق المالية الثانوية وفي البورصات حيث تتغير أسعارها السوقية طبقا لتغيرات نشاط المؤسسة ونتائجها وبالتالي شهرتها، كما أن قيمة هذه الأسهم قد تتغير بارتفاع قيم أصول الشركة عند إعادة تقديرها. وتضمن هذه الأسهم لشريك المساهمة في إدارة المؤسسة وذلك بحضور الجمعيات العامة للمساهمين والتصويت على القرارات، إلا أن المساهمين نظرا لكثرتهم فعادة ذوي الأسهم القليلة لا يحضرون الاجتماعات وقد يحدد ضمن القانون التأسيسي للشركة عدد الأسهم الأدنى الذي يستطيع صاحبها التصويت، ويقوم بإدارة المؤسسة مجلس الإدارة الذي تختاره جمعية المساهمين ويكون على رأسهم المدير الذي يعين سواء من ضمن المساهمين أو خارجي عنهم.

إن أهمية هذه الشركة تكمن في سهولة تكوين رأسمالها وفي إمكانية تجنيد رؤوس أموال معتبرة بعد الاتفاق بين المؤسسين والذين يوفرون جزء معينا من رأس المال ثم يطرح الباقي الاكتتاب العام بحيث صغر قيمة الأسهم تجعل الموفرين الصغار بمختلف درجاتهم يشترون هذه الأسهم، كما أن هذه الشركات عند طرحها لسندات والتي تشكل قروضا لها فهي تعمل على تجميع الأموال واستعمالها خاصة وأن السندات تتميز بنسبة فائدة ثابتة بغض النظر عن نتيجة الشركة، وبهذه المميزات فقد شغلت هذه الشركات مجالا واسعا في النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية خاصة، وبذلك فهذا النوع من الشركات يعتبر أهم عون اقتصادي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية إذ غطت معظم النشاطات الاقتصادية سواء بالعمل المباشر أو التأثير غير المباشر رغم وجود المؤسسات التابعة للدولة .

*الشركة ذات المسؤولية المحدودة

حسب القانون التجاري الجزائري فان هذه الشركة تتأسس من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص، وينقسم رأسمالها إلى حصص متساوية، كما أن رأسمالها محدود؛ و هذا النوع من الشركات يحتوي على مزايا شركات الأشخاص

من ناحية قلة عدد الشركاء ، وعدم جواز تبادل الحصص بدون قيود، وعلى مزايا شركات الأموال من ناحية تحديد المسؤولية في حدود المساهمة في رأس المال وكذالك عدم انحلالها وفقا للاعتبارات الشخصية. وهذا ما جعلها تنتشر بكثرة في الميدان الاقتصادي بالمقارنة مع الأنواع الأخرى، غير أنها غالبا ما تتخذ حجما متوسطا نظرا لمحدودية الشركاء فيها وبالتالي واجهت هذه الناحية بتحولها إلى شركات مساهمة من أجل زيادة رأسمالها، ونظرا لأن هذه العملية قد سمح بها القانون التجاري الجزائري .

في هذا النوع من الشركات تكون الإدارة من طرف شريك أو أكثر، أو من طرف شخص خارجي عنهم، إذ يقوم بأعمال الإدارة ويرأس جمعية الشركاء التي تناقش حسابات الشركة وتصادق عليها وتتخذ القرارات التي تراها لازمة ويكون التصويت تبعا لعدد الحصص التي يشارك بها.

حسب القانون التوجيهي الجزائري للمؤسسات العمومية المستقلة رقم 1-88 الصادر سنة 1988، تدخل المؤسسات الاقتصادية العمومية التابعة للجماعات المحلية كشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ج) الشركات المختلطة

يتكون هذا النوع من المؤسسات من طرفين الأول وهو الدولة المتمثل ة في الوزارة أو مؤسسة عمومية، والثانية يتمثل في القطاع الخاص، ويتم إنشاء هذا النوع من المؤسسات لعدة أسباب منها محاولة مراقبة بعض القطاعات الاقتصادية والتحكم فيها من طرف الدولة، وفي بعض الأحيان للاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، سواء في شكل ألآلات وطرق الإنتاج أوفي شكل خبرة اليد العاملة، لذا فيتم التعاقد بين الطرفين من أجل المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني بهذه الطريقة، ويتم إنشاء هذه المؤسسات بطريقتين:

1. الإنشاء من العدم، أي الاتفاق بين الطرفين للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه، حجمه، شروطه، ومدة حياته ....إلخ، يتم المساهمة في رأسماله من الطرفين وغالبا لا تقل مساهمة الطرف العمومي عن 51% في رأس مال، لأن القرارات تؤخذ على أساس الأصوات وذلك لكي تبقى المؤسسة تسير طبقا للأهداف العامة وللصالح العام.
2. أما الطريقة الثانية لوجود هذه الشركات: هي طريقة التأميم، وبموجب هـذه العملية تستطيع الدولة حيازة جزء من رأس المال مؤسسة خاصة، ويتم غالبا تعويض الجانب الخاص. وهناك عـدة أشكال من الـمؤسسات المختلطة والعمومية المسيرة بعقد مع القطاع الخاص أو التأجير ...إلخ وهي موجودة في العديد من الدول المتطورة، وفي الجزائر وهي تسعى حاليا لتوسيعها.

I- 2-4 حجم المؤسسات الخاصة:

توجد عدة معايير في تحديد حجم المؤسسات، منها حجم الإنتاج، رأس المال المستثمر، رقم الأعمال المحقق، غير أن المؤشر الأكثر استخداما هو عدد العمال في الوحدة الإنتاجية، وذلك لأن هذا المؤشر أكثر سهولة ويعطي فكرة أحسن من بقية المؤشرات الأخرى.

و تشير الإحصائيات المتعلقة بتوزيع مؤسسات القطاع الخاص حسب عدد العمال إلى أن هذا الأخير تهيمن عليه في أغلب الأحيان المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد. إذ نجد في الدول الصناعية مثلا أن 75% من عدد المؤسسات تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم بـ 40% في القيمة المضافة و50% من الشغل الكلي.

كما نجد في الولايات المتحدة االأمريكية حوالي 90% من المؤسسات توظف نحو 30 عاملا، وحوالي نصف القوى العاملة فيها توظف من طرف مؤسسات تسيير بنحو 50 عاملا و37% من هذه المؤسسات تقوم بعملية التصدير، وحوالي ربع كافة المؤسسات المصدرة يوظف كل منها 10 عمال، كما تشير الإحصائيات إلى أنها تتوفر على 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة.[1]

كما أسفرت الإحصائيات التي أجريت في سنة 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة في دول الاتحاد الأوربي، يشغل 99.8% منها أقل من 250 أجير، وتساهم في تشغل 66.52% من اليد العاملة وتحقق نسبة 85.64% من رقم الأعمال الإجمالي. وتساهم بـ 70% من الشغل في إيطاليا، و 46.30% من الشغل الكلي في ألمانيا، أما في فرنسا فتساهم المؤسسات الصغيرة والمتـوسطة بـ 56% من إجمالي القيمة المضافة و66% من عدد أجراء.

وتعود سيطرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد على مؤسسات القطاع الخاص إلى الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة والمتمثلة في:

- صغر الحجم ومحدودية التخصيص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية.
- الضآلة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها من طرف البنوك والمؤسسات المختصة أو من طرف أصحابها.

1 حسين رحيم، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نظام المحاضن** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي لغواط، أفريل 2002، ص53، 54

- أحادية التسيير والقرار حيث تكون الإدارة في يد شخص واحد يأخذ على عاتقه المسؤولية التقنية والمالية ومراقبة وتطوير هذه المؤسسة.
- عدم التخصص في إنجاز المهمات لأن المدير يقوم بعدة مهمات خلال تأدية مهام التسيير، وفي المقابل عند تقسيم المهام على المساعدين فإن هؤلاء يقمون بعدة مهام بدون تخصص معين .
- التخصص في طبيعة الإنتاج أو الخدمة.
- سرعة الاستجابة لحاجات السوق، وذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضالة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير مستوى النشاط أو طبيعته.

مما تقدم يتضح أن القطاع الخاص يتميز بصغر مؤسسته من حيث الحجم.

I- 3 المسار القانوني والتاريخي للقطاع الخاص في الجزائر

من خلال هذا العنوان سنقوم بتتبع مختلف المراحل التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر، وذلك بالاعتماد على تحليل النصوص القانونية الخاصة بهذا القطاع، والمواثيق الرسمية وإبراز نظرة هذه الأخيرة للملكية الخاصة، بالإضافة إلى توضيح المكانة والدور الممنوح من خلال التشريعات إلى القطاع الخاص.

I- 3- 1 مرحلة التهميش (1963-1982)

إن الاختيار الاديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص ، ولم تمنح له دورا في التنمية الاقتصادية الوطنية، حيث استحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج والتبادل داخل الاقتصاد الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية، ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية، وهذا ليس معناه عدم وجود القطاع الخاص، إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي جعل رأس المال الخاص يتجه نحو قطاعات غير إنتاجية، وبهذا لم يعد القطاع الخاص متجانس وموحد، بل على شكل نشاطات متنوعة تتراوح بين زراعة معاشيه، تجارة تجزئة، صناعات تقليدية إلى مؤسسات صغيرة، متوسطة، كبيرة، مرورا بمكاتب الدراسات ومصانع الخدمات بمختلف أنواعها والمهن الحرة.

ومن خلال ما يلي سنقوم بتحليل مختلف الأسس والقوانين المسيرة للقطاع الخاص في هذه الفترة وفقا لتسلسلها الزمني.

I- 3- 1- 1 قانون الإستثمار الخاص 63 – 277*

يعتبر هذا القانون أول قانون عرفته الجزائر المستقلة الخاص بالاستثمارات، وقد جاء هذا القانون لإضفاء نوع من الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، وقد أعطى هذا القانون حرية للاستثمارات الخاصة بشروط أهمها:

- توطين الاستثمارات
- تحديث وتجديد عوامل الإنتاج.
- تكوين وتأطير العمال الجزائريين.
- العمل والاستثمار في قطاع أو نشاط اقتصادي محدد ومعرف على أساس أنه أولوي في الخطة الوطنية وفي إطار البرنامج المسطر من طرف السلطات العمومية.

في الحقيقة نجد أن هذا القانون موجه خاصة للمستثمرين الأجانب أو لرؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يلاحظ من خلال الامتيازات والضمانات الممنوحة في هذا القانون ولاسيما في المادة 02 منه[1].

وتتمثل هذه الضمانات والامتيازات فيما يلي :

- حرية الاستثمار لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب وحرية التنقل والإقامة والتي تضمن للأشخاص العاملين في المؤسسات الأجنبية المساواة أمام القانون وذلك من خلال القانون الجبائي.
- التمتع بقانون ضريبي خاص وهذا خلال مدة زمنية معينة لا تتعدى 15 سنة ابتداء من تاريخ الحصول على الاعتماد.

---

* مؤرخ في 26 جويلية 1963

[1] قريوع عليوش كمال، **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية ،1990 ص 6

- التخفيض الكلي أو الجزئي للرسوم والضرائب المختلفة على الأرباح الصناعية خلال 05 سنوات أو على استيراد الآلات وسلع التجهيز.

كما يتمتع المستثمرين بعدة ضمانات وامتيازات في حالة حدوث أي تغيير في القوانين والتشريعات أهمها:

- إمكانية تحويل أكثر من 50% سنويا من الأرباح الصافية المحققة؛
- إمكانية تحويل رأس المال الناتج عن تصفية الشركة.

أما فيما يخص الاستثمار الوطني الخاص فإنه لم يستفيد من أي ضمانات أو تحفيزات جبائية للقيام باستثماراته؛ واقتصرت الإجراءات المتخذة في إطار هذا القانون، بأن تتدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية من خلال مؤسسات اقتصاد المختلط بمشاركة رأس المال الأجنبي أو الوطني(المادة 12)

لكن بالرغم من الامتيازات والضمانات الممنوحة في إطار هذا القانون لصالح المستثمرين الأجانب لم يكن هناك إقبال كبير للاستثمار في الجزائر في هذه الفترة، وهذا راجع لعدة أسباب وهي:

- أن هذه الامتيازات كانت رهينة موافقة اللجنة الوطنية للاستثمارات.
- عدم ثقة المستثمرين الأجانب لعدم وجود استقرار في المناخ السياسي والاقتصادي بالإضافة إلى عدم وضوح السياسة اتجاه القطاع الخاص، حيث أن وزير الاقتصاد في تلك الفترة السيد بومعزة، صرح في 30 ديسمبر 1963بمايلي أننا نرغب في بقاء القطاع الخاص، ولكننا نعلم أنه سيزول في الأمد الطويل ... إننا نرغب في قطاع خاص يجلب لنا كوادر جديدة ويحافظ على الموجودة، والتي نحن في أمس الحاجة إليها [1]، كما أعلن في نفس اليوم عن القانون المتعلق باسترجاع الدولة لأملاك الإدارة الفرنسية والتي اشترها الجزائريون، ومن هنا يتضح التناقض الضمني في تصريحات الوزير فمن جهة يرغب في القطاع الخاص ومن جهة أخرى فهو مهدد بالتأميم في الأجل الطويل.

هذه التناقضات أدت إلى عدم الثقة وتخوف المستثمرين الأجانب والخواص من الاستثمار في الجزائر، كما شككوا في مصداقية هذا القانون وعدم مطابقته للواقع، حيث كانت الجزائر تقوم بعملية التأميم في تلك الفترة (1963-1964) وقد ظهرت نيتها في عدم تطبيقه مادامت لم تبادر بدراسة

1 عيسى مرازقة ، **مكانة ودور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، 1993ص 65

الملفات التي أودعت لديها، ولم يعطي هذا القانون سوى ميلاد مشروعين، بالتالي لم يكن لهذا القانون أثر كبير على تطوير القطاع الخاص.

I- 3- 1- 2 ميثاق الجزائر 1964:

أكد ميثاق الجزائر 1964 على ضرورة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ، وذلك لان في نظره أن الرأسمالية تؤدي إلى :

- خلق الطبقية وبروز ظاهرة الاستغلال للأغلبية الساحقة من العمال، حيث جاء في إحدى فقراته .....ففي مرحلة تكدس الأولى كانت تتمثل في الاستغلال المادي الاسترقاق المسلط على القوى البدنية والتدهور بالطبقة الشغيلة إلى مستوى الحيوان...
- توسيع حقل البطالة؛
- خلق الأزمات الاقتصادية والبطالة والحروب اللامبريالية، بينما الاشتراكية تمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وفيما يخص القطاع الخاص فإن الميثاق يعترف بوجود الملكية الخاصة، ولكن يشترط توجيه هذه الملكية.

كما جاء في الميثاق أن الرأسمال الوطني الخاص في هذه الفترة كان يتواجد في فرعي الاقتصاد على الشكل التالي[1]:

- المؤسسات التجارية الكبيرة،
- الأملاك الزراعية الكبيرة.

وقد أكد الميثاق على ضرورة توجيه الرأسمال الخاص الوطني إلى قطاع الصناعة نظرا للمشاكل التي كانت تعرفها المرحلة الانتقالية[2]

كما جاء في محتوى الميثاق أن هناك عدم توازن بين القطاع الاشتراكي والقطاع الرأسمالي حيث أن هذا الأخير يمتلك كل العناصر الضرورية التي تساعده على السير الحسن، في حين أن القطاع الاشتراكي لا يمتلك إلا على وحدات بسيطة تحتم عليه أن يلجأ إلى القطاع الرأسمالي ، ولمعالجة هذا

[1] جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر 1964**، مطبعة جبهة التحرير الوطني، ص60
[2] عيسى مرازقة ، مرجع سابق ، ص66

المشكل من وجهة نظر الميثاق تحتم تخفيض دور ونفوذ القطاع الخاص تدريجيا كمرحلة أولى، أما في المرحلة الثانية فيجب توفير كل الإمكانيات والشروط المادية والإنسانية للقطاع الاشتراكي للاستحواذ تماما على الدعائم الرئيسية لحياة البلاد، وجعل المهمة الأولى للدولة هي صيانة التجارب الاشتراكية الجارية ومنحها العون لتتغلب على العقبات الحتمية ومن مهامها أيضا التدخل في القطاع الخاص قصد تسريع الاشتراكية.[1]

أما بالنسبة للرأسمال الأجنبي فقد نص الميثاق على ضرورة التفكير في إنشاء شركات الاقتصاد المختلط بين الرأسمال الأجنبي والدولة؛ على أن تكون هذه الشراكة محصورة في الاستثمارات التي تتجاوز متطلباتها الإمكانيات الوطنية، كما اشترط الميثاق بأن تتم هذه الشراكة في القطاعات الغير حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وفيما يخص التأثير السياسي للرأسمالية الوطنية، فالميثاق يرى بأن إمكانيتها محدودة بما فيه الكفاية، إذا اعتمدت على قوتها الذاتية فحسب وإذا تم القضاء على علاقتها بالقوى الأجنبية المناهضة للاشتراكية.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة الغموض والتناقض اتجاه القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث من جهة يعترف الميثاق بوجوده ويشترط تخفيض نفوذه وتدخل الدول فيه ، ومن جهة أخرى يريد توجيه نحو القطاع الصناعي من أجل تنمية القطاع الصناعي المسير ذاتيا، ومن جهة ثالثة يعمل على قطع علاقة الرأسمال الخاص المحلي بالرأسمال الأجنبي في حين يحث على القيام بشركات الاقتصاد المختلط بين الدولة والرأسمال الأجنبي

I- 3- 1- 3 قانون الاستثمار 66 – 284:

بعد فشل تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

إن هذا القانون بخلاف القانون الأول كان موجه خاصة نحو رؤوس الأموال الوطنية، حيث أكد على ضرورة مشاركة رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، و يهدف هذا القانون

[1] جبهة التحرير الوطني، **ميثاق الجزائر 1964**، مرجع سابق، من ص53 إلى غاية ص60

إلى تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار عملية التنمية الاقتصادية، وإلى سد الثغرات التي شابت قانون 1963، وذلك بالتعريف بالمبادئ التي يقوم عليها تدخل رأسمال الخاص، وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا، وانطلاقا من هذا نص القانون على ضرورة تبسيط إجراءات الترخيص والتخفيض من مهل الإجراءات الإدارية إذ جعلها مقتصرة على الجوهري والضروري منها لتسهيل العمل به.

ومن خلال هذا القانون احتفظت الدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات في الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة لها، مع إمكانيتها عند الضرورة مشاركة رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، من هنا يتضح أن هذا القانون أكد من جديد على الدور الاحتكاري للدولة حيث جاء في المادة الثانية منه "أن المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة وللهيئات التابعة لها، إلا أن الدولة يمكنها أن تقرر دعوة الرأسمال الخاص لإنجاز هذه المشاريع، فتعين لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي في تلك الاستثمارات".

كما تضمن الأمر 66-284 إمكانية أن يكون الاستثمار في شكل شركات الاقتصاد المختلط بين الدولة ورأس المال الأجنبي أو الوطني وذلك بعد المصادقة على القوانين الأساسية لهذه الشركات بمرسوم يتضمن الأحكام التالية:[1]

- الخيار للدولة بشراء كل الحصص أو الأسهم التي لا تملكها أو شراء جزء منها وكذلك الشروط التي يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار.
- الخيار للدولة بممارسة حق الشفعة أو الموافقة في حال البيع أو النقل أو التنازل عن الحصص أو الأسهم التي لا تكون ملك لها.

كما سمح هذا القانون للرأسمال الخاص الوطني أو الأجنبي الاستثمار في القطاعات الأخرى، لكن ليس بكل حرية بل ينبغي على المستثمر الخاص أن يطلب الموافقة على مشروعه الاستثماري، وتأخذ هذه الموافقة أشكالا ثلاثة[2]:

أ) استثمار يعادل مبلغه 500.000 دينار جزائري أو أقل، تمنح الموافقة على شكل ترخيص إداري صادر عن الوالي وبتقديم طلب بسيط.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد 80**، قانون 66 – 284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المادة 03 .

2 بوكابوس سعدون، **الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية (1989/62 -2005/90)** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الـــــجزائر،1999، ص 167

ب) استثمار يفوق 500.000 دج، تمنح الموافقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، وبإشراف البنك الجزائري لتنمية (BAD)، والموافقة تأخذ شكل مبسط ولا تحتاج إلى دعم حكومي.

ج) الموافقة العادية وتخص المشاريع الكبرى وتطلب مساعدة خاصة من الحكومة فيما يخص الضرائب والقروض، تتطلب هذه الموافقة قبول مشترك من وزارة المالية، والوزارة المعنية بالاستثمار حسب طبيعة النشاط.

وبهذه الموافقات أصبحت المشاريع الخاصة مشجعة ومراقبة في نفس الوقت، بالإضافة إلى هذا فإن هذه الرخص تمنح وفقا لمعايير انتقائية ولمقاييس معينة ميزت فيها بين المستثمر الخاص الوطني والأجنبي، ففي حالة المستثمر الوطني، يراعى عند منح التراخيص الحجم المالي للمؤسسة وموقعها وقطاع نشاطها ومدى قدرتها على تكوين الاختصاص لليد العاملة، أما في حالة المستثمر الأجنبي فيراعى في منح الاعتماد الاعتبارات التالية:

- فتح الأسواق الخارجية للتصدير.
- أهمية قيمة الأرباح التي تحصل عليها المؤسسة في الجزائر والتي تضاف إلى رأس المال .
- درجة الانتفاع من المواد الأولية المحلية.
- مستوى تغطية رأس المال الخاص للاستثمارات المطلوب تحقيقه.

ومن خلال قانون الاستثمار 66 تم منح مجموعة من الضمانات والامتيازات المالية لجلب المستثمرين وتتمثل فيما يلي:

- المساواة أمام القانون خاصة من الناحية الجبائية (المادة 10)
- الإعفاء التام أو الجزئي أو التخفيض من الرسم العقاري خلال مدة لا تتجاوز 10 سنوات
- الإعفاء التام أو الجزئي من الرسم الذي يترتب على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا تتجاوز 05 سنوات
- منح معدل منخفض من الرسم الفريد الإجمالي على الإنتاج بالنسبة لمواد التجهيز المستوردة [1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد 80**، مرجع سابق، المادة 08.

- الضمان من التأميم، أما في حالة قرار التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي هذا إلى تعويض المستثمر في مدة أقصاها 9 أشهر، قيمة التعويض مساوية للقيمة الصافية للأموال المستثمرة بالإضافة إلى تعويض نفقات التأسيس والقيم الأخرى غير المادية المطابقة للمصاريف الفعلية غير المأخذ بها في حساب ذلك التعويض والفوائد المحسوبة على حسب النسبة المئوية القانونية عن مدة سنتين على مبالغ ذلك التعويض، كما يمنح حق تحويل هذا التعويض إلى الخارج إذا كان المستفيد أجنبيا.

كما تم من خلال هذا القانون إعطاء امتيازات مالية حسب المادة 16 تتمثل في ضمان منح القروض المتوسطة والطويلة الآجل وتخفيضات هامة على أسعار الفائدة بالنسبة للاستثمارات الخاصة الوطنية فقط.

بالإضافة إلى هذا استفادت المؤسسات ذات الصيغة السياحية من تخفيض في الفائدة لغاية 3% عن القروض الطويلة والقصيرة الآجل.

وبالتالي فقد أعتبر هذا القانون بمثابة نقطة تحرر للرأس المال التجاري الخاص، حيث أصبحت له الإمكانية حتى يتحول منذ هذا القانون فصاعدا للاستثمار في القطاع الصناعي.

كما تركزت الانجازات الفعلية للقطاع الخاص في إطار هذا القانون ضمن نشاطات إنتاج السلع الاستهلاكية النهائية والخدمات مقابل التخلي عن الاستثمار في فروع النشاطات الصناعي.

وعلى خلاف القانون الأول فقد تم خلال الثلاثي الأخير لسنة 1966 وضع 60 ملف لطلب الاعتماد، من هنا يتضح أن هذا القانون حرك القطاع الخاص الوطني، ولكن لم يجلب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية[1].

وفي حقيقة الأمر أنه سواء كان القانون المنصوص عليه سنة 1963 أو القانون المعدل في 1966 لم يستطع جلب رأس المال الأجنبي ولا المستثمرين لان كلا القانونين نصا على إمكانية التأميم صراحة علاوة على ذلك فإن الإجراءات الإدارية الواردة ضمن قانون 66 أوجدت حاجز

[1] ABDELHAMID BRAHIMI, **l'économie algérienne**, OPU 1991, P 105

غير طبيعي في ميدان الاستثمار، فالموافقات الإدارية تحولت بكل تأكيد إلى عقبات في وجه الاستثمار وأدت إلى خلق نوع من التعطيل في إنجاز المشاريع، لا يمكن تجاوزه في كثير من الحالات إلا من خلال الأساليب غير القانونية وغير الشرعية، وهذا بدوره أوجد سلوكا عند معظم أصحاب المشاريع الخاصة يوحي بأن لا استثمار خارج إطار البيروقراطية التي أوجدتها الترخيصات والموافقات الاستثمارية[1]، وهذا ما أدى إلى تحقيق أغلب الاستثمارات الخاصة خارج نطاق اللجنة، وبالتالي ظهور التهرب من أداء الضرائب ونشأة النشاط الموازي، وفقدان مصداقية اللجنة الوطنية للاستثمارات التي توقفت نشاطاتها بعد ذلك في سنة1981[2].

وأهم عنصر أدى إلى عدم جلب المستثمرين خاصة الأجانب هو في حالة حدوث نزاعات فإن الفصل فيها يرجع إلى المحاكم الجزائرية فقط. وبالتالي لم تكن الظروف مواتية ومساعدة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الجزائر، وهذا ما استدعى إصدار قانون الاستثمارات لسنة 1982.

I- 3- 1- 4 الميثاق الوطني 1976:

في سنة 1976 تمت المصادقة على الميثاق الوطني الذي عمل على تحديد المبادئ والمحاور الكبرى لبناء الاشتراكية، ومن المبادئ الأساسية التي وضعها الميثاق مبدأ يدعو إلى عدم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتم التطرق إلى كيفية تطبيق ذلك عن طريق تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج، و تطرق هذا المبدأ إلى قضية الملكية الخاصة ووظيفتها الاجتماعية، وأكد الميثاق على أن الملكية الخاصة في الجزائر لا يجوز أن تكون مصدر لأية سيطرة اجتماعية، كما لا يجوز أن تتخدد كذريعة لجعل العلاقة بين المالك والعامل قائمة على أساس الاستغلال، وفي هذا الإطار سمح الميثاق بممارستها في الحدود التي تجعلها لا تلحق أي ضرر بمصالح العمال؛ ولا تكون عائقا أمام التطور الحتمي للمجتمع نحو الاشتراكية من جهة؛ وأن لا تطغى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من جهة أخرى.

ونظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها نشاطات القطاع الخاص في تلك الفترة فإنه لم يكن باستطاعة الميثاق تجاهلها، لذا أكد على ضرورة إدماج الملكية الخاصة في مسار عملية التنمية، وأن تعمل على خدمة الفرد دون أن تنال من أركان المجتمع الجديد[3].

---

[1] بوكابوس سعدون، مرجع سابق، ص117

[2] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، جوان2002، ص11

[3] جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني أفريل1976** ، مطبعة جبهة التحرير الوطني، ص 40

وبالرغم من هذا فإن نصوص الميثاق الوطني ذكرت بأن الحفاظ على التوجه الاشتراكي يستدعي أن لا يجد القطاع الخاص الإمكانية حتى يتحول إلى قوة تمكنه من السيطرة على الدولة، وعلى هذا الأساس أكد على ضرورة تحديد نشاطاته بصفة لا تسمح له أن يكتسب قوة اقتصادية تمكنه من التأثير على مراكز القرار في الدولة، كما يحذر من أن النظام الجبائي سيمكن القطاع الخاص من تكوين رصيد رأسمالي بالإضافة إلى أنه يمثل خط من شأنه أن يسمح بعودة وتطور الرأسمالية إذا بقي ينشط في مجالات البناء والسياحة.

كما أكد الميثاق على ضرورة إدماج الملكية الخاصة الغير مستغلة في التنمية، وفي هذا الإطار ميز الميثاق بين نوعين من الملكية هما:

- الملكية الخاصة غير الاستغلالية: وهي التي تمكن الفرد من القيام بشؤون أسرته في العمل والسكن والثقافة والصحة ووسائل الترفيه.

الملكية الخاصة الاستغلالية: وهي التي تسمح لمن يملك رأسمال في مؤسسة زراعية أو صناعية أو تجارية، أو خدماتية باستغلال عمل الغير وكسب فائدة منه مما يجعله يثرى على حساب العامل، كما أن الملكية الخاصة غير المستغلة في الجزائر تشمل زيادة على الملكية ما يتعلق بالاستعمال الفردي أو العائلي للوسائل الصغيرة للإنتاج والخدمات التي يمكن استغلالها بصورة فردية أو بواسطة اليد العاملة محدودة.

وأدى هذا التمييز بين الملكية الخاصة المستغلة والملكية الخاصة غير المستغلة إلى الحد من التطور الطبيعي للمستثمرين الخواص الوطنيين الذين اتجهوا إلى قطاع التجارة [1] وخاصة تجارة التجزئة حيث جاء في إحدى فقرات الميثاق" ...التجار الصغار الذين يعدون من أصحاب الملكية الخاصة غير المستغلة ما يزالون يحتفظون بمكانتهم في تجارة التجزئة وسيحتفظون بها في المستقبل" من خلال هذه الفقرة يتضح أن هناك بعض الحرية منحت للقطاع الخاص في مجال التجارة حيث بقيت تجارة التجزئة مفتوحة أمام هذا الأخير.

وقد أشار الميثاق إلى ضرورة وجود الملكية الخاصة غير المستغلة حتى وإن بلغ البناء الاشتراكي مرحلة متقدمة جدا، وهذا التواجد يكون على شكل التالي:

صناعات تقليدية سواء كانت للإنتاج أو الخدمات.

- تجارة تجزئة.

[1] المرجع نفسه، ص 41

- ملكية صغيرة للفلاحة أو تربية المواشي.
- مقاولات ووحدات إنتاج صغيرة.

بالإضافة إلى هذا فقد تعرض الميثاق إلى ضرورة التفرقة بين القطاع الخاص الذي يلعب دورا مفيدا بالنسبة للاقتصاد ولا ينال من البناء الاشتراكي، وبين القطاع الخاص الطفيلي أو الذي يرتبط بمصالح رأسمالية أجنبية لا يحتل من خلالها أي مكانة معتبرة. كما حذر الميثاق من الخطر الكبير لهذا القطاع على التنمية الاقتصادية، وأكد على ضرورة محاربته بدون هوادة ولقد نص الميثاق على ضرورة توجيه رأس المال الوطني الخاص نحو الأنشطة التي تساهم في تنويع المنتوجات الوطنية وزيادة حجمها وتوفر فرص العمل[1].

كما أكد الميثاق على ضرورة أن تختصر نشاطات القطاع الخاص خاصة منها الصناعي في شكل مؤسسات صغيرة، يرتكز نشاطها في المرحلة النهائية في عملية التصنيع وأن يكون استهلاكها الإنتاجي من المواد الأولية النصف مصنعة من طرف الدولة وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإنتاج الصغير للأشياء ذات الاستهلاك العادي والواسع[2].

وبالرغم من هذا فان نصوص الميثاق أكدت على ضرورة الحيلولة دون تجمع وسائل الإنتاج الصغيرة والمؤسسات المتواضعة الحجم في يد شخص واحد لأن ذلك يعتبر تجميعا ذو طابع رأسمالي، ومن ناحية أخرى نص الميثاق على أن الدولة يجب أن لا تسمح بأن يتغلب مجموع الأنشطة الخاصة دخل بعض القطاعات الاقتصادية على القطاع الاشتراكي حتى وإن كانت هذه النشاطات الخاصة مكونة من مؤسسات حرفية أو مؤسسات متواضعة سواء بالنسبة لحجم المبيعات أو بالنسبة للتشغيل.

من خلال تحلينا لأطر المسيرة للقطاع الخاص في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1982 يتضح أنه لم يكن هناك سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص طيلة هذه الفترة، حيث بقي تطوره محدود على هامش المخططات الوطنية خاصة أنه بقي مقيدا أمام العداء المتزايد الذي تضمنه الخطاب السياسي للجزائر الاشتراكية، الذي اعتبر هذا القطاع مستغلا كما جاء في ميثاق 1976.

---

[1] جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني أفريل 1976**، مرجع سابق ص195

[2] عيسى مرازقة ،مرجع سابق، ص70

وقد كان الهدف من المفهوم الغامض للملكية الخاصة المستغلة يكمن في تحديد توسع المؤسسة الخاصة عن طريق المراقبة الصارمة، لاسيما عبر جباية تمنع أي تمويل ذاتي، ويضاف إلى الضغوط الجبائية التي تقلص انتشار المؤسسات الخاصة قوانين عمل قاسية وحرمان المؤسسة الصغرى الخاصة من التجارة الخارجية.

بطبعة الحال أدت هذه الأوضاع إلى اعتماد الرأسمال الخاص الحذر التكتيكي حيث يستثمر وفق الظروف والتوجهات السياسية، وبالتالي انحصر اهتمام المستثمرين في القطاعات التي لا تستدعي تقريبا أي تحكم تكنولوجي، ولا تتطلب اليد العاملة المؤهلة إلا نادرا. كما أن القطاع الخاص قد تمكن منذ الاستقلال من اكتساب خبرة معتبرة مرفوقة بمرونة كبيرة مكنته من تجاوز كل العقبات البيروقراطية التي تفرضها السياسة الاشتراكية المعتمدة.

وفي الأخير يمكن القول أن الأوضاع بقيت مناسبة لقطاعات التجارة والخدمات التي استقبلت استثمارات الخواص. وبالنسبة للصناعة ركز الاستثمار الخاص على إستراتيجية تعويض الواردات في مجال سلع الاستهلاك النهائية كالصناعات الزراعية الغذائية والنسيج والكيمياء البسيطة وتحويل البلاستيك ومواد البناء.

I- 3- 2 مرحلة رد الاعتبار (1982-1988):

خلال هذه الفترة ظهرت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه القطاع الخاص وفق الأهداف التي سيطرحها المخطط ، حيث جاء في إحدى فقرات نتائج الدورة الاستثنائية للحزب (جبهة التحرير الوطني) المنعقدة في جوان 1980 ما يلي ...طبقا لتوجيهات الميثاق الوطني يوصي المؤتمر بتنظيم

وتأطير تطور نشاطات القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني [1]، كما أجريت العديد من المناقشات على مستوى مختلف الهيئات السياسية والنقابية، وخلق لجنة متساوية الأعضاء لدراسة ملف القطاع الخاص، وكذا دورة خاصة بملف القطاع الخاص للجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1981.

[1] WALID LAGGOUNE, **Le Control de l'état sur les entreprise privées industrielles:Genèse et Mutations**, Les Editions Internationales, 1996, p 195

كل هذه الإجراءات والتحركات توضح بأن الأمر لم يصبح متعلق بالبحث عن كيفية تهميش القطاع أو إدماجه بشكل مؤقت في التنمية الاقتصادية بل أصبح الأمر متعلق بضرورة رد اعتباره وإشراكه في التنمية.

وسنحاول من خلال تحليل النصوص القانونية في هذه الفترة إبراز هذا التحول في السياسة الاقتصادية اتجاه القطاع الخاص

I- 3- 2- 1 قانون استثمار 82 – 11

في أوت 1982 تبنت الجزائر قانون جديد للاستثمارات تضمن توضيح وضعية الاستثمارات الوطنية الخاصة التي كانت غامضة في دستور 1976، والذي وضح الفرق بين القطاع الخاص المثمر والقطاع الخاص غير المثمر.

وقد جاء هذا القانون من أجل تقوية دور ومكانة القطاع الخاص ، ومن أجل إدخال القطاع الخاص الوطني في جهود التطور والتنمية الاقتصادية للبلاد، ومن أجل تجسيد رغبة السلطات العمومية لضم القطاع الخاص، ومن أجل تحقيق مشاريع استثمارية جديدة على شرط أن تكون هذه المشاريع ذات أهمية اقتصادية اجتماعية.

كان هذا القانون يهدف إلى توجيه الاستثمار الوطني الخاص في إطار مسار التنمية الوطنية، و ينتظر من ورائه تحقيق ما يلي[1]:

- المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وفي إنشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار وتلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات.
- تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي والمقاولة من الباطن.
- المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة، وتثبيت السكان بالتواجد في المناطق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

كما نص هذا القانون على ضرورة دمج الاستثمارات الاقتصادية في نظام التخطيط في إطار المخططات الوطنية الإنمائية السنوية منها والمتوسطة الأمد ومنح الاعتماد للاستثمار الخاص حسب

[1] J.O.R.A. n°34, loi n° 82-11du 21 aout 1982 , **Relative a l'investissement privé national,** article 8.

أولويات المخطط الوطني للتنمية وأهدافه وتغيراته، كما حدد قانون 82 الميادين والمجالات التي يمكن من خلالها تطوير نشاطات القطاع الخاص الوطني وهي:[1]

- نشاطات تأدية الخدمات المتمثلة في التصليح الصناعي وصيانة آلات وكذا صيانة التجهيزات الصغيرة بوجه عام.
- الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكملة بالخصوص في مجال تحويل وتصنيع المواد الأولية من أصل فلاحي أو المنتجات الموجهة للاستهلاك.
- الصيد البحري غير ذلك الذي يتم في أعالي البحار.
- المقاولة من الباطن.
- البناء والأشغال العمومية.
- السياحة والفندقة وكذا الخدمات المرتبطة بهما.
- النقل البري للمسافرين والبضائع.

وقد استثنى القانون من حقل تطبيقه الاستثمار الأجنبي والنشاطات الزراعية والتجارية (تجارة التجزئة) أو الحرفية، وكذلك الاستثمارات التي يبادر بها وتنجز على يد رجال الفن والمهن الحرة، كما حدد القانون سقف 30 مليون دينار جزائري للاستثمارات الخاصة المحلية.

وفي إطار هذا القانون منحت مجموعة من الامتيازات والتسهيلات والضمانات للاستثمار الخاص أهمها :

الامتيازات الجبائية **:**والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث أقسام كما يلي :[2]

أ- بالنسبة للمناطق المحرومة:

- الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز خمس سنوات تحسب من تاريخ بداية النشاط.
- الإعفاء التام من الضريبة العقارية لمدة لا تتجاوز 10 سنوات ابتدأ من نهاية البناء في العقارات.
- الإعفاء من الضرائب الغير مباشرة تخص الضريبة الوحيدة العامة للإنتاج TUGP وكذلك حقوق التسجيل.
- الإعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة لا يمكن أن تتجاوز 05 سنوات اعتبار من سنة الشروع في استغلال النشاط المعتمد

ب- بالنسبة للاستثمارات المنتجة:

[1] WALID LAGGOUNE, op cit , p 196 - 197
[2] J.O.R.A. n°34, op. cit. Article 21

- الإعفاء التام من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة 05 سنوات.
- الإعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي عند الإنتاج، فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم.
- الإعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة ثلاث سنوات.

ج-الاستثمارات الأخرى:

- الإعفاء الجزئي أو التدريجي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس سنوات اعتبار من سنة الشروع في الاستغلال إلى غاية 20%من الأموال الخاصة المستثمرة في النشاط المعتمد.
- الإعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والإعفاء من الدفع الجزافي لمدة ثلاث سنوات.
- الإعفاء الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات.

<u>الامتيازات المالية</u> وتتمثل في :

- منح القروض طويلة الأجل موجهة لتمويل الاستغلال.
- منح قروض على المدى القصير.

كما يحض المستثمرين ببعض التسهيلات الأخرى أقرتها المادة 24 تتمثل في:

- الحصول على أراضي خاصة في مناطق مهيأة.
- التموين بوسائل التجهيز والعتاد والآلات ومواد البناء الضرورية للإنجاز الاستثمار والتموين بقطع الغيار.
- التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة الضرورية لنشاط المستثمر في إطار البرامج المحددة.
- الاستفادة من مجال الإعلام الاقتصادي والتقني، ودراسة المشاريع وإعداد ملفات الاعتماد.
- الاستفادة من إجراءات تشجيعية أكثر في مجال الجباية والقروض إذا تعلق المشروع بنشاطات منتجة لمواد معدة لتصدير أو إذا أتى المستثمر برأسمال بالعملة الصعبة.
- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد من نظام الاستيراد بدون دفع.

مع ذلك وبالرغم من كل هذه الامتيازات فإن هذا القانون استمر في تعزيز ومضاعفة بعض العقبات التي تحول دون توسيع القطاع الخاص لاسيما من خلال :

- إجراءات الاعتماد الإلزامية لكل استثمار مما يشكل بالفعل تراجعا مقارنة بقانون سنة1966.
- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30%من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، وعشر ملايين دينار جزائري لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات التضامن.
- يمنع امتلاك عدة مشاريع[1].
- طلب أن تكون جنسية المستثمر جزائرية وبالتالي طرد المستثمرين الأجانب.
- الإجراءات التي تفرض على المستثمرين الوطنيين الإقامة على التراب الوطني وبهذا تم منع المغتربين الجزائريين من الاستثمار.

بالرغم من هذا فإن قانون 82 لقي نجاح نسبي في البداية حيث ارتفعت ديون الدولة بالسبة للقطاع الخاص، بمعنى أن عصر التجسس قد انته، ثم بعد ذلك لقي هذا القانون صعوبة في التنفيذ بسبب أن[2]:

1) المقاولون المحليون لا يتميزون بروح الإنتاج الصناعي، وذلك لأنه في الغالب المقاول المحلي يمتلك قدرات مالية تجارية مدعمة من طرف العمليات غير الشكلية (informelle) وبذلك فإن المقاول المحلي لا يهتم إلا بالاستثمار في المشاريع والقطاعات التي يكون فيها أجل استرجاع رأسمال قصير.
2) المشاريع والاستثمارات الموافق عليها تتلق صعوبات كبيرة في الحصول على الأراضي لإقامة المشاريع خاصة في القرى، حيث أن جميع العقود المتعلقة بالمشاريع الخاصة ممنوعة في المناطق الزراعية منذ سنة 1974.
3) رفض البنوك التجارية منح قروض للاستثمارات الموافق عليها؛ حيث عمل أغلب المقاولون على تمويل أنفسهم عن طريق التمويل الذاتي.

[1] Benissad Hocine, **La réforme économiques en l'Algérie (ou l'indicible ajustement structurel)**, OPU, 1991 p 40
[2] Benissad Hocine , op cit p 41

4) فيما يتعلق بشراء المواد الأولية والأجهزة من الخارج فإن المقاولين مجبرين للحصول على شهادة استيراد بدون دفع وشراء العملة الصعبة بأعلى الأثمان وهذا ما يصعب عليه إقامة استثماراته.

كل هذه العوامل غير المواتية تفسر أن أقل من 15% من الاستثمارات الخاصة الموافق عليها مابين الفترة 1983 و1987 قد تم انجازها فعلا.

بالتالي يمكن القول أن هذا القانون لم يأتي بشيء جديد من الناحية النظرية، فهو كباقي القانونين خاصة القانون الثاني يؤكد على ضرورة تعبئة كل الطاقات الموجودة، وكذا توجيه ومتابعة القطاع الخاص، ولكنه ألح على تطوير الميكانيزمات المناسبة في ميدان القروض ونظام الأسعار، كما طمأن المستثمرين الخواص من ناحية زوال عملية التأميم *إلا أن تنفيذ استثمارات جديدة بقي يعاني من نفس العقبات، وهذا ما أدى إلى إصدار قانون لسنة 1988

ديوان التوجيه والمتابعة والتنسيق الاستثمارات الخاصة oscip

في سنة 1983 قامت السلطات العمومية بإنشاء المركز الوطني من أجل توجيه ومتابعة الاستثمار الخاص في الجزائر oscip، وذلك من أجل تجسيد وتقوية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. ووضع هذا الديوان تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ومن بين مهامه الأساسية مايلي[1]:

- توجيه الاستمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة نحو النشاطات التي تعتبر هامة وذات أولوية في الخطة التنموية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمار نحو المناطق التي يمكن لها تحقيق تنمية اقتصادية وضمان التكامل بين القطاعين الخاص والعام.
- المتابعة الدائمة والمستمرة لتطور القطاع الخاص.
- إعلام المستثمرين حول مختلف القوانين والتشريعات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الذي يستثمرون فيه.
- دراسة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط.

* إن قانون الاستثمار لسنة 1982 لم يتحدث عن أي إمكانية محتملة لاستعادة الاستثمارات الخاصة بعكس قانون 1966 .

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 11

I- 3- 2- 2 الميثاق الوطني 1986:

جاء هذا الميثاق بعد الاستفتاء كما في سنة 1976 والميثاق الوطني لسنة 86 في نسخته الجديدة لا يختلف أساسا عن ميثاق سنة 1976 بالنسبة للمشاكل المتعلقة بإستراتجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص فقد أكد الميثاق على ضرورة مشاركة المدخرات الخاصة في جهود التنمية، لتسريع مسار التنمية الاقتصادية لتلبية احتياجات الشعب بالطريقة الصحيحة، "إن ضرورة الاعتماد على كل الطاقات من أجل الإسراع بالتنمية الاقتصادية وتلبية سائر حاجيات البلاد والمواطن، تقتضي مشاركة الادخار الوطني في مجهود التنمية الوطنية ويتطلب ذلك تحديد أفاق للمستثمرين الخواص وإعطائهم الضمانات المناسبة في إطار القانون قصد تجنيد أحسن لما يمتلكونه من موارد وتشجيع كل المبادرات المفيدة لخدمة التنمية الوطنية"[1]

كما أكد الميثاق على أن تنمية القطاع الخاص يجب أن تكون مسيرة في إطار مخطط التنمية ومناسبة للأولويات المسطرة، ومن الضروري تنظيم وتوجيه وتأطير ومراقبة هذا القطاع من أجل ضمان تكامل وليس تنافر بين القطاعين العام والخاص[2]

وقد نص الميثاق على ضرورة أن يكون التخطيط مشجع للقطاع الخاص من أجل توجيه استثماراته نحو النشاطات المنتجة في مجال التصنيع ومن أجل تكثيف النسيج الصناعي وذلك لتقوية الاقتصاد الوطني، وفي مجال الفلاحي للمساعدة على الحد من التبعية الغذائية للدول الأجنبية، أما بالنسبة للحرفيين والتجار الصغار فالميثاق الوطني لعام 1986 يرى أنه يجب تشجيعهم باستمرار وبصفة دائما.

---

[1] جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني 9 فيفري 1986**، مطبعة جبهة التحرير الوطني، 1986، ص 117

[2] ABDELHAMID BRAHIMI**, op. cit**, p51

وما يمكن استنتاجه من تحليلنا للميثاق الوطني 86 هو أنه اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد، وأكد على ضرورة إعطاءه الضمانات المناسبة في إطار القانون وضرورة تشجيع التخطيط لهذا القطاع وهذا ما كان غائب عن المواثيق السابقة.

في الأخير يمكن القول أن محتوى الميثاقين 76-86 لم يختلفان فيما يخص الاستثمارات الخاصة وكذا الملكية الخاصة فلقد أكد الميثاقين على أن الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة غير المستغلة ودورها في التنمية الشاملة، غير أن الاختلاف يكمن في إن ميثاق 86 أكد على ضرورة إدماج القطاع الخاص ضمن المخططات الوطنية، وعلى ضرورة التكامل بين القطاعين الخاص والعام وتعزيز وسائل الإعلام الإحصائية والاقتصادي ة والتقنية حول سير القطاع الخاص ودوره ومكانته في الاقتصاد، وهذا ما لم يتناوله ميثاق 76.

I- 3- 2- 3 قانون الاستثمار 88-25 :

إن قانون 25-88 المؤرخ في 12جويلية 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية جاء من أجل تحديد طرق جديدة للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، وذلك من خلال إجراء تعديلات لتجاوز العقبات التي ظهرت في قانون الاستثمار لسنة 82، فمن خلال قانون 25-88 تم:

- إلغاء الحد الأقصى للاستثمار وإزالة سقفه.
- إلغاء عمل الديوان الوطني لمتابعة الاستثمارات oscip الذي أنشأ من أجل العمل على جعل الاستثمارات الخاصة متوافقة ومتكاملة مع الخطة التنموية.
- فتح الاستثمار للوطنيين المقيمين بالخارج، وإلغاء شرط الإقامة في الجزائر.
- الموافقة من طرف الدولة تم إلغاءها حيث أصبح يفرق بين الاستثمارات الأولوية التي تقوم بها الدولة والمشرفة عليها والاستثمارات الأخرى.[1]
- تسهيل الإجراءات الجبائية للمستثمرين في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الحيوية.
- إلغاء الإجراء الذي يمنع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

[1] Benissad Hocine, op cit , p 41

وقد نص القانون على تحديد كيفيات توجيه استثمارات الاقتصادية الخاص، وذلك وفق قوانين التخطيط كما يحدد المخطط الوطني المتوسط المدى المقاييس ومعايير اختيار النشاطات ذات الأولوية وشروط تنظيم أولويات التكامل الاقتصادي، كما أن النشاطات ذات الأولوية والمفتوحة للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني تستفيد من امتيازات [1]:

- أسبقية الحصول على الأراضي.
- مزايا جبائية.
- استفادة الاستثمارات في المناطق المحرومة من تسهيلات إضافية.
- تسهيلات للتزويد بمواد التجهيز والمواد الأولية.
- وفي هذا الإطار يتميز التكفل بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص من قبل الغرفة الوطنية للتجارة بما يلي :

أ) من ناحية الإجراءات: تخفيف الإجراءات وتخفيض آجال الدراسة مع الحرص على بقاء حجم المعلومات اللازمة للدراسة التقنية للمشروع.

ب) من ناحية الطريقة: تتركز الإجراءات على اللامركزية للمستويات المختلفة لاتخاذ القرار ات والتي تساهم في تحقيق الاستثمار:

- السلطات المحلية فيما يخص تسليم الأراضي المعدة لإقامة المشروع.
- البنوك فيما يخص التمويل.
- المصالح الجبائية فيما يخص الإعفاءات.
- الغرفة الوطنية للتجارة فيما يخص استيراد التجهيزات وحاجيات التشغيل.

وقد استثنى هذا القانون الاستثمار الخاص الوطني من الاستثمار في القطاعات التي تعتبر إستراتيجية لاسيما منها القطاع المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدية للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية، أما النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات والتي تعتبر أولوية* والتي تسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها فيجب أن تعمل على تحقيق ما يلي [2] :

- توفير مناصب عمل بصفة معتبرة.

---

[1] Conférence nationale des entreprises,COUEP / ANEP 1989 , p 91

*صناعة مواد التجهيز، المواد نصف مصنعة، الصناعات الفرعية، الصناعة الزراعية الغذائية، الصيانة، السياحة، نق ل المسافرين، الهياكل القاعدية للرياضة والتسلية، التخطيط الهندسي الصناعي للبناء والأشغال العمومية، بناء المساكن، أشغال التنقيب والري والاستصلاح

[2] **الجزائر، الدليل الاقتصادي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص 74

- تحقيق التكامل الاقتصادي الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والمواد والخدمات لاسيما باستعمال المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والخدمات المحلية.
- المساهمة في استبدال (إحلال) الواردات بالإنتاج الوطني.
- تكثيف أنشطة الصناعات الفرعية والصيانة.
- ترقية نشاطات المقاولة من الباطن والصيانة قصد توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية وإضفاء المزيد من الفعالية على أداء الإنتاج.
- إحداث وتطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد أو تأدية الخدمات بهدف التصدير.
- تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتشجيع وإقامة نشاطات داخل البلاد ولاسيما في الهضاب العليا والمناطق المحرومة .
- تحقيق اقتصاديات معتبرة بالعملة الصعبة باستعمال تكنولوجيا أو مهارة مؤكدة تخدم الاقتصاد الوطني.
- تعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات.

مما سبق يمكن القول أن هذا القانون كان أكثر ليبرالية (حرية) في الجانب الاقتصادي من القانون السابق ثم أصبح صعب التنفيذ نتيجة لتراجع عائدات العملة الصعبة للوطن وتراجع إيرادات الضرائب، حيث واجهت الاستثمارات ذات الأولوية صعوبة في الحصول على تراخيص استيراد المواد الأساسية وصعوبة في الحصول على العملة الصعبة.

نستنتج مما سبق أن خلال هذه الفترة تغيرت النظرة اتجاه القطاع الخاص فلم يعد ينظر له على أنه ذلك القطاع المستغل بل ظهرت النية بجدية في توجيه وتأطير نشاطاته فبعد صدور قانون الاستثمار سنة 82 وإنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاص، حضي القطاع الخاص لأول مرة منذ الاستقلال بدور يؤديه لتجسيد أهداف التنمية الوطنية، كما أن الجزائر خلال هذه الفترة فضلت الاستثمار الوطني الخاص ورفضت تدخل الرأسمال الأجنبي إلا عن طريق مؤسسات الاقتصاد المختلط.

علاوة على ذلك فقد أدى تحديد سقف الاستثمار إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربة بالنسبة للاستثمار المنتج، كما أكدت طلبات الاعتماد المقدمة ما بين سنة 83 و87 الوتيرة السنوية المسجلة في إنشاء المؤسسات الخاصة خلال العشريتين الأخيرتين، كما سمحت

الإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة بالاتجاه القطاع الخاص نحو أنشطة في قطاعات جديدة كتحويل المعادن والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة.

I- 3- 3 مرحلة الانفتاح (انطلاقا من سنة 1989)

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، شهد فيها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي تم من خلالها الانتقال من النظام الاشتراكي المعادي للقطاع الخاص إلى نظام اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة.
وسنحاول فيما يلي استعراض وتحليل أهم القوانين والتشريعات التي تجسد إرادة السلطات في المساعدة على الانفتاح على القطاع الخاص، وتشجيع النمو من خلاله.

I- 3- 3- 1 قانون النقد والقرض :

لقد شكل قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990أحد أهم أدوات تنمية وترقية الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في الجزائر، فبالرغم من أن هذا القانون لا يعتبر قانون استثمار بل هو قانون لتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال إلا أنه فتح المجال أمام الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، وشجع الشراكة بمختلف أشكالها الصناعية، والتكنولوجية والتجارية، والمالية.

وفيما يخص حركة رؤوس الأموال؛ فقد أدخل قانون النقد والقرض سهولة كبيرة في تسييرها.
حيث نصت المادة 183 منه على إمكانية تحويل رؤوس الأموال لغير المقيمين بالجزائر لتمويل نشاطاتهم الاقتصادية، وذلك في القطاعات الغير مخصصة بصراحة للدولة، أو المؤسسات متفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه بنص قانوني. كما أسند هذا القانون للبنك المركزي مهمة دراسة المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف الغير المقيمين لوحدهم أو بالشراكة مع المقيمين، ويقوم مجلس النقد والقرض بإصدار قانون يحدد فيه طريقة تمويل هذه المشاريع بمراعاة حاجيات الاقتصاد الوطني في مجال :

- إحداث و ترقية وخلق مناصب عمل.
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين في الجزائر.

- شراء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة، والعلامات المحمية في الجزائر بموجب الاتفاقيات الدولية.
- إحداث توازن في سوق الصرف.

كما نص هذا القانون على إمكانية إعادة تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل[1]، وتعد مسألة استرجاع الأرباح والفوائد التي أقرها قانون النقد والقرض أحد أهم محاور سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى هذا فقد رخص للمقيمين في الجزائر تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج لتأمين تمويل نشاطاتهم الخارجية المتممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

وبسماح هذا القانون لغير المقيمين بالاستثمار المباشر يكون قد أدخل تمييزا بين المقيمين وغير المقيمين، إلا أنه يأخذ بجنسية رأس المال المستثمر لا بجنسية الأشخاص، حيث أن المقيمين "هم الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الذين يكون مركز نشاطاهم الاقتصادي في الجزائر" (المادة183). بينما غير المقيمين "هم الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الذين يكون مركز نشاطهم خارج الوطن"(المادة 184).

ولقد أوجد قانون النقد والقرض الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، وذلك بفصله بين عمليتي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام والخاص دون تمييز، علاوة على ذلك نص قانون النقد والقرض على حرية إنشاء المؤسسات المصرفية الأجنبية، وبالتالي يكون هذا القانون قد فتح باب للشراكة المالية في هذا الميدان[2].

ولقد أوضح قانون النقد والقرض حاجة الاقتصاد الجزائري إلى الاستثمارات الأجنبية، كما أكد على الدوافع المرحلية الباعثة على ضرورة ترقيتها، وتهيئة الإطار القانوني من أجل استقطابها وجلبها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسميةعدد16، قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 1990/4/14**، المادة 184.
[2] لعشب محفوظ، **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997، ص 24.

أما فيما يخص المؤسسات ذات الاقتصاد المختلط فلقد ألغى قانون النقد والقرض بعض الإجراءات التي كانت سارية المفعول والمتمثلة في :

- ضرورة الحصول على إذن إداري من أجل تكوين مؤسسة ذات الاقتصاد المختلط.
- سقف المساهمة بالنسبة للمتعامل الأجنبي المحدد بـ 49 %.
- إجبارية اختصاص القضاء الجزائري في حل الخلافات بين الشركاء .

لكن بالرغم من هذا فإن هناك بعض الإجراءات التي بقيت سارية المفعول بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث أن هذا الأخير يحدد الجوانب التالية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي :

- طبيعة الاستثمارات الأجنبية المقبولة.
- مختلف الإجراءات اللازمة للتحصل على شهادة التطابق " Avis de conformité" من مجلس النقد والقرض.
- مراحل الحصول على الاعتماد.

وأسندت مهمة إصدار قرار القبول أو الرفض بالنسبة للمشاريع الاستثمارية وفق هذا القانون إلى مجلس النقد والقرض؛ وذلك على أساس نظامين هما:

- نظام الاستثمار المباشر.
- نظام التجارة بالجملة و الوكلاء المعتمدين.

فبالنسبة للاستثمار الأجنبي يقوم مجلس النقد والقرض حسب قانون 90-3 بتسليم شهادة المطابقة للمتعامل الاحتمالي على أساس المبدأ العام لقبول الاستثمار الأجنبي تحت شرط الفرصة الاقتصادية *، والقابلية المالية* في أجل لا يتعدى الشهرين من تسليم الملف من طرف المتعامل.

بالنسبة لنظام التجارة بالجملة والوكلاء المعتمدين فإن القانون يقدر ويتنبأ في خطة تحقيق الاستثمارات المنتجة المرافقة للنشاط بحيث أن النشاط التجاري المسموح به يستطيع تحقيق تدفقات مالية تسمح بتحويل جزء منها إلى المشروع الصناعي.

ويمكن الملاحظة أن المشرع الجزائري أراد أن يشجع النشاطات المنتجة والتي تخلق مناصب الشغل والثروات حيث أن مرسوم 90-3 نص على أن تكون الأموال الأجنبية:

---

*الفرصة الاقتصادية للمشروع تتمثل في قطاع النشاط ، مميزات المنتوج النهائي، عدد مناصب الشغل التي سيتم إنشاؤها ،والانتقال التكنولوجي الممكن تحققيه بالنسبة للمشروع الممكن تحقيقه بالنسبة للمشروع.

* القابلية المالية تتمثل في مجموعة الخصائص المالية للمشروع وتجمع في ملف يضم بعض النسب المالية التالية ، نسبة الأموال الخاصة إلى الاقتراض الإجمالي، الميزانية وحسابات الاستغلال المتوقعة لـ 5 سنوات، ميزانية العملة الصعبة لنشاطات المشروع .

- موجهة لتمويل نشاط إنتاج مواد وخدمات تسمح بخلق فائض في العملة الصعبة.
- تسمح بالإنقاص من اللجوء إلى الاستيراد.
- تحسين توزيع المواد والخدمات.
- موجهة لصيانة العتاد والتجهيزات الطويلة الأجل.

- موجهة لنشاطات تدعم وتتكامل مع الخدمات العمومية من نقل، اتصالات، توزيع المياه والكهرباء تحت شروط مسبقة للسلطات العمومية المعنية.

هذا من شأنه أن يبعد نشاطات المضاربة، والتي تخلق مناصب شغل قليلة، وتسمح في نفس الوقت للمتعامل الأجنبي بالحصول على أرباح.

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من أن هذا القانون لم ينص على الحوافز الممنوحة للمستثمرين لأنه لا يخص الاستثمار ونصه على الضمانات المتعلقة بالتحويل إلا أنه كرس عدة مبادئ تتمثل في:

- حرية الاستثمار، باستثناء القطاعات المخصصة للدولة، إلى جانب تحديد شروط تدخل رأس المال الخاص.
- حرية تحويل رؤوس الأموال وهذا بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر، وهذا خلال مدة شهرين من تقديم الطلب.
- تبسيط عملية الحصول على قبول الاستثمار الخاضع إلى الرأي للمطابقة حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض ليبث في الملف في مدة أقصاها 60 يوما من تقديم الطلب، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية(المادة 50)

I- 3- 3- 2 المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار

جاء هذا المرسوم المؤرخ في 1993/10/05 والمتعلق بترقية الاستثمارات كنتيجة لسياسة اقتصادية لمرحلة دامت أكثر من 30 سنة، أراد المشرع من خلاله مسايرة الإصلاحات الاقتصادية، فقد صدر المرسوم المتعلق بترقية الاستثمار لتدعيم وتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والسياسة الجديدة لترقية الاستثمارات وقصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

مجال تطبيق المرسوم المتعلق بترقية الاستثمارات:

بالنسبة لميدان تطبيق مرسوم 93 -12 فقد نصت المادة الأولى على" أن يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع وتقديم الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي" من خلال هذه المادة يتضح أن المشرع لم يفرق بين المستثمر المحلي والأجنبي، كما حدد مجال تدخل المستثمرين الخواص في النشاط الاقتصادي حيث نص صراحة على وجود قطاعات مخصصة للدولة ولفروعها ولأي شخص محدد صراحة في نص تشريعي.

كما أن المادتين 1، 2 نصتا على أن تدخل الرأس المال يكون إما عن[1]:

- طريق الاستثمارات المنشأة: أي إنشاء مؤسسة جديدة برأس مال خاص وطني أوأجنبي.
- الاستثمارات المعدة للتأهيل أو الهيكلة: وهي المخصصة للاستئناف بعد غلق المؤسسة أو إعلان إفلاسها.

كما يكون التدخل في شكل حصص من رأس المال، أو حصص عينية بطريقة مباشرة، أو عن طريق مؤسسات الاقتصاد المختلط.

بالإضافة إلى هذا فقد ألغى هذا القانون التميز بين المتعاملين الأجانب ونص على ضمان نفس المعاملة بالنسبة للأشخاص الجزائريون والأشخاص الأجانب فيما يخص الحقوق والواجبات والمعاملة فيما يخص الاستثمار(المادة 83) في إطار الاتفاقيات الدولية المبرمة.

من خلال دراسة هذا القانون يمكن القول أن هذا الأخير يعتبر كحجر الزاوية لإرادة الانفتاح الاقتصادي وللسياسة الجديدة لترقية القطاع الخاص، وتتمحور الفلسفة التي تضمنها هذا الإطار الجديد (المرسوم المتعلق بترقية الاستثمار) حول الجوانب التالية:

1) الحق في الاستثمار بحرية.
2) عدم التمييز بين المستثمرين سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أو أجانب فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب وفي إطار تسوية النزاعات المحتملة اللجوء إلى سلطات قضائية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد 64، المرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 5أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات**، المادة1، 2

غير السلطات الجزائرية وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلبها.

3) ينحصر تدخل السلطات العمومية في تقديم التحفيزات والضمانات للمستثمرين أساسا عبر تخفيضات جبائية وجمركية.
4) إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمارات ومتابعتها APSI لمساعدة المتعاملين على إتمام الإجراءات العادية عبر الشباك الوحيد (سنتعرض لهذه الوكالة بالتفصيل في الفصل الثاني)
5) إلغاء الاعتماد المسبق المعرف برخصة المؤسسات الإدارية للاستثمار، واستبداله بتصريح بسيط ذو طابع إحصائي.
6) حدد أقصى اجل لدراسة الملفات بستين يوما.
7) عدم فرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمار وإجراءات عقد الاستثمار في الجزائر.
8) توضيح واستمرارية الضمانات التشجيعات المحصلة على المستويين الجبائي والجمركي.
9) الإسراع في التحويلات وتعزيز الضمانات، إضافة إلى الرأسمال المستثمر والمداخيل المتولد عنه.
10) تعديل التشجيعات المخصصة للاستثمارات المنجزة في الجزائر بشكل ثلاث أنظمة نظام عام، نضام خاص، نضام المناطق الحرة.

وفي الواقع اصطدم تطبيق نصوص سنة 1993 بجمود المحيط العام الذي يفرض فيه انه في خدمة الاستثمار، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بتسيير العقار الصناعي قد أدت تقريبا إلى عدم فعالية الجهاز الجديد [1]، بالتالي كانت حصيلة الاستثمار عبر وكالة ترقية ودعم الاستثمار ومتابعتها حصيلة متواضعة حتى نهاية سنة 2000، ومن بين 43000 نوايا استثمار، بقيت غالبية المشاريع مجرد نوايا.

I- 3- 3- 3 الأمر رقم 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمار:

لتقديم التصحيحات الضرورية ولإعطاء نفس جديدة لترقية الاستثمار أصدرت السلطات العمومية الامر3/1 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، و هذا الأخير والذي

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص14

تزامن إصداره مع إصدار الأمر المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وفتح رأس مال المؤسسات، يهدف إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر.

والجديد في هذا الأمر هو توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة الشيء الذي كان غائب في السابق، كما شمل مفهوم الاستثمار الاستثمارات المنجزة عن طريق الامتياز أو براءة الاختراع واخذ حصص في المؤسسات حين تتوفر مساهمات نقدية أو عينية وذلك من خلال المادة الثانية التي حددت مفهوم الاستثمار بـ[1]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرة الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

كما ينص الأمر 3/1 المتعلق بتطوير الاستثمار على:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة.
- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- الحرية التامة في الاستثمار.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار يخضع لوصايا رئيس الحكومة.
- إنشاء صناديق دعم الاستثمار لتتكفل بحصة الدولة في التكاليف المجندة.
- إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص (سيتم التعرض لها بالتفصيل في الفصل الثاني).
- السماح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية.
- تشجيع الاستثمارات التي تشغل بتكنولوجية غير ملوثة.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول، ويترتب على المصادرة التعويض العادل.
- اقر بمبدأ التحكيم لفض المنازعات.
- يتضمن الجهاز الجديد نظامين:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية عدد47، الأمر3/1 المتعلق بترقية الاستثمارات** المؤرخ في 20أوت 2001

أ) نظام عام: وفق هذا النظام تم إلغاء المزايا المرتبطة بمرحلة الإنتاج، والإبقاء على المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال لكن حسب توجيهات المجلس الوطني للاستثمار.
ب) نظام استثنائي: يخص تشجيع الاستثمار في المناطق الأكثر حاجة للتنمية والتي ينبغي ترقيتها وفق ما حدده المجلس الوطني للاستثمار والاستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، ونجد أن المزايا تلقائية حيث أنها تغطي كل من مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال.

يتضح من دراسة هذا القانون انه فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسة الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها كإقامة مشروعات جديدة مستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي، والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية أو نشاطات إعادة الهيكلة أو المشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية [1] كما أن هذا الأمر يعطي اليوم إمكانيات واسعة ويحدد الآليات الجديدة لدعم وتوجيه الاستثمار.

I- 3- 2- 4 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر هذا القانون أول قانون من نوعه عمل على تنظيم نشاط المؤسسات الصغير والمتوسطة الذي يشكل 99% من مجموع مؤسسات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وقد جاء هذا القانون من أجل تدليل العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولقد عمل القانون الخاص بترقية المؤسسات الصغرى والمتوسطة * على تحديد وضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة كما تضمن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسة الدولة لدعم ومساعدة هذه الأخيرة والتدابير المشتركة المتعلقة بتطوير نظام إعلام المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات.

وتهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا القانــون إلى ما يلي:

---

[1] مرداوي كمال" **الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الخوصصة في الدول المتخلفة** " الملتقى الوطني حول اقتصاديات والدور الجديد للدولة جامعة فرحات عباس بسطيف الجزائر –أكتوبر 2004

*قانون رقم 1- 18 المؤرخ في12 ديسمبر 2001 الصادر في الجريدة عدد77

- إنعاش النمو الاقتصادي.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.
- ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلق بقطاعات هذه المؤسسات.
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية إطار تشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع خطة محلية لتكوين وتسيير الموارد البشرية تفضل وتشجع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق هذه الأهداف نص هذا القانون على ضرورة اتخاذ الجماعات المحلية كل التدابير اللازمــة لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتعلق هذه التدابير بـ:[1]

- إقامة مركز لتسهيل إجراءات تأسيس هذا النوع من المؤسسات بكل الإجراءات التأسيسية من إعلام وتوجيه.
- تحسين الخدمات المقدمة لها.
- تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعيين العام والخاص وضرورة السهر على توسيع مجال منح الامتيازات على الخدمات العمومية لصالح هذه المؤسسات.

1 قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري** ، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ،جامعة عمار ثليجي لغواط ، أفريل 2002، ص 150

- تخصيص الدولة لحصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وفي إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نص القانون على ضرورة وضع برنامج التأهيل المناسب من اجل تطوير تنافسية هذه المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية .

يولي القانون أهمية خاصة للجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي والإحصائي إذ ينبغي تجسيد مشروع مركز الدراسات والأبحاث حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي هذا الإطار نصت المادة 24 منه على ضرورة تأسيس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى والتكنولوجيا المعلوماتية العصرية وذلك قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات.

كما يؤكد القانون على ضرورة التكفل بترقية المقاولة من الباطن باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وفي هذا الصدد نص على إنشاء لجنة وطنية لترقية المقاولة من الباطن تقوم بـ:

اقتراح التدبير الرامية إلى تحقيق أفضل اندماج للاقتصاد الوطني.

تشيع التحاق المؤسسات الصغرى والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمقاولة من الباطن.

ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل الوطنين والأجانب .

تنسيق نشاطات البورصات المقاولة من الباطن والشراكة الجزائرية فيما بينها.

وأهم عنصر في هذا القانون هو أنه يعتبر أول قانون عمل على الاهتمام يهدا النوع من المؤسسات التي تشكل عاملا مهما في الاقتصاد الوطني لاسيما القطاع الخاص.

من خلال تحلينا للأسس والأطر المسيرة للقطاع الخاص في فترة التسعينيات نستنتج أن هذه الفترة تعتبر كنقطة تحول في مسار القطاع الخاص، إذا تم تحريره من أغلب العوائق القانونية كما تم إلغاء

احتكار القطاع العام للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى منحه حرية تامة للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، وضمان المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين.

خاتمة الفصل الأول

إن النهج الاشتراكي الذي اعتمدته الجزائر بعد الاستقلال والقائم على التخطيط المركزي، واحتكار الدولة للنشاط الاقتصادي، لم يعطي للقطاع الخاص دورا في عملية التنمية، إذ بقي هذا القطاع مهمشا ومحصورا ومحددا على هامش المخططات التنموية، حيث كان ينظر إليه على أنه قطاع مستغل ومعيق لعملية التنمية.

كما تميزت السياسة التنموية خلال هذه الفترة بالتناقض وعدم الوضوح حيث من جهة كان ينظر إليه على أنه قطاع مستغل، ومن جهة أخرى يتم إصدار القوانين لتشجيعه (قانون 1963، 1966). واعتمد القطاع الخاص خلال هذه الفترة سياسة الحذر إذ كان يستغل كل فراغ يتركه القطاع العام. كما أدى التلاصق الموجود بين القطاع الخاص وبيروقراطية القطاع العام إلى افراغ هذا الأخير من مضمونه الاقتصادي والاجتماعي، وتدحرج الاثنان إلى هاوية الإفلاس وبرز إلى الوجود أثرياء "في شكل برجوازية" نعتقد أن اهتماماتها بعيدة كل البعد عن بعث وتركيز أسس التنمية.

لكن مع بداية الثمانينات ظهرت بعض الأصوات التي نادت بضرورة إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وإدماجه في الخطة التنموية، وبهذا شرعت الحكومة في وضع نصوص قانونية تسمح له بالمشاركة في عملية التنمية، حيث جاء كل من المخططين الخماسيين الأول والثاني بتعديلات تطالب بضرورة إنجاز الاستثمارات الخاصة، إلا أنه لم يتم تطبيقها وذلك نتيجة لأن السلطات الحاكمة كانت تؤمن بأفضلية القطاع العام الذي كان يتماشى ومصالحها الخاصة.

ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وكنتيجة لانهيار أسعار النفط الذي تسبب في عدة اختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني كارتفاع نسبة التضخم والبطالة وعجز الموازنة وغيرها، تغيرت النظرة اتجاه القطاع الخاص حيث أصبح يعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تم إصدار قوانين وتشريعات حملت العديد من الامتيازات والضمانات لجلب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية.

كما أن هذه الفترة عرفت جملة من الإصلاحات كانت لها انعكاسات على القطاع الخاص، وهو ما سنتناوله من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم وتنمية القطاع الخاص في الجزائر

مقدمة

إن الجزائر تمثل إحدى النماذج التي عصفت بها رياح التغيير الحتمي لمسايرة النظام العالمي الجديد والتوجه نحو اقتصاد السوق تحت تأثير ما سمي بالعولمة، فبإفلاس أغلبية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وعدم قدرتها على مواكبة ما يجري في العالم نتيجة المشاكل التي واجهتها، مما أدى إلى خسائر متراكمة استوجبت تدخل الخزينة العمومية لتقديم الدعم والإعانات المالية، بالإضافة إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على الريع البترولي في جلب العملة الصعبة، حيث تأثر هذا الأخير نتيجة أسعار البترول في السوق الدولية، فكم من الجهود تلاشت بسبب ضعف أداء المؤسسات العمومية، وانتشار الفساد في أجهزتها وكم من المشاريع عطلت أو ألغيت بسبب تغيب القوانين والعجز في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري، وانخفاض احتياطات الصرف وارتفاع نسبة البطالة والتضخم وانخفاض الفعالية الاقتصادية واختلال في القطاع المصرفي، وعدم فعالية النظام الضريبي، كل هذا اثر سلبا على أداء الاقتصاد الوطني.

كل هذه المشاكل أدت بالجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد الدولي، وانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي، التي مست مختلف المجالات الاقتصادية وبالأخص القطاعين العام والخاص.

وعلى ضوء ما تقدم سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وذلك بتقديم لمحة لحالة الاقتصاد الوطني قبل الإصلاحات، وأسباب هذه الأخيرة، والإصلاحات الذاتية والإصلاحات الهيكلية، ثم نتناول أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لدعم القطاع الخاص وذلك في إطار الإصلاحات وبالموازاة معها، وفي الأخير نتناول أهم التحديات والعقبات التي تواجه القطاع الخاص وذلك على النحو التالي:

II– 1 مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

II– 2 الإجراءات والتدبير المتخذة من طرف الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص في الجزائر

II– 3 المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر

II- 1 مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر:

خاضت الجزائر في الآونة الأخير جملة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تنمية الاقتصاد الوطني، منها الإصلاحات الذاتية والإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
و سنحاول من خلال هذا الجزء تناول أهم هذه الإصلاحات.

II-1 -1 الاقتصاد الوطني ومحاولات التعديل الذاتي

الجزائر من بين البلدان النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها الاقتصادية ولمحاولة استدراك الأخطاء والمشاكل الناجمة من إتباع سياسة التخطيط التي كانت سائدة منذ الاستقلال.
ولهذا رأينا في هذا الجزء وقبل التطرق إلى مسار الإصلاحات في الجزائر إعطاء لمحة مختصرة حول الاقتصاد الوطني قبل الإصلاح وأسباب هذا الأخيرة.

II-1-1-1 لمحة حول الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال حتى الإصلاحات.

واجهت الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال وضعا مؤلما من جراء الحرب والتخريب الاستعماري الذي دمر الهياكل الاقتصادية. كما أن المنظومة الاقتصادية كانت خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي، حيث كان ما يقرب 85%من الصادرات موجهة لفرنسا و80% من الوردات تأتي منها[1].

ولتخلص من هذه الوضعية شرعت الدولة في تطبيق الإستراتيجية التي نص عليها برنامج طرابلس، كما عملت على وقف النهج الرأسمالي وتعويضه بالنهج الاشتراكي اعتمادا على التأميم وتبني التخطيط كأداة لتحقيق ذلك.

وقامت الدولة باتخاذ أو ل إجراء، وهو إعلان أملاك المعمرين بدون مالك الأمر الذي سمح لها بمنح إدارتها على الجهاز الإداري، كما قررت حضر جميع الصفقات، وبالتالي ظهرت الدولة غداة الاستقلال كالمنشئ والمستثمر الوحيد بينما اقتصر دور الخواص على القيام بأنشطة المضاربة[2].

[1] ABDELHAMID BRAHIMI, op. cit., P 38

[2] أحمد هني ، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991، ص 21

أما السياسة التنموية في هذه الفترة فقد تم تنفيذها عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبيتروكيماوية، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة الخفيفة.

أما بالنسبة لتطور الاستثمارات العمومية عبر المخططات فقد كانت الاستثمارات الممتدة من 1963 إلى 1966 ضعيفة جدا نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية، بالإضافة إلى أن نموذج التنمية لم تكتمل أبعاده بعد، نتيجة للانشغال الكبير للسلطات العمومية بمشاكل التنظيم الإداري والإنتاجي لذلك فإن المخطط الثلاثي الأول كان الهدف منه هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة.

أما المخطط الرباعي الأول (1970- 1973)، فحددت فيه اتجاهات التخطيط نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات[1].

بعد المخطط الرباعي الأول انطلق المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977) الذي سلك نفس الاتجاه في الاستثمار، حيث تم الاهتمام بالصناعة وإكمال المشاريع المتبقية من المخطط السابق[2].

وتميزت هذه المرحلة بتطور الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط واحتكار الدولة لمعظم النشاطات، مما أدى إلى القضاء على الوسطاء الخواص من خلال إجراءات تجميد الملكية العقارية وعرقلة الصفقات العقارية، وبالتالي النشاط المعماري الخاص، وهكذا انعدم إنشاء وفتح متاجر خاصة جديدة، مما أدى إلى انعدام المنافسة بين الخواص، ومنح احتكار للخواص الذين امتلكوا المحلات التي تركها المعمرون، وهكذا استطاعوا الحصول على أموال ضخمة من الاحتكار الذي ضخته لهم الدولة، كما تعززت مكانة هؤلاء الخواص بفضل وجود عراقيل إدارية للقيام بأي نشاط تجاري أو صناعي للخواص الجدد.
وخلال هذه الفترة ظهرت بعض الاختلالات والنقائص والمتمثلة في:

- ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية.
- انكماش الزراعة ونذرة المواد الغذائية.
- صناعة خفيفة جد قليلة وظهور نذرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الكبير.
- نقص في السكن والهياكل القاعدية[3].
- تفشي البيروقراطية في الإدارة المركزية.

---

[1] عبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادي** ة،بحث مقدم لندوة **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى بيروت 1999، ص356

[2] أحمد هني، مرجع سابق، ص 26

[3] المرجع نفسه ص 26

بالإضافة إلى هذا فإن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة، هو ما جعل الاقتصاد الوطني هشا وعرضة لأي أزمة خارجية.

II-1-1-2 أسباب ودوافع الإصلاحات في الجزائر:

هناك العديد من الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني عملية الإصلاح في الجزائر ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخر خارجية.

أ) أسباب داخلية

أولا: ضعف الأداء الاقتصادي للمؤسسة العمومية

اختارات الجزائر عشية الاستقلال نموذج تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة، واختارات المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج[1]، حيث كان ينظر إليها على أنها الحل في تنمية الاقتصاد والوسيلة الوحيدة لخلق مناصب الشغل وتوفير الخدمات الاجتماعية لمختلف المواطنين.

لكن كل هذا لم يتحقق كما كان يراد منه بالرغم من الامتيازات والتسهيلات الكبيرة الممنوحة من طرف السلطات المركزية للمؤسسات العمومية، إذ عانت هذه الأخيرة من عدة صعوبات وعراقيل نتيجة إلى:

- سوء استغلال الطاقات الواسعة التي منحت لها، وعدم اتخاذ قرارات إستراتيجية، ونتيجة لهذا لم تستطع أغلب المؤسسات العمومية تحقيق الوفورات الاقتصادية التي من المفروض تحقيقها في الصناعات الثقيلة والمتكاملة.
- مركزية القرارات إذ أن اللجوء إلى تسيير المؤسسات الاقتصادية بقرارات إدارية فوقية وإغفال دور الحوافز المادية في تطوير الإنتاج، قد أفقد إدارتها القدرة على اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الظروف الغير متوقعة.
- السياسات التسعرية المطبقة، فالدولة كانت تدعم الأسعار لأغراض اجتماعية وتحددها إداريا مما يضطر المؤسسات إلى البيع بأسعار منخفضة وأحيانا كثيرة أقل من أسعار التكلفة.
- نقص التحكم في التكنولوجيا وتسيير المؤسسات، حيث ازداد اللجو ء إلى المساعدة الأجنبية، وهذا رغم وجود جهات وطنية واسعة ومكاتب ودواوين مختصة في المساعدة التقنية.
- عدم التخصص وهذا ما أدى إلى عدم وضوح إستراتيجية اختيار المشاريع والاستثمارات.
- ضعف الكفاءة في التسيير وعدم الانسجام في إمكانيات التدخل عند الاضطرابات[2].

- ضعف وصعوبة المراقبة المالية لدى المؤسسات بسبب غياب الحساب الاقتصادي، وانتهاج سياسة مركزية مما خلق جو مناسب للممارسات الغير قانونية كتهريب الأموال إلى الخارج، وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن في الهيكل المالي لدى المؤسسة.

---

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق ، ص 355

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ص 183

- معدلات التشغيل الكبيرة في الوحدات الاقتصادية العامة التي تفوق احتياجاتها وقدرة استيعابها مما أدى إلى رفع التكاليف الثابتة لهذه الوحدات على حساب الأسعار والربحية. بالإضافة إلى الاهتمام البالغ من طرف المؤسسات بالجانب الاجتماعي للعمال.

ثانيا: عجز ميزانية الدولة

عرفت ميزانية الدولة عجزا وإختلالات متكررة إنطاقا من سنة 1986، وذلك نتيجة لإنهيار أسعار البترول في هذه السنة مما أدى إلي انخفاض الإيرادات العامة للدولة، ونتيجة لزيادة النفقات العمومية خاصة النفقات العسكرية، وارتفاع خدمة الدين العمومي وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية و ارتفاع معدلات التضخم و الكتلة النقدية، وخاصة أن هذا الارتفاع لا يواكبه تطور في مستوى الانتاجيه، إذ تضاعفت الكتلة النقدية 70مرة بين 1966 وسنة 1990 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعف في نفس الفترة 27 مرة فقط.[1]

وقد ادى العجز المحقق على مستوى ميزانية الدولة إلى تغيير سياسة القروض البنكية، فالدولة لم تستطع منح قروض للمؤسسات العمومية كما السابق وهذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقائها يفترض منها أن لا تمويل إلا العمليات الإنتاجية والاستثمارية ذات الجدوى و الفعالية الاقتصادية.

رابعا: العجز عن تمويل الاستثمارات

مع زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي، وتشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية النقدية وعدم تكيف النظام الجبائي والتعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق، أدت كل هذه العوامل إلي زيادة هامة في تكاليف الإنتاج و تعاظم فقدان التوازن في الهيكل المالية للمؤسسات. وأمام الضعف في تحديد المخزون من الموارد، أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي إعطاءها المزيد من التسبيقات، والنتيجة كانت تفاقم في ديون المؤسسات لدى البنك[2].

خامسا: أسباب داخلية أخرى

الصعوبات الاقتصادية التي واجهت البلاد وذلك لان معظم السياسات الاقتصادية الجزائرية تركزت على تسير أزمة المديونية الخارجية وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي في التحكم في الحياة الاقتصادية، ومن ثمة التأثير

[1] Hocine Benissad, , **La réforme économiques en l'Algérie** OPU, 1989, p 176

[2] مراد محفوظ، **عملية التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص دارسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشور جامعة الجزائر،2001 ص 146

في القرارات الاقتصادية المعتمدة. كل هذا خلق العديد من المشاكل التي واجهت الاستراتيجيات التأهلية للاقتصاد الوطني التي تركزت على سيادة وحرية القرار [1].

ب) أسباب خارجية

أولا: المديونية الخارجية

أصبحت مشكلة المديونية صفة لاصقة بالدول النامية ومنها الجزائر على وجه التحديد، حيث برزت أزمة المديونية في الجزائر مند بداية السبعينات، وأخذت هذه الديون في الارتفاع حتى وصلت إلى حدود 33.2 مليار دولار سنة1996

جدول رقم (1) تطور الديون الخارجية في الجزائر المبالغ بـ مليار دولار أمريكي

السنة	67	68	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81
مبلغ المديونية	1.4	1.8	1.7	2.7	2.9	3.7	5.9	7.3	10.1	14.8	17.4	18.6	17.6

السنة	82	83	84	85	87	88	89	90	91	92	93	94
مبلغ المديونية	19.3	17.4	17	19.6	22.8	25	25.3	28.3	27.8	26.6	25.7	29.4

المصدر: شهرزاد وغيب، مرجع سابق، ص 143

من الجدول السابق نلاحظ الارتفاع المتزايد لحجم المديونية والتي تدل على الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك ويعود التطور المستمر لحجم المديونية لعدة أسباب أهمها:

- اعتماد الجزائر على نموذج الصناعات المصنعة الذي يرتكز بشكل كبير على كثافة رأسمالية عالية وتكنولوجيا متقدمة وهذا ما ساع د على الاقتراض بشكل غير مدروس لسد الفجوة في الموارد المحلية الناجمة عن الفرق بين الادخار المحلي والاستثمار.
- توجيه نسبة من الديون لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة.
- تمويل هياكل أساسية ضخمه تزيد في أحجامها عن حاجة الاقتصاد الوطني[2].
- النمو الديمغرافي الحاد الذي عرفته الجزائر؛ والذي دفع السلطات إلى توجيه نسبة من الديون لتمويل برامج استيراد سلع استهلاكية وخاصة المواد الغذائية
- سحب قروض جديدة بهدف خدمة الديون القديمة التي لم تكن كافية لتسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، وهذا ما أدى إلى مفاقمة أزمة الديون.
- اللامبالاة في تسيير القروض الخارجية، وعدم وجود إدارة تراعي الضغط التي تمارسه خدمات الديون على الاقتصاد الوطني عند القيام بعملية الاقتراض.

[1] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد 1، جامعة سطيف 2002، ص 51
[2] مراد محفوظ، **مرجع سابق،ص** 148

- إتباع البنوك الأوربية والأمريكية بعد انفجار أزمة المديونية لسنة 1982 سياسة انكماشية شديدة في عملية إقراض البلدان التي تعيش تحت عبئ الديون الثقيلة، وهذا ما لم يترك خيار أمام البلدان المدينة كالجزائر إلا القبول بالوصفة التي تفرضها المؤسسات المالية العالمية، كأن تخضع لشروط قاسية تميزت بشكل عام بنسب معدلات الفائدة المتغيرة التي وصلت إلى ثلث مجمل الديون الخارجية[1].

وقد نتج عن تفاقم أزمة المديونية في الجزائر أثار مباشرة وغير مباشرة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد نلخصها فيما يلي:

- ارتفاع نسبة خدمة الدين مقابل الصادرات والتي وصلت إلى 87.5% سنة 1993، ويعني هدا أن معظم الجهد الاقتصادي المتمثل في الإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة تتحول إلي الخارج دون مقابل من السلع والخدمات، وبعبارة أخرى أصبحت الجزائر تدفع ما يعادل مديونيتها الخارجية كل ثلاثة سنوات كخدامات ديون فقط والجدول التالي يوضح دلك :

جدول رقم(2): تطورات نسبة خدمة الدين مقابل الصادرات الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
خدمة الدين	6.6	8.6	9.2	8.8	9.1
نسبة خدمة الدين الصادرات	%68.8	%66.7	%74.2	%76.5	%87.5

المصدر: بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد صفر، الصادرة عن مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا وجامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ، ص201

- تردي الأحوال المعيشة للأفراد من جراء ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة.
- تقليص الإنفاق الحكومي الموجة للخدمات العام، لهذا قامت الدولة بكف يدها عن تمويل المؤسسات العمومية، مما عرض لمعظمها إلي الإفلاس.
- زيادة حالة الركود الاقتصادي وزيادة معدل دفع الأموال إلى الخارج.

ثانيا: ضغوط المؤسسات الدولية

ونعنى بها على وجه الخصوص ضغوط وتوجهات كل من صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي BM وذلك في ظل إصلاحاتهما الهادفة إلى توسيع النظام الدولي الجديد ضمن برامجها التي تفرضها على الدولة الخاضعة لمراقبتها مقابل المساعدات المالية التي تمنحها لهذه الأخيرة[2]

[1] زغيب شهرازاد ، مرجع سابق ، ص 144 – بتصرف -

[2] Belaiboud Mokhtar**, De la survie a la croissance de l'entreprise**, OPU ALGER 1995 , P 225

وتنطلق برامج هذه الهيئات والمنظمات الدولية من الأسس التي تقوم عليها النظريات الليبرالية والتي تحدد معالمها اختصارا بما يلي:[1]

- ضرورة تقليص برامج الإنفاق الحكومي الموجه لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل، أي إلغاء تدخل الدولة في تسعير المنتجات والرقابة عليها.
- تخفيض الضرائب على الدخول وإيرادات القطاع الخاص وتقديم إعفاءات وتسهيلات لرأس المال المحلي والأجنبي في المشروعات الجديدة.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

زيادة على هذه المعالم فإن دور الذي يمكن أن تلعبه الهيئات الدولية في السياسات الاقتصادية للدول النامية لن يكون دور حيادي على الإطلاق، كما أنه لن يكون محدودا ومقصورا على الاستشارة فقط أو التوصل إلى الحلول المثلى، بل إذا كانت حكومة دولة نامية تتبنى سياسة معينة فالاحتمال الموجود هو أن تقوم هذه الهيئات بتقديم يد المساعدة لتدعيم سياسة هذه الدولة وإذا لم يتم التوافق بين السياستين فينتهي الأمر بمفاوضات تؤدي إلى بعض التنازلات من جانب الدولة النامية.

من هنا يتضح أن المؤسسات العالمية تلزم الدولة بإتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال ما يعرف ببرنامج التثبيت وبرنامج التعديل كشرط مسبق لكل إعانة مالية أو اقتصادية.
والجزائر كغيرها من الدول النامية التي أجبرتها الأوضاع الاقتصادي الصعبة التي مرت بها على المصادقة على عدة اتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثالثا: أسباب خارجية أخرى

- انخفاض أسعار البترول خاصة سنة 1986، مما جعل الجزائر تعاني من أزمة مالية خارجية كان لها اثر سلبي على مداخيل ميزانية الدولة، وبالتالي قدرتها على تمويل وتغطية عجز مؤسستها.

- تراجع أكبر البنوك التجارية الخارجية عن تمويل استثمارات الدول التي هي في طريق النمو ومنها الجزائر.
- الحملة الدعائية والفكرية برئاسة الدول الرأسمالية التي استهدفت إعادة تنظيم وهيكلة القطاع العام القائم، وهذا ما جرى اقتصاديات البلدان النامية كالجزائر إلى الهيمنة والتبعية المالية والصناعية.

[1] زغيب شهرازاد ، مرجع سابق ، ص 146 – بتصرف -

- مسايرة التحول العالمي نحو اقتصاد السوق، وانسحاب الدولة التدريجي من الحياة الاقتصادية حيث كانت الإصلاحات المنتهجة في البلدان الأخرى خاصة التي كانت تدور في فلك الاشتراكية أثرها في تحفيز المسؤولين على انتهاج نفس المنهاج فيما يتعلق بالإصلاحات.

II-1-1-3 الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

للخروج من الوضعية الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني قامت السلطات بجملة من الإصلاحات الاقتصادية شملت جميع قطاعا ت النشاط الاقتصادي وتمثلت في إعادة الهيكلة ومنح الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

أ) إعادة الهيكلة

إن تبني عملية إعادة الهيكلة جاء نتيجة للأسباب المذكورة سابقا، وبالأخص للاختلالات التي عرفتها المؤسسات العمومية، وقد عرفت هده المرحلة نوعين من إعادة الهيكلة إعادة الهيكلة العضوية وإعادة الهيكلة المالية.

تمثلت إعادة الهيكلة العضوية في إعادة تنظيم هيكل المؤسسات العمومية، وذلك بتفتيتها وتجزئتها من شركات وطنية ذات حجم كبير إلي مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ولقد تم تجزئة هذه المؤسسات على أساس مجموعة من المعايير و المبادئ و المتمثلة في[1]:

1-مبدأ الاختصاص في نشاط المؤسسة تبعا لعائلات متجانسة من المنتوجات.

2-مبدأ اللامركزية الجهوية أي تقسيم جغرافي حسب وجود المركز الرئيس للمؤسسة، ووفقا لهذا المبدأ يتم تحويل المقرات الاجتماعية للمؤسسات من العاصمة إلي جهات الوطن وفي بعض الأحيان يتم تقريبها من مراكز الإنتاج من أجل الاستعمال العقلاني للإمكانيات البشرية وباقي الموارد الاخرى.

وانطلقت عملية إعادة الهيكلة العضوية بعد صدور المرسوم المتعلق بها في 4 أكتوبر 1980 ضمن المخطط الخماسي الأول، حيث كان تعداد المؤسسات الوطنية أنداك 8 مؤسسات وتعداد المؤسسات الجهوية 526 مؤسسة وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأول إلى[2] 145 والثانية إلي 1200 مؤسسة، وتمت هذه العملية على مرحلتين:

المرحلة الأول والتي امتدت من فيفري 1981 إلي نهاية 1982، واهتمت هذه المرحلة بالإجراءات التالية: كيفيات تطبيق تحويل الملكية، تمويل استغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية وانتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 مؤسسة.

---

[1] HACHIMI Madouche , **L'entreprise et L'économie Algérienne , quel Avenir** ? Alger 1988,p 5

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 177

أما المرحلة الثانية فقدا انطلق ت ابتدأ من ماي و 1982 وهي تتعلق بمتابعة تطبيق إعادة الهيكلة العضوية وتحضير ظروف نشاط عادية للمؤسسات الجديدة.

بعد إعادة الهيكلة العضوية قامت السلطات بتطبيق إعادة الهيكلة المالية وكان ذلك بعد الصدمة النفطية سنة 1986 تحت قياد ة حكومة مولود حمروش، وقد تمت إعادة الهيكلة المالية لبعض المؤسسات التي تعاني من مصاعب مالية دائمة ويتم ذلك بطرقتين:

1. منح أموال عينية انطلاقا من ميزانية الدول.
2. تحويل الديون إلي مخططات نهائية.

ومن بين الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال إعادة الهيكلة المالية مايلي:[1]

- ضمان التحسين المالي لأدوات الإنتاج، لتأكد من تحقيق التجديدات على مستوى المؤسسة.
- القضاء على العجز المالي للمشاركة في التمويل لتحقيق التقدم الاقتصادي.
- القضاء على الحالات السلبية الداخلية للمؤسسة عن طريق تحليل أسباب اختلال التوازن في التمويل.

ب) استقلالية المؤسسة الاقتصادية العمومية

عرفت سنة 1988 إصلاحات مالية جدرية خصت المؤسسات العمومية الوطنية، وهذا من خلال القانون رقم (88 - 2) المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية، والذي يهدف إلي إعطاءها استقلالية مالية في التسيي ر وإصدار القرارات وتحريرها من كل القيود والعراقيل التي كانت تخضع لها، وذلك قصد زيادة مردوديته ا الاقتصادية والمالية الضعيفة، وزيادة على ذلك التخلي عن مبدأ تدخل الدولة كحام لها من الجانب المالي كالإعانات، تحديد الأسعار، تعين المسئولين ... واقتصادي كرسم الأهداف والسياسات ومنع المشاريع.

وفي إطار استقلالية المؤسسات أصبح القانون يفصل بشكل واضح بين ملكية رأس المال وصلاحية الإدارة والتسيي فيها، كما أصبحت المؤسسة الاقتصادية العمومية شخصية معنوية متميزة عن الدول، حيث أن هده الأخيرة هي مالكة مساهمة في رأسمال المؤسسة بينما صناديق المساهمة هي التي لها حق التصرف في تسير الممتلكات وتحديد مختلف العمليات على عناصر أصول المؤسسة من بيع وتحويل وغيرها، أما على مستوى المؤسسة فتنشأ الهيئات التي نجدها في المؤسسات الخاصة (مجلس الإدارة، جمعية المساهمين).

من كل ما سبق يتضح أن البلاد انتقلت من تعديل يعتمد علي الإجبارية إلي تعديل ينطلق من النشاط اللامركزي، من ثم فإن هناك انتقال تدريجي للاقتصاد السوق أين تلعب الدولة أدورا مختلفة عن ما تقوم به في

[1] Mustapha Mehideche, **L'Algérie entre économie de rente et économie émergente**, Edition Dahleb 2000,p 34

إطار اقتصاد موجة مركزيا، وفي هذا الإطار تتخل الدولة عن التمويل والتسيير والمراقبة، وانيطت المهمة للمؤسسات بعد تصغيرها وجعلها أكثر تخصصا في الإنتاج والتوزيع، وغيرها من المهام التجارية البحث، وبالتالي أبعدت المؤسسة عن مركزية القرار وتحررت المبادرة على مستواه ا من كل القيود والعراقيل، وبصدور قانون استقلالية المؤسسات أصبحت هيئات المؤسسة العمومية المستقلة أقرب إلي الهيئات الموجودة في المؤسسات الخاصة.

II-1-2 الإصلاحات الاقتصادية والتصحيح الهيكلي (الإصلاحات المدعومة)

نظرا لفشل محاولات التعديل الذاتي في الفترة الممتدة بين 1986 و1989 واستمرار الاختلالات على مستوى الاقتصاد، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وتطور خدمة الديون من 0.3 مليار سنة 1970 إلى 05 مليار دولار سنة 1993، مما تطلب لجوء الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية للحصول منها على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية [1].

وقد بدأ دور صندوق النقد الدولي يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائرية للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، وأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزمات الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

II-1-2-1 برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال 89 إلى 91:

قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي باعتماد برنامجين مدعمين من قبل صندوق النقد الدولي **FMI** سنتا 1989 و1991، وتضمنا تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف بتخفيضه، وقد صاحب ذلك اتخاذ إجراءات صارمة بخصوص تحرير التجارة الخارجية، تعديل سعر الصرف الاسمي وبالتالي تخفيض قيمة العملة .

أولا: الإتفاق الأول stand by (30ماي1989 – 30ماي1990)

[1] بطاهر علي، مرجع سابق، ص 181

أبرمت الجزائر الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، وفي إطار هذا الاتفاق وافق **FMI** على تقديم 155.7 مليون دولار والتزمت الجزائر بتحقيق الشروط التالية[1]

أ) إتباع سياسة نقدية صارمة وأكثر تقيدا، وذلك من خلال وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي عن طريق تكفل البنك المركزي بتسيير النقد والقرض وإنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي.

ب) تقليص عجز الموازنة وذلك بإحداث تحول في الحساب الجاري من عجز 3% من إجمالي الناتج المحلي سنة1988 إلى فائض نسبته 6% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1991.

ج) تخفيض سعر الصرف حيث أن تخفيض سعر الصرف يكشف المزايا التنافسية الحقيقية، أما إذا تم رفع قيمة العملة بشكل كبير يكون له اثر سلبي على تخصيص الموارد وعلى ميزان المدفوعات، وتعديل سعر صرف الدينار الجزائري يتم وفق سلة العملات الأجنبية القوية.

د) تحرير الأسعار لضمان المنافسة في الأسواق.

ومع بداية السداسي الأول لسنة 1990 ظهرت إرادة التفاوض حول اتفاق تثبيت ثاني لكن أزمة الخليج أوقفت مبادرة السلطات الجزائرية بشأن هذا الاتفاق نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، وبالتالي خفت القيود والعراقيل المالية دون اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، لكن سرعان ما استقرت أسعار البترول عند مستواها

العادي فعمدت السلطات إلى إعادة التفاوض مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1991، حيث استخدمت الدولة مجموعة من التدابير تمثلت في تحرير التجارة الخارجية في فيفري 1991، تخفيض هام في قيمة الدينار، وبالتالي اعتبرت هذه التدابير كإجراء مسبق لتحضير اتفاق ثاني.

ثانيا: الاتفاق الثاني (stand by) 03جوان 1991

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي من جديد لطلب المساعدة منه لفك الضائقة المالية التي كانت تتخبط فيها، وتم التوقيع على اتفاق ثاني في 03 جوان 1991، وتحصلت بموجبه على قرض مقداره 400 دولار من **FMI** تم استهلاكه على أربع دفعات، كما أبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاق مع البنك الدولي تحصلت بموجب على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصص لتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وجاء هذا الاتفاق ليستكمل برنامج التعديل في معظم المجالات وتضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية[2]:

1بورزامة جيلا لي، **أثر إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري على تمويل الاستثمارات**، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2002، ص170

2صالح صالحي، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية وتطور الاتصالات الجزائرية معه** ، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد الأول، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصرة،الجزائر، 1999 ص 125 (بتصرف)

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشر الربحية الاقتصادية والمالية وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.
- تخفيض سعر الصرف 30% في عام 1991 والتزام الحكومة بضمان حرية تحويله مع نهاية 1991.
- تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها مع نهاية 1991.
- إصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء إعانات الاستهلاك.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة.
- تحرير التجارة الخارجية من خلال التراخيص بالاستيراد بدون دفع ورفع جميع القيود وتمكين القطاع الخاص من المشاركة فيها.
- إصلاح أسلوب تسيير النظام المصرفي وإعطاء استقلالية لمؤسسة الإصدار اتجاه الخزينة بهدف تحقيق شروط الاستقرار.
- إصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط (بالمساهمة المالية والتقنية للبنك العالمي)

وعندما شرع في تطبيق هذه الإصلاحات، تم رفع الدعم عن بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع من طرف المجلس الشعبي الوطني آنذاك، كما خفضت قيمة الدينار بـ 22% في سبتمبر 1991، ومع هذا لم يتيسر تماما تنفيذ برنامج التصحيح بمساعدة صندوق النقد الدولي في عام 1991 وذلك للأسباب التالية[1]:

1. قررت السلطات عدم اللجوء إلى ترتيبات شاملة لإعادة جدولة الدين الخارجي مع نادي باريس ولندن مما حد بشدة من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج.
2. لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي المخطط لعام 1991 مما ساهم في انكماش الواردات بنسبة تزيد عن 20% من حيث قيمتها الدولارية والى هبوط الإنتاج وخصوصا في قطاع الصناعات التحويلية والبناء.
3. لم يكن البرنامج مسند إلى إجماع عريض بين الشركاء الاجتماعيين، إذ شعر أصحاب الأعمال أن تعديل سعر الصرف ترتب عليه اثر ضار بالنسبة لعملياتهم، لأنه أدى إلى رفع تكلفة لوازم الإنتاج المستوردة، وزاد من أعباء خدمة الدين الخارجي، بينما تعذر نقل هذه الزيادات إلى الأسعار المحلية التي لم تكن قد تحررت إلا جزئيا. أما بالنسبة للنقابات العمالية فلم يتم إشراكها كطرف في الاتفاق ولم تكن مستعدة لقبول انخفاض الأجور الفعلية بسبب انخفاض قيمة الدينار وبناء عليه اضطرت الحكومة إلى منح زيادات كبيرة في الأجور اعتبارا من عام 1992.

[1] عبد الكريم النشاشيبي وآخرون ، **الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**صندوق النقد الدولي،واشنطن 1998، ص 10

II-1-2-2 الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الاقتصادية منذ سنة1994

ابتداء من عام 1992 وفي بيئة من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني وتضاؤل فرص الوصول إلى التمويل الخارجي، تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية، واتسع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من عدة صعوبات أهمها[1]:

- تدهور حصيلة عائد المحروقات سنة1993 الذي يمثل أكثر من 95% من حصيلة الصادرات الذي اثر على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.
- الإختلالات المالية الداخلية أي عجز الخزينة العمومية.
- تطور أعباء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% سنة 1993 بعد أن كان 76% في سنة 1992 الذي اثر على عائدات الصادرات.

- زيادة الاستهلاك الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 6% سنة 1992 إلى 8.4% سنة 1994.

وفي بداية عام 1994 طرأ تدهور آخر في الاختلالات الشديدة التي كانت سائدة في السنوات السابقة إذ حدث انخفاض في أسعار النفط وصاحبه تزايد الصراع المدني ونضوب في التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد إلى حافة أزمة، وأمام هذا الوضع وجدت الجزائر نفسها مضطرة لإعادة جدولة ديونها الخارجية بهدف التخفيف من الأزمة الخانقة على المدى القصير.

وكانت السلطات العمومية ترفض هدا الخيار وذلك لأن إعادة الجدولة * تعني الاعتراف بالفشل، وإخفاق السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة سابقا [2]، وبسبب تخوفها من مواجهة وضعيات اجتماعية صعبة وزيادة افتقار الطبقات الاجتماعية، ويعود السبب في ذلك إلى كون إعادة الجدولة تخضع إلى شروط قاسية منها التخفيض الهام في النفقات العمومية للميزانية العامة للدولة.

ومن أجل إيجاد مخرج لتمويلات الخارجية ورفع الضغط على الاقتصاد الوطني، وجهت السلطات يوم 6 أفريل رسالة نية نحو صندوق النقد الدولي تعلن فيها التزامها بتطبيق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، فكانت بعدها مفاوضات انبثق عنها برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي.

أولا: برنامج الاستقرار الاقتصادي(3 stand by)

[1] المرجع نفسه، ص 11

* تعرف إعادة الجدولة بأنها عملية تتمثل في تخفيف عبء المديونية، وهي تخص أصول الدين كما يمكن أن تمتد لتشمل الفوائد

[2] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**،الدورة العادية الثانية عشر1998، ص31

على عكس الاتفاقين السابقين الذين أبرما في سرية تامة فإن هذا الاتفاق أبرم بشكل علني، وهو برنامج قصير المدى يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، ويقتضي تنفيذ هذا البرنامج أساسا القيام بجملة من الأمور منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم، وتحرير التجارة الخارجية، والتسيير لطلب المحلي بواسطة سياسات نقدية صارمة، وترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإعادة تحديد دور الدولة وإعطاء الأولوية لبعض القطاعات والإسراع في الإصلاحات.

1) أهداف البرنامج والوسائل المستعملة لتحقيقها

دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات مست كل الميادين المتعلقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعداد للانتقال اقتصاد السوق وبعث النمو الاقتصادي الذي ساده الركود، لذلك فإن عملية الاستقرار الاقتصادي قد استلزمت رسم الأهداف التالية[1]:

1. القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها.
2. التقليص من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
3. إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.
4. الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة تتعلق بكل من سياسة الميزانية والسياسة النقدية.

فالهدف الأول والمتعلق بتقليص عجز الميزانية العمومية يستلزم تقليص النفقات العمومية المتكونة من نفقات التجهيز ونفقات التسيير، بالإضافة إلى تحسين إيرادا ت الخزينة العمومية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت السلطات على عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي، وتحرير أسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب. أما تحسين إيرادات الخزينة العمومية فلا بد من زيادتها عن طريق تحسين المردود الضريبي.

أما الهدف الثاني لهذا البرنامج والمتعلق بالسياسة النقدية فقد ارتأت السلطة تحقيقه عن طريق مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية، و الحد من التضخم النقدي وتحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التدخل المباشر من طرف السلطات المركزية بتأطير القروض المصرفية الموجهة إلى المؤسسات العمومية غير المستقلة.

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق، ص 378

أما في ما يتعلق بالهدف الثالث الذي يرمي إلى تحسين ميزان المدفوعات فقد كان لزاما على الدولة أن تلجأ إلى التمويل الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف، مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج.

أما الهدف الرابع والأخير، والمتعلق بتحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف فقد اعتمدت السلطات في ذلك على:

- الحد من القيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الإستيراد والتدخل المباشر للسلطات العمومية.
- العمل على جعل الدينار قابل للتحول بالنسبة للمعاملات التجارية، وهذا بعد تعديل كافي لسعر الصرف.

وتتمثل النتائج المحققة خلال فترة هذا البرنامج في إيقاف الإنخفاض في النمو الاقتصادي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى - 0.2 % في فترة البرنامج بينما كان - 2% عام 1993 كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29% عوض 40% المتوقعة بحسب البرنامج، وتم تخفيض قيمة العملة المحلية بـ 40.17%في أفريل 1994، إذ فقدت أكثر من 60% من قيمتها خلال سنة واحدة حيث رافق هذا التخفيض ارتفاع كبير لأسعار المواد الغذائية والطاقوية المدعمة وتحرير أسعار سلع أخري، كما خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7% من الناتج المحلى

الإجمالي سنة 1993 إلى 4.4% في عام 1994، وفي نفس السنة تابعت الخزينة العمومية عملية تطهير المؤسسات وتقليص استدانتها تجاه النظام المصرفي. أما الكتلة النقدية فقد ارتفعت من 15.7% فقط من الناتج المحلى الإجمالي عام 1994 مقابل 21% عام 1993، و في الوقت نفسه ارتفعت معدلات الفائدة الدائنة و المدينة، غير أنها بقيت بعيدة عن معدل التضخم الذي ارتفع إلى 29% كما أشرنا سابقا[1].

أما على المستوى الخارجي، فقد تحسن ميزان المدفوعات الذي يمكن زيادة الاحتياطي من العملات الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار في عام 1993.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي(أفريل 1995- مارس1998)

يأتي تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الجاري في اغلب البلدان السائرة في طريق النمو كنتيجة مباشرة لأزمة المديونية، ويهدف هذه البرنامج إلى استرجاع التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي إلى جانب إجراء إصلاحات على الهياكل الاقتصادية[2].

وانتهجت الجزائر سياسة التعديل الهيكلي كخطوة هامة في مسار إصلاحاتها التنموية حيث وبعد مرور سنة من تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي (الاستعداد الائتماني) واحترام معايير النجاعة المحددة من طرف صندوق النقد الدولي بكل صرامة، تفاوضت الجزائر معه لإبرام اتفاق تسهيلات التمويل الموسع وهذا يعتبر شهادة ضمان اتجاه

[1] عبد الله بن دعيدة ، مرجع سابق، ص 379
[2] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير حول الآثار المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي**مرجع سابق، ص8

دائني الجزائر خاصة. ويمتد هذا الاتفاق إلى ثلاث سنوات، ويرى البعض انه اختيار جيد يسمح للجزائر بالعودة إلى الأسواق المالية ويمثل دعما هاما للمرور إلى اقتصاد السوق[1].

بدأت المفاوضات في فيفري 1995 لتنتهي في أفريل من نفس السنة وأرسلت الجزائر رسالة نية التي عبرت فيها عن البرنامج الذي تنوي إتباعه خلال الثلاث سنوات القادمة ونظرا لأن صندوق النقد الدولي كان جد مقتنع بفعالية الإجراءات المتخذة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، استفادت الجزائر من قرض بـ 1.7 مليار دولار من اجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط، ويتم التسديد على مدى 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة[2].

وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في[3]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- دعم الفئات المتضررة من تطبيق البرنامج.
- خفض التكاليف الهيكلية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.
- تقليص عجز ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

ومن اجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات مجموعة من الإجراءات الواجب تطبيقها وتتمثل في :

أ) إجراءات ذات طابع الاستقرار

وتتمثل هذه الإجراءات أساسا في:

- مواصلة رفع الدفع عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحديد الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحديد أسعار الفائدة وتحقيق معدلات فائدة حقيقة لاستقطاب الادخار الخاص.
- القضاء على العجز في الميزانية وتنمية الادخار العمومي، وذلك عن طريق تقليص النفقات العمومية (تخفيض النفقات الإدارية، التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي، التخلي عن التطهير المالي للمؤسسات...إلخ) وزيادة الإيرادات (توسيع الضريبة على TVA، زيادة المردود الضريبي وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي).

---

[1] بورزامة جيلا لي،مرجع سابق، ص174

[2] مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر ومناهجه وأثاره** مجلة العلوم الإنسانية العدد 18 فبراير 2000 عن موقع الانترنت www.ulumnia.net، يوم 19 أفريل 2005 ، الساعة 14.00، ص 5

[3] عبد الكريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص13

- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- التحكم في السيولة المصرفية، وذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك.
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية وللتخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

ب) الإجراءات ذات الطابع الهيكلي[1]:

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح رأس المال المحلي أو الأجنبي أو العمال وهذا من خلال الأمر 95-22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المعدل والمتمم بالأمر 97-12، وكذا تشجيع الاستثمار الخاص وهذا ما تجسد في قانون المالية التكميل ي لسنة 1994 الذي سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية وعرض إدارة هذه الأخيرة بنسبة 49% في أسهم رأسمالها.

- العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عند التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي يسمح بتسهيل عمليات إعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية قصد توفير موارد جديدة لتمويل الاستثمار وإيجاد أساليب جديدة لتوظيف الادخار.
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (les holdings) التي تملك أسهم مؤسسات الدولة والتي تساهم في عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتطوير قطاعاتها.
- إعادة رسملة البنوك من طرف الدولة وتحويل جزء من الحقوق المشكوك فيها مقابل سندات الخزينة ووضعها تحت قواعد الحيطة والحذر قصد تحضيرها لإعادة هيكلتها ثم خوصصتها بالإضافة إلى تشجيع تأسيس بنوك خاصة.
- طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبد أ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997 لرسم إطار للشركة للوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

وقد سمح برنامج الاستقرار الاقتصادي الشامل المطبق ابتداء من سنة 1994 في إطـار اتفاقية ستاندباي، واتفاق تسهيل التمويل الموسع الموقعين مع صندوق النقد الدولي بتحقيق نتائج معتبرة سجلت خلال الفترة المتراوحة ما بين 1994 – 1997وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى خمس نتائج معتبرة[2]:

1. النتيجة الأولى تتعلق بإعادة التوازنات الخارجية وتدعيم الوضع الخارجي في 1996 بحيث بلغت احتياطات الصرف 8 مليار دولار أمريكي في نهاية 1997و8.9 مليار دولار أمريكي في ماي 1998مقابل 1ملياردولار أمريكي في نهاية مارس 1993.

[1] بورزامة جيلا لي، مرجع سابق، ص178.

[2] ABD ELMADJID BOUZIDI**, op cit** ,p49.

كما أن تحسين الوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني تتجلى أيضا من خلال تطور الميزان التجاري كما يتضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3): تطور الميزان التجاري 1993-1998.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان التجاري	+2.728	0.259-	+0.179	2.439+	5.79	+0.839

SOURCE : Abd elmadjide bouzidi, op cit, p5.

وقد تم تحقيق رقم قياسي في الفائض التجاري لعام 1997 وذلك بفضل تحسين أسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة، وكذا بفضل الحد من حجم الواردات.

2. إن النتيجة الثانية تخص التطهير التدريجي للأموال العمومية: إن فائض الميزانية الإجمالي للخزينة العمومية قدر ب3%من الناتج الداخلي الخام في عام 1996 مقابل عجز بلغ 9.1% في1993.

ولقد شهدت السنوات الأربعة 1994-1995-1996-1997 وبلا منازع تسييرا صارما للأموال العمومية إذ في الوقت الذي كانت فيه إيرادات الميزانية في ارتفاع فإن النفقات العمومية كانت في انخفاض، الأمر الذي جعل رصيد الخزينة ايجابيا إذ تطور من - 110 مليار دينار في 1993إلى +70مليار دينار في 1996 وإلى+ 66.1 مليار دينار جزائري في 1997.

3. انخفاض التضخم، فالرقم البياني لأسعار الاستهلاك بلغ 7.4% في شهر مارس 1997 مقابل 38.4% في شهر ديسمبر 1994، أما نسبة التضخم فقد انخفضت بمعدل سنوي من 29% في 1994إلى 5.7% في1997 و5% في نهاية ديسمبر 1998.
4. النتيجة الرابعة المحققة تتعلق بتحسين ظروف تمويل الاقتصاد وهي تعتمد على الحد من نسبة الفائدة وعلى توفير الجو لتطهير المؤسسات العمومية والبنوك، وهكذا فإن البنوك وفي اقل من عامين قد خفضت خمس مرات على التوالي نسبة الفائدة بحوالي 35%، وبهذا قد بلغت نسبة الفوائد في سنة 1994 حدا قياسيا بنسبة 23% وانخفضت في سنة 1997الى 11% من جهة اخرى تم التطهير المالي للمؤسسات العمومية خاصة بفضل تغطية الخزينة لكشفها البنكي.
5. بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج في 95 ، 96 ، 97 ، 98 ايجابية بعد عرقلة الركود الاقتصادي ابتداء من 1994 والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(4): نسبة نمو الناتج المحلي الخام

السنـــــــة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة نمـــــو PIB	2.1 -	0.9-	+ 3.8	3.3+	1.2+	4.6+

نسبة نمو PIB خارج المحروقات	2.5-	0.4-	3.7+	2.6+	0.9-	5.1+

Source :Abdelmadjid bouzidi , opcit p 55

تجدر الإشارة إلى أن هذا النمو الاقتصادي ما يزال هشا إذ يرتكز على المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج.

II-2 الإجراءات والتدبير المتخذة من طرف الدولة لتفعيل دور القطاع الخاص

من أجل تفعيل دور القطاع الخاص في الجزائر عملت الدولة على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير ومنح العديد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات، وكان هذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية وبالموازاة معها وسنتطرق من خلال ما يلي إلى أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لدعم القطاع الخاص.

II-2-1 الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات

يشكل القطاع الخاص محورا هاما لسياسة الانفتاح الجديدة المعتمدة لدى الجزائر وذلك بإنتهاج سلسلة الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال إلى اقتصاد السوق ، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم العوامل والإجراءات والتدابير المتخذة في إطار الإصلاحات الاقتصادية والتي ساعدت في بروز القطاع الخاص.

II-2-1-1 إعادة تحديد دور الدولة

إن اختيار اقتصاد السوق يدفع الدولة إلى اتخاذ موقفا واضحا فيما يخص دورها على المستوى الاقتصادي، حيث أن إعادة تحديد الدور الذي يجب أن تنشط فيه الدولة في المجال الاقتصادي يمثل شرطا أساسيا من اجل ضمان تطور القطاع الخاص إذ أن الدولة يجب أن تقوم بإعادة توزيع ونشر دورها داخل المجال الاقتصادي مقابل انسحابها من بعض المهام الأخرى.

وفي إطار اقتصاد السوق هناك أربع مهام رئيسية ينبغي على الدولة أن تلعبهم وهي[1]:

[1] Ministère de la restructuration Industrielle et la participation, **Redressement de l'économie Nationale et politique,** cadre et principes généraux, décembre 1994, p 20

1. دور الدولـــة المنظمـــة

في هذا الإطار تتدخل الدولة كقوة عمومية إذ توفر أحسن الشروط لتسيير تطور منسجم للاقتصاد الوطني، وسيسمح تدخلها بالسير العادي الميكانيزما ت اقتصاد السوق وإدخال التعديلات الضرورية عند الحاجة (الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية).

كما أنها تضع سياسة موجهة للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على عمل السوق (أسعار، صرف، نقود، قروض ، أجور ، ضرائب....الخ) ومن خلال هذه السياسة الاقتصادية تهدف الدولة إلى تحقيق

- السير العادي لمختلف الأسواق.
- المنافسة والمساواة بين مختلف المتعاملين.
- حرية المبادرة.
- التعديلات الهيكلية والظرفية.
- العمل الطبيعي للسوق.
- العمل على أن يكون الإطار الاقتصادي الكلي منسجما وبراغماتيا ومستقرا وذلك للوصول إلى تسيير غير معرقل للاقتصاد الوطني حسب قواعد السوق.

إن عمل الدولة كمنظم يجب ألا يتأثر أو ينحاز عن أهدافه من خلال دورها كعون اقتصادي يعمل على إنتاج السلع والخدمات إذ يجب إعادة النظر في القطاع العام حتى تتمكن الدولة من تحقيق المساواة بين جميع المتعاملين الاقتصاديين داخل الوطن.

وفي الأخير، وللسماح للدولة المنظمة بالعمل وفق المعطيات المضمونة وامتلاك الوسائل لحصر التجاوزات وتصحيح الاختلالات، يجب توطيد النظام الوطني للإعلام والإحصاء ونظام الملاحظة والمراقبة.

2. دور الدولة الحاميـــة

يجب أن تحرص الدولة على التوفير العادل للممتلكات والخدمات العمومية، فهي غير مجبرة على إنتاجها إذ يتمثل دورها في الحرص على أن يتماشى العرض مع طلب المواطنين، وفي هذا الصياغ فإن كل المبادرات مسموح بها في إطار الامتيازات وإدارة المصالح المختصة بالمتعاملين الخواص ولا تراقب الدولة إنتاج السلع والخدمات إلا إذا لم يتمكن الآخرون من التكفل بذلك.

3. دور الدولـــة المنتجة

إن الشكل الخاص لملكية وسائل الإنتاج هو السائد في مجال اقتصاد السوق وتبقى الدولة منتجة إذا ما اقتضت

الضرورة وذلك لدعم دورها المنظم والمنتج والمحرك بصفة عامة.

وبالتالي يجب على الدولة إعادة النظر في ممتلكاتها وتنظيمها حتى تتماشى مع قواعد اقتصاد السوق. ويجب على القطاع العمومي أن يندرج في خريطة تنظيمية جديدة تميز المجال العمومي عن المجال التجاري، وبالتالي يصبح القطاع العام خاضعا لنفس القواعد القانونية التي يخضع لها باقي الأعوان الاقتصادية خاصة.

وفي إطار توكيل المهمات ستختار الدولة

- ميادين النشاط حيث تبقى الدولة مالكة:

تبقى الدولة مالكة للنشاطات التي تتعلق بالاحتكارات الطبيعية أو التي لا تسيرها قوى السوق بالشكل المناسب ولا يعني الدور المنتج للدولة احتكار هذه النشاطات، حيث يمكن أن تمنح امتيازات على أساس قائمة تحتوي

على الشروط الضرورية كما يجب إدخال المرودية والصفة التجارية على القطاع اذا كان ذلك ممكنا لتفادي تأجيل العجز والنتائج السلبية للخزينة العمومية.

- القطاعات التي تبقى فيها الدولة مساهمة مؤقتا:

وهي نشاطات إنتاج السلع والخدمات التجارية التي لا تسمح حالة السوق بتحويلها في الحين إلى المبادرة الخاصة إذ يجب على الدولة المنظمة والحامية مراقبتها والمحافظة عليها مؤقتا لضمان استمرار عرض السلع والخدمات التي تنتجها، كما ستعمل الدولة كمساهم يسهر على جعل رؤوس الأموال المستثمرة أكثر مرد وديةٍ.

- القطاعات التي يجب أن تنسحب منها الدولة وهي النشاطات التي ستترك كليا للقطاع الخاص الوطني والأجنبي

4. دور الدولــة المنشطة

يرجع للدولة دور تسيير الانتقال من الاقتصاد المنظم نحو اقتصاد السوق، حيث يجب عليها جمع وتوفير كل الشروط اللازمة لنجاح عملية التحويل بأقل تكلفة ممكنة اقتصاديا واجتماعيا.

II-2-1-2 تحسين مناخ الاستثمار:

إن تبني الجزائر لاقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية وكسلا ح لمواجهة التطورات العالمية، اقتصاد السوق الذي يستدعي ويتطلب بالضرورة خوصصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والذي يهدف إلى تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص، وهذا الأخير الذي يتطلب توفير مناخ ديناميكي للاستثمار وسياسات مرافقة تلغي المضايقات الخانقة. وعلى هذا الأساس لعبت الإصلاحات دورا هاما في دعم وتهيئة المناخ الجيد للاستثمار وذلك من خلال ترقية الإطار القانوني والتشريعي لتسهيل عملية الاستثمار وخفض تكاليفه وتحسين نوعية البنية التحتية والخدمات الرئيسية، وإنشاء العديد من الهيئات المشرفة على

الاستثمار.

1) ترقية الإطار التشريعي:

بغية تطوير مناخ الاستثمار وجعله أكثر استقطابا لرأسمال الخاص المحلي والأجنبي، أدخلت الجزائر تعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإداريةِ المتعلقة بالاستثمار وكان هذا من خلال قانون النقد والقرض، والمرسوم التشريعي 93 -12 المتعلق بترقية الاستثما ر المعدل والمتمم بالأمر 01 -3 المتعلق بتطوير الاستثمارات ولعل أبرز ما أكد عليه هذين القانونين ما يلي:

أ) حرية الاستثمار: يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الخواص أو العموميين للاستثمار في شتى المجالات الاقتصادية ماعدا النشاطات المخصصة صراحة للدولة؛ أي أنها حرية شبه تامة إلا في

الحالات الاستثنائية إذ أن كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم يمكنه التصريح عن مشروع استثماري ولا يحتاج إلى ترخيص ويبدأ مشروعه وليس هناك محرمات إلا ما هو متعارف عليه في قطاعات ممنوعة عالميا أو تؤثر على الأخلاق والصحة وما شابهها، وخلاف ذلك يمكن الاستثمار في جميع نشاطات إنتاج السلع والخدمات وبأي شكل يشاء مثل إقامة مشروع جديد أو توسيع طاقات الإنتاج أو إعادة تأهيل لمشاريع قائمة.[1]

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمال رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SAA).

ب) حماية وضمان الاستثمار **:**نص كل من المرسوم (93-12) والأمر (01-03) على المساواة بين المستثمرين مهما كانت جنسيتهم أو قطاع نشاطهم، وعلى حقوقهم في تحويل رؤوس الأموال، وتأكيدا لذلك انضمت الجزائر إلى المنظمات الدولية والإقليمي ة المتعلقة بضمان الاستثمار وحمايته حيث وقعت على جميع الاتفاقيات المتعلقة به منها[2] :

- الاتفاقية المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ قرارات التحكيم الدولي.
- اتفاقية الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.
- اتفاقية المركز الدولي لتسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة المضيفة.
- الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في البلدان العربية.
- الاتفاقية المغاربية لضمان الاستثمار.
- حماية الملكية الصناعية والفكرية.

[1] مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، نوفمبر1996، ص44-45.

[2] مجلة الاقتصاد والأعمال،مرجع نفسه ، ص 39

- الانضمام إلى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

ج) ثبات القانون المطبق على الاستثمار: بدافع طمأنة المستثمرين الخواص نصت المادة 16 من الأمر (01-3) على استحالة إعادة النظر في الضمانات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

2)الهيئات المساعدة على ترقية الاستثمار الخاص

في إطار الإصلاحات الاقتصادية وبهدف تحسين مناخ الاستثمار، ومن أجل تشجيع وتحفيز الاستثمارات قامت الدولة بإنشاء عدة هياكل وهيئات مهمتها مساعدة المستثمرين الخواص من أجل ترقية الاستثمار في الجزائر، وسنتطرق فيما يلي إلى الهيئات المشرفة والمساعدة على ترقية الاستثمار.

أولا:الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APST*

أنشئت APST بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية رئيس الحكومة أنشئت لتكون المخاطب الوحيد للمستثمر لتقدم له الشروحات والتوجيهات، وتتمثل أهداف الوكالة فيما يلي[1]:

- دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم.
- العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- منح الحوافز المرتبطة باستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هدا المجال.
- السهر على احترام المستثمرين التي تعهد بها مع الإدارات المعنية.

آلية عمل الوكالة وطرق تدخله1: تتمثل آلية العمل فيما يلي

تضع وكالة تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة أنشطتهم وكيفية منح المزايا المرتبطة بها.

- تضمن توزيع كل المعطيات حول قرض الاستثمار .
- تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني.
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.

* Agence national de promotion et de soutien de l'investissement

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد67**، المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في أكتوبر 1994 المتعلق بتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

- تسهر على جعل أي قرار تتخذه إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.

مجالات نشاط وكالة ترقية ودعم الاستثمار: تتمثل فيما يلي

المساعدة والمتابعة: وذلك من خلال:

- التأكد من أن المستثمر لا تعترضه أي عوائق في إنجاز مشروعه ومساعدته لدى الإدارات المعينة بإنجاز مشروعه.
- تسهيل الإجراءات وتسليم الوثائق المطلوبة.

- تقييم الاستثمار والتوجيه في عملية إعداد الملفات والبحث عن التمويل والشراء.
- مساعدة المستثمر من أجل الحصول على الامتيازات المتاحة لإنجاز مشروعه.
- التأكد من مدى احترام قواعد الامتيازات المتبادلة والمبرمة مع المستثمر مقابل المزايا الممنوحة.

الترقية والإعلام: إن أهم دور للوكالة هو تطوير الاستثمارات والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر وتؤدي هدا الدور من خلال:

- تنظيم المؤتمرات واللقاءات والندوات والأيام الدراسية والإعلامية.
- نشر ملفات متخصصة لدراسات خاصة حول الاستثمارات بأنواعها.
- نشر دليل وكتيبات عن فرص الاستثمار حسب توزعها القطاعي والجغرافي.

الأبحاث والدراسات: تهدف إلى تطوير الاستثمار وتوفر فرص جديدة من خلال:

- قانون عصري يستفيد من التجارب الأخرى.
- تحديد المناطق الحرة وتجهيزها وكذلك المناطق الخاصة لإقامة المشاريع الاستثمارية.
- تطور المناطق المعدة لمشاريع وتجهيز المنشات التحتية إضافة إلى ترقية ومتابعة أخرى للتطور التكنولوجي و الاقتصادي.
- البحث عن فرص التعاون مع جهات أخري في المجالات المالية والتقنية.

وفي سنة 2001 ثم حل هده الوكالة وحلت محلها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار [1] وذلك وفق الامر 01-03 المؤرخ، في 20 أوت 2001.

ثانيا: لجنة المساعدة لإقامة وترقية الاستثمارات

في انتظار إنشاء APSI التي تقوم بإعطاء كل المعطيات العقارية في الوطن، ثم إنشاء لجنة مساعدة لأقامه وترقبه الاستثمار CALPI* على مستوى كل ولاية طبقا للتعليمة الوزارية 26 المؤرخة في 15 مايو 1994

[1] وفقا للمرسوم تنفيذي رقم 1- 282 المؤرخ في 24سبتمبر 2001المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسط ومن أجل إعطاء صورة واضحة للمستثمرين الذين يقدمون طلبات يدور موضوعها حول وفرة الأراضي الملائمة لمشاريعهم موقعها، ومساحتها، حيث تعمل هده اللجنة على مساعدة المستثمرين في الحصول على قطعة أرض في كل ولاية، كما تعمل على تقييم شامل يخص جميع المناطق والقيام بأعمال التهيئة وتشجيع المبادرات الهادفة الى ترقية وتهيئة العقار من أجل استقبال الاستثمارات.

بعد دراسة اللجنة للطلبات تقوم بإبرام العقود مع المستثمرين الدي ن بقت الموافقة على طالبتهم؛ وتحديد السعر حسب المنطقة وتجهيزاتها العمرانية، ثم تقدم للمستثمرين رخصة البناء.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستمارات ANDI*

سعيا منها لإعطاء نفس جديدة للاستثمارات قامت الجزائر بإنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار حلت محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI.

التعريف بالوكالة: تعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تم إنشاءها بموجب الأمر 01-03المتعلق بتطوير الاستثمار، وتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001. وهي تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات، يوجد مقرها بمدينة الجزائر العاصمة وتتوفر على هياكل غير مركزية على المستوى المحلي في كل من وهران، عنابه، ورقلة، البليدة .

مهامها

تتولي الوكالة في مجال الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعينة المهام الآتية[1]:

- تتولى ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعلمهم وتساعدهم في إطار تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية
- تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تتأكد من احترام المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء، من كل الالتزامات التي تعهدوا بها.

تسيير صندوق دعم الاستثمار** المنصوص عليه في المادة28 من الأمر رقم 3/1

- تسيير الحافظة العقارية وغير المنقولة الموجهة للاستثمارات المنصوص عليها بموجب أحكام المادة 26 من الأمر 3/1 المؤرخ في 20أوت 2001.
- تقييم الشباك الوحيد[1] .

** Agence national du développement de l’investissement

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد47**، الأمر3/1، مرجع سابق ، المادة 21

- تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك للمعطيات الاقتصادية وتضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، ومعالجتها ونشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات.

- تبادر بكل عمل في مجال الإعلام والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر وفي الخارج، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر، وبفرص العمل والشراكة فيها، والمساعدة على انجازها.
- تحديد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، واقتراح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها.

كما يمكن للوكالة قصد أداء مهامتها على أحسن وجه، أن تقوم بما يأتي:

- تشكيل مجموعات من الخبراء يكلفون بمعالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار.
- تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسة يرتبط محتواها بهدف الوكالة.
- إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبيه مماثلة وتطويرها.
- استغلال كل الدارسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت.

الامتيازات التي تقدمها الوكالة: تعمل الوكالة على تقديم جملة من الامتيازات للمستثمر وتتمثل في :

- <u>الضمانات الممنوحة للمستثمر</u>

- يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.
- عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا في حالة طلب المستثمر ذلك صراحة.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.
- اللجوء إلي الجهات القضائية المتخصصة في حالة الخلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة بسبب الاستثمار أو بسبب إجراء اتخذته الدولة ضد المستثمر.[2]

---

[1] يتم التقييم طبقا لأحكام المادتين 23 و 24 من أمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد47**، الأمر01-03، مرجع سابق ، ا المواد 14، 15، 16، 17

- الاحتفاظ بكل الحقوق التي يكتسبها المستثمر فيما يخص المزايا التي يستفيد منها بموجب التشريعات التي تؤسس تدابير تشجيع الاستثمارات، وتبقى هده المزايا سارية إلى غاية انتهاء المدة وبالشروط التي منحت على أساسها.

- يمكن أن تكون الاستثمارات التي تستفيد من المزايا موضوع نقل للملكية أو تنازل بشرط إلتزام المالك الجديد بالوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأول والتي سمحت بمنح تلك المزايا، وإلا ألغيت تلك المزايا .

- للمستثمرين حرية تحويل رأسمال والعائدات[1]

- تسهيل إجراءات الاستثمار : بهدف تسهيل مهام المستمر ثم إنشاء شباك وحيد داخل الوكال ة يضم ممثلي الهيئات الإدارية المعينة بالاستثمار حيث يعمل كل ممثل على تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات الضرورية حول الاستثمار إلى المستثمر وبهذا يتم تنفيذ كل الإجراءات الضرورية للاستثمار في مكان واحدة .

كما أن للوكالة أجل 30 يوم ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا من أج ل تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبلغ المستثمر بقرار منح المزايا المطلوب أو رفض منحة إياها بالإضافة إلى هذه التسهيلات يستفيد المستثمر الأجنبي من تسهيل أخر وهو أن ممثل الوكالة هو المحاور الوحيد للمستثمر ألاجني ويكلف كذلك الممثل بإيصال ملف الاستثمار إلى المصالح المعنية وحسن استكماله.

- المتابعة : في مجال متابعة الاستثمارات تكلف الوكالة بما يلي :

- مساعدة المستثمر لدى الإدارات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمار.
- متابعة مدى تقدم مشاريع الاستثمار التي استفادت من المزايا المنصوص عليها في الأمر رقم 1-3.
- التأكد من احترام القواعد والالتزامات المتبادلة المتفق عليها مع المستثمر في مقابل المزايا الممنوح إياها.
- متابعة الاستثمارات التي استفادت من المزايا المذكورة سابقا بالاتصال مع الإدارات المعينة كما يتعين على المستثمر المستفيد من المزايا إيداع لدى الوكالة مرة في السنة بيان وضعية تبرز مدى تنفيذ الالتزامات التي اكتسبها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد47**، الأمر3/1، مرجع سابق ، المواد29، 30، 31

رابعا: المجلس الوطني للاستثمار CNI*

وهو جهاز حكومي يشرف عليه رئيس الحكومة مكلف أساسا بـ:

- اقتراح إستراتجية تطوير الاستثمار و أولوياتها.
- اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمارات المسايرة للتطورات.
- اقتراح التكيف مع الإجراءات التحفيزية الجديدة.
- إبداء الرأي حول الاتفاقات المصادقة عليها.
- إبداء الرأي حول المناطق المؤهلة للنظام الاستثنائي والفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.
- اقتراح إنشاء مؤسسات و وسائل مالية تتلاءم مع تمويل الاستثمار.
- اقتراح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتفنيذ ترتيبات دعم الاستثمار وتشجيعه [1].

خامسا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

أنشت ANSEJ في سنة 1997 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1986 ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة نشاطاته ا، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية، وتهدف هذه الهيئة أساسا إلى مساعدة الشباب على تكوين مؤسسات صغيرة تسمح لهم بالحصول على مناصب شغل دائمة والمشاركة في تنمية البلاد.

مهام الوكالة: تتمثل مهامها في :

- تقديم الدعم الاستثماري لمستحدثي المؤسسات المصغرة، ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تسير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (الذي هو بمثابة حساب خاص لدى الخزينة) لاسيما الإعانات، وتخفيض نسب الفوائد.
- إبلاغ الشباب الذين رشحت مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الامتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى.

* Conseil national de l'investissement

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد47**، الأمر01-03، مرجع سابق، المادة 19

- متابعة الاستثمارات التي تنجز في إطارها ومساعدة المستثمري ن عند الحاجة لدى المؤسسا ت والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.
- ترقية تشغيل الشباب عن طريق عقود ما قبل التشغيل **contratpré-embouche**
- وضع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتطبيقي تحت تصرف أصحاب المشاريع
- إحداث بنك يهتم بالمشاريع المفيدة اقتصاديا اجتماعيا.

الامتيازات المقدمة من طرف ANSEJ: تعمل الوكالة على منح جملة من الامتيازات المالية والجبائية للمؤسسات المصغرة المنشئ في إطارها تتمثل في:

الدعم المالي

- تمويل جزء من المشروع في إطار صيغ التمويل الثنائي، حيث يساهم صاحب المشروع بجزء من قيمة الاستثمار والباقي تقدمه الوكالة وذلك حسب طبيعة المناطق المقام بها الاستثمار وحسب طبيعة نشاط هذا الاستثمار.

- منح قروض بدون فوائد يتغير حسب مستوى الاستثماري، ويتم ضمانها من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، في حالة التمويل الثلاثي تقوم الوكالة بمنح قرض بدون فائدة للمستثمر كما يعمل على تغطية جزء من فوائد القروض المقدمة للمستثمر من طرف البنك.

الدعم الجبائي و الشبه الجبائي : تستفيد المؤسسات المصغرة المنشى في إطار ANSEJ خلال مرحلة تنفيذ المشروع من :

- الإعفاء من حقوق التسجيل لعقود تأسيس المؤسسة.
- الإعفاء من الرسم العقاري.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع.
- تطبيق معدل منخفض بـ 5% بالنسبة لحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير منتجة في الجزائر

أما في مرحلة الاستغلال فتستفيد المؤسسات المصغرة على مدى 3 سنوات بالنسبة لمجمل المناطق التي تقام فيها هذه المؤسسات، وعلى مدى 6 سنوات للمناطق الخاصة ابتداء من انطلاق النشاط من :

- إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS
- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي IRG
- إعفاء كلي من الضريبة من الدفع الجزافي VE

بالإضافة إلى هذا تستفيد المؤسسات المصغرة من معدل مخفض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل بالنسب ة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة

II-2-1-3 عملية الخوصصة في الجزائر

أعلنت الحكومة الجزائرية عن بدء تنفيذ برنامج الخوصصة ، وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أولت الحكومة اهتماما كبيرا لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتبنت الخوصصة كإحد ى الوسائل لتحقيق هذه الأغراض.

أولا: مفهوم الخوصصة وفقا للمشرع الجزائري

يمكن تناول مفهوم الخوصصة وفقا للمشرع الجزائري من زاويتين، تتعلق الأولى بالتعريف الذي نص عليه الأمر 95 – 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية باعتباره القانون الأول الذي تمت بموجبه العمليات الأولى للخوصصة؛ أما الثانية فتقدم المفهوم الذي يحمله التشريع الجديد الساري المفعول، الذي جاء محل التشريع السابق، والمتضمن في الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

فحسب الأمر 95-22 فإن مفهوم الخوصصة يمكن أن يتجسد في شكلين[1]

- أن تتحول ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص.
- تحويل عملية تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين بدورهم للقانون الخاص ويكون هذا التحول بصيغ تعاقدية محددة[2].

أي أن الخوصصة وفقا لهذا القانون تعني نقلا جزئيا أو كليا لملكية المؤسسات العمومية أو نقل التحكم في إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص مع الاهتمام بوجه خاص ببيع أصوله، أي أن الخوصصة تعدت عملية البيع لتشمل خوصصة التسيير بإسناد هذه المهمة للخواص بهدف تأهيل المؤسسات المعنية.

أما الأمر 01-04 فقد عرف الخوصصة على أنها " كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية"

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 48، الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية رقم 47، الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20أوت 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها

من خلال التعريف يمكن ملاحظة أن هذا القانون لا يتضمن أي إشارة إلى خوصصة التسيير بصيغ تعاقدية محددة كما نص عليها القانون السابق، وإنما اقتصر على نقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقطاع الخاص.

ثانيا: حدود الخوصصة في الجزائر ومجالاتها

إذا كان قانون المالية التكميلي لسنة 1994 قد سمح لأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية ومساهمة الخواص في رأسمالها في حدود 49%، فإن قانون الخوصصة 1995 سمح للقطاع الخاص بالمساهمة غير المحدودة في رأسمال معظم المؤسسات العمومية الاقتصادية، أما عن مجالات الخوصصة فقد نص الأمـر 95-22 في مادته الثانية على أنها تهم المؤسسات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في القطاعات التالية:

- الدراسة والانجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية وأشغال الري.
- الفندقة والسياحة.
- التجارة والتوزيع.
- الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية.
- الصناعات التحويلية في الميكانيك، الكهرباء، الورق، الإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الكيميا ء، البلاستيك والجلود
- النقل البري للمسافرين والبضائع
- أعمال الخدمات المينائية، المطارية، التأمينات
- الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة

ورغم كون هذه القطاعات تشكل في مجملها أغلب مجالات النشاط فإن الأمر 01-04 الساري المفعول قد ذهب إلى أبعد من ذلك بحيث أنه وكما تضمنته مادته 15 اعتبر أن المؤسسات المعنية بالخوصصة وهي المؤسسات العمومية الاقتصادية التابعة لمجموع النشاط الاقتصادي؛ وهو توجه يزيل على الأقل نظريا كل التساؤلات حول إمكانية استثناء بعض القطاعات أو المؤسسات العمومية على الأصح التي اعتبرت إستراتيجية وحساسة، وفي هذا الإطار وفي تصريح له لمنتدى التلفزيون في شهر أوت 2004 كشف وزير الصناعة بأن كل الشركات معروضة للخوصصة ماعدا أربع منها. وهذا الاستثناء جاء بالاستناد إلى الاتفاق الموقع في هذا المجال بين الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين[1].

ثالثا:الإجراءات التنفيذية للخوصصة وحصيلتها في الجزائر

[1] جريدة الخبر بتاريخ 18 أوت 2004

إن البداية الفعلية للخوصصة في الجزائر كانت في أفريل 1996 وذلك بمساندة البنك الدولي حيث استهدفت في مرحلة أولى خوصصة 200 مؤسسة من المؤسسات العامة المحلية الصغيرة والتي ينشط معظمها في قطاع الخدمات، ولكن عملية حل وخوصصة الشركات لم تتسارع خطاها إلا في نهاية 1996 بعد إنشاء الشركات الخمسة الجهوية القابضة، وبحلول أفريل 1998 كان قد تم حل أو خوصصة أكثر من800 شركة، حيث تم خوصصة 461 مؤسسة عمومية غير مستقلة لصالح العمال و363 مؤسسة عمومية غير مستقلة[1].

واعتمد مجلس الخوصصة نهاية 1997 التركيز على المؤسسات العمومية الكبرى حيث سطر برنامج لخوصصة 250 مؤسسة على امتداد فترة 1998- 1999، لكن نسبة نجاحها لم تتعدى 25% حسب رئيس المجلس الوطني للخوصصة في تقرير أصدره في 8 ماي 1998 وفي نفس الشهر أعدت قائمة لـ89 مؤسسة للبيع[2].

وعموما فإن سياسة الخوصصة في الجزائر اتسمت بالبطئ ولم تسر بالوتيرة المخطط لها وذلك لأنه وحتى بعد مرور 10 سنوات عن تبنيها ما تزال محل نزاع بين تيارين أساسيين هما النقابات العمالية هما النقابات العمالية ممثلة أساسا في الاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للمقاولين العموميين من جهة وكنفدرالية أرباب العمل من جهة أخرى حيث يمثل الطرفان الأولان معارضي الخوصصة أما الثاني فيدافع عن القطاع الخاص ويمثل مؤيدي الخوصصة.

II-2-1-4 الإصلاح الضريبي والتحفيزات الممنوحة للقطاع الخاص :

إن الإصلاح الضريبي في الجزائر جاء ليستكمل مسار الإصلاحات الاقتصادية، وإصلاح المحيط الاستثماري لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من أداء أدوارهم بفعالية، كما انه يعتبر خطوة هامة وضرورية في إطار إصلاح السياسة الاقتصادية، ووضع آليات الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وأكثر من هذا قصد تكييف الاقتصاد الوطني مع المعايير الاقتصادية الدولية.

ويأتي دور النظام الضريبي باعتباره الترجمة العملية لسياسة التحريض الضريبي، فالنظام الضريبي هو مجموعة من الضرائب التي تراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع وزمن محدد تحقيق لأهداف سياسة التحريض الضريبي والتي تنصب على ترقية الاستثمار، حيث تعتبر الحوافز الضريبية وسيلة تستعملها الدولة للتأثير على

المتعاملين الاقتصاديين من اجل تشجيعهم لتوجيه مشاريعهم الاستثمارية إلى قطاع نشاط ما أونحو المناطق المراد تنميتها وتطويرها بما يتلاءم مع أهداف السياسة الاقتصادية[3] .

---

[1] عبد الكريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 22

[2] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 1999 الدورة الخامسة عشر، ماي 2000، ص 14

[3] WALID LAGGOUNE, op cit, p 172

وتهدف الإصلاحات الضريبية لاستكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية تماشيا ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق من جهة، ومن جهة ثانية تهدف إلى تحقيق غاية رئيسية تكمن في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ترقية وتطوير حركة الاستثمار الخاص، ومن أجل ذلك سطرت بعض الأهداف تتمثل في[1]:

- إلغاء الازدواجية في المعاملة الضريبية للمؤسسات الاقتصادية حيث كانت مؤسسات القطاع العام تعامل معاملة جبائية متميزة عن مؤسسات القطاع الخاص، ورغم تلك الامتيازات الضريبية التي كانت تمنح لمؤسسات القطاع العام إلا أن هذه الأخيرة لم تحقق الأهداف المنشودة، أما بالنسبة لمؤسسات القطاع الخاص والتي كانت تلعب دورا ثانويا آنذاك حيث أن علاقتها بالنظام الضريبي لم تكن واضحة ومحفزة، فقد كانت المؤسسات الخاصة تخضع للنظام الجزافي التقديري والذي كان دائما مجحفا في حقها وبالتالي كبح نموها وتطويرها.
- تبسيط النظام الضريبي وذلك باستبدال عدة ضرائب معقدة بضرائب بسيطة.
- تخفيف العبء الضريبي على الأفراد والمؤسسات وذلك عن طريق تخفيض المعدلات الضريبية مما يؤدي إلى تحفيز الأفراد والمؤسسات على الاستثمار.
- تحقيق إدارة ضريبية فعالة.
- محاربة الغش والتهرب الضريبي.
- تحقيق العدالة الضريبية وذلك من اجل توزيع العبء بين المكلفين.
- توجيه النشاط الاقتصادي وتعتبر هذه النقطة من بين أهم الأهداف التي يسعى إليها النظام الضريبي الجديد والتي تهدف إلى تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على مبادرة الاستثمار وتوجيه الاستثمار نحو الأنشطة والقطاعات المراد ترقيتها ونحو المناطق المتخلفة ومن أجل تشجيع المستثمرين على التصدير وذلك بمنحهم حوافز أو امتيازات ضريبية هامة، ومن بين هذه الحوافز والامتيازات المنصوص عليها في قانون استثمار 93 وقانون 2001.

أولا:التحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمار الخاص وفقا لمرسوم 93- 12

عمل هذا القانون على تعديل التشجيعات المخصصة للاستثمارات المنجزة في الجزائر حول ثلاث أنظمة:

1. نظام عام

[1] بوحادي حليم ، **دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر، دراسة حالة APSI**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2003/2002، ص 86

2. نظام خاص للاستثمارات المنجزة في المناطق التي ينبغي ترقيتها
3. نظام خاص بالاستثمارات المنجزة في مناطق التبادل الحر

1. نظام عام: النظام العام هو عبارة عن مجموعة من الامتيازات يتحصل عليها المستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام، مقيم أو غير مقيم، يحقق بإسهامه استثمار في الجزائر بمناطق لا تكون خاصة أو حرة أو في اتفاق، ولحصول المستثمر على امتيازات النظام العام عليه القيام بملء استمارة التصريح بالاستثمار، ويمنح له قرار منح الامتياز أي الموافقة على طلبه خلال مدة أقصاها 60 يوم من دفعه للملف، كما أن المستثمر يتمتع في ظل النظام العام بدعم ومساعدة الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI لتحقيق مشروعه ويمكن حصر الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل النظام العام في مرحلتين:

أ) مرحلة إنجاز الاستثمار[1]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة للمشتريات العقارية اللازمة للاستثمار وذلك لمدة ثلاث سنوات
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بـ 5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو متحصل عليها من السوق المحلية، إذا كانت هده السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة

ب) مرحلة الاستغلال[2]: من تاريخ الشروع في استغلال الاستثمار، يستفيد المستثمر طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها خمس سنوات من الامتيازات الجبائية التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة لضريبة أرباح الشركات وقدرها 33% على الأرباح المعاد استثمارها.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري في حالة التصدير، وذلك حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.

[1] لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد64، المرسوم التشريعي رقم 93- 12**، مرجع سابق، المادة 18

2. النظام الخاص: منح قانون الاستثمار حوافز وإعفاءات جبائية إضافية للمشاريع التي تنشأ في إطار المناطق الخاصة[1]، وهي مناطق يتم تعيينها من طرف الدولة، تخضع لامتيازات خاصة نظرا لطبيعة الاستثمار فيها، فقد تكون مناطق للترقية * أو مناطق للتوسيع**.

ويمكن حصر الامتيازات التي تستفيد منها الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة في مرحلتين :

أ) مرحلة الانجاز[2]: يستفيد المستثمر لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تبليغ الوكالة من الامتيازات الجبائية التالية :

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
- تخفيض نسبة 5‰ من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية وزيادات في رأس المال.
- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة سواء أكانت مستوردة أو محصل عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لانجاز عمليات خاضعة لـ**TVA** .

ب) مرحلة الاستغلال: بناء على قرار الوكالة تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة ابتداء من الشروع في الاستغلال من الامتيازات الجبائية التالية[3]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري طيلة فترة تتراوح من 05 الى10 سنوات من النشاط الفعلي.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه خلال فترة تتراوح من 05 إلى 10سنوات.
- تخفيض 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.
- في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم الأعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط.

بالإضافة إلى هذه الامتيازات الضريبية تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد تقييمها من طرف APSI، كما تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتماعي خلال فترة الاستغلال.

---

[1] هناك 671 بلدية حددت وفق معايير اجتماعية واقتصادية حسب مجلة الاقتصاد والأعمال

[*] وهي المناطق المحرومة والفقيرة لذلك تبذل الدولة مجهودا خاصا من أجل القضاء على تأخرها الاجتماعي والتجهيزي.
وهي المناطق المهيأة إلى التنمية التي تتمتع بإمكانيات طبيعية، بشرية ومادية** *

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد64، المرسوم التشريعي رقم 93- 12**، مرجع سابق، المادة 21

[3] المرجع نفسه، المادة22

3. نظام المناطق الحرة : يمكن تعريف المنطقة الحرة على أنها منطقة جغرافية محددة المعالم تمارس فيها أنشطة صناعية وتجارية، تنتقل فيها السلع بكل حرية خالية من القيود الجمركة. ويستفيد المستثمر في ظل نظام المناطق الحرة من الامتيازات التالية:

- إعفاء الاستثمارات التي تقام في هذه المناطق من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي بإستثنناء:
  - الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.
  - مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي الضمان الاجتماعي.
- يعفى عائد رأس المال الموزع الناتج عن النشاطات الاقتصادية المنجزة في هذه المناطق من الضرائب.
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.

4. نظام الجنوب: إضافة إلى ما يقدمه النظام العام ونظام المناطق الخاصة تمنح الاستثمارات حوافز جبائية إضافية في مناطق الجنوب الكبير والطوق الثاني للجنوب.

أ) نظام الجنوب الكبير:

فضاء إقليمي مشكل من الحدود الإدارية لأربع ولايات هي:أدرار،إليزي،تامنراست، تندوف يتمتع المستثمر على مستوى هذه الولايات من كل الامتيازات الممنوحة في ظل النظام الخاص بالإضافة إلى جملة من الامتيازات والإعفاءات الجبائية وهي:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم العقاري والذي يبدأ من تاريخ اقتناء الأرض.
- تكفل الدولة بمساهمة أرباب العمل للضمان الاجتماعي لمدة خمس سنوات وبعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة أعلاه يأتي محلها وبصفة دائمة:
  - تطبيق ضريبة وبنسبة 16% على الأرباح المعاد استثمارها في الجنوب الكبير وكل منطقة أخرى للترقية
  - في حالة التصدير الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي الرسم على النشاط التجاري والصناعي تتناسب مع رقم الأعمال المحقق في عملية التصدير.

وفي عام 1995 تضمن قانون المالية خفضا بنسبة 50%من قيمة ضريبة الدخل العام أو ضريبة أرباح الشركات على فوائد النشاطات القائمة بالجنوب الكبير لمدة خمس سنوات للأشخاص المقيمين بهذه الولايات. [1]

بالإضافة إلى هذه التحفيزات الضريبية تستفيد الاستثمارات المنجزة في هذه المناطق من امتيازات أخرى أهمها :

[1] مجلة الاقتصاد والأعمال، مرجع سابق ، ص 45

- تتكفل الدولة كليا بأشغال البنايات القاعدية.
- التنازل على الأراضي الحكومية بالدينار الرمزي وإصلاح الأراضي.
- اقتناء الأراضي الصحراوية داخل محيطات الإصلاح للمشاريع الزراعية.[1]

أ) نظام الطوق الثاني للجنوب :

ويتكون الطوق التالي للجنوب من الحدود الإقليمية والإدارية للولايات التالية: بشار، غرداية، ورقلة، النعامة، الأغواط، الوادي، بسكرة والجلفة.

تتمتع المشاريع الاستثمارية في هذه الولايات بنفس الامتيازات الممنوحة في المناطق الخاصة بالإضافة إلى الامتيازات الضريبية التالية:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري لمدة 7سنوات وبعد انقضاء فترة الإعفاء يأتي وبصفة دائمة تطبيق ضريبة على أرباح الشركات بنسبة 16.5% لكل الأرباح المعاد استثمارها بالمناطق الخاصة، وفي حالة التصدير يتم الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات، الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري والصناعي بما يتناسب مع رقم الأعمال المحقق في عمليات التصدير بالإضافة إلى الامتيازات الضريبية تستفيد الاستثمارات المقامة بهذه الولايات من الامتيازات التالية:
  - تتكفل الدولة بـ 50% من قيمة الأشغال للبنايات القاعدية .
  - تخفيض 50% من تنازل على الأراضي الحكومية.

ثانيا:التحفيزات الضريبية الممنوحة للاستثمار الخاص وفقا للأمر 01-03

جاءت التحفيزات الضريبية وفق الجهاز الجديد مكملة لتلك الواردة في قانون الاستثمار 93 وقد تم تحديدها وفق نظامين:

1. نظام عام

وفق هذا النظام تم إلغاء المزايا المرتبطة بمرحلة الإنتاج، والإبقاء على المزايا المرتبطة بمرحلة الاستغلال.

وتتمثل الحوافز الضريبية المنوحة وفق لهذا النظام فيما يلي[2]:

- الإعفاء من الضريبية على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار

[1] خليفي عبد النور،**تقييم الاستثمار في ظل مرسوم 93 -12** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 ، ص 62

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية العدد47، الأمر 01-03**، مرجع سابق، المادة9

2. النظام الاستثنائي

تستفيد من مزايا خاصة، الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتضفي إلى تنمية مستديمة. ويمكن حصر الامتيازات الجبائية المقدمة في ظل النظام الاستثنائي في مرحلتين:

ب) مرحلة الانجاز: تستفيد الاستثمارات في هذه الفترة من التحفيزات الضريبية التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2‰ فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبية على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبية على القيمة المضافة.

ب) مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات ولمدة عشر سنوات من الامتيازات الضريبية التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وعلى الأرباح الموزعة.
- الإعفاء من الدفع الجزافي.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

II -5-1-2- تحرير التجارة الخارجية وفتحها أمام القطاع الخاص

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال سياسة الحماية التجارية وتجسدت هذه السياسة من خلال احتكار الدولة لهذا القطاع عن طريق نظام الحصص والحواجز الجمركية، وتعزز هذا الاحتكار في سنة 1978 بصدور قانون 2-78، هذا القانون الذي أعطى امتيازات للمؤسسات العمومية التي تحدد الشروط العامة والخاصة بتنفيذ الاحتكار في دفتر الشروط المحددة للحقوق والتزامات صاحب الامتياز.

أما القطاع الخاص فقد سمح له بممارسة الاستيراد ولكن تحت مظلة الدولة عن طريق منح تراخيص الاستيراد لهدا القطاع لأجل احتياجاته من المواد وسلع الإنتاج أين منع عنه الاستيراد الذي يهدف إلى إعادة البيع [1]. ثم جاء المرسوم الصادر في 1988 والذي تضمن تكريس احتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق الامتيازات التي تمنحها الدولة للأعوان والهيئات العمومية، حيث صرحت للمؤسسات العامة المسجلة (41 مؤسسة) بالاستيراد باستعمال النقد الأجنبي المخصص لها من نظام مركزي لأذون الاستيراد، وتحتاج الكيانات الأخرى ترخيصا من الحكومة.

في عام 1989 بدأ التنفيذ التدريجي للإصلاحات حيث أخذت الجزائر تنتهج سياسة تجارية أكثر وضوحا وتفتحا على العالم الخارجي في ظل متغيرات اقتصادية دولية كثيرة توحي أن لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع أحادي (المحروقات) وغلق المجال أمام القطاع الخاص ولعب دوره كاملا في التجارة الدولية.

ضمن هذا المسعى، وفي عام 1990 برزت إجراءات وقوانين تعمل على تحرير التجارة الخارجية، مما استدعى إلغاء أحكام القانون المعزز لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية المتعلقة بالبرنامج العام للتجارة الخارجية، ومنح تراخيص الخاصة بالاستيراد للقطاع الخاص.

ويعتبر قانون المالية 1990 أول خطوة اتجاه إلغاء إجراءات النظام القديم التي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد (PGI) ، ميزانية العملة الصعبة وعوضت هده الأخيرة بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك مباشرة.

ومع صدور قانون النقد والقرض في افريل 1990 تم الشروع في تفكيك الاحتكارات الخاصة بالاستيراد، وسمح هذا القانون بفتح نشاط الاستيراد والتصدير على المتعاملين الخواص الجزائريين كما رخص للوكلاء الأجانب المعتمدين الاستقرار في الجزائر[2].

كما سمح قانون المالية التكميلي [3] لسنة 1990 ووفقا للمادتين 40-41 للمتعاملين التجاريين استيراد البضائع من اجل إعادة بيعها وإعفائها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف، كما حدد قائمة البضائع المستثناة من مجال التطبيق وشروط إعادة بيع البضائع عن طريق إعادة التنظيم.

تجدر الإشارة إلى أن استيراد البضائع المخصصة لإعادة بيعها على حالها يقتصر على الأشخاص الذين يمارسون أنشطة البيع بالجملة أو الوكلاء المعتمدين الذين يقيمون بالتراب الوطني دون أن يكتسي هذا النشاط

1 تاوتي جمال، **تحليل وقياس التداخل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1998 ص 121

[2] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير الآثار المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي** مرجع سابق ص 102

[3] قانون 90-16 المؤرخ في 1990/08/07

الطابع الاحتكاري[1] وتكرس إلغاء الدولة لاحتكار التجارة الخارجية بصدور المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13فيفري1991 والذي عمل على إقرار الحرية التامة للتدخل في ميدان التجارة الخارجية على أن يتم ذلك تحت شرط وحيد وهو تسجيل المتعامل التجاري في السجل التجاري بصفة التاجر.

وانطلاقا من هذا القانون أصبح لأي كان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع لإعادة بيعها دون أي إذن مسبق من طرف بنك وسيط معتمد لاستيراد السلع ما عدا الممنوعة أو المحظورة من طرف القانون الجزائري[2].

وفي أوت 1991 قرر بنك الجزائر السماح للمتعاملين الخواص والذين يوجد نشاطهم الرئيسي في الجزائر القيام بعمليات البيع والشراء للعملة الصعبة من اجل تغطية عمليات والتزامات الدفع الخارجية وكل عمليات التحويل والدفع التي يجب إن تتم عن طريق وساطة احد البنوك التجارية المعتمدة.

في عام 1992 أدى تجديد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع حضر الواردات تطبيق قواعد صارمة على التمويل، فالمعاملات التي تزيد قيمتها عن 100000دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة كما أصدرت تعليمات بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي، وابتداء من أفريل 1994 ووفقا للاتفاقيات الموقعة مع صندوق النقد الدولي شرع في تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وأصبحت عملية الحصول على العملة الصعبة لتمويل عمليات الاستيراد حرة.
وكان الهدف من تحرير التجارة الخارجية هو تنمية النشاطات التجارية والصناعية وذلك من خلال إزالة العراقيل الإدارية وفتح المجال أمام المتعاملين الخواص ووضع مجموعة من الخطوط المتناسقة التي تسرع عملية الدخول في النظام التجاري الحر.

وفي هذا الإطار تم إصدار المرسوم الخاص بالمنافسة[3] الذي يهدف إلى تنظيم وترقية المنافسة الحرة وتحديد قواعد حمايتها من اجل تحفيز الفعالية الاقتصادية أيضا، وعملية تنظيم الشفافية واحترام المعاملات التجارية كما عملت السلطات على تقديم ضمانات للمتعاملين الخواص والعموميين وذلك بغية ترقية الصادرات وجعلها تتمتع بميزة تنافسية في الأسواق الأجنبية وتتمثل في :

أ) اعتماد سعر صرف موات: وذلك عن طريق تخفيض سعر صرف العملة الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية بافتراض وجود مرونة طلب سعريه.

---

[1] تاوتي جمال، مرجع سابق، ص122- 123
[2] عبد الكريم النشاشيبي، مرجع سابق ص 110
[3] J.O N°55, Décret N°95-06 DU 25/01/95

ب) تأمين وضمان الصادرات: وذلك من خلال إنشاء الشركة للتأمين وضمان الصادرات **CAGEX** والتي تعمل على تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية، كما تعمل على تسيير تأمين القرض عند التصدير بالإضافة إلى التمثيل في مختلف المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.

ج) تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة لتصدير أو أثناء العملية التصديرية، كما تم إنشاء شباك وحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

وقد أدى تحرير التجارة الخارجية والفرق الهام بين سعر الصرف الرسمي والموازي بانتشار سريع وواسع للمتعاملين الخواص في حقل نشاط واحد وهو استيراد مواد الاستهلاك والمواد الوسيطية وقطع الغيار، كما أن تخفيض قيمة الدينار في سنة 1994 والانزلاق الذي أعقبه لم يسمح بالقضاء على هذا الفرق نهائيا ثم إن تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة منذ هذا التاريخ أدى إلى ظهور متعاملين خواص كثيرين في مجال التجارة الخارجية[1]، كما تم إنشاء عدة مؤسسات استيراد وتصدير خاصة في قطاع الصناعات الغذائية، مواد التجميل، مواد البناء والكهرومنزلية وهذا ما أدى إلى تسريع عملية نزع سيطرة بعض الشركات العمومية على بعض المواد التي كانت ومازالت محتكرة لها مثل البن، السكر ،الزيت ....الخ

وقد أدى تحرير التجارة الخارجية والتدابير المصاحبة لها (كتخفيض قيمة الدينار) إلى تحويل العديد من المنتجين الخواص في قطاعات أخرى كالصناعة إلى قطاع التجارة وذلك نظرا لحظوظ الكسب المرتفعة وقلة المخاطر مقارنة بالقطاع الصناعي.

II -2-1-6 تعديل قانون الجمارك والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص:

في إطار تحرير التجارة الخارجية وبالنظر للدور الذي تلعبه الجمارك في ازدهار هذا الأخيرة عملت السلطات على تعديل قانون الجمارك وذلك لجعله مسايرا للتوجهات الاقتصادية الجديدة، إذ تم عصرنة إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية

[1] مجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ،**تقرير الآثار المترتبة عن برنامج التعديل الهيكلي**،مرجع سابق ص102

للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير، وفي إطار هذه التعديل منحت العديد من الحوافز الجمركية للمتعاملين الخواص الاقتصاديين المحليين أو الأجانب والتي شملت مجموعة من الإجراءات أهمها ما يلي: [1]

1. القبول المؤقت: ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول المؤقت حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من أجلها.
2. إعادة التموين بالإعفاء: ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة.
3. نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت): حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيفها بالخارج بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها.
4. نظام التصدير المؤقت : le system ATA حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية وإرسال عينات تجارية وذلك عن طريق الدفتر ATA (وهو الوثيقة الجمركية لتسهيل دخول وخروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن).

II -2-2 إجراءات الدعم الأخرى

بالموازاة مع التدابير والإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات لدعم القطاع الخاص قامت الدولة بجملة من الإجراءات الأخرى لتقليل من بعض العراقيل التي تواجه هذا الأخير.

II -2-2-1 إصلاح العقار الصناعي وتأهيل مناطق النشاط

أمام انفتاح البلاد على اقتصاد السوق وبعد زيادة نوايا الاستثمار، أصبحت المناطق الصناعية غير قادرة للاستجابة للطلبات الكثيرة، خاصة تلك المتعلقة بالاستفادة من العقار الصناعي.

في هذا الإطار قامت الدولة بإتحاد جملة من الإجراءات لتخفيف ولو جزئيا من هذا العائق وتتمل هذه الإجراءات في :

---

1 قويدري محمد، **أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي** ، الملتقى الأول حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،جامعة ورقلة ،2003، ص40.

- منح قروض مالية موجهة لإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية لبعض المناطق.
- تسوية الوضعية القانونية لقطع الأراضي التي تم منحها.
- تعديل نظام تسيير المناطق بإنشاء فروع تعمل وفق المبادئ التجارية.
- إنشاء وكالات عقارية.

كما قامت السلطات بدراسة ملف حول " برنامج إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط وتنميتها " ثلاث مرات : في 22 أفريل ، 2 سبتمبر 1998 و7 فيفري 1999.

وقد اتخذ قراران هامان يتعلقان بما يلي:

- تكثيف الإطار القانوني، خاصة في ميدان تسير المناطق، ويخص التعديل المقترح أساسا إشراك المستعملين بصفة مباشرة في تسيير المناطق، ويتم هذا التسيير عن طريق الامتيازات ودفاتر الشروط، إما للمستعملين نفسهم أو لهيئة تسيير عمومية أو خاصة، أو غرف التجارة والصناعة.
- إنشاء برنامج إصلاح المناطق الصناعية وتطويرها.

وفي هذا الصدد تم تخصيص غلاف مالي قيمته 250 مليون دينار لفائدة إصلاح سبع مناطق صناعية، وغلاف مالي أخر قيمته 400 مليون دينار في إطار قانون المالية لسنة 2000 لتطبيق المرحلة الثانية من برنامج إصلاح وتنمية 12 منطقة صناعية[1].

كما شرع في تنفيذ برنامج يهدف إلى إعادة تهيئة 35 منطقة صناعية وفي مناطق للنشاطات التجارية، وكدا إحصاء الأراضي غير المستعملة والبيع بالمزاد العلني للأراضي الناذرة في مناطق النشاطات التجارية من طرف الوكالات العقارية وتبقى بعض الإجر اءات الأخرى ضرورية لخلق سوق عقارية موحدة حيث يكون الطلب متوازنين[2]

II -2-2-2 مخطط الإنعاس الاقتصادي:

اقترحت السلطات هذا البرنامج بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني لفترة أربع سنوات من 2001 إلى 2004، وذلك نظرأ للمشاكل التي عان منها الاقتصاد الوطني خاصة بعد تجربة التعديل الهيكلي وما خلفه من أثار على المجال الاقتصادي عموما والقطاع الخاص بشكل خصوصي.

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق ص 55

[2] BANQUE MONDIAL, **Stratégie Macroéconomique a Moyen terme pour L'Algérie: Soutenir une croissance plue rapide avec la stabilité économique et sociale**, en site de intranet **www.worldbank.org** , Mai 2003, Rapport N° : 26005-AL, Volume I , p52

وخصص لهدا المخطط مبلغ 525 مليار دينار جزائري موزعة على الفترة من 2001 إلى 2004، وقد تضمن هذا البرنامج جملة من الإجراءات والسياسيات الهامة التي تهدف إلى تهيئة المحيط التي تنشط فيه المؤسسة الخاصة وتوفير بيئة لجلب الاستثمارات بشكل عام والخاصة المحلية أو أجنبية بشكل خاص ومن بين الإجراءات المساندة لتطور القطاع الخاص المتخذة في إطار هذا المخطط ما يلي[1]:

1)مواصلة الإصلاحات المصرفية من خلال:

- تحسين وتسريع إجراءات معالجة ملفات الزبائن بغرض الحصول على القروض.
- إنشاء صناديق الاستثمار جهوية عمومية-خاصة.
- إنشاء جهاز مختص في تقديم القروض المصغرة.
- التعجيل في تنفيذ عمليات الشراكة و فتح رأس مال البنوك العمومية.

2)مواصلة الإصلاح الجبائي وتحسين الخدمات الضريبية من خلال:

- تخفيض قيمة بعض الرسوم المفروضة على المؤسسات مثل الرسم على النشاط المهني الذي خفض من 25% إلى 2%، الدفع الجزافي الذي انخفض من 6% إلى 4%.
- مراجعة حقوق التسجيل المفروضة على عقود الشراكات حيث انخفضت إلى 0.5%في حالة عدم تجاوز المبلغ 300000 دج.
- إنشاء جهاز عملي يهدف إلى محاربة النشاط الموازي والتهرب الضريبي في إطار تشاوري.
- التخفيف التدريجي للرسوم الجمروكية في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

3)الاهتمام بالجانب الإعلامي والإحصائي وذلك من خلال:

- التعجيل بإجراءات وضع رقم التعريف الإحصائي NIS الموكل للديوان الوطني للإحصائيات من اجل تحسين دقة المعلومات الإحصائية.

- تكوين بنوك للمعلومات التقنية والمعلومات الخاصة بالأسواق الوطنية والدولية.
- إنشاء مراكز تعمل على تقديم التوجيهات والإرشادات في المجال التسييري والقضائي.

4)اتخاذ كل الإجراءات الضرورية التي من شأنها تقليص مدة تنفيذ المشاريع خاصة ما يتعلق بمشكل العقار الصناعي وتهيئة المناطق الصناعية (2 مليون دينار جزائري)

5) تعجيل تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة.

[1] **Le plan de relance économique** P14, en site de intranet **www.cg.gov.dz/ dossiers** , 17 mars 2005

6) تطبيق إجراءات خاصة بتحديد أسعار الطاقة والماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة فهذا بلاشك يساعد المؤسسات على تحسين وضعيتها المالية الضرورية لعملية الإنتاج.

II -2-2-3 برنامج ميدأ MEDA:

بالموازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الوطني، قامت الجزائر بإبرام عدة اتفاقيات شراكة بينها وبين الاتحاد الأوربي، ومن أهم البرامج التي تم تجسيدها في إطار هذه الاتفاقيات برنامج ميدأ MEDA[1] والذي كان يبحث في كيفية تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم ما ورد في هذا الاتفاق ما يلي[2]

- يساهم الاتحاد الأوربي في تمويل هذه المؤسسات بمبلغ يقدر بـ 75مليون أورو، أي ما يعادل 67.5 مليون دولار.
- تقدر حصة الجزائر في هذا التمويل 5.3 مليون أورو أي ما يعادل 4.8 مليون دولار.
- تساهم المؤسسات الناجعة بمبلغ يقدر 4.125 مليون اورو أي ما يعادل 3.7 مليون دولار.
- حددت فترة خمس سنوات كفترة لتمويل المؤسسات، والذي يتم سنويا في المتوسط بمبلغ 15.2 مليون أورو.
- إنشاء خمس مؤسسات مالية خاصة لتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما عن هدف هذا البرنامج فهو تسهيل عملية الانتقال إلي اقتصاد السوق ودعم التوازن الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر وتنمية القطاع الخاص، ودلك من خلال تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل

عمليات التكوين، وتنظيم المعلومات الاقتصادية وتأهيل الخبرات، وغيرها من العماليات المساعدة على وضع المؤسسة في محيط ملائم.

II -2-2-4 البرامج المساعدة على تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

رغبة منها في تنمية القطاع الخاص بالخصوص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قامت الجزائر بعدة برامج لمساعدة هذه المؤسسات على مواجهة التحديات وذلك من اجل ضمان تطورها وبقاءها.

ومن بين هذه البرامج، برنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ...الخ

---

[1] شرع في تنفيذ هذا البرنامج في شهر أوت 1996، ويجمع البرنامج بين الاتحاد الأوربي والدول الموقعة على معاهدة برشلونة لمدة ثلاث سنوات وفقا لنسبة الانجازات المحققة

[2] عيساوي ليلى، زغيب شهرزاد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،جاعة لغواط، مرجع سابق، ص 178

فبالنسبة لبرنامج دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خصصت الجزائر غلاف مالي قدره 6645000 اورا منها 57 مليون قدمها الاتحاد الأوروبي[1].

ويتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تأهيل وتحسين روح المنافسة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية منها والخاصة لضمان مساهمة أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وترمي الأهداف الخاصة بهذا البرنامج إلي مايلي[2]

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تكييف أفضل مع التطورات الناجمة عن اقتصاد السوق.
- تحسين استفادة أصحاب المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص من الإعلام المهني.
- العمل على تلبية أفضل للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين محيط المقاولين من خلال دعم المنشات والهيئات المعنية مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل هيئات الدعم التي من شئنها تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعة.
- توفير شبكة وطنية للمعلومات في ميدان التسيير ونشر المعلومات.

أما بالنسبة لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فهو يهدف إلى تشجيع المؤسسات الجزائرية على تطوير قدرتها التنافسية، من خلال تأهيل أنظمتها الإنتاجية والتنظيمي ة والتسييرية وتطوير قدرتها على المنافسة وإرساء قواعد الإبداع والجودة وحقوق الملكية الصناعية.

بالإضافة إلى هذين البرنامجين تم ما يلي[3]:

- إنشاء مشروع بالاشتراك مع ألمانيا من أجل تكوين مستشارين في هذا النوع من المؤسسات.
- إقامة مشروع مشترك مع كندا هدفه تنمية القطاع الخاص من أجل المعرفة المتبادلة لهذا القطاع في البلدين، ومن تم استغلال فرص التبادل التجاري والاستثمار خاصة الجانب الغذائي، وإعطاء فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاستفادة من المعارف الكندية واستغلالها في تحسين الفعالية الداخلية.
- إطلاق بورصة المناولة بالباطن ابتداء من سنة 1990.
- إنشاء برنامج مشتلات المؤسسات، والذي يخص الشباب الراغب في إنشاء مؤسسة خاصة.

---

[1] عيساوي ليلى، زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص 177

[2] المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **من أجل سياسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق ص61

[3] قويدر عياش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الاقتصادية العالمية الجديدة** ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، مرجع سابق ص 189 – 190

كما منح برنامج الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعية في سنة 2000 دعما ماليا قدره 11.4 مليون دولار بهدف تشجيع المؤسسات على عصرنه أدوات الإنتاج والاستثمار في الجانب الفكري.

ويتمحور هذا البرنامج حول إقامة صندوق ترقية المنافسة الصناعية (FPCI) الذي أقره قانون المالية لسنة 2000 وحدد عمليات استخدامه عن طريق الأمر لـ 16 جويلية 2000، ويهدف هذا الصندوق إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية والمؤسسات الخدماتية المرتبطة بالصناعة والتي تباشر في تطبيق نشاطات التأهيل، كما يهدف إلى تمويل النشاطات القاضية بتحسين المحيط الحالي للمؤسسات الصناعية خاصة في ميدان إرساء قواعد النوعية والتقييس القانوني والإبداع والبحث والتنمية والتطورات وخدمات الدعم التقني والتكنولوجي والسياسات الصناعية وإصلاح مناطق النشاط وترقية الجمعيات المهنية وإعادة الانتشار.

وقد خصص لهذا الصندوق 17.2 مليون دولار [1] في سنة 2002، وهناك موصفات معينة يشترط الصندوق المذكور توفرها في المؤسسة الطالبة لدعم.

وفي هذا الصدد تم إنشاء لجنة وطنية للمنافسة الصناعية في سبتمبر 2001، تتكفل بشروط مدى تأهيل المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المتعلقة بالصناعة وكذا إجراءات الاستفادة من دعم الدولة، وقد سمح هذا البرنامج بانطلاق أول عملية مساعدة على التأهيل مست ما يقارب 21 مؤسسة صناعية منها 5 عمومية و16 تابعة للقطاع الخاص.

من خلال ما تقدم يتبين أن الدولة قامت بإجراءات مهمة من أجل تحسين مناخ الاستثمار وتهيئة المحيط الذي ينشط فيه القطاع الخاص، لكن بالرغم من هذا يبقى هذا الأخير يعاني من العديد من العقبات وهذا ما سنعالجه من خلال الجزء الموالي.

II -3 العراقيل والتحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر:

من خلال هذا الجزء سنتناول أهم العراقيل والتحديات التي تواجه وتعرقل نمو القطاع الخاص في الجزائر

II -3-1 العراقيل التي تواجه القطاع الخاص:

رغم المجهودات المبذولة لتجسيد الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لمحيط اقتصادي مشجع للقطاع الخاص، وذلك من خلال دعم مبدأ حرية الاستثمار والتجارة، ومحاولة القضاء على النقائص التي يشهدها الاقتصاد

[1] عيساوي ليلى، زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص 187

الجزائري، وكذا اعتماد سياسة تطهير القطاع البنكي والمالي، وإنشاء بورصة القيم والشروع في عملية الخوصصة وإصدار قانون الاستثمار، وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الخواص، وإنشاء العديد من الهيئات المشرفة على الاستثمار، إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال يشتكي من بعض المعوقات التي تعرقل نموه.

II -1-1-3- الصعوبات المرتبطة بالتمويل:

إن الاستثمار الخاص يبقى ضعيفا في الجزائر بسبب صعوبة الحصول على التمويل، ففي حين أن القطاع الخاص يمثل حاليا ما يناهز 50 % من الناتج القومي الخام و 60 % من الودائع البنكية فان القروض البنكية للقطاع الخاص لا تمثل إلا ما يقارب الثلث فقط من المنح الكلية للقرض لقطاع المؤسسات [1] (مجموع المؤسسات العمومية الخاصة)

وتكون الصعوبات المرتبطة بالتمويل على مستوى :

- الاستفادة من القروض لدى البنوك لتغطية احتياجات التسيير والاستثمار(شروط الاستفادة من القروض صعبة عند تواجدها).
- نمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية ومتمركزة في العاصمة .

- غياب هيئات مالية متخصصة وأشكال التمويل(قرض الإيجار، تسيير خطر تقلبات أسعار الصرف).
- إجراءات تحويل الأموال تستغرق وقتا طويل، حيث أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى أن عملية نقل صك بنكي من بنك إلى أخر يقع في نفس المدينة قد تأخذ على الأقل شهر، بالإضافة إلى وجود أخطاء في الحسابات.

وهكذا يبقى الحصول على القرض صعبا وبطيئا وقليل الفعالية، وقد قدرت مدة الحصول على قرض للاستثمار حسب دراسة قام بها البنك الدولي على 600 مؤسسة في الجزائر بحوالي 5.5 شهور بالنسبة للمؤسسات الكبرى عمومية وخاصة (أكثر من 100عامل) لكن بالنسبة للمؤسسات الصغيرة (بين 5 و19 موظفا) خاصة في القطاع الخاص فان المدة تطول لتصل إلى حوالي السنة. وبالرغم من أن شروط القرض للمؤسسات العمومية أصبحت على ما يبدو أكثر صرامة نتيجة إدراج عقود المرودية كما يظهر مع البنوك العمومية فهي أسهل دوما من

[1] BANQUE MONDIAL, op. Cit, p 44

تلك الشروط المفروضة على المؤسسات الخاصة من نفس الحجم، ففي حالة المؤسسات الخاصة، فإن قيمة الضمانات على قروض الاستثمار تتعدى في المتوسط 55% من قيمة القروض، في حين أن الأجل المتوسط للقروض تكون اقصر مما هو عليه لدى المؤسسات العمومية ، سواء تعلق الأمر بقروض الاستثمار أو بالأموال التجارية[1].

وترى الهيئات المالية، أن مشاريع الاستثمار تواجه عراقيل موضوعية لا تشجع البنوك الجديدة التابعة للقطاع الخاص على منح قروض بنكية بصورة معتبرة ، مما يؤدي إلى بقاء البنوك العمومية تواجه وحدها الحاجات المتعددة لتمويل المتعاملين الخواص، دون أدوات تمويل وضمان مناسبين بالنظر إلى[2]

- الأراضي المخصصة للاستثمارات الجديدة غير مرفوقة بعقود ملكية نهائية مما لا يسمح باعتبارها ضمانات قوية وعقود صحيحة قانونيا.
- دراسات الجدوى وملفات تقويم المؤسسات الخاصة أو توسعها غير كاملة في بعض الأحيان ولا تعطي توضيحات مفيدة، والتحكم اللازم في أفاق تطوير المؤسسات في ظل سوق تنافسية مفتوحة.
- في العديد من المؤسسات خاصة منها تلك التي تعرف مشكل التكيف مع الشروط الجديدة للسوق، بلغت المديونية مستويات غير مقبولة، تبقى رؤوس الأموال و/أو مستوى التمويل الذاتي ضعيفة وفي العديد

من الحالات، وحتى وان وافقت البنوك على دعم زبائنها الخواص فهي على يقين أن توزيع الخطر بين البنك والملاك والمساهمين غير عادل وغير مطابق لقواعد التنظيم المالي.

- لا يوافق في العديد من الأحيان مستوى استرجاع القروض الممنوحة الالتزامات التعاقدية التي يتخذها المقاول، وبغض النظر عن حالة المؤسسات التي توقفت عن الدفع، هناك عدد من المتعاملين بما في ذلك المؤسسات المستفيدة من برنامج الوكالة الوطنية لمتابعة تشغيل الشباب تعاني من صعوبات في مواجهة آجال الدفع، وإضافة إلى النقائص الخاصة بالتسيير هناك مشاكل تسويق المنتوجات، وبالتالي الفائض في التخزين، وكذا ضعف الطلب، أو تشبع القطاعات التي تشكل مصدر صعوبات الدفع.

إن صعوبة الحصول على القرض تعكس جزئيا ضعف القطاع البنكي وعدم تكيفه مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي، فالبنوك تبقى بيروقراطية لا تشجع الأعمال وغير مجهزة كما ينبغي إذ يسودها العمل التقليدي اليدوي، بالإضافة إلى وجود

[1] BANQUE MONDIAL, op. Cit, p 51

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 57

علاقات قديمة للقرض بين البنوك العمومية والمؤسسات العمومية التي شكلت ثقافة القرض لمصلحة اقل خطر، فالمسئولون عن القرض لا يتمتعون بالتكوين الملائم للاهتمام بالزبائن الخواص الصغار، وليسو مؤهلين لأخذ المسؤوليات آو لتسيير المخاطر.

كما أن صعوبة الحصول على القرض تعكس أيضا الضعف المسجل على مستوى المؤسسات، فالمعلومات الاقتصادية نادرة وغير شفافة وقليلة الفعالية حيث أن 53%[1] من المؤسسات الخاصة فقط قد تم مراجعة حساباتها.

في مسألة الضمانات نجد في أغلب الأحيان الضمانات التي يقدمها المتعاملون الخواص ذات طابع عقاري بما في ذلك الممتلكات ذات الطابع السكني والتي لا يمكن اعتبارها (الضمانات) كعناصر يمكن استخدامها في حالة عدم الدفع، حيث أن صعوبة تطبيق الرهون والعمل بها وغياب سوق عقارية نشطة تجعل من الصعب تعبئة هذه الضمانات ذات الطابع العقاري وتظهر بالتالي ضعفها. بالإضافة إلى كل هذا فإن المعلومات السابقة الخاصة بالقرض تبقى منعدمة كما أن العديد من مديري المؤسسات المتوسطة والصغيرة الاقتصادية لا يتوفرون على المؤهلات المطلوبة لاقتراح مخططات قوية للأعمال، هذه المعطيات تشكل عائقا أمام العديد من مشاريع الاستثمار القابلة للتموين عن طريق البنوك، مما يحد القطاع الخاص من التمويل حتى وإن كانت مردودي ة المؤسسات الخاصة أحسن من مردودية مؤسسات القطاع العمومي في عموم المجالات. وهناك عائق آخر، والمتمثل في بطء الإجراءات القضائية والتي تبقى قليلة الفعالية، وتحت سيطرة قضاة لا يتمتعون بالمعرفة الكافية

حول المسائل التجارية وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان للبنوك ضمان رهون ذات مصداقية، وتبقى البنوك الخاصة والأجنبية ضعيفة من حيث تطور إمكاناتها، ولا تلعب سوى دور صغير في مجال تمويل المؤسسات.

إن تحسين إمكانية الحصول على القرض تتطلب إيجاد بعض الإجراءات فـي اتجاهات متوازنة تصل إلى أبعد من مجرد إصلاح القطاع المالي.

II -3-1-2 العراقيل المتعلقة بالعقار الصناعي:

لم يسمح تحرير العقار الذي شرع فيه مند عدة سنوات برفع الحواجز، حيث يبقى العقار قطاعا معقدا، تسييره العديد من النصوص والعديد من المتدخلين دون أن تكون لهم السلطة الفعلية لاتخاذ القرارات. كما تبقى مشكلة ندرة الأراضي الصناعية في الجزائر تشكل حاجزا أمام الاستثمار لدى القطاع الخاص.

و يتضح ذلك من خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي والتي أثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر، حيث أن فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي تتراوح مابين 3سنوات ونصف إلى 4 سنوات ونصف.

الجدول رقم (5): يوضح فترة انتظار للحصول على العقار الصناعي

[1] BANQUE MONDIAL, op. Cit, p52

نوع العقار	محلات إدارية	أرضي صناعية العينة الشاملة	أرضي صناعية لمؤسسات صغيرة
المؤسسات الباحثة عن العقار	%19.6	%37.7	%42.1
عدد سنوات المنتظرة	3.6	4.9	4.7

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهوا" الجزائر اليوم بلد ناجح ، ص100

وتبقى العملية الكاملة للحصول على أرض صناعية طويلة ومكلفة وغير مضمونة وهو ما يشكل عائقا أمام تنامي المؤسسات الخاصة.

كما يبقى العقار رهين العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن إذ يجد المستثمر نفسه أمام العديد من الهيئات (وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار-حاليا الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار-لجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمارCALPI) التي برهنت على عجزها بسبب[1]:

-غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي.

-عدم وفرة الأراضي الصناعية.

-غياب تسيير المساحات الصناعية.

وتبقى المضايقات على الأراضي الصناعية مردها إلى كون نصف المناطق الصناعية في الجزائر غير مستعملة في حين أن الطلب المرفوض في هذا النوع من العقار يبقى معتبرا.

كمأن الاحتياطات والممتلكات العقارية التي ورثتها أغلبية بلديات البلاد غداة الاستقلال لم يتم الحفاظ عليها بل تم تبديدها تدريجيا، وإضافة إلى بيع الاحتياطات بأثمان زهيدة فإن معظم البلديات لم تمسك سجلات تسمح بالتعرف على ممتلكاتها وتحديدها مما فتح المجال لجميع التعسفات والاختلاسات.

إن معظم الأراضي غير المستعملة في المناطق الصناعية غالبا ما تكون لمؤسسات عمومية، عادة مؤسسات عمومية محلية أوقفت عملها مع أن نصف هذه الأخيرة لا تملك أي سند على الملكية الرسمية لهذه الأراضي فالأمر يتعلق بحاجز أخر أمام إعادة استعمال هذه الأراضي الصناعية غير المستعملة، ومن جهة أخرى هناك مؤسسات عمومية قلصت عملياتها وبعض المستثمرين الخواص اشتروا أراضي قبل 1994 ابقوها دون استعمال ليستغلوا ويستفيدوا من ارتفاع أسعار العقار.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 50

وبالرغم من سيطرت الأملاك العمومية، فإن السوق العقاري حاليا مزدوج، وهناك سوق عقاري خاص، كما يبدي السوق العقاري العمومي تفاوتا ت هامة في الأسعار –بالرغم من الانخفاض- وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي. وفيما يخص مناطق النشاط التي أنشاءتها البلديات على عجل، أو الوكالات العقارية فهي لا تحترم المقاييس المعمول بها ولا تتوفر على ابسط قواعد التسيير إذ تشكو من سوء تسيير صارخ إضافة إلى نقص دفاتر الشروط المعدة لهذا الغرض.

وقد اتخذت العديد من الإجراءات لتخفيف ولو جزئيا من ه ذه المضايقات، بالإضافة إلى كثرة النصوص القانونية في هذا المجال والكثير من المذكرات والمنشورات التطبيقية الصادرة عن مختلف الهيئات التي أظهرت أن الدولة باعتبارها الممول الرئيسي للعقار الصناعي تواجه مشكلتين أساسيتين[1] :

- ضرورة التحصل على مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال التسيي ر و التنظيم (البيع والتنازل والتخصيص والكراء).
- تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن طريق وضع الأرضي الصناعية بأسعار مغرية علما أن هده الآليات للأسعار تجلب عدد كبير من المضاربين.

ومن الناحية النظرية، تبدو أن هذه الآليات محكمة، ويظهر لأول وهلة أنه يكفي تقديم ملف استثمار على مستوى لجنة التنشيط المحلي وترقية الاستثمار أو حاليا على مستوى الشباك الوحيد لكل ولاية للحصول على ارض صناعية. لكن في الواقع فإن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك فالمشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في الجزائر.

وعليه يجب تسريع إعادة تهيئة المناطق الموجودة حاليا بواسطة المقاولات بالباطن مع متعاملين خواص في إطار عقود التنازل كما يجب كذلك تشجيع التسيي ر الخاص للمناطق الصناعية، لأن هذا التسيي ر يمكن أن يحسن خدمات الصيانة و خدمات البنية التحتية التابعة للمؤسسات.

كما أن إنشاء مناطق صناعية أخرى ومناطق نشاطات تجارية بغرض الزيادات في عرض الأراضي الصناعية، سيكون في المحصلة مهما للقضاء على الندرة في مجال العقار ذلك لأن المخزون الحالي كما يبدو يبقى غير كافي .

II -3-1-3 المعوقات الإدارية وارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة للمؤسسات الخاصة :

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 52

بالرغم من أن قانون الاستثمار لسنة 1993 وكذا قانون 2001 قد أكد على حرية الاستثمار وتسهيل مهمة المستثمر من بداية التصريح بالمشروع إلى غاية انجازه، إلا أنه في الواقع كثيرا ما يشتكي المتعامل المحلي أو الأجنبي من العراقيل الإدارية فالإجراءا ت التي بسطها القانون تعقدت ميدانيا أي أن سرعة حركة إنتاج النصوص لم تواكبها حركة مماثلة على مستوى التنفيذ.

فالتغير الايجابي لسياسة الحكومة في صالح القطاع الخاص لم يترجم بعد بتغير كبير في ممارسة الإدارة العمومية بتخفيف الحواجز الإدارية لسير الأعمال، ويبقى المقاولون يواجهون بيروقراطية لا تساعد على السير قدما ولا تشجع على العمل، كما أن المبالغة في الإجراءات والقوانين المضيقة والتأخر في تسليم التراخيص تبقى من أهم العوامل المعيقة لعمل المستثمر والمقاول وتعود هذه العوائق الإدارية إلى:

- ضعف الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يزيد من تعقيد إجراءات الحصول على التراخيص .
- عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار.
- ضعف النظام الإداري نتيجة نقص الخبرة الإدارية والفنية اللازمة لتسيير المشروع .

بالإضافة إلى هذا فإنه غالبا ما يصعب على المؤسسات الحصول على الخدمات العمومية التي توصف نوعيتها بالضعيفة وحسب دراسة قام بها البنك العالمي حول الاستثمار في الجزائر أثبتت أنه [1]:

- من أجل الحصول على خط هاتفي يتطلب فترة طويلة بمتوسط 216 يوم.
- توصيل شبكة الكهرباء تتطلب 134 يوم.
- عملية تسجيل مؤسسة يأخذ 121 يوم.

زيادة على ذلك تواجه المؤسسات الخاصة صعوبة التزويد بالماء، وكذا ضعف الخدمات في الموانئ.

كما أن الحواجز موجودة في كل مجالات النشاط ، والإجراءات التي عادة ما تذكر هي:

حركة السلع المستوردة خاصة في ميناء الجزائر التي تتطلب 16 يوما مقارنة بـ 3ايام في المغرب، الحصول على رخصة البناء التي تتطلب 106يوم بالإضافة إلى هذا أيضا الصعوبات الجبائية ويضاف إلى كل هذا صعوبة الحصول على معلومات خاصة بالتشريعات والقوانين والإجراءات، ومعلومات السوق ...الخ، وبالرغم من

[1] BANQUE MONDIAL, op. Cit, p 46

صعوبة التحقيق فان الرشوة يفترض أنها موجودة، وذلك بسبب العوائق الإدارية والإجراءات المبالغ فيها، والتي تجعل إسداء الخدمات من طرف القطاع العام بطيئة وقليلة الفعالية[1].

إن الحواجز الإدارية المتعددة الأوجه التي تعيق سير الأعمال تزيد في إطالة عمر ما ينظر إليه على انه منافسة غير مشروعة، وتجعل من الصعب تطبيق التشريع المتعلق بالمنافسة ويمكن وضع 3 أنواع من التصرفات التي تبدو أنها تؤثر في التطور السليم للإعمال.

- منافسة القطاع غير الرسمي.
- منافسة المواد المستوردة الهامة من المواد الاستهلاكية التي تتجنب حقوق الدخول.
- انتشار واتساع رقعة السيطرة الفردية الخاصة للواردات التي يبدو أنها عوضت السيطرة السابقة للدولة على التجارة.

إن البعض من هذه العوامل يقع في سياق أوسع لسياسات التسيير والانتقال لكن الحاجة يبدو أنها ضرورية من أجل إعادة النظر في سياسات تسليم الصفقات العمومية بغرض توحيد القواعد بالنسبة لكل المؤسسات العمومية والخاصة بالإضافة إلى ضرورة توفير محيط مناسب لترسيم المؤسسات غير الرسمية.

وللتخلص من هذه الحواجز الإدارية والتنظيمية يجب مواكبة النصوص القانونية وتفعيل الجهاز التنفيذي كما يجب بذل جهود أكبر لتبسيط الإدارات والمراسلات خاصة تسريع الإجراءات لإنشاء الشركات وتحسين الحصول على المعلومات التي يجب تجسيدها ضمن صياغ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.
كما أن تحرير الخدمات الأساسية للبنى التحتية وترقية مساهمة القطاع الخاص فيها قد يساعد على خفض التكلفة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمقاولين وللمؤسسات الخاصة في الجزائر.

II -3-1-4 المشاكل المرتبطة بالتموين:

تعاني المؤسسات الصغيرة التي تشكل أكبر من 93% من مجموع المؤسسات الخاصة من مشاكل كبيرة في التموين سواء تعلق الأمر بوسائل الإنتاج أو بالمواد الأولية، وذلك لقلة خبرة المؤسسات الصغيرة في مجال تقنيات الاستيراد، لكونها في السابق كانت تعتمد على التموين من المؤسسات العمومية التي كانت تحتكر التجارة

[1] BANQUE MONDIAL, op. Cit, p 43

الخارجية، وبالانفتاح الاقتصادي تغيرت المعطيات مما شكل عقبة أمام هذه المؤسسات، كما أن المستوردين الجدد اختصوا في استيراد المواد الاستهلاكية عموما.

II -3-1-5 مشكلة منافسة المنتجات الأجنبية:

في ظل بيئة تنافسية تطبعها سياسة الانفتاح غير المتحكم فيها، تتميز السوق الجزائرية في الوقت الحالي بنقص التجانس والتنسيق على مستوى التنظيم والتنشيط والمراقبة من طرف مختلف الهيئات العمومية المعنية (الجمار، الجباية والتفتيش ومعايير وأنظمة النوعية والملكية الصناعية والشهادات ...).

ومع أن ضعف التسيير ونقص الإمكانيات المادية لم تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التكيف مع معطيات السوق الجديدة التي تميزها المنافسة الشديدة نتيجة للاستيراد المكثف للسلع الجاهزة الصنع التي يتم بيعها على حالها، والتي أدت إلى خلق جو من التنافس القوي الوهمي، الحاد قليل التنظيم، غير الشفاف وفي بعض الأحيان غير المشروع، مما شجع نشاط المضاربة في التوزيع على حساب الإنتاج والاستثمار، كما انعكست هذه المنافسة سلبا على المؤسسات التي عرف عدد كبير منها الإفلاس والانسحاب من السوق أو تحويل نشاطها.

II -3-1-6 معوقات أخرى:

بالإضافة إلى العقبات السابقة يعاني القطاع الخاص من عدة عقبات أخرى تتمثل فيما يلي:

- على الصعيد التقني تعاني المؤسسة الخاصة من قدم وإهمال المعدات وأجهزة الإنتاج
- على مستوى الجباية فانه بالرغم من إجراءات التخفيض المتخذة من خلال الإصلاح الضريبي إلا أن المؤسسة الخاصة تشتكي من بعض الصعوبات الجبائية وذلك على مستوى:
  - أ) نسبة الضرائب على الأرباح التي يعاد استثمارها عالية
  - ب) فرض ضريبة إضافية خاصة على الإنتاج الوطني
  - ج) اشتراكات أرباب العمل والدفع الجزافي التي تثقل كاهل المؤسسات [1]
  - د) الإجراءات الإدارية المعقدة التي تواجه المؤسسة عند التسديد
  - ه) عند مراقبة التجاوزات يتميز عمل مصالح الضرائب بالصرامة، بينما هذه الأخيرة لا تؤدي دورها كاملا في حالة استرداد مستحقات المؤسسة الخاصة المعنية
- على مستوى التسيير تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنماط تسيير تنظيم ذات مستوى ضعيف تطبعها غالبا سلوكات ذات صبغة عائلية مقارنة بتلك التي يفرضها اقتصاد السوق الذي تسوده منافسة كاملة

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 58

- كما المعطيات المتوفرة حول تسيير المؤسسات الخاصة في الجزائر تشير إلى:
  - أ) ضعف معدلات التأطير التي تتراوح ما بين 3 و 13%
  - ب) غالبية الإطارات العليا من أفراد العائلة
  - ج) هياكل تنظيم ذات نمط تقاولي، أو في أحسن الحالات وظيفي وهي أشكال تنظيم تجعل المسير يلعب الدور الرئيسي في مجال اتخاذ القرارات والتنسيق
  - د) نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة حتى خارج المؤسسة
- غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الخاصة
- غياب الآليات التي تساعد على احترام قواعد المنافسة على المؤسسات الخاصة التي لا يمكنها تخفيض الأسعار مقابل مؤسسات القطاع الموازي التي ليس لها قيود مالية جبائية بالإضافة إلى الاستيراد الفوضوي للمنتجات
- الجهل بالآليات التي تحفز الشراكة أو عدم نجاعتها وغياب معلومات صحيحة وصعوبة الاستفادة من نظام المقاييس، بالإضافة إلى استحالة دخول بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق أخرى، كل هذه العوامل لا تحث على إنشاء شراكة بين مختلف المؤسسات
- عدم انسجام التعريفة الجمركية التي تضر بالإنتاج لصالح التجارة

II-3-2 أهم التحديات التي توجه القطاع الخاص في ظل التحولات العالمية:

بالإضافة إلى المعوقات التي توجه القطاع الخاص في الجزائر يوجه هذا الأخير تحديات اخرى فرضتها التغيرات الاقتصادية والتحولات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، إذ يجب عليه من أجل ضمان استمراره وبقاءه مواجهتها ومواجهة الآثار المترتبة عنها.

ومن أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع في ظل التحولات العالمية ما يتعلق بالعولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (تحرير التجارة)، والشراكة الأورو-متوسطية التكتلات الاقتصادية العالمية.

II-3-2-1 العولمـــــة :

تعتبر العولمة خطاب نيولبرالزم، صنع لأغرض التصدير للبلدان الرأسمالية الأم، أي تبرير تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وتسعى العولمة إلى فتح الحدود اقتصاديا بين الدول، ورغم أن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بفتح اقتصادياتها إلا أننا نجد أن الدول المتخلفة هي أكثر انخراطا في السوق العالمي وأكثر اعتمادا على

التجارة الخارجية من الدول المتقدمة[1].

وللعولمة أربع عمليات أساسية حددها الباحثين تتمثل في المنافسة، والابتكار التكنولوجي، وعولمة الإنتاج والتبادل والتحديث[2].

وفي ظل العولمة تواجه مؤسسات القطاع الخاص منافسة معتبرة نتيجة لأن القدرة التنافسية للمؤسسة تتمثل في مدى قدرتها على الصمود في السوق في ظل اقتصاد معولم. كما أن تنافسية مؤسسات القطاع الخاص ترتبط بمستوى تنافسية الاقتصاد الوطني(على المستوى الكلي).

وللعولمة وجهان، وجه جميل إذ من شأنها أن تتيح فرص واسعة لمؤسسات القطاع الخاص للحصول على التكنولوجيا وانتقاء المواد والمعدات رغم التكاليف والصعاب، وكل ذلك يعد عاملا أساسيا لتحسين جودة المنتجات وتدنيه التكاليف، كما توفر عولمة الاتصالات قاعدة بيانات تتضمن المنتجات الجديدة والمواد الخام ومختلف الخدمات الإنتاجية، وكذا البرامج المعلوماتية الجاهزة الاستعمال والقابلة للتكيف لتحقيق تكاليف متواضعة.

أما الوجه القبيح الذي يخشى منه المقاولين هو أن العولمة تعنى أيضا عولمة المنافسة، وبالتالي إفلاس أغلب مؤسساتهم غير القادرة على مواجهة هذه المنافسة وخاصة أن حاولي 93% من مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر هي مؤسسات مصغرة وليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية.

II -2-2-3- الشراكة الأورو-متوسطية:

يعد اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر والاتحاد الأوربي في أفريل 2002 والمندرج ضمن مبادرة برشلونة (نوفمبر 2005) والذي يسعى من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوربية والأسواق الأوربية أمام المنتجات الجزائرية خيارا من جانب واحد ينطلق بالضرورة من منافع محسوبة لمصلحة الطرف الأقوى، وذلك لأن توقيع الجزائر لهذا الاتفاق لم يكن وليد قناعة راسخة لدى المسؤولين بضرورة الاتفاق للحصول على تنمية دائمة وشاملة بقدر ما كان مجاراة للتيار الجارف الذي لا يمكن مقاومته. فما هي الآثار المترتبة عن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي على الاقتصاد الوطني وعلى القطاع الخاص .

إن اتفاق الشراكة يستند في جوهره على بعدين مهمين ولكن بتركيزين مختلفين[3]:

---

[1] محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة** ،الدار الجامعية ـ الإسكندرية، 2003/ 2004، ص 80

[2] زغيب شهرازاد، مرجع سابق، ص 178

[3] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص

- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على واردتها من السلع الصناعية من الإتحاد الأوربي بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق.
- تقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برنامج MEDA.

أما الأبعاد الإنتاجية والبشرية والنقدية وبشكل عام العناصر الضرورية لمسألة التنمية المستدامة لا تشغل إلا حيزا نظريا دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع.

فعلى الصعيد الكلي فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية سيحرم الخزينة العمومية الجزائرية من مبالغ ضخمة رغم تزايد تهافت المستهلك والمستعمل الصناعي الجزائري على المنتجات الخارجية عموما والأوربية خصوصا.

كما أن على مستوى الجزئي تزايد المنتجات الأجنبية ومنافستها للمنتجات الجزائرية بما فيها منتجات القطاع الخاص، من شأنه أن يقلص الطلب على هذه الأخيرة ويؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية الخاصة منها والعامة مما يعني تفشي البطالة.

وعلى صعيد المعاملات الخارجية فإن اتفاق الشراكة يشكل تحدي إضافيا للقطاع الخاص، حيث لا يقدم شيئا لمنتجاته بل على العكس فإن الأوضاع الجديدة في أوربا، والظروف التي خلفتها جولة الأورغواي ستزيد من تعميق الأمور أمام منتجات القطاع الخاص التي ستجد نفسها في مواجهة منتجات دول أوربا الوسطى والشرقية التي انضمت أخيرا إلى الاتحاد الأوربي.

وعلى العكس فإن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوربية إلى الجزائر، واستبعاد كل التقيدات الكمية إزاءها ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوربية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى الأسواق الجزائرية، وهو ما يعقد الأمر أمام صناعة القطاع الخاص التي ظلت تشغل بأقل من طاقتها وبأجهزة إنتاجية متقادمة وتسير بطرق تقليدية.

مما تقدم يمكن القول أن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يشكل تحدي كبير أمام القطاع الخاص، إذ أن منتجات هذا الأخير ستكون عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة قد تؤدي إلى إفلاس العديد مؤسساته، إلا أن زوال الحماية سيحمل المؤسسات المتبقية – بعد تأهيلها – على تحديث وسائل عملها، والاستفادة من الفرص التي

تتيحها الشراكة مع القطاع الخاص عموما والأوربي خصوصا في جميع الميادين: التمويل، التسيير، الاستثمار، الإبداع والتطور والبحث، التحكم في التكنولوجيا.

II -3-2-3 الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد أصبحت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أبرز سمات عصر العولمة بعدما تطورت في ظلالها واستفادت من خصائصها، إلى أن أضحت إحدى أعمق المؤشرات على طبيعة وتوجهات النظام الاقتصادي السائد في رحابها. فلقد زاد عددها، وامتدت أثرها، واتسع حجم نشاطها بما جعلها تبرز كقوة كبيرة مؤثرة على اقتصاديات كل من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.

كما أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية أحد الموضوعات الرئيسية التي تحض باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري، وشهدت العشرية الأخيرة من القرن الماضي تزايد حدة المنافسة

بين الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية وللحصول على المزايا المرتقبة [1]. لذا نجد الحكومة الجزائرية وسعا منها لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر قامت بتقديم العديد من الحوافز التمويلية والجبائية والعديد من التسهيلات، كما قامت بإصدار عدة مراسيم تم من خلالها العديد من الإجراءات لتهيئة المناخ الاستثماري، وأدت إلى فتح المجال واسعا أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي وترقية وضمان حركيته وتدعيمه بالإطار القانوني والتشريعي الذي يستقطبه، كما قامت بإعادة هيكلة بعض المؤسسات وخصخصة بعضها الأخر.

كما عملت على إنشاء العديد من الهيئات التي تعنى بالاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل مساعدة المستثمرين في كل الجوانب المتعلقة بمشاريع الاستثمار.

من هنا يتضح أن سعي الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر كبير على القطاع الخاص المحلي، إذ أن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وترقية القطاع الخاص وحمايته وضمانه هو في حقيقة الأمر بتأثير من الاستثمار الأجنبي المباشر هذا عن الناحية.

أما من ناحية أخرى فإن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يشكل تحدي أخر للقطاع الخاص حيث أن منتجات هذا الأخير ستتعرض إلى منافسة شديدة قد لا تستطيع مقاومتها.

---

[1] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر** -، مجلة شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 119

II-3-2-4 الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(تحرير التجارة):

بعد انتهاء جولة الأرغواي وظهور المنظمة العالمية للتجارة أصبح التعامل التجاري يخضع إلى مقاييس جديدة لا تسمح بتحديد النظام التجاري وقواعده وفق التوجهات الوطنية ولكن ذلك أصبح يتم حسب طبيعة العلاقات الدولية .

ولا شك أن تحرير التجارة الدولية قد أدى إلى تغيرات هامة على الهيكل الاقتصادي للدول النامية وبعض هذه التغيرات تعد تعقيدا للأوضاع التي كانت موجودة بهذه الاقتصاديات.

فتحرير التجارة، والذي نتج عنه فتح أسواق الدول النامية أمام صادرات الدول المتقدمة سيترتب عنه بالتأكيد اثار مختلفة منها الايجابية والسلبية.

فمن الآثار المتوقع نتيجة لهذا الانفتاح التجاري وما يؤدي إليه من اتساع الأسواق أمام المنتجات، يمكن أن يسهم في تطوير هذه المنتجات من خلال الإنفاق على البحث العلمي، إذ يتيح الحجم الكبير من الإنتاج للشركات

القدرة على توزيع تكاليف البحث والتطوير على سياق أوسع ومن ثم خفض نصيب الوحدة من هذه التكاليف، مما يؤدي إلى خفض السعر وبالتالي زيادة المبيعات، كما أن تحرير التجارة يتيح لمنتجات الدول النامية فرصا أوسع لتصدير منتجات تملك فيها مزايا نسبية مهمة كالمنتجات الزراعية والمنسوجات.

بالإضافة إلى هذا يؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة إلى أثار سلبية على منتجات الدول النامية، إذ أن إتاحة النفاد إلى الأسواق من خلال الخفض التدريجي لمستويات التعريفات الجمركية ومستوى القيود غير التعريفة سيؤدي إلى تواجد منتجات الدول الأخرى وخاصة الدول الصناعية المتقدمة، بحرية تامة وبأسعار نسبية أقل (نتيجة خفض مستويات الرسوم الجمركية) مما يزيد من الإقبال عليها وبالتالي يتأثر حجم الطلب على السلع المثيلة المحلية مما يؤدي إلى إفلاس وتوقف العديد من المؤسسات الوطنية [1].

وفي ظل تأهب الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفتح أسوقها أمام المنتجات الأجنبي ة توضع القطاع الخاص أمام تحدي كبير يفرض عليه تغير في الهيكل الإنتاجي وطرق تسيير مؤسساته لمجابهة الزيادة الحادة للمنافسة، التي سوف تضيق بلا شك من السوق المتاحة أمام منتجات هذا القطاع، كماأن إنهاء إجراءات الحماية االناتج عن تحرير التجارة الخارجية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض معدل التصنيع وتعرض الصناعات الناشئة إلى منافسة شرسة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون كحافز من أجل تحسين الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة منتجاته، وبذلك ترفع من قدرة التنافسية لمنتجات القطاع الخاص.

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص79،71 بتصرف

خاتمة الفصل الثاني

أدت الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني في منتصف الثمانينات إلى عقد عدة إتفاقيات مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ترتب عنها تطبيق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يشكل القطاع الخاص محورا هاما له

وقد عملت هذه الإصلاحات على توفير محيط اقتصادي مشجع لقطاع الخاص، إذ تم في إطارها اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي تعبر عن إرادة الدولة في الانفتاح على القطاع الخاص والتي تصب في خدمة هذا الأخير، حيث عملت على توفير الشروط اللازمة لممارسة نشاطه.

ومن بين أهم هذه التدابير والإجراءات إصدار قانون الاستثمار 93 و2001 الذين عملا على تكريس مبدأ الحرية الاقتصادية في الاستثمار وتقديم العديد من الضمانات والتسهيلات للمستثمرين الخواص، كما تم انشاء العديد من الهيئات المساعدة والمشرفة على الاستثمار بهدف تسهيل عملية الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، بالإضافة إلي هذا تم خوصصة العديد من المؤسسات العمومية، وتحرير التجارة الخارجية والتخفيض من الحواجز الجمركية.

لكن بالرغم من كل هذه الإجراءات والمجهودات المبذولة لتوفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمي ة المواتية للقطاع الخاص إلا أن هذا الأخير لايزال يعاني ويواجه العديد من العقبات والتحديات التي تعرقل نومه وتطوره

والممثلة خاصة في الصعوبات المرتبطة بالتمويل ومشكل العقار الصناعي والمعوقات الادراية والبيروقراطية.

الفصل الثالث

تقييم أثر الإصلاحات على الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص في الجزائر

مقدمة

بعد استعرضنا في الفصلين الأول والثاني من هذا البحث إلى مكانة الملكية الخاصة في النظم الاقتصادية، وإلى أهم المفاهيم المتعلقة بالقطاع الخاصة، ثم مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر، ثم محتوى الإصلاحات الاقتصادية والتدابير والاجراءات المتخذة في إطارها لدعم القطاع الخاص؛ واهم التحديات التي يوجهها هذا الأخير سنحاول في هذا الفصل أن نحلل ونقيم اثر الإصلاحات على أداء القطاع الخاص ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وذلك بالإعتماد على المقارنة بين أدائ ه قبل الاصلاح وبعده، وباستخدام طريقة التحليل العاملي المصنف.

فالاسئلة التي نحاول الاجابة عليها من خلال هذا الفصل تتمثل في:

- ماهو اثر الإصلاحات على مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر (حجمها،عدده ا، طبيعة نشاطها، شكلها القانوني) ؟
- ماهو اثر الإصلاحات على الاستثمارات الخاصة في الجزائر ؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين الإصلاحات والحسابات الاقتصادية للقطاع الخاص؟
- هل متغيرات الإنتاج والاستغلال قادرة على تميز القطاع الخاص قبل الإصلاح عن القطاع الخاص بعده ؟
- هل يوجد اختلاف بين متوسطات الحسابات الاقتصادية للقطاع الخاص قبل الإصلاح ومتوسطات الحسابات الاقتصادية للقطاع الخاص بعد الإصلاح؟ وهل هوذو دلالة إحصائية؟

III- 1 تحليل اثر الإصلاحات الاقتصادية على خصائص القطاع الخاص في الجزائر:

تحت هذا العنوان سنقوم بإبراز الخصائص التي يتميز بها القطاع الخاص في الجزائر، وأهم التطورات والتأثيرات التي طرأت على هذا القطاع وخصائصه نتيجة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل ومقارنة بعض الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع قبل وبعد الإصلاحات، والتي تم الحصول عليها من الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ....الخ

و سنحاول تقيم اثر الإصلاحات من خلال دراسة أثره على:

1. المؤسسات الخاصة.
2. استثمارات القطاع الخاص

III-1-1 اثر الإصلاحات على مؤسسات القطاع الخاص:

لتحليننا لأثر الإصلاحات على المؤسسات الخاصة سنعتمد على المقارنة بين هذه المؤسسات قبل وبعد الإصلاح وسنقوم بتحليل اثر الإصلاحات على المؤسسات الخاصة من خلال دراسة أثرها على:

- وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة .
- طبيعة نشاطها.
- حجمها.
- الشكل القانوني للمؤسسات الخاصة.
- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.
- مساهمته في التجارة الخارجية.

III-1-1-1 توزيع الوحدات الاقتصادية حسب القطاع القانوني:

طبقا للمرسوم رقم 97-396 المتعلق برقم التشخيص الإحصائي شرع الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2000 في إنجاز فهرس وطني للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بدلا من القوائم القديمة التي لم تعد صالحة وتشمل العديد من الأخطاء، ويتم إعداد هذا الفهرس انطلاقا من ملفات التصريح بالنشاط لدى مديريات ومفتشيات الضرائب، وتهدف هذه القوائم إلى المساعدة في التحليل الاقتصادي.

الجدول رقم (6) : توزيع الوحدات الاقتصادية حسب القطاع القانوني (2000)

الوحدات الاقتصادية	القطاع الخاص	القطاع العام	غير معروفة
أشخاص طبيعيين	261087	–	–

أشخاص معنويين	58884	2963	627
المجموع	319971	2963	627

Source : ONS, le répertoires des agents économiques et sociaux, N° 302 octobre 2000

من خلال تفحصنا للجدول نلاحظ أن إجمالي عدد الوحدا ت الاقتصادية العاملة في الجزائر لسنة 1999 هو 323561 وحدة منها 2963 تابعة للقطاع العام أي ما يمثل 0.9 % ،وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد الوحدات التابعة للقطاع الخاص البالغ مجموعها 319971 وحدة أي بنسبة 99% تقريبا وهذه الأخيرة تتكون من كل الأشخاص الطبيعيين (المؤسسات الفردية) والأشخاص المعنويين الخاضعين للنظام الضريبي .

وتمثل نسبة الأشخاص المعنويين 18.5% تقريبا من إجمالي الوحدات التابعة للقطاع الخاص والتي لها عقد توثيقي.

بينما تصل نسبة الأشخاص الطبيعيي ن الى 81.5% تقريبا من إجمالي الوحدات التابعة للقطاع الخاص والذين هم مصرحين فعلا، وينشط هذا النوع من الوحدات في النشاط التجاري والخدماتي خاصة، والتقسيم حسب طبيعة النشاط اظهر النتائج التالية:

الجدول رقم (7): توزيع الأشخاص الطبيعيين حسب طبيعة النشاط لغاية 2000/12/31

طبيعة النشاط	عدد الوحدات	النسبة%
قطاع التجارة	420055	52.44
قطاع الخدمات	123458	15.41
قطاع البناء والاشغال العمومية	70130	8.75
قطاع النقل	61070	7.62
باقي النشاطات	126232	15.76
المجموع	800945	100

المصدر من إعداد الباحث استنادا إلى

ONS, les répertoires des agents économiques et sociaux, personne physique, n° 329, 31/12/2000

من خلال الجدول يتضح أن الأشخاص الطبيعييين ينشطون في قطاع التجارة بنسبة 52.44% والمتمثلة خاصة في المحلات التجارية، ثم يليها قطاع الخدمات بنسبة 15.41% والمتمثلة في مكاتب الدراسات والمقاهي والمطاعم .....الخ

التوزيع الجغرافي لهذا النوع من الوحدات يظهر تمركزها خاصة في خمس ولايات وهي الجزائر بنسبة 10.08% وتيزي وزو نسبة 5.02% تليها تيبازة بـ3.97% وتلمسان بنسبة3.93**%** وقسنطينة3.93%[1]

III-1-1-2 تطور عدد المؤسسات الخاصة:

[1] ONS, les répertoires des agents économiques et sociaux, personne physique, N° 329 31/12/2000

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة بالمقارنة مع وتيرة إنشاء المؤسسات العمومية، وتوضيح اثر الإصلاحات الاقتصادية على كل منهما لاسيما الخاصة منها، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات قبل الإصلاحات

الجدول رقم (8):تطور عدد المؤسسات من 1984 إلى 1991

القطاع	1984	1986	1988	1991
العمومي	449	344	321	372
الخاصة أقل من 20أجير	13369	15697	13707	21363
الخاصة أكبر من 20أجير	785	784	770	819
المجموع	**14607**	**16825**	**14798**	**22554**

Source: ONS,Collections Statistiques n° 55,Annuaire de l'entreprises Algérienne, 1993

الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه والـتي توضح وتيرة إنشاء المؤسسات الجزائرية قبل الإصلاحـات تبين سيطرة المؤسسات الخاصة من ناحية العدد على المؤسسات العمومية، إذ تمثل نسبة 97%تقريبا مـن إجمالي عدد المؤسسات سنة 1984(منها 91% تشغل اقل من 20 عامل).

بالنسبة لوتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة من 14607سنة 1984 إلى 16481 سنة 1986، أي أنها ارتفعت بمعدل 16%، ثم انخفضت سنة 1988 إلى14477، هذا راجع إلى عدة أسباب منها الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد من جـراء انخفاض أسعار البترول سنة 1986؛ والتي ساهمت بشكل مباشر في إحجام الخواص عن الاستثمار، بعد سنة 1988 ارتفع عدد المؤسسات الخـاصة من جديد ليصل إلى 22182 مـؤسسة سنة 1991؛ أي أنها نمت بمعدل 51% مقارنة بسنة 1984.

أما بالنسبة لوتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(9) :توزيع إجمالـي لعدد المؤسسات في الجزائر

	إجمالي عدد المؤسســـــات في نـهاية السنة		
القطاع القانوني	**قبل 95**	**في نـهاية 99**	**في نـهاية 2002**
الخاص	26065	58884	83885
العام	2685	2963	1443
المجموع	28750	61847	85328

المصدر من إعداد الباحث استنادا:

ONS, le répertoires des agents économiques et sociaux , n° 302, octobre2000

ONS,le répertoires des agents économiques et sociaux , personne physique, n° 329, 31/12/2000

الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه، والتي توضح وتيرة تطور المؤسسات الجزائرية خلال فترة الإصلاح؛ تبين سيطرة المؤسسات الخاصة من ناحية العدد على المؤسسات العمومية حيث تمثل المؤسسات الخاصة نسبة 89% تقريبا من إجمالي عدد المؤسسات قبل سنة 1995، في حين لا تمثل المؤسسات العمومية سوى 9.17 %. وارتفعت نسبة المؤسسات الخاصة في نهاية 2002 الى97.94 % من مجموع المؤسسات،أي أنها ارتفعت بمعدل 221%؛ وهذا ما يدل على الأثر الكبير للإصلاحات الاقتصادية، بالمقابل نلاحظ تدهور وتيرة إنشاء المؤسسات العمومية؛ حيث أن هذه الأخيرة ارتفع عددها من 2685 مؤسسة سنة 95 الى2963 مؤسسة سنة 99 أي أنها ارتفعت بمعدل 10.35 % بينما انخفض إجمالي المؤسسات العمومية في نهاية سنة 2002 إلى 1443 أي أنها انخفضت بمعدل 51.29 % وهذا نتيجة لعملية الخوصصة وسياسة حل المؤسسات العمومية الغير قادرة على الاستمرار التي تم إتباعها في هذه الفترة.

ويمكن توضيح وتيرة الإنشاء من خلال الجدول التالي :

الجدول(10): توزيع المؤسسات حسب القطاع القانوني وسنة الإنشاء من 1995-1999

القطاع القانوني	سنة الإنشاء						المجموع
	قبل 95	95	96	97	98	99	
الخاص	26065	7236	7864	1502	5332	7385	**58884**
العام	2685	79	62	43	80	14	**2963**
اخرى	504	34	16	18	36	19	**627**
المجموع	**29254**	**7349**	**7942**	**5163**	**5348**	**7418**	**62474**

Source : ONS, le répertoires des agents économiques et sociaux , n° 302, octobre2000

من خلال تفحصنا للجدول السابق نلاحظ أن وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة مرتفعا جدا بعد الإصلاحات مقارنة بالعمومية حيث تصل إلى 99 % تقريبا، وهذه الوتيرة هي في تطور مستمر منذ سنة 1995 إذ بلغ معدل نموها 125%سنة 1999مقارنة بسنة1995، كما أن مجموع المؤسسات الخاصة المنشأة خلال ثلاث سنوات (1995،1996،1997) تعادل تقريبا مجموع المؤسسات الخاصة المنشأة منذ الاستقلال، وهذا راجع بالطبع إلى سياسة الانفتاح على القطاع الخاص المتبعة خلال هذه الفترة، خاصة قانون الاستثمار 1993.

من هنا يمكن القول أن الإصلاحات كان لها اثر كبير على وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة حيث ارتفع متوسط إنشاءها السنوي من 765 مؤسسة قبل الإصلاح إلى 5864 مؤسسة بعده.

III-1-1-3 توزيع المؤسسات الخاصة حسب طبيعة النشاط الاقتصادي:

تسمح لنا هذه الدراسة من تكوين فكرة عن القطاعات الاقتصادية التي يتمركز فيها القطاع الخاص وتأثير الإصلاحات على طبيعة النشاط الاقتصادي لهذا القطاع

* في الفترة الممتدة من 1962 إلى 1966 توجه القطاع الخاص لإنتاج المواد الاستهلاكية العادية وخاصة التي تعوض المنتجات المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى استحواذه على 90%من التجارة الداخلية؛ فسيطر الخواص على 97% من تجارة التجزئة، بينما يوجد 3% فقط من العدد الكلي يمارسون تجارة الجملة في أنواع محدودة من النشاطات تنحصر غالبا في المنسوجات والجلود والخضر والفواكه[1]، ولو أن نطاق أولئك التجار قد عرف انكماشا كبير منذ إعادة تنظيم تسويق الخضر والفواكه سنة 1974.كما أن الدولة كانت غير منسجمة في الواقع لاحتكار تجارة التجزئة من طرف الخواص[2].

* بينما في فترة السبعينيات والمتمثلة في المخططين الرباعيين الأول والثاني، فلقد كان توجه القطاع الخاص نحو صناعة مواد البناء ، بالإضافة إلى احتفاظه بالنشاطات السابقة لكون قطاع البناء والأشغال العمومية كان يعرف عصره الذهبي منذ بداية السبعينيات وحتى نهايتها؛ ويعود هذا إلى الطلب المتزايد في كل المجالات كالسكن والمرافق العامة كالمدارس والمستشفيات والإدارات والطرق ....إلخ، والسبب في عدم احتفاظه بنفس الأهمية في بداية الثمانينات يعود خاصة إلى دخول الشركات الأجنبية هذا القطاع، وإلى المشاكل والعراقيل البيروقراطية التي تلقاها الخواص والناجمة عن ندرة المواد الأولية الأساسية لقطاع البناء والأشغال العمومية.

*أما في فترة الثمانينات وابتدأ من تطبيق قانون الاستثمار لسنة 82 الذي كان تأمين للقطاع الخاص الصناعي من خلال استعداد السلطة لإعطائه كل الضمانات والتشجيعات لتحفيزه على الاستثمار الصناعي برزت نشاطات صناعات خفيفة جديدة ينشط فيها القطاع الخاص.

أما بالنسبة للطبيعة نشاط هذا القطاع بعد الإصلاحات فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): توزيع المؤسسات حسب طبيعة النشاط والقطاع القانوني سنة1999

فـــرع النشـــاط	القطـــاع الخاص		القطـــاع العام	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
التجارة	17096	29.03	358	12.08
الصناعة	14604	24.80	485	16.37
البناء والأشغال العمومية	8390	14.08	821	27.71
الخدمات	8291	14.25	680	22.95
النقل والمواصلات	54800	9.31	265	8.94
الزراعة	2468	4.19	175	5.91
نشاطات غير محددة	2119	3.60	74	2.5

[1] ABDELHAMID BRAHMI, op cit, P 106 .

[2] محمد بلقاسم بهلول **" الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر"** المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1990 ، ص 362

الطاقة والمناجم	436	0.74	105	3.54
المجموع	**58884**	**100**	**2963**	**100**

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ONS, le répertoires des agents économiques et sociaux, n° 302 octobre 2000

من الجدول يتضح أن القطاع الخاص يتواجد خصوصا في القطاع التجاري حيث يبلغ عدد المؤسسات في هذا القطاع 1709 مؤسسة أي ما يعادل 29.03% من مجموع المؤسسات الخاصة، وهذا بسبب نقص المخاطر في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى وارتفاع حظوظ الكسب، كما انه لا يتطلب كثافة عالية في رأس المال بالإضافة إلى سرعة استرجاع رأسمال المال مقارنة بالقطاعات الأخرى.

يأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية بعد القطاع التجاري حيث يبلغ عدد المؤسسات التابعة لهذا القطاع بـ 14604 مؤسسة أي ما يعادل 24.8 % من مجموع المؤسسات الخاصة وهذه النسبة ضعيفة إذا ما قارنها بالقطاع التجاري وخاصة إذا علمنا أن القطاع الصناعي يتكون من ثمانية فروع (صناعة الحديد والمعادن والميكانيكي والإلكترونيك، صناعة مواد البناء، صناعة الكيمياء والبلاستيك والمطاط ، الصناعة الغذائية ، صناعة الملابس النسيجية ، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعات مختلفة)، ويعود ارتفاع نسبة القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى إلى الصناعات الغذائية بالدرجة الأولى والتي تمثل 27.72% من مجموع مؤسسات القطاع الصناعي الخاص وارتفاع عدد مؤسسات الصناعات الغذائية الخاصة ناتج عن ارتفاع الطلب على هذا النوع من الصناعات وتوفر الإنتاج الزراعي الذي يشكل المادة الأولية لهذه الصناعات.

كما ترتكز مؤسسات القطاع الخاص كذلك في قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 14.08% من إجمالي المؤسسات الخاصة وقطاع الخدمات الذي يمثل 14.25%

يظهر كذلك من خلال الجدول ضعف عدد المؤسسات الخاصة في قطاع الطاقة والمناجم والتي يبلغ عددها 436 مؤسسة أي اقل من نسبة 1% وهذا نظرا لاحتكار هذا الفرع من قبل المؤسسات العمومية لأكثر من عقدين ولا تزال، ولان هذا القطاع يتطلب كثافة كبيرة في رأس المال وتجهيزات ضخمة يصعب على الخواص توفيرها نظرا لإمكانيتهم المحدودة .

إن هذا التوزيع للمؤسسات الخاصة حسب طبيعة النشاط يوضح اتجاه القطاع الخاص نحو الفروع التي تحقق نسبة كبيرة من الأرباح كالتجارة والخدمات والبناء والأشغال العمومية والصناعات الغذائية، وذلك لكونها لا تتطلب يد عاملة مدربة وجد متخصصة ولا إطارات عليا ولا تكنولوجيا متطورة ولا استثمارات ضخمة، كما أن هذا التوزيع يوضح تفضيل الخواص إلى الاستثمار في الفروع السهلة سواء من حيث التجهيزات أو التشغيل.

كما أن اختلاف طبيعة نشاط القطاع الخاص في كل فترة من الفترات السابقة؛ توضح قدرة هدا الأخير على التأقلم مع القوانين بسرعة حيث تمكن الخواص من تحويل نشاطاته م تبعا لمقتضيات كل فترة وساعدهم على ذلك الحجم الصغير لاستثماراتهم.

III-1-1-4 حجم المؤسسات الخاصة

لتحديد حجم المؤسسات فإن المؤشر المستخدم هو عدد العمال في الوحدة الإنتاجية، لكن هذا لا يعني عدم وجود مؤشرات أخرى لتحديد ذلك (كحجم الإنتاج، رأس المال، رقم الأعمال...)، ومعرفة عدد العمال لدى المؤسسة يكون المؤشر الأكثر وضوحا والقريب من الواقع، ويعطي فكرة أحسن من بقية المؤشرات.

ولدراسة اثر الإصلاحات على حجم المؤسسات الخاصة سنقوم بمقارنة توزيع هذه المؤسسات حسب عدد العمال قبل وبعد الإصلاح .

الجدول(12) توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد العمال خلال سنتي 1984، 1987

الحجم	1984		1987	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
صفر أجير	1795	12,68	1847	12,43
من 1إلى 4أجراء	6802	48,06	6589	44,33
من 5إلى 9أجراء	3312	23,40	3193	21,48
من 10إلى 19أجير	1460	10,32	2452	16,50
أكثر من 20 أجير	785	5,55	784	5,27
المجموع	**14154**	**100,00**	**14865**	**100,00**

Source: ONS, Collections Statistiques n° 27, Situation des entreprises Algériennes, 1987

من خلال تفحصنا للأرقام الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ تمركز القطاع الخاص في المؤسسات التي تشغل اقل من 9 أجراء حيث تمثل أكثر من 84%من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة سنة 1984؛ وأكثر من 78% سنة 1987، وتحتل المؤسسات التي تشغل بين أجير و 4أجراء حصة الأسد من هذا النوع من المؤسسات إذ تمثل 57%منها، ومن إجمالي عدد المؤسسات الخاصة سنة1984. بالمقابل نلاحظ أن نسبة المؤسسات التي تشغل أكثر من 20عامل لم تتجاوز 6% في كلا السنتين.

من هنا يمكن القول أن القطاع الخاص قبل الإصلاح الاقتصادي تهيمن عليه المؤسسة المصغرة

أما عن حجم المؤسسات الخاصة بعد الإصلاح فيمكن توضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول(13) توزيع المؤسسات الخاصة حسب عدد عمالها لسنة 1999

المستخدمون	عدد المؤسسات	النسبة%	الأجراء	النسبة%
9 – 1	148725	93.24	221975	34.9
19 – 10	5778	3.62	77082	12.15
49 – 20	3322	2.08	99649	15.7
99 – 50	997	0.62	67664	10.66
100 وأكثر	685	0.42	168005	26.28
الإجمالي	**159507**	**100**	**634375**	**100**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي 1999

يظهر من الجدول أعلاه أن صنف المؤسسا ت المصغرة (تشغل أقل من عشرة عمال) مازال يسيطر على المؤسسات الخاصة حيث تمثل 93.24% من مجموع المؤسسات الخاصة، وتوظف 221975 أجير أي ما يمثل 35% من إجمالي التشغيل للقطاع الخاص.

كما يتضح من خلال الجدول أنه بالرغم من أن المؤسسات الخاصة التي تشغل أكثر من 100عامل لا تمثل سوى 0.42 % إلا أنها توظف 26.28% من إجمالي التشغيل في القطاع أي ما يعادل 168005 أجير؛ وبذلك تحتل المرتبة الثانية من ناحية التشغيل.

مما سبق يتضح أن الإصلاحات الاقتصادية لم يكن لها اثر على حجم المؤسسات الخاصة إذ لا يزال القطاع الخاص يتمركز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توظف أقل من 100 عامل وذلك بنسبة 99% ويتمركز بالأخص في المؤسسات المصغرة التي تحتل 93% وتشغل نسبة 35% من إجمالي التشغيل في القطاع الخاص، ويعود تمركز القطاع الخاص في هذا النوع من المؤسسات إلى الإمكانيات المحدودة لدى المستثمرين الخواص.

III-1-1-5 توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني:

كما اشرنا سابقا فمؤسسات القطاع الخاص تتميز بتنوع الشكل القانوني حيث تنقسم إلى قسمين مؤسسات فردية وشركات وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى شركات ذات مسؤولية محدودة SARL، مؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة ERUL، شركة التضامن SNC ، شركة المحاصة، شركة التوصية البسيطة، شركة التوصية بالأسهم ....الخ

ويسمح لنا معرفة الشكل القانوني للمؤسسة من معرفة نمط التسيير وإدارة المؤسسة، وتشكيلة رأس المال، كما يعطي لنا فكرة ولو تقريبية حول عدد المساهمين فيها والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم(14): توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني لسنة2002

الشكل القانوني	العدد	النسبة %
الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL	45329	54,04
مؤسسة ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة EURL	10417	12,42
شركة التضامن SNC	12883	15,36

الشركة التوصية البسيطة SCS	29	0,03
شركة الأموال SA	255	0,30
تعاونية الفلاحية EAC	3086	3,68
تعاونية الحرفية	7908	9,43
مؤسسة عائلية	183	0,22
تعاونية تجارة التجزئة	1473	1,76
شركات المساهمة (SPA)	1826	2.18
أشكال قانونية مختلفة	496	0.59
الإجمـــــالي	**83885**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى

ONS, Les répertoires des agents économiques et sociaux, N° 371, situation arrêtée au 31/12/2002, volet personnes morales.

من خلال الجدول يتضح هيمنة الشركات ذات المسؤولية المحدودة SARL على الشكل القانوني لمؤسسات القطاع الخاص؛ إذ أن أكثر من نصفها تابعة لهذا النوع؛ أي ما يعادل 54% تقريبا من مجموع المؤسسات الخاصة، ويعود هذا إلى مميزات هذا النوع من الشكل القانوني وذلك لاحتوائه على مزايا شركات الأشخاص من ناحية قلة عدد المساهمين، وعدم جواز تبادل الحصص بدون قيد او شرط؛ وعلى مزايا شركات الأموال من ناحية تحديد المسؤولية في حدود المساهمة في رأس المال، وهذا المبدأ (محدودية المسؤولية) يقربها من الشركة ذات الأسهم، ويميزها عن الشركة ذات الاسم المشترك أين يكون عدد الشركاء مسؤولين جماعيا وبغير تمييز عن الديون الاجتماعية، كما أنه من العادة الربط بين نجاح المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة ومبدأ محدودية المسؤولية. وفي الواقع أيضا أن هناك عوامل أخرى جعلت الخواص يفضلون هذا النوع على غيره؛ من بينها: إمكانية تخفيض الضغط الجبائ ي بتضخيم التكاليف، والتسهيلات المعطاة في تأسيس هذا النوع من الشركات والتي لا تحل بالقانون أو الحجر أو العجز أو موت أحد الشركاء، كما أن هذا النوع من الشكل القانوني يسمح للشركاء من التهرب من إلزامية امتلاك صفة التاجر والتي تمنح للشخص المعنوي (الشركة).

تحتل شركات التضامن المرتبة الثانية حيث بلغ عددها سنة 2002، 12852 مؤسسة أي ما يمثل15.36 % من إجمالي المؤسسات الخاصة، ويعود ارتفاع عددها مقارنة بالأشكال الأخرى إلى طبيعة رأسمالها الذي يكون على شكل عائلي(أقارب، أصدقاء،....) المفضل لدى الخواص وذلك لعدم ثقتهم في كل ما هو أجنبي عن العائلة.

بالرغم من إدخال القانون التجاري 1993 لمؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة ERUL إلا أنها لا تحل إلا 12 % من مجموع المؤسسات الخاصة ؛ هذه النسبة قليلة جدا إذا ما قورنت بالمؤسسات الفردية البالغة نسبتها80%.

كما يبين الجدول ضعف نصيب شركات المساهمة والتي تمثل سوى 2.18%، كما نلاحظ انخفاض كبير جدا في مؤسسات الأموال AC حيث لا تمثل إلا نسبة 0.3% أي ما يعادل 255 مؤسسة فقط وكذلك الأمر بالنسبة لشركة التوصية البسيطة التي تمثل نسبة ضعيفة جدا وهي 0.03% تمثل 29 مؤسسة فقط من مجموع مؤسسات القطاع الخاص.

هذا عن الشكل القانوني للمؤسسات الخاصة بعد الإصلاح، أما عن توزيعها قبل الإصلاح فيمكن توضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(15): توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني لسنة1982

الشكل القانوني	العدد	النسبة %
الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL	734	64,90
شركة التضامن SNC	117	10,34
مؤسسة فردية	241	21,31
شركة المساهمة	33	2,92
تعاونيات الإنتاج	6	0,53
المجموع	**1131**	**100,00**

المصدر: زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص 84

إن توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني أي قبل الإصلاح؛ يبين سيطرة المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة حيث تمثل 65% تقريبا من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة، تليها في المرتبة الثانية المؤسسات الفردية بنسبة 21.31% ثم شركات التضامن بنسبة 10.34%.

أما شركة المساهمة فهي لا تمثل سوى نسبة ضعيفة جدا إذ لا تتجاوز 3%

من خلال مقارنة الشكل القانوني لمؤسسات القطاع الخاص قبل الإصلاحات وبعدها تبين أن كلا الفترتين عرفت سيطرة ا لشركات ذات المسؤولية المحدودة وذلك للأسباب المذكورة سابقا، تليها شركات التضامن وذلك لان هذا النوع من الشركات هو الشكل الأمثل لشركة الأشخاص؛ وكذلك لأنه يتناسب مع المؤسسة ذات النوع العائلي التي عادة ما يفضلها الخواص .

أما أثر الإصلاحات فكان واضح من خلال المؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة، هذا النوع الذي أدخل بموجب القانون التجاري لسنة 1993 وهو يحتل المرتبة الثالثة من حيث توزيع المؤسسات الخاصة حسب الشكل القانوني.

بالنسبة لشركة المساهمة يتضح أنها لا تزال تمثل نسبة ضعيفة جدا، وهذا ما يدل على أن الإصلاحات لم يكن لها تأثير على مستوى النمو للمؤسسات الخاصة وذلك لأن هذا النوع يدل على المستوى العالي من النمو للمؤسسة.

III-1-1-6 التوزيع الجغرافي للمؤسسات القطاع الخاص:

نهدف من خلال هذا إلى معرفة الانتشار الجغرافي للمؤسسات القطاع الخاص عبر التراب الوطني، وإلى أثر الإصلاحات على هذا التوزيع .

نظرا لعدم توفر بيانات إحصائية لتوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة قبل الإصلاح فإننا سنعتمد على توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة لسنة 1982، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (16): توزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الخاصة لسنة1982

المناطق	العدد	النسبة %
الوسط	612	54.11
الغرب	328	19
الشرق	191	16.89
الجنوب	—	—
المجموع	1131	100

المصدر: بوحادي حليم، مرجع سابق، ص 94

من الجدول يتضح أن هناك اختلال كبير في توزيع المؤسسات الصناعية الخاصة إذ أن أغلب المؤسسات الخاصة تتمركز في المناطق الوسطى، حيث تستحو ذ هذه المناطق على أكثر من 54% من إجمالي المؤسسات، في حين نلاحظ أن مناطق الجنوب لا تتوفر على أي مؤسسة، ويعود تركز المؤسسات الخاصة في المناطق الوسطى إلى توفرها على أرضية تتوافق ومصالح القطاع الصناعي الخاص أي وجود سوق لتصريف المنتجات بالإضافة إلى قربها من مراكز اتخاذ القرار ومن المناطق المهيأة بالاستثمارات في القطاع العام مما يسهل عملية التموين بالمواد الوسيطة.

الجدول رقم (17): توزيع الجغرافي للمؤسسات في سنة 1999

المناطق	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الوسط	26094	44,31	880	29,70
الشرق	18224	30,95	1026	34,63
الغرب	10523	17,87	713	24,06
الطوق الثاني من الجنوب	3447	5,85	281	9,48
الجنوب الكبير	596	1,01	63	2,13
المجموع	**58884**	**100**	**2963**	**100**

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

ONS, les répertoires des agents économiques et sociaux, n° 302 octobre 2000

يظهر من الجدول أنه لا يزال هناك اختلال في توزيع المؤسسات الخاصة إلا أنه أقل حدة من السابق (قبل الإصلاح) إذ بالفعل لا تزال أغلب المؤسسات الخاصة تتمركز في مناطق الوسط حيث تفوق نسبتها 44% من إجمالي المؤسسات الخاصة ثم تليها في المرتبة الثانية منطقة الشرق بـ 30%، في حين أصبحت نسبة المؤسسات الخاصة في الجنوب تصل إلى أكثر من 6% من إجمالي المؤسسات الخاصة، لكن هذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا.

والتقسيم حسب الولايات يظهر سيطرة الولايات الشمالية إذ أن أكثر من 60% من المؤسسات الخاصة تتواجد فيها، ويعود هذا التمركز الكبير في الشمال لتطور البنية التحتية في هذه المناطق، وتوفر كل الهياكل القاعدية الضرورية وتوفر سوق متنوعة من حيث الزبائن، بالإضافة إلى التمركز الكبير للسكان في هذه المناطق بينما نلاحظ أن هناك أكثر توازن بالنسبة لتوزيع المؤسسات العامة حيث تستحوذ العاصمة على 16% فقط من مجموع المؤسسات العمومية وهذا نتيجة لسياسة التوازن الجهوي واللامركزية المتبعة منذ الاستقلال.

تحتل العاصمة حصة الأسد من ناحية عدد المؤسسات الخاصة حيث بها 15925[1] مؤسسة أي ما يعادل 27% من مجموع هذه المؤسسات، وذلك لان القطاع الخاص لا يهمه إلا تعظيم الربح وتمركز نشاطه في هذه المنطقة يساعده على خفض التكاليف لاسيما تكاليف النقل سواء تعلق الأمر بالتموين أو التوزيع لذا يفضل المستثمر الخاص بصفة عامة الاستثمار في ولايات الشمال أين تتوفر الهياكل القاعدية اللازمة والمسهلة لعملية الاستثمار.

في الأخير يمكننا أن نستنتج أن هناك أثر للإصلاحات على التوزيع الجغرافي للمؤسسات الخاصة، إلا أن هذا الأثر لم يكن كبير حيث لا يزال هناك عدم توازن في توزيع هذه المؤسسات، إذ تتواجد أغلبها في الولايات الشمالية.

وبالتالي يجب على السلطات المعنية من اجل تفادي اختلال التوازن بين الولايات أن تضع خطة من اجل تهيئة المحيط لخلق فرص للاستثمار في مناطق الجنوب.

III-1-1-7 مساهمة القطاع الخاص في التشغيل:

[1] **ONS, les répertoires des agents économiques et sociaux, n° 302**

يعتبر التشغيل من بين الأهداف الرئيسية التي دعم من اجلها القطاع الخاص، وهذا للمساهمة في استيعاب اليد العاملة والقضاء على مشكل البطالة.

وقد نصت مختلف القوانين المتعلقة بالاستثمار الخاص على تشجيع وإعطاء ضمانات للاستثمارات التي تساهم في خلق مناصب العمل، والجدول التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

الجدول رقم(18): توزيع العمالة في الجزائر حسب القطاع القانوني

السنة	70	73	74	75	85
القطاع العام	105583	234984	284856	336112	2237843
القطاع الخاص	179863	156601	161341	163808	1640489
المجموع	285516	391658	446271	499995	3878417
نسبة القطاع الخاص	**63,00**	**39,98**	**36,15**	**32,76**	**42,30**

السنة	87	89	91	92	96	97
القطاع العام	2160190	2589000	2208092	2421629	2787000	2890000
القطاع الخاص	911822	1583000	1965849	1810628	2291000	2818000
المجموع	3072099	4172089	4174032	4232257	5078096	5708097
نسبة القطاع الخاص	**29,68**	**37,94**	**47,10**	**42,78**	**45,12**	**49,37**

ONS, Annuaire statistique d'Algérie N= 15, 16, 17, 18, 19, 20

من الجدول نلاحظ أن التشغيل في القطاع الخاص عرف تطور مستمر حيث ارتفع عدد العمال من 179863 عامل سنة 1970 إلى 2818000 أجير سنة 1997 بزيادة إجمالية قدرها 2638137 ومتوسط سنوي قدره 97708عامل، لكن بالرغم من هذا فإن الأهمية النسبية للتشغيل في القطاع الخاص كانت في انخفاض مستمر في فترة السبعينات إذ انخفضت من 63% سنة1970 إلى 32.76% سنة 1975 ويعود هذا إلى إستراتيجية التنمية المعتمدة خلال هذه الفترة والتي تعطي القطاع العام الدور الريادي مما جعله يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة مقارنة بالقطاع الخاص وكذلك نتيجة الامتيازات والضمانات التي يمنحها القطاع العام للعمال.

أما في فترة التسعينيا ت نلاحظ ارتفاع عدد العمال وذلك نتيجة سياسة الانفتاح وارتفاع حجم الاستثمارات الخاصة كما نلاحظ ارتفاع نسبة التشغيل في القطاع الخاص وذلك نتيجة للأسباب السابقة الذكر ونتيجة لحل المؤسسات وتسريح العمال التي عرفها القطاع العام خلال هذه الفترة.

III-1-1-8 مساهمة المؤسسات الخاصة في التجارة الخارجية

نتطرق تحت هذا العنوان للمكانة التي يحتلها القطاع الخاص في التجارة الخارجية أي لمساهمة هذا الأخير في التصدير والاستيراد.

والجدول التالي يوضع وضعية المتدخلين في التجارة الخارجية لسنة 1995

الجدول رقم (19) الوضع فيما يخص المتدخلين في عمليات التجارة الخارجية في نهاية 1995
الوحدة: مليون دولار

المنتوج	المتعاملون الخواص	المتعاملون العموميين	المبلغ
المواد الغذائية	338	30	2296
الأدوية	115	65	507
مواد البناء	120	24	649
البذور	49	12	396
المنوجات الصحية النباتية	80	27	17
المجموع	**702**	**158**	**3885**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص 103

من الجدول يتضح هيمنة المتعاملون الخواص على التجارة الخارجية مقارنة بالمتعاملين العموميين حيث أن نسبة المتعاملين الخواص وصلت إلى 81.62% من مجموع المتدخلين في التجارة الخارجية لسنة 1995، ويعود هذا الانتشار الواسع للمتعاملين الخواص إلى الفرق الهام بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي الذي شهدته هذه الفترة وإلى تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة.

وفي سنة 1999 ارتفع عدد المستوردين التابعين للقطاع الخاص إلى 34381 مورد مقابل 1123 تابعين للقطاع العام كما بلغت قيمة الواردات التابعة للقطاع الخاص 5717 مليون دولار أمريكي مقابل 3415 مليون دولار أمريكي للقطاع العام.

وعلى عكس الواردات تبقى مساهمة القطاع الخاص في التصدير خارج المحروقات ضعيفة إذ بلغت 29.5% من مجموع الصادرات الكلية لسنة 1999.

III-1-2 اثر الإصلاحات على استثمارات القطاع الخاص:

يعتبر الاستثمار من بين أهم المؤشرات الأساسية لقياس مدى تطور القطاع الخاص لذلك سنقوم باستعراض أهم استثمارات القطاع الخاص قبل و بعد الإصلاحات الاقتصادية، والمقارنة بينهما

III-1-2-1 حجم الاستثمارات الخاصة:

استثمارات الديوان الوطني لمتابعة وتنسيق وتوجيه الاستثمارات الخاصة

الجدول رقم (20): التطور السنوي للاستثمار الخاص في الجزائر(1983 - 1987)

السنة	العدد	النسبة %
1984 – 1983	1182	23,55
1985	1146	22,83
1986	1233	24,57
1987	1458	29,05
المجموع	**5019**	**100,00**

المصدر: عن بوحادي حليم، مرجع سابق،ص قائمة الملاحق

بالنظر إلى الجدول يتضح أنه ابتدأ من سنة 1983 وهي سنة التطبيق الفعلي لقانون الاستثمار 82-11وحتى نهاية 1987 أحصى الديوان الوطني لمتابعة وتنسيق وتوجيه الاستثمارات الخاصة 5019 مشروع بتكلفة تقدر بـ 13381.02 مليون دج موفرة بذلك 75446 منصب عمل.

يتضح من الجدول أن عدد المشاريع الاستثمارية في سنة 1985 انخفض إلى 1146مشروع مقابل 1182 سنة 1984، ثم عاد إلى الارتفاع سنة 1986 إذ بلغ عدد المشاريع 1233 مشروع، وواصل هذا الارتفاع في سنة 1987 حيث وصل عدد المشاريع 1458 مشروع.

مشاريع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

من خلال الجدول التالي يتضح أنه منذ أواخر 1993 وحتى نهاية 2004 تم التصريح عن مشاريع بلغت قيمتها أكثر من 4868 مليار دينار جزائري، ويغطي هذا المبلغ حجم التمويلات اللازمة لإقامة 62035 مشروع.

الجدول رقم (21):التطور السنوي للاستثمار الخاص في الجزائر (1993- 2004)

المبالغ بـ: مليار دينار

السنوات	المشاريع الاستثمارية		التكاليف	
	العدد	النسبة %	القيمة	النسبة %
1994/ 1993	694	1,12	114	2,34
1995	834	1,34	219	4,50
1996	2075	3,34	178	3,66
1997	4989	8,04	438	9,00
1998	9144	14,74	912	18,73
1999	12372	19,94	685	14,07
2000	13105	21,13	798	16,39
2001	5018	8,09	279	5,73
2002	3109	5,01	369	7,58
2003	7211	11,62	490	10,07
2004	3484	5,62	386	7,93
المجموع	62035	100,00	4868	100,00

المصدر :من إعداد الباحث استنادا إلى

معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (Annuaire statistique d'Algérie N= 20, 2003)
المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق
معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI ، 2004
وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (BULLETIN D4INFORMATION ECONMIQUE)

الشكل (1): تطور المشاريع الاستثمارية الخاصة من 1993 إلى 2004

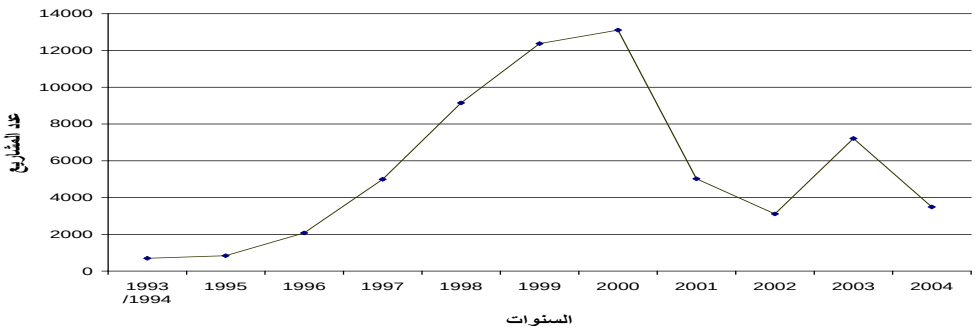

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لمعطيات الجدول السابق

من خلال تفحصنا للمنحنى يتضح أن هناك ارتفاع مستمر لعدد المشاريع ابتداء من أواخر 1993 إلى غاية 2000 ، حيث ارتفع عدد المشاريع من 694 سنة 94/93 إلى 13105 مشروع سنة 2000 أي بمعدل نمو قدره 17.88%.

كما شهد عدد المشاريع ارتفاعا معتبرا انطلاقا من سنة 1998 يدل هذا على أن اهتمام المتعاملين بالوكالة (APSI) كان انطلاقا من هذه السنة حيث أن 86% من إجمالي المشاريع المسجلة صرح بها انطلاقا من هذه السنة.

وهذا الاندفاع على الاستثمار من جانب أصحاب المشاريع له أسباب عدة أهمها:

- تحسن الأوضاع الأمنية في هذه الفترة
- الاستقرار السياسي و الاقتصادي
- التحسن في المؤشرات الاقتصادية لاسيما في مجال التحكم في المديونية ونسبة التضخم
- تقدم برنامج الإصلاح الاقتصادي وتطور التشريعات

يظهر من خلال المنحنى كذلك انخفاض لعدد المشاريع الاستثمارية ابتدأ من سنة 2001 حيث انخفضت من 13105 مشروع في سنة 2000 إلى 5017 سنة 2001، أي أنها انخفضت بنسبة 61% واستمر هذا التدهور حتى سنة 2002، ويعود هذا التدهور في عدد الاستثمارات الخاصة إلى عدد من العراقيل والأسباب أهمها العراقيل البيروقراطية، صعوبة الحصول على المعدات وخاصة مشكل العقار بالإضافة إلى مشاكل التمويل الذي يواجه المشاريع الاستثمارية.

وإذا ما قارننا وتيرة الاستثمار في هذه الفترة بالفترة السابقة فنجد أنها أكبر بكثير حيث أن المتوسط السنوي للاستثمار ارتفع من 1255مشروع قبل الإصلاح إلى 5640مشروع بعده.

III-1-2-2 نوعية الاستثمارات:

الجدول رقم (22) : تصنيف المشاريع الاستثمارية حسب طبيعتها(1993 – 2001)

نوعية الاستثمار	عدد المشاريع الاستثمارية	المبلغ الإجمالي (مليون دج)
استثمار جديد	39178	2756973
استثمار توسيعي	7924	690529
استثمار حيز الاستغلال*	939	84139
استثمار إعادة الهيكلة أو التأهيل	190	91064
المجموع	**48231**	**3622705**

المصدر : APSI عن بوحادي ، مرجع سابق، ص 150

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هناك نسبة عالية من المشاريع الجديدة حيث بلغ عددها نهاية 2001، 39178 مشروع أي ما يمثل نسبة 81% من إجمالي المشاريع وكلفتها 2756973 مليون دينار جزائري

* هذه الاستثمارات التي تم إنشاءها خمس سنوات أو أقل قبل تاريخ إصدار مرسوم رقم 93-12

أي ما يعادل 76% من إجمالي التكاليف، فيما تتوزع النسب الباقية على مشاريع التوسع والتطوير وإعادة التأهيل بالشكل التالي :

- استثمارات التوسيع تمثل 16 % من إجمالي المشاريع، و19% من إجمالي التكاليف .
- استثمارات حيز الاستغلال تمثل 2 % من إجمالي المشاريع، و2% من إجمالي التكاليف.
- استثمارات إعادة التأهيل تمثل 1 % من إجمالي المشاريع، و3% من إجمالي التكاليف.

وعليه يمكن اعتبار إجمالي المشاريع هي مشاريع جديدة.

III-1-2-3 التوجهات الاستثمارية:

الجدول رقم (23) : توزيع الاستثمارات المعتمدة من 1983إلى1987 حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %	حجم الاستثمارات *	النسبة %
السياحة	651	12,97	8634	11,63	2866,4	21,42
الصناعات النسيجية	690	13,75	10676	14,39	142	1,06
الصناعات البلاستكية	613	12,21	9726	13,11	2158,7	16,13
الصناعات الكهربائية	575	11,46	7242	9,76	1471,02	10,99
الصناعات مواد البناء	480	9,56	8031	10,82	2019,3	15,09
الصناعات الغذائية	468	9,32	5925	7,98	1254,5	9,38
الجلود والأحذية	107	2,13	130	0,18	298,1	2,23
الخشب والفلين	241	4,80	3188	4,3	563,5	4,21
الصناعات المختلفة	81	1,61	1303	1,76	216,7	1,62
مجموع الصناعات	**3255**	**64,85**	**46221,00**	**62,30**	**8123,82**	**60,71**
البناء والأشغال	409	8,15	11229	15,13	1039,9	7,77
الخدمات	326	6,50	3007	4,05	426,1	3,18
المناجم والمقالع	294	5,86	4283	5,77	751,5	5,62
النقل	69	1,37	679	0,91	147,1	1,1
الصيد البحري	15	0,30	159	0,21	26,2	0,2
المجموع	**5019**	**100,00**	**74212,00**	**100,00**	**13381,02**	**100,00**

*** المبالغ بـ: مليون دينار**

المصدر : الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار ومتابعته وتنسيقه عن بوحادي حليم، مرجع سابق، قائمة الملاحق

في هذه الفترة استحوذ القطاع الصناعي بمختلف فروعه على أغلب المشاريع وبنسبة تفوق 64% من إجمالي عدد المشاريع و 60% من حجم الاستثمارات، وتركزت خاصة في الصناعات التقليدية كصناعات النسيجية بنسبة 13.75%، والصناعات الغذائية بنسبة 9.32% ، وصناعة مواد البناء بنسبة 9.56 %.

ولأفت للانتباه في هذا الجدول هو بروز ظاهرة جديدة في هيكل الاستثمارات الخاصة حيث نجد في المرتبة الثانية بعد الصناعات النسيجية صناعات البلاستكية بـ 613 مشروع أي ما يعادل 12.21% من

إجمالي عدد المشاريع والصناعات الكهربائية بـ 11.46% من المشاريع المعتمدة، كما يتضح كذلك من خلال الجدول ارتفاع عدد المشاريع السياحية الخاصة والتي تمثل 12.97% من إجمال ي المشاريع وبنسبة 21.42% من حجم الاستثمار، ويعود هذا الارتفاع إلى سياسة الدولـة في هذه الفترة والهادفة إلى تشجيع السياحة الشعبية والتي ساهمت في توجه القطاع الخاص إلى هذا النشاط.

بينما يعود ارتفاع المشاريع الصناعية إلى الضمانات الممنوحة لهذا القطاع وفق قانون الاستثما ر لسنة 1982، والتي أدت إلى تحول بعض المقاولين من فروع أخرى كالبناء والأشغال العمومية نتيجة للعراقيل التي وجهها الخواص في هذا القطاع والمذكورة سابقا، كما أن احتكار التجارة الخارجية أدى إلى توجيه جزء من الاستثمار التجاري إلى فروع الصناعة

الجدول رقم (24) : توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية (1993 – 20004)

القطاعات الاقتصادية	المشاريع الاستثمارية		التكاليف*	
	العدد	النسبة%	القيمة	النسبة%
الفلاحة	4042	6,5	182225	3,7
البناء والأشغال العمومية	11099	17,9	984875	20,2
الصناعة	21546	34,7	2214959	45,5
الصحة	1047	1,7	55218	1,1
الخدمات	5792	9,3	589338	12,1
السياحة	2102	3,4	270774	5,6
النقل و الاتصالات	15976	25,8	543646	11,2
التجارة	431	0,7	27413	0,6
المجموع	**62035**	**100,0**	**4868448**	**100,0**

* المبالغ بمليون د.ج

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

Annuaire statistique d'Algérie N=18, Edition 1998
Annuaire statistique d'Algérie N=19 Edition 2000
Annuaire statistique d'Algérie N= 20, Edition 2003

يظهر من الجدول أن القطاع الصناعي يحتل الصادرة من حيث عدد المشاريع حيث نال هذا القطاع وحده 21546 مشروع استثماري أي ما يعادل 34.7% من إجمالي المشاريع المصرح بها، وبتكلفة إجمالية 2214959 مليون دج تمثل 45.5% من إجمالي التكاليف، وهي قيمة معتبرة نظرا لتجهيزات هذا القطاع المرتفعة القيمة.

يحتل قطاع النقل والاتصالات المرتبة الثانية بـ 15976 مشروع أي ما يعادل 25.8% من إجمالي المشاريع بتكلفة إجمالية 54346 مليون دج أي ما يعادل 11.2% من إجمالي التكاليف، ثم يلها في المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية، وهذا من حيث عدد المشاريع إذ بلغت عدد المشاريع الاستثمارية فيه 11099 مشروع أي ما يعادل 17.9% وبتكلفة إجمالية 984875 مليون دج وبهذا يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من ناحية التكاليف بنسبة 20.2% من إجمالي التكاليف.

بينما باقي القطاعات لم تتجاوز الاستثمار فيها نسبة 10% من إجمالي المشاريع، منها قطاع الخدمات الذي بلغ مجموع الاستثمار فيه 5792 مشروع، كما لم يستقطب قطاع الفلاحة إلا 6.5% من إجمالي المشاريع، وكذلك الحالة بالنسبة لقطاع الصحة والسياحة والتجارة حيث لم يتعدى عدد المشاريع فيهم 3580 مشروع أي ما يعادل 5.8% من إجمالي المشاريع وبتكلفة 353405مليون دج .

يمكن القول أن المشاريع الاستثمارية اقتصرت على قطاعات معينة وهي الصناعة، النقل، البناء والأشغال العمومية بينما باقي القطاعات لم تتجاوز نسبتها مجتمعة22% من إجمالي المشاريع

إذا ما قارنا توزيع المشاريع الاستثمارية الخاصة حسب القطاعات الاقتصادية قبل الإصلاحات وبعدها فإننا نلاحظ أن هناك أثر كبير لهذه الإصلاحات على التوجهات الاستثماري ة للمستثمرين الخواص، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين التاليين:

الشكل(2): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية (1983 - 1987)

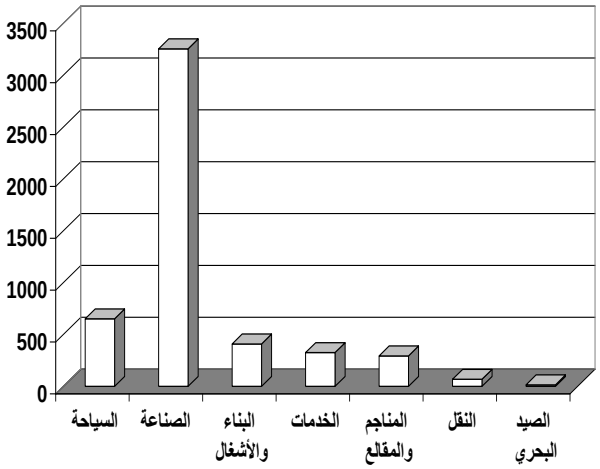

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم 23

الشكل(3): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية(1993 - 2004)

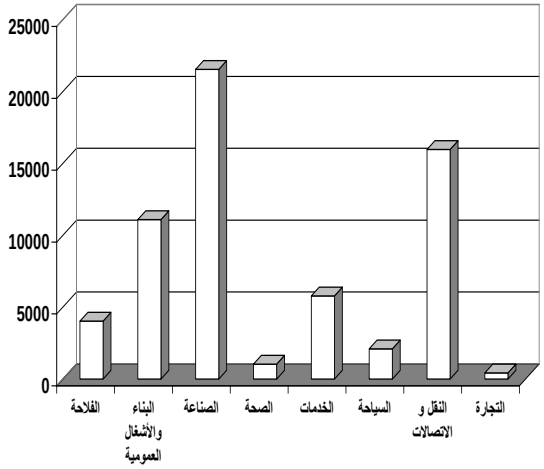

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاق من الجدول رقم 24

من الشكلين يتضح أن التوزيع بعد الإصلاحات أكثر توازن من التوزيع قبلها، كما يتضح إن القطاع الصناعي لا يزال يحتل الصادرة من حيث عدد المشاريع إلا أن نسبة مشاريعه انخفضت من 64% إلى 34.7% بعد الإصلاحات ، أي أنها انخفضت إلى النصف تقريبا.

نلاحظ كذلك تراجع نسبة الاستثمار في بعض القطاعات؛ كقطاع السياحة الذي انخفضت نسبة المشاريع الخاصة فيه من 12.97% في الفترة السابقة إلى 3.4% بعد الإصلاحات وهذا راجع إلى الأوضاع الأمنية السيئة التي عرفتها الجزائر خلال فترة التسعينات مما أدى إلى إحجام الخواص عن الاستثمار في هذا القطاع.

في المقابل هناك ارتفاع كبير للاستثمار في بعض القطاعات كقطاعات النقل والاتصالات الذي ارتفعت نسبة الاستثمار فيه من 1.37% قبل الإصلاح إلي 25.8% بعد الإصلاح، وكذلك قطاع البناء والأشغال العمومية الذي ارتفعت نسبة استثماراته من 8.15%في فترة الثمانينات إلى 17.9% في الفترة الحالية.

III-1-2-4 إنشاء مناصب العمل:

باعتبار أن البطالة تعتبر هاجس يشغل بال جميع الدول، فإن القضاء عليها وتكوين مناصب الشغل يعد من بين الأهداف الأساسية لترقية الاستثمار الخاص.والجدول التالي يظهر مناصب الشغل المنشأة من طرف القطاع الخاص

الجدول رقم (25): مناصب العمل المنشأة من طرف القطاع الخاص منذ سنة 1994إلى 2001

القطاعات	1994		1995		1996		1997	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة	980	1,64	1686	2,28	3522	2,75	3795	1,42
الصناعة	45934	77,06	45301	61,37	38847	30,39	65764	24,65
البيناء	3551	5,96	18625	25,23	41175	32,21	79216	29,70
النقل	1043	1,75	1622	2,20	14676	11,48	40696	15,26
التجارة	0	0,00	621	0,84	917	0,72	3477	1,30
السياحة	1767	2,96	1972	2,67	5531	4,33	12162	4,56
الصحة	0	0,00	1943	2,63	1315	1,03	2540	0,95
الخدمات	6331	10,62	2048	2,77	21866	17,10	59111	22,16
المجموع	59606	100,00	73818	100,00	127849	100,00	266761	100,00

1998		1999		2000		2001		المجموع	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
11048	2,84	14149	4,02	20058	5,97	7718	6,77	62956	3,66
133877	34,44	147420	41,88	161825	48,14	45934	40,30	684902	39,85
142300	36,61	96826	27,51	72250	21,49	31259	27,42	485202	28,23
37820	9,73	43458	12,35	37742	11,23	8050	7,06	185107	10,77
3057	0,79	2325	0,66	4176	1,24	0	0,00	14573	0,85
14271	3,67	15157	4,31	12487	3,71	3239	2,84	66586	3,87
3492	0,90	3439	0,98	2890	0,86	1770	1,55	17389	1,01
42837	11,02	29212	8,30	24741	7,36	16013	14,05	202159	11,76
388702	**100,00**	**351986**	**100,00**	**336169**	**100,00**	**113983**	**100,00**	**1718874**	**100,00**

المصدر: من اعداد الباحث استنادا إلى

ONS, Annuaire statistique d'Algérie N=18, Edition 1998
ONS, Annuaire statistique d'Algérie N=19, Edition 2000
ONS, Annuaire statistique d'Algérie N=20, Edition 2003

من الجدول نلاحظ أن الفترة الممتدة من 1994 إلى 2001 عرفت إنشاء 1718874 منصب عمل أي ما يعادل 214859 منصب سنويا وذلك من خلال 48231 مشروع أي ما يعادل 36 منصب عمل لكل مشروع استثماري، وتعتبر هذه النسبة معتبرة مقارنة بتلك المحققة في الفترة السابقة؛ حيث تم خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 1987 إنشاء 74212 منصب عمل[1] أي ما يعادل 14842 مشروع سنويا. من هنا نستنتج أن الإصلاحات الاقتصادية كان لها أثر إيجابي على مناصب العمل المنشئة من طرف القطاع الخاص

III-1-2-5 توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية:

الجدول رقم(26): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب المناطق الجغرافية(93-2001)

المناطق	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للتكاليف*
الوسط	20723	1361227
الشرق	13723	1043216
الغرب	6873	625709
الطوق الثاني للجنوب	5761	499816
الجنوب الكبير	1151	92735
المجموع	48231	362270

*** المبالغ بمليون د.ج**

المصدر من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات APSI عن بوحادي حليم، مرجع سابق، ص 151، 152، 153

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود توازن في توزيع مشاريع الاستثمار بين المناطق الجغرافية حيث نجد تمركز كبير للمشاريع في منطقة الوسط وقد نالت هذه المنطقة 20723 مشروع أي ما يعادل 43 % من إجمالي المشاريع ويعود هذا لتطور البنية التحتية، أما بالنسبة لمنطقة الشرق فقد اخذت 13723 مشروع وتمثل نسبة 28 % من إجمال المشاريع بتكلفة قدرها 1043216 مليون دج

بينما احتلت منطقة الغرب المرتبة الثالثة حيث نالت 6873 مشروع أي ما يمثل 14% من إجمالي المشاريع بتكلفة بـ 625709 مليون دج .

أما مناطق الجنوب فبالرغم من الامتيازات التي منحت للمستثمرين في هذه المناطق إلا أن عدد المشاريع لم يتجاوز 6816 مشروع أي ما يعادل 14% من إجمالي المشاريع .

وبالتالي تبقى مناطق الشمال تستحوذ على اكبر عدد من المشاريع الاستثمارية نظرا لتوفر البيئة الاقتصادية المشجعة للاستثمار ، وذلك بتوفرها على الهياكل القاعدية وقربها من المراكز الهامة .

[1] هذه المعطيات أخذت من الجدول رقم 23

في الأخير يمكن استنتاج من خلال النتائج السابقة أن الاستثمارات المصرح بها لدى APSI وANDI تتميز بما يلي:

1. نسبة عالية من المشاريع الجديدة تمثل 81 % من إجمالي المشاريع الاستثمارية المصرح بها وتتوزع النسب الباقية على مشاريع التوسع والتطوير وإعادة التأهيل
2. اتجاه المشاريع نحو ولايات الوسط والشمال الجزائري نظر لتطور البنى التحتية في هذه المناطق.
3. هيمنة القطاع الصناعي على باقي القطاعات حيث نال نسبة 34.7% من إجمالي المشاريع.
4. سمح القانون التجاري بقيام شركات فردية بمساهم واحد وانعكس ذلك على الشكل القانوني للمشاريع.
5. اتجاه كبير لقيام مشاريع صغيرة ومتوسطة إذ بلغ عدد المشاريع التي توظف اقل من 50 عامل نحو 87%[1].

من خلال هذه النظرة والتحليل يمكننا القول أن القطاع الخاص يتميز بالخصائص التالية :

أ) ينشط القطاع الخاص بنسبة 99% في المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، وترتكز خاصة في المؤسسات المصغرة (صغيرة جدا، تشغل أقل من عشر عمال) إذ أن أكبر من 93% من مؤسسات القطاع الخاص تنتمي إلى هذا النوع من المؤسسات.

ب) تتميز مؤسسات القطاع الخاص بالحداثة ، كما أن وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة مرتفعة مقارنة بوتيرة إنشاء المؤسسات العمومية.

ج) تتميز المؤسسات الخاصة بتنوع الشكل القانوني وتهيمن عليها المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة

د) ينشط القطاع الخاص في الفروع السهلة من حيث التشغيل والتجهيزات، وفي الفروع التي تحقق أرباح معتبرة، والقليلة المخاطر، لهذا نجده يتمركز في قطاع التجارة والخدمات والصناعات الغذائية التي لا تتطلب استثمارات ضخمة، ولا تكنولوجيا عالية ولا يد عاملة مؤهلة.

ه) تتمركز عمالة القطاع الخاص في المؤسسات المصغرة بنسبة تفوق 34% تليها المؤسسات التي تشغل أكثر من 100عامل بنسبة تفوق 26%.

و) تتمركز مؤسسات القطاع الخاص في الولايات الشمالية وهذا نتيجة لتوفر هذه الولايات على البنية التحتية والهياكل القاعدية التي تمكنه من تقليل تكاليفه، وتستحوذ الجزائر العاصمة وحدها على 27% من مجموع المؤسسات الخاصة .

[1] مجلة الاقتصاد والأعمال /عدد خاص / نوفمبر 1999 ص 48

III-2 تحليل اثر الإصلاحات على مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني

بعد تعرضنا من خلال الجزء السابق لتحليل أثر الإصلاحات على خصائص القطاع الخاص في الجزائر سنحاول تحليل أثرها على مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج والاستغلال(خلق الثروة) وسنستخدم لذلك طريقة التحليل العاملي المصنف

III-2-1 دراسة طبيعة العلاقة بين الإصلاحات وحسابات الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص

III-2-1-1 مصدر البيانات

تم تجميع بيانات الدراسية انطلاقا من جداول حساب الإنتاج وحسابات الاستغلال المعدة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS، وذلك لفترتين مختلفتين فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية والممتدة من سنة 1982 إلى 1992 وفترة الإصلاحات الاقتصادية والممتدة من سنة 1993 إلى2003 وهدا الاعتماد مبني على أساس أن الهدف من البحث هو معرفة أثر الإصلاحات على مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطن وذلك من خلال مقارنة مساهمته في حسابات الإنتاج والاستغلال قبل وبعد الإصلاح، ونظرا كذلك لتوفر البيانات الإحصائية الخاصة بهذا القطاع خلال هذين الفترتين، ولتساوي عدد السنوات خلال الفترتين الأمر الضروري لإجراء الاختبارات الإحصائية.

III-2-1-2 متغيرات الدراسة و كيفية حسابها

نعتمد في دراستنا هذه على المتغيرات التالية:

أ) حسرابات الإنتاج

ب) حسرابات الاستغلال

أولا: حساب الإنتاج

يتحدد مفهوم الإنتاج حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية(S.C.E.A.) وفق مايلي:

يعتبر إنتاج كل نشاط يسمح بخلق سلع أوخدمات تبادل تكون قابلة للتداول في السوق ويستثني من ذلك السكن والبنوك بحيث تعد خدمات هذه الأخيرة قابلة للتداول في شكل إيجارات وفوائد ولا تعتبر إنتاجا .

ومن هذا المنظور يمكن أن نحدد محتوى مجال الإنتاج حسب(S.C.E.A.):

- الصناعة بمختلف أنواعها.
- البناء والأشغال العمومي.
- الفلاحة بما في ذلك الصيد البحري.
- الخدمات الإنتاجية المادية ممثلة في النقل وملحقاته (مستودعات)، الاتصال، التجارة ، المقاهي، الفندقة، خدمات الدراسات للمؤسسات والأشغال العمومية (الهندسة المعمارية، خدمات الإصلاح، الدهن و تأجير المعدات).
- الخدمات الإنتاجية غير المادية: هي الخدمات المسوقة المقدمة للعائلات مثل الطب الخاص الحلاقة، السينما.

ووظيفة حساب الإنتاج هي تحليل الوظيفة الأساسية للقطاع المعني وهي وظيفة الإنتاج (هذا الحساب لا يعني إلا القطاعات الإنتاجية) وعليه فإن هذا الحساب لا يسجل إلا العمليات على السلع والخدمات التي لها صلة مباشرة بالإنتاج.

يضم هذا الحساب في جهة الموارد الإنتاج الخام للقطاع، وفي جهة الاستخدامات الاستهلاك الإنتاجي (Consommation productive) للقطاع الذي هو ضروري لتحقيق الإنتاج الخام، أما رصيد هذا الحساب فهو الفرق بين الإنتاج الخام والاستهلاك الإنتاجي ويسمى القيمة المضافة الخامة.

ومما تقدم نستطيع تقديم المفاهيم التالية[1]:

1. الإنتاج الخام production brute (PB)

هو مجموعة السلع والخدمات المنتجة من قبل عون اقتصادي خلال الفترة المحاسبة المعنية و يحسب كمايلي:

الإنتاج الخام PB = الاستهلاك الإنتاجيCI + القيمة المضافة VA

2. الاستهلاك الوسطي Consommation Intermédiaire (CI)

هو مجموع السلع (من غير سلع التجهيز) والخدمات الإنتاجية (المنتجة والمستوردة)المستخدمة من قبل وحدات الإنتاج خلال عملية الإنتاج في الفترة محل الدراسة[2]

3. القيمة المضافة Valeur Ajoutée (VA)

تعبر القيمة المضافة عن القيمة التي تمت إضافتها من قبل القطاع خلال عملية الإنتاج، وبالتالي فهي توضح مساهمة القطاع المعني في الإنتاج الداخلي الخام؛ الذي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة الخامة مضافا إليها مجموع الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج ومجموع حقوق الجمارك.

كما يمكن تعريف القيمة المضافة على أنها مجموع الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات المحققة في كل الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود السياسية للبلاد محل الدراسة[1]

---

[1] قادة قاسم، **قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية**، أطلس للنشر 1993، ص 135

[2] قادة أقاسم، **المحاسبة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 64

إذا كان الإنتاج الخام PB مقيم بسعر الإنتاج خارج الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المفوترة، فإن القيمة المضافة تكون مقيمة بنفس النوع من السعر وتحسب كما يلي:

PB= CI +VA

VA=PB-CI

جدول رقم(27): شكل حساب الإنتاج

موارد	استخدامات
الإنتاج الخام **(P.B)**	الاستهلاك الوسطي **(CI)** رصيد= قيمة مضافة خامة **(VAB)**
المجموع	المجموع

المصدر:قادة قاسم، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية،مرجع سابق، ص 5

مما تقدم يمكن استخلاص أن حساب الإنتاج يوضح عملية تكوين القيمة المضافة في قطاع ما خلال فترة زمنية معينة.

4. استهلاك الأصول الثابتة Consommations de fonds fixes (CFF)

.وهي قيمة النقص الحاصل في قيمة الاستثمارات أو الأصول الثابتة نتيجة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي. وهو محاسبيا عبارة عن مخصصات سنوية يكونها المحاسب بغية استبدال أو إحلال آلة بعد إهتلاكها نهائيا.[2]

5. الدخل الداخلي Reveni Intérieur (RI)

هو عبارة عن والمداخيل المحققة في القطاعات الإنتاجية، أما محاسبيا فهو عبارة عن الإنتاج الداخلي الصافي بسعر السوق.

RI= VA- CFF

6. الضرائب المرتبطة بالإنتاج Impôts Liés à la Production (ILP)

وهي الضرائب غير المباشرة التي تدفعها الفروع الإنتاجية على نشاطها الإنتاجي مثل الدفع الجزافي، الرسم على النشاط التجاري والصناعي، الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، أو الرسم على القيمة المضافة، ومنها ما هو مرتبط بالاستيراد مثل حقوق الجمارك.[3]

7. تعويضات الأجراء Rémunération des Salariés (RS)

هي مجموعة المدفوعات النقدية والعينية المقدمة للعمال، حيث تضم الأجور (المرتبات) والاشتراكات الفعلية المدفوعة من قبل المؤسسات إلى مصالح الضمان الاجتماعي والجهات المماثلة لها لصالح العمال،

---

[1] عبد القادر محمد رضوان، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القو**مية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 1990ص 672

[2] اقادة قاسم، قدي عبد المجيد، **الوجيز في المحاسبة الو**طنية،مرجع سابق،ص 40

[3] مرجع نفسه، ص 138

وكذلك الاشتراكات الاجتماعية الصورية التي تقدمها المؤسسات للعمال ممثلة في التطبيب، الاستجمام ، الرحلات، النزهات...إلخ

ثانيا: حساب الاستغلال[1]

مثلما أن حساب الإنتاج يبين كيفية خلق القيمة المضافة فإن حساب الاستغلال يبين كيفية توزيعها بين الذين ساهموا في تحقيق الإنتاج والدولة؛ أي التوزيع بين عوامل الإنتاج والدولة، وبمأن الدولة تمثل طرفا فإنها تلعب دورا مزدوجا مع القطاعات الإنتاجية يتمثل في منح إعانات الاستغلال لها من جهة، وأخذ الضرائب منها من جهة أخرى.

فحساب الاستغلال يسجل إذن في موارده القيمة المضافة وإعانات الاستغلال المستلمة وفي استخداماته تعويضات الأجراء كعائد للعمل، والضرائب المرتبطة بالإنتاج كعائد للدولة، وفائض الاستغلال الخام كعائد لمالكي رؤوس الأموال.

جدول رقم(28): شكل حساب الاستغلال

موارد	استخدامات
قيمة مضافة خامة **(VAB)** إعانات استغلال مستلمة **(SUB)**	تعويضات الأجراء **(RS)** ضرائب مرتبطة بالإنتاج **(ILP)** رصيد: فائض الصافي للاستغلال **(EBE)**
المجموع	المجموع

المصدر: اقادة قاسم، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية،مرجع سابق،ص58

8. الفائض الصافي للاستغلال:

هو الإنتاج الإجمالي على أساس قيمة المنتج (سعر المنتج مطروحا منه الاستهلاك الوسيطي بسعر المشتري (سعر السوق)، وتعويضات المشتغلين (العاملين) واهتلاك رأس المال الثابت وصافي الضرائب غير المباشرة.

$$ENE = RI - ILP - RS$$

III-2-1-3 دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات والإصلاحات

[1] مرجع نفسه، ص 57 – بتصرف-

نقصد بالعلاقة السببية بمدى تأثير نمو متغير معين في نمو متغير أخر أما لا، أو العكس أو هل هناك تأثير متبادل بين المتغيرين. ونهدف من خلال هذا الاختبار إلى إثبات وجود علاقة من عدمها بين الإصلاحات الاقتصادية وحساب الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص(PB , RI, CFF, VA, CI, ILP , RS , ENE) و في حالة وجودها في أي اتجاه هذه العلاقة، أي هل هي عكسية أو تبادلية.

السببية لدى Granger[1]

لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات نعتمد على اختبار غرانجر (Teste de Granger) الذي يهدف إلى إثبات مدى وجود علاقة نسبية بين المتغيرين X، Y ؛ أي معرفة أيهما متغير تابع وأيهما متغير مستقل، فطبقا لهذه الطريقة يمكننا الحكم على أن متغير ما وليكن X يسبب متغير أخر وليكن Y.

من الناحية النظرية، التركيز على العلاقة السببية تعمل على فهم أفضل للظواهر الاقتصادية. وبصورة تطبيقية تعد ضرورية لتشكيلة صحيحة لسياسة اقتصادية.

اقترح Granger سنة 1969 مفاهيم السببية بين متغيرين XوY والاختبار المناسب لدراسة السببية هو اختبار فيشر حسب الفرضيات التالية:

H_0:X لا يسبب Y

H_1 : X يسبب Y

$$F_C = \frac{SCE/K}{SCR/n-2k}$$

$$SCE = \sum (\hat{Y}_t - \overline{Y})^2$$

$$SCR = \sum e_t^2$$

إذا كان FC < FT فإننا نرفض H0 ونقبل H1 أي توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

إذا كان FC > FT فإننا نرفضH1 ونقبل H0 أي أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.

وقد تم إجراء هذا الاختبار في إطار زمني يمتد من سنة 1982الى 2003 واعتمادا على نسبة مساهمة القطاع الخاص في جدول حسابات الإنتاج والاستغلال حيث تم قسمة مبالغ هذه الحسابات للقطاع الخاص على المجموع الإجمالي وذلك بهدف استبعاد أثر التضخم.

الجدول رقم(29): نسبة مساهمة القطاع الخاص في جدول حسابات الإنتاج والاستغلال من 1982 إلى 1992(قبل الإصلاح) **الوحدة:نسبة مئوية**

السنوات	pb	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
1982	29,46	28,41	30,03	13,64	32,02	14,93	26,32	41,89

[1] Regis Bourbonnai , **économétrie,** paris , 5 édition 2003 , p 273- 275

1983	27,82	25,59	29,16	12,09	31,39	15,89	23,92	42,00
1984	29,39	27,31	30,57	16,22	32,35	17,70	22,22	43,91
1985	31,73	29,61	32,88	15,00	35,33	20,13	22,32	48,20
1986	36,61	31,85	39,44	16,05	43,11	27,12	21,83	67,18
1987	34,84	29,26	38,41	15,68	41,89	22,30	23,76	64,70
1988	40,08	33,45	43,90	19,52	47,13	19,07	31,25	68,50
1989	41,54	33,81	45,84	17,87	48,71	19,90	26,39	69,46
1990	39,86	34,22	42,94	18,21	45,30	12,27	26,59	61,62
1991	39,03	33,85	41,66	23,51	43,16	11,88	32,14	53,45
1992	39,77	32,72	43,46	31,29	44,30	12,50	33,72	54,76

المصدر: محسوبا انطلاقا من الملحق رقم 1

الجدول رقم(30): نسبة مساهمة القطاع الخاص في جدول حسابات الإنتاج والاستغلال من 1993 إلى2003 (بعد الإصلاح) **الوحدة:نسبة مئوية**

السنوات	pb	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
1993	43,61	36,95	47,71	15,58	51,43	25,29	36,33	64,16
1994	42,83	36,92	46,57	15,06	50,09	27,94	33,18	62,10
1995	41,95	35,86	45,36	18,29	47,97	21,87	34,60	58,19
1996	44,13	41,23	45,70	18,38	48,46	21,62	37,52	57,74
1997	44,64	42,70	45,68	23,52	47,63	24,21	42,99	53,98
1998	49,91	44,44	53,27	22,13	56,51	27,48	44,06	66,29
1999	48,30	43,36	51,29	27,04	53,94	25,33	46,94	61,64
2000	43,29	46,23	41,80	24,82	43,15	19,63	47,69	47,13
2001	47,77	49,30	46,95	25,91	48,84	21,55	48,77	54,17
2002	49,06	49,55	48,81	29,10	50,57	29,81	49,82	55,15
2003	47,35	47,85	47,11	29,54	48,65	28,03	49,91	52,88

المصدر: محسوبا انطلاقا من الملحق رقم 1

أولا:العلاقة بين الإصلاحات و الناتج الخام

لتحديد العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية ونمو الناتج الخام، اعتمدنا على معطيات الجدولين السابقين فيما يخص الناتج الخام

أما فيما يخص الإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر متغير وهمي * فقد تم إعطاء القيمة صفر في فترة التي سبقت الإصلاحات أي من سنة 1982الى 1992، والقيمة واحد في فترة الإصلاحات أي من سنة 1993 إلى 2003

وباستخدام برنامج TSP EVIEWS ، وهذا عند الفجوة 2، درجة الحرية d1=1، d2=20 ،المرافق باحتمال $\alpha = 0.05$ تحصلنا على النتائج التالية:

* وهو المتغيرة الذي لا يمكن قياسه حيث يتم إعطاءه القيمة صفر عند عدم وجوده، والقيمة واحد عندما يكون موجود

الجدول رقم(31): نتائج اختبار السببية بين R وPB للقطاع الخاص

الفرضية	إحصائية فيشر F_C	الاحتمال P
R لا يتسبب في نمو PB	**3.806**	**0.046**

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

بما أن $\alpha = 0.05 > P = 0.046$ فإننا نرفض H0 ونقبل H1 مما يدل على أن الإصلاحات تؤثر على مساهمة الناتج الخام أي أن التغير الذي حدث في الناتج الخام للقطاع الخاص يفسر جزء منه بالإصلاحات الاقتصادية التي تم تطبيقها.

ثانيا: العلاقة بين الإصلاحات والاستهلاك الوسيطي للقطاع الخاص:

الجدول التالي يبين نتائج اختبار فيشر لتوضيح العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية (R) والاستهلاك الوسيطي(CI) للقطاع الخاص

الجدول رقم(32): نتائج اختبار السببية بين R وCI للقطاع الخاص

	نتائج إحصائية فشرF_C	الاحتمال P
R يؤثر في CI	**4.70**	**0.019**

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

من الجدول نلاحظ أن الاحتمالية $P = 0.019 < 0.05 = \alpha$ ومنه نرفض H0 ونقبل H1 أي أن هناك علاقة سببية بين الإصلاحات الاقتصادية والاستهلاك الوسيطي للقطاع الخاص، ويمكن التعبير عنها نموذج قياسي $CI=f(R)$

ثالثا:العلاقة السببية بين الإصلاحات والقيمة المضافة للقطاع الخاص:

النتائج المسجلة في الجدول أدناه تبين وجود علاقة من عدمها بين الإصلاحات الاقتصادية والقيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص

الجدول رقم(33): نتائج اختبار السببية بين R وVI للقطاع الخاص

	نتائج إحصائية فشرF_C	الاحتمال P
R يؤثر في VI	**11.451**	**0.001**

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

بما أن $\alpha=0.05>P=0.01$ و$F_C = 11.45$ أي أن لها دلالة إحصائية ويدل هذا على وجود علاقة بين الإصلاحات ومساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بمعنى أن التغير الذي حدث في القيمة المضافة التي يخلقها القطاع الخاص يمكن تفسيره بالإصلاحات الاقتصادية.

رابعا: العلاقة السببية بين الإصلاحات واستهلاك الأصول الثابتة:

الجدول رقم(34): نتائج اختبار السببية بين R وCFF للقطاع الخاص

	نتائج إحصائية فشرFc	الاحتمال P
R يؤثر في CFF	2.012	0.16

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

من الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال P= 0.16 وهو أكبر من مستوى المعنوية α =0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة سببية بين الإصلاحات الاقتصادية واستهلاك الأصول الثابتة للقطاع الخاص أي أن الإصلاحات لم تؤثر في استهلاك الأصول الثابتة للقطاع الخاص أي لم يكن لها تأثير على تجهيزات القطاع الخاص.

خامسا:العلاقة بين الإصلاحات و الإيراد الداخلي

النتائج المسجلة في الجدول أدنه تبين طبيعة العلاقة الموجودة، بين الإصلاحات والدخل الداخلي للمحقق من طرف القطاع الخاص

الجدول رقم (35): نتائج السببية بين الإصلاحاتR و الدخل الداخليRI

	نتائج إحصائية فشرFc	الاحتمال P
Rيسبب فيRI	15.25	0.00048

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن p=0.00048 وهي اقل من مستوى الدلالة α=0.05 مما يعني وجود علاقة بين الإصلاحات و الدخل الداخلي المحقق من طرف القطاع الخاص أي أن الإصلاحات الاقتصادية لها دور مهم في تفسير الدخل الداخلي للقطاع الخاص ،كما يمكن التعبير بنموذج الدخل الداخلي على الشكل التالي Ri=F(R)

سادسا:العلاقة بين الإصلاحات و الضرائب المرتبطة بالإنتاج

الجدول رقم (36): نتائج السببية بين الإصلاحاتR والضرائب المرتبطة بالإنتاج ILP

	نتائج إحصائية فشرFc	الاحتمال P
Rيسبب فيILP	12.21550	0.024

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

من الجدول أعلاه يتضح أن الإصلاحات كان لها تأثير على مساهمة القطاع الخاص في الضرائب إذ أن قيمة الاحتمالية تساوي 0.024 وهي أقل من 0.05

سابعا: العلاقة السببية بين الإصلاحات وتعويضات الأجراء:

طبيعة العلاقة بين الإصلاحات وتعويضات الأجراء للقطاع الخاص موضحة في الجدول أدناه :

الجدول رقم(37): نتائج اختبار السببية بين R وRS للقطاع الخاص

	نتائج إحصائية فشر F_C	الاحتمال P
R يؤثر في RS	4.43	0.0307

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

بما أن إحصائية فيشر F المحسوبة 4.43 وهي اقل من F المجدولة عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ($F_T=4.35$) فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 وهو ما يعني أن العلاقة بين الإصلاحات وتعويضات الأجراء معنوية أي أن الإصلاحات الاقتصادية أثرت على مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

ثامنا: العلاقة السببية بين الإصلاحات و الفائض الصافي للاستغلال:

يمكننا توضيح وجود علاقة من عدمها بين الإصلاحات والفائض الصافي للاستغلال للقطاع الخاص من خلال النتائج المسجلة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(38): نتائج اختبار السببية بين R وENE للقطاع الخاص

	نتائج إحصائية فشر F_C	الاحتمال P
R يؤثر في ENE	2.915	0.0818

المصدر: مستخلص من نتائج الدراسة التطبيقية لاختبار فيشر باستخدام برنامج Eviews

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه نلاحظ أن F_C والتي تساوي 2.915 اقل من F المجدولة والتي تساوي 4.35 وهدا ما يدل على عدم وجود علاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والفائض الصافي للاستغلال المحقق من طرف القطاع الخاص. أي أن التغير الذي يحدث في ENE لايمكن تفسره بالإصلاحات.

من خلال هذا التحليل يمكن أن نستنتج أن الإصلاحات كان لها علاقة بالتغيير الذي حدث في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام والاستهلاك الوسيطي والقيمة المضافة والدخل الداخلي والضرائب المرتبطة بالإنتاج وتعويضات الأجراء، بينما لم يكن هناك علاقة بين الإصلاحات والتغير الذي حدث في مساهمة القطاع الخاص في استهلاك الأصول الثابتة والفائض الصافي للاستغلال.

III-2-2 التحليل بطريقة التحليل العاملي المصنف AFD

بعد تحليلنا لتأثير الإصلاحات على كل حساب من الحسابات الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص، سنتطرق في هذه الفقرة، إلى تحليل اثر هذه الإصلاحات على المتغيرات (الحسابات) بشكل إجمالي وذلك بهدف معرفة مدى قدرة المتغيرات على تميز القطاع الخاص قبل الإصلاحات عن القطاع الخاص بعد الإصلاح.

وسنحاول من خلال هذا الإجابة على الأسئلة التالي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار القطاع الخاص قبل الإصلاح متميز عن القطاع الخاص بعد الإصلاح من منظور حسابي الإنتاج و الاستغلال؟

ما مدى مساهمة كل متغيرة في إحداث هذا التميز؟

ما مدى مساهمة جميع المتغيرات مجتمعة في إحقاق هذا التميز؟

III-2-2-1 مدخل لتحليل العاملي

أولا: مفهوم التحليل العاملي Analyse Factorielle

التحليل العاملي هو أسلوب إحصائي يستهدف تفسير معاملات الارتباطات التي لها دلالة إحصائية بين مختلف المتغيرات، بمعنى أخر التحليل العاملي عملية رياضية تستهدف تبسيط الارتباطات بين مختلف المتغيرات الداخلة في التحليل وصولا إلى العوامل المشتركة التي تصف العلاقة بين هذه المتغيرات و تفسيرها.

ويعد التحليل العاملي منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط التلخيصي في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية لتصنيف ويتولى الباحث فحص هذه الأسس التصنيفيةِ واستشفاف ما بينها من خصائص مشتركة وفق للإطار النظري والمنطق العلمي الذي بدأ به.[1]

يبدأ التحليل العاملي، بحساب مصفوفة الارتباط بين عدد من المتغيرات مثل أ،ب، ج،د،ه..... ونحصل على مصفوفة من الارتباطات بين هذه المتغيرات، ثم نقوم بعد ذلك بتحليل هذه المصفوفة تحليلا عامليا لنصل إلى أقل عدد ممكن من المحاور أو العوامل تمكننا من التعبير عن أكبر قدر من التباين بين هذه المتغيرات، ذلك أن توقفنا عند فحص هذه المصفوفة الارتباطية لا يؤدي إلى فهم كامل للمجال المشترك بين المتغيرات، حيث يبين كل معامل من معاملات الارتباط في المصفوفة علاقة بسيطة بين متغيرين فقط من

[1] بدر محمد الأنصاري ،أسلوب التحليل العاملي: عرض منهجي نقدي لعينة من الدراسات العربية استخدمت التحليل العاملي، بحث مقدم بندوة البحث العلمي في المجلات الاجتماعية في الوطن العربي .المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية سوريا 1999 طبعة ثانية ص2

متغيراتها دون أن ينبئ بأهمية أو دور هذه العلاقة بين هذين المتغيرين ومتغير ثالث وعلى ذلك لا نستطيع عند هذا المستوى أن نصل لتقدير للعلاقة المشتركة بين ثلاثة متغيرات معا أو بين متغيرات المصفوفة ككل.[1]

يتمثل موضوع التحليل في تقسيم مجموعة المتغيرات التي تولد ظاهرة معينة إلي مجموعات جزئية يرتبط أفرادها تبعا لعدد من الأسس تسمي العوامل facteurs حيث يرتكز العمل على تحليل معاملات الارتباط التي تحسب لمختلف المتغيرات[2]

ثانيا: نشأة التحليل ألعاملي

لقد نشأت هذه الطريقة انطلاقا من أبحاث علم النفس السلوكي في المدارسة الانكليزية، حيث يعتبر سبيرمان SPERMAN أول من قام بدراسات حول التحليل العاملي حيث قام بدراسة العلاقة بين الذكاء والارتباطات بين القدرات العقلية وتوصل إلي نتيجتين هامتين:

أ- وجود عامل يدخل في جميع العمليات العقلية.

ب- وجود عامل خاص بكل متغيرة وسماه العامل الخاص.

وفي سنة 1916 أشار THOMSON إلى أنة بالإضافة إلى العامل العام بين جميع المتغيرات والعام الخاص بكل متغير، هناك عوامل طائفية؛ أي أن المتغيرات يمكن أن تتجمع في مجموعات يربط بينها عامل مشترك وقد أطلق عليها اسم نظرية العوامل المتعددة.

وبعدهم ظهر العديدة من الباحثين الاقتصاديين في مجال التحليل العاملي، حيث قام كل واحد منهم باكتشاف طريقة معينة من طرفه، وساهموا بذلك في تحديد معالم التحليل العاملي بشكل نهائي ونذكر منهمHOETELLING،KARL PEARSON ،THUSTONE

ثالثا: أهداف التحليل العاملي

من أهم أهداف العلم تنظيم الحقائق والمفاهيم تنظيما يوضح ما بينها من علاقات، أو تقسيمها على أساس ما بينها من أوجه التشابه والاختلاف، والتحليل وسيلة من وسائل التبسيط العلمي والتقسيم العلمي ويذكر كاتل CATTELL أن هدف المنهج العلمي اكتشاف الحقائق والعلاقة بين هذه الحقائق، واكتشاف القوانين التنبؤية، ويضف أن التحليل العاملي منهج كلي يهدف إلي اكتشاف العموميات الأساسية الوظيفية والعضوية، بدلا من أن ينوه البحث في عدد ضخم من المتغيرات التي تعد كالذرات، كما يحدد سولمون دياموند [3] أهداف

---

[1] صفوف فوج، **التحليل العاملي في العاوم السلوكية**، دار الفكر العربي القاهر 1991 ص18

[2] كماسي محمد الأمين، **دراسة وتحليل الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و 2000 باستخدام طرف التحليل العاملي**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002/2001، ص 101

[3]أحمد محمد عبد الحالف، **استخبارات الشخصية**، دار المعرف الجامعة طبعة الثانية 1994ص 99

التحليل العاملي بأنه تكوين الفروض واختبارها، وتحديد أصغر عدد من العوامل المحددة التي يمكن أن تفسر العلاقات التي نلاحظها بين عدد كبير من الظواهر الواقعية وإلى أي مدى يؤثر كل من هذه العوامل في كل متغير؟ وأوضح بأن وظيفة التحليل العاملي تتمثل في خفض أو اختزال مكونات جداول الارتباطات إلى اقل عدد ممكن ليسهل تفسيرها

ويمكن تلخيص أهداف استخدام طرق التحليل العاملي في مايلي:

أ- التصييف: وهذا لمعرفة ما إذا كان فرد ما (مشاهدة ما) ضمن مجموعة معينة أولا.

ب- تجزئيه المتغيرات: ونعني بها تقسيم مجموعة المتغيرات إلى مجموعات جزئية متجانسة.

ج- تحليل الارتباط الداخلي: أي اختبار مدى الارتباط الداخلي للمتغيرات.

د- تحليل الارتباط :عندما تكون متغيرة أو أكثر معزولة فإننا نختبر مدى ارتباطها بباقي المتغيرات.

رابعا: مسائل التحليل العاملي

1- مسائل تحليل الانحدار

2- مسائل الارتباط، الارتباط البسيط، الجزئي، المتعدد.[1]

3- مسائل تحليل المركبات والتحليل العاملي: وتهدف أساسا إلى تقليص المتغيرات المترتبة بظاهرة معينة إلى عدد أقل من المتغيرات الأساسية المستقلة والتي يمكن ملاحظتها مباشرة

4- مسائل التصنيف (الترتيب): تستخدم في تجميع المشاهدات في مجموعات جزئية متجانسة

خامسا: طرق التحليل العاملي

تشترك طرق التحليل العاملي في الهدف الذي ترمي إلية وهو تفسير العلاقات الموجودة بين سلسلة من المتغيرات المترابطة بتلخيص المعلومات الهامة (المتضمنة في المتغيرات) إلى عدد أقل من المتغيرات الأساسية المستقلة التي يمكن ملاحظتها مباشر ولكنها تختلف باختلاف المتغيرات المراد معالجتها.

ومن أهم طرق التحليل العاملي ما يلي:

1. طريقة التحليل إلي مركبات أساسية Analyse en composantes principales

وضعت هذه الطريقة من طرف هويتلنج HOTTELLING سنة1933[2] و تعتبر طريقة التحليل إلي مركبات أساسية أسلوب من الأساليب الإحصائية التي تؤدى إلى تقسيم عدد من المتغيرات في مجموعات يطلق على كل مجموعة "عامل " أي تجمع بين عدد من المتغيرات بمعنى ارتباط عدد من المتغيرات ببعضها البعض ارتباط عاليا، و ارتباطها بغيرها ارتباطا منخفضا.[3]

---

[1] كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 103

[2] أحمد محمد عبد الخالق مرجع سابق ص103

[3] أحمد الرفاعي غنيم، نصر محمود صبري، **التحليل الاحصائي للبيانات باستخدام SPSS**189، دار قباء للطباعة 2000، ص

والغرض الأساسي لهذه الطريقة هو تلخيص المتغيرات أو اختصارها في عدد أقل من العوامل، فبدلا من أن يكون لدينا 40 متغير تختصر هذه الطريقة المتغيرات إلى5عوامل مثلا.

وتهدف أيضا إلى تمثيل البيانات الموجودة في فضاء متعدد الأبعاد في فضاء جزئي مولد بمجاور عاملية أي إيجاد متغيرات جديدة غير مترابطة خطيا فيما بينها، وهي توليفات خطية من المتغيرات الأصلية المترابطة فيما بينها.

2. طريقة التحليل العاملي المتناظرAFC Analyse Factorielle Correspondance

تهدف طريقة التحليل العاملي المتناظر إلى دراسة جداول التكرارات. ونظرا لخصائص هذه الطريقة المتميزة أصبحت مجندة في دراسة المتغيرات النوعية، وهي شبيهة في عملها بطريقة التحليل إلى مركبات أساسية، فهي تهدف إلى إيجاد تماثل تجانس بين المشاهدات والمتغيرات التي تترابط فيما بينها.[1]

3. طريقة التحليل العاملي المنصفAFD Analyse Factorielle discriminante

تستخدم طريقة التحليل العاملي المصنف في حالة مجموعة من المتغيرات الكمية الشارحة لمتغيرات كيفية(نوعية) وتعمل هذه الطريقة على إيجاد العلاقة بينهما.

فإذا كانت لدينا q متغيرة كمية تمثل خصائص nمشاهدة، والمشاهدات مقسمة (مصنفة) إلى K مجموعة جزئية، فطريقة التحليل العاملي المصنف تهدف إلى الإجابة على السؤال التالي:

هل الـ K مجموعة جزئية متمايزة فيما بينها؟ وماهية جودة هذا التمايز؟

وللإجابة على هذا السؤال فإن الطريقة تعرف متغيرات جديدة هي توليفة خطية من المتغيرات الأصلية لها الخصائص التالية :

- تأخذ قيما متقاربة بالنسبة للأفراد نفس المجموعة
- تاخد قيما متباعدة بالنسبة لأفراد المجموعات المختلفة[2]

و تهدف طريقة التحليل العاملي المصنف إلى مايلي :

- قياس جودة الأنماط التي يمكن أن تكون عليها المتغيرة التابعة.
- تعين أي تصنيف المشاهدة الجديدة التي تظهر في العينة في المجموعة الجزئية الأقرب إليها.
- تحديد مجموعة المتغيرات الكمية المفسرة التي لها المقدرة أكثر على تحقيق التمايز بين مختلف أنماط المتغيرة التابعة.

---

[1] كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 104

[2] JEAN-MARIE BOUROCHE, GILBERT SAPORTA ,**L'Analyse des données**, Paris 1990, p 63

و الفكرة التي يتم على أساسها تصنيف المفردات في هذه المجموعة أو تلك هي أن يكون التشتت داخل أي مجموعة أقل ما يمكن، وأن يكون التشتت بين المجموعات أكبر ما يمكن[1].

4. التحليل القانوني[2] Analyse cononique

تهدف طريقة التحليل القانوني إلى دراسة العلاقات الخطية الموجود بين مجموعتين من المتغيرات الكمية المأخوذة لنفس المجموعة من الأفراد، أي أننا نبحث عن توليفة خطية من متغيرات المجموعة الأولى، وتوليفة خطية من مجموعة ثانية، و التي تكون مرتبطة بشكل قوي جدا.

وطريقة التحليل القانوني تجمع كل طرق التحليل العاملي، الانحدار المتعدد، تحليل التباين، التحليل العاملي المتناظر، التحليل العاملي المصنف والتحليل إلى مركبات أساسية فكل هذه التطبيقات عبارة عن حالة خاصة من التحليل القانوني.

III-2-2-2 تحليل الخصائص الإحصائية للمتغيرات

الجدول رقم(39): الخصائص الإحصائية للمتغيرات القطاع الخاص قبل الإصلاح

رمز المتغيرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	معامل الاختلاف
pb	35,47	5,06	25,59	41,54	27,82	14,26
CI	30,92	3,01	9,06	34,22	25,59	9,73
VA	38,03	6,24	38,92	45,84	29,16	16,41
CFF	18,1	5,34	28,46	31,29	12,09	29,48
RI	40,43	6,43	41,28	48,71	31,39	15,89
ILP	17,61	4,73	22,37	27,12	11,88	26,86
RS	26,41	4,22	17,83	33,72	21,83	15,99
ENE	55,97	10,86	118,01	69,46	41,89	19,41

المصدر:محسوب انطلاقا من الجدول رقم29

الجدول رقم(40): الخصائص الإحصائية للمتغيرات القطاع الخاص بعد الإصلاح

رمزالمتغيرة	المتوسط	الانحراف المعياري	التباين	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	معامل الاختلاف
pb	45,71	2,81	7,88	49,91	41,95	6,14
CI	43,13	4,96	24,64	49,55	35,86	11,51
VA	47,29	3,06	9,39	53,27	41,8	6,48
CFF	22,67	5,19	26,94	29,54	15,06	22,9
RI	49,75	3,49	12,18	56,51	43,15	7,01

[1] شعوبي محمد فوزي ، النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نموذج للتصنيف، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر1998، ص 38

[2] كماسي محمد الأمين، مرجع سابق، ص 105

ILP	24,8	3,31	10,93	29,81	19,63	13,33
RS	42,89	6,38	40,76	49,91	33,18	14,88
ENE	57,58	5,64	31,82	66,29	47,13	9,8

المصدر:محسوب انطلاقا من الجدول رقم30

أولا: بالنسبة لمتغيرة الإنتاج الخام

نلاحظ أن معامل الاختلاف بالنسبة لهذه المتغيرة قبل الإصلاح يساوي 14.26 وهو أقل من 15% (القيمة المعيارية) وهذا ما يعني أن السلسلة ملساء نوعا ما.

بالمقارنة فإن معامل الاختلاف لمتغيرة الإنتاج الخام للقطاع الخاص بعد الإصلاح يساوي 6.14% وهذا يعني وجود تقارب أكبر لقيم المتغيرة بعد الإصلاح وبالتالي استقرار أكبر للسلسلة

ثانيا: بالنسبة لمتغيرة الاستهلاك الوسيطي

نلاحظ أن معامل الاختلاف للقطاع الخاص قبل الإصلاح يساوي 9.37% وهي اقل من 15% وهذا ما يعني أن السلسلة مستقرة أي أنها ملساء مما يدل على أن قيم المتغيرة متقاربة.

أما بالنسبة لمعامل الاختلاف بعد الإصلاح والذي يساوي 11.5% فهو اكبر من معامل الاختلاف قبل الإصلاح مما يدل على أن السلسلة أقل استقرار بعد الإصلاح.

ثالثا: بالنسبة للقيمة المضافة

بالنسبة لمعامل الاختلاف لسلسلة القطاع الخاص قبل الإصلاح يساوي 16.41% وهذا ما يعني تذبذب السلسلة نوع ما.

بينما بعد الإصلاح نلاحظ انخفاض معامل الاختلاف إلى 6.48% مما يدل على وجود تجانس في انتشار المشاهدات حول متوسطها الحسابي.

رابعا: بالنسبة لمتغيرة إهتلاك الأصول الثابتة

بالنسبة لهذه المتغيرة فإننا نلاحظ أن معامل الاختلاف لسلسلتين أي للقطاع الخاص قبل الإصلاح وبعده هي أكبر من 15% أي أن السلسلتين متذبذبتين بشكل كبير مما يعني أن قيم المتغيرة متباينة، غير أن معامل الاختلاف قبل الإصلاح أكبر منه بعد الإصلاح مما يدل على أن السلسلة الأولى أكبر تذبذبا من السلسلة الثانية.

خامسا: بالنسبة للإيراد الداخلي

يتضح من الجدول أن معامل الاختلاف لهذه المتغيرة قبل الإصلاح يساوي 15.89% وهو أكبر من 15% مما يدل على عدم وجود تجانس في توزيع المشاهدات حول متوسطها الحسابي في حين نلاحظ أن

هذا المعامل انخفض بعد الإصلاحات إلى 7.01% أي أن هناك تجانس في توزيع المشاهدات حول متوسطها الحسابي بعد الإصلاحات.

سادسا: بالنسبة للضرائب المرتبطة بالإنتاج

الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه توضح أن قيمة معامل الاختلاف بالنسبة للضرائب المرتبطة بالإنتاج للقطاع الخاص قبل الإصلاح تساوي 26.86% وهي أكبر من 15% مما يعني أن السلسلة متذبذبة بشكل كبير أي أن قيم المتغيرة متباعدة وجد متباينة.

أما بالنسبة لمعامل اختلاف الضرائب المرتبطة بالإنتاج بعد الإصلاحات فهو يساوي 13.33% مما يدل على أن السلسلة ملساء مستقرة مقارنة بسلسلة الضرائب المرتبطة بالإنتاج قبل الإصلاح.

سابعا: تعويضات الأجراء

بالنسبة لمعاملي الاختلاف لهذه المتغيرة قبل الإصلاح أو بعده نلاحظ أنهما متقاربتان حيث يساوي الأول 15.99% والثاني 14.88% مما يدل على أن السلسلتين متذبذبتان نوعا ما.

ثامنا: بالنسبة للفائض الصافي للاستغلال

نلاحظ أن معامل اختلاف الفائض الصافي للاستغلال قبل الإصلاح يساوي 19.41% وهي أكبر من 15% مما يدل على عدم وجود تجانس في توزيع المشاهدات حول متوسطها الحسابي؛ أي أن السلسلة متذبذبة، في حين نجد أن قيمة هذا المعامل انخفضت بعد الإصلاحات إلى 9.80% وبالتالي أصبحت السلسلة ملساء وتوزيع المشاهدات حول المتوسط الحسابي متجانس.

III-2-2-3 تحليل نتائج النموذج

تم تصنيف افردا الدراسة إلى مجموعتين جزئيتين [1] الأولى تمثل القطاع الخاص قبل الإصلاح والثانية تمثل القطاع الخاص بعد الإصلاح [2]، بمعني أنه يمكن تمثيلها بمحور عاملي واحد يسمي بالمحور العاملي المصنف

أولا: اختبار معنوية المتغيرات المستقلة

في هده الحالة نأخذ بعين الاعتبار إحصائية pseudo.F، وتخص هذه الإحصائية المتغيرات مرة واحدة حيث يكون للنموذ ج دلالة إحصائية عند ما تكون شبه F المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية معين.

---

[1] إن إعادة تصنيف الأفراد أو المشاهدات مبني على أساس حساب المسافة بين كل مشاهدة ومركزي ثقل المجموعتين الجزئيتين، ثم يتم تعين المشاهدة في المجموعة التي يكون مركز ثقلها الأقرب إليها.

[2] أنظر الملحق رقم 2

وباستخدام برنامج STATITCF الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم(41): يوضح نتائج اختبار المتغيرات المستقلة

المحور العاملي	القيم الذاتية	العطالة	إحصائية شبه pseudo.F	درجة الحرية	الاحتمال	الارتباط القانوني	إحصائية wilks
1	21.974	%100	439.48	8	%0.00	0.9965	50.15

المصدر: مستخرج من نتائج الدراسة الإحصائية باستعمال برنامج STATITCF

العمود الاول: يشير إلى المحاور العاملية وهو محور عاملي واحد فقط.

العمود الثاني: يشير إلي القيمة الذاتية أي قيمة التشتت الناتجة عن إسقاط سحابة من النقاط (المشاهدات)على المحور العاملي المصنف المرافق لها

العمود الرابع: يشير إلي القيمة الإحصائية شبه F و المساوية 439.48 وهي أكبر من F المجدولة عند درجة حرية $V_1=8$، $V_2 = n-8 =14$ مما يدل علي وجود دلالة إحصائية للنموذج.

العمود الخامس: يشير إلى دراجات الحرية.

العمود السادس: يشير إلي نسبة الاحتمال وفي هده الحالة يساوي صفر وهي أقل من أي مستوى معنوي أي أن النموذج له معنوية إحصائية.

العمود السابع: يشير إلى مقدار الارتباط القانوني وله نفس دور معامل التحديد وتدل على ارتباط المحور العاملي بالتغير في متغيرات الدراسة وفي هده الحالة يساوي 99.65% وهي قيمة عالية جدا وتدل على 99% من التغير في المحور العاملي مرتبط بالتغير في متغيرات الدراسة.

العمود الثامن: يشير إلى إحصائية wilks المساوية لـ 50.15 وهي تعني جودة التصنيف كلما كانت قيمتها صغيرة.

في الأخير يمكننا الاستنتاج من خلال هذه الإحصاءات أن المجموعتين الجزئيتين متباعدتين عن بعضهما، أي أن التصنيف المستخدم له دلالة إحصائية وبالتالي فإن المتغيرات (PB، CI، VA، CFF، RI، ILP، RS ، ENE) ضمن هذا النموذج لها معنوية إحصائية في تحقيق هذا التصنيف.

ثانيا:تحليل مصفوفة الارتباط

وهي موضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم(42):يمثل مصفوفة الارتباط

	PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
Pb	1.00							
CI	0.912	1.00						
VA	0.966	0.776	1.00					
CFF	0.687	0.725	0.591	1.00				

RI	0.942	0.731	0.993	0.504	1.00			
ILP	0.586	0.154	0.548	0.571	0.579	1.00		
RS	0.487	0.673	0.779	0.731	0.958	0.866	1.00	
ENE	0.023	0.386	0.718	0.02	0.654	0.149	0.482	1.00

المصدر: محسوب انطلاقا من الجدولين رقم(30،29) باستعمال برنامج SPSS

نلاحظ من خلال مصفوفة الارتباط أن جميع متغيرات الدراسة ترتبط فيما بينها ارتباط وثيق موجب مما يدل على أن العلاقة بين مختلف المتغيرات هي علاقة طردية

يرتبط PB ارتباط قوي مع كل من CI، VA، RI، RS حيث يتراوح بين 0.86 و 0.96 وبدرجة أقل مع كل منCFF ، ILP ، بينما يرتبط ارتباطا ضعيفا نوعا ما مع الفائض الصافي للاستغلال(0.482)

يرتبط الفائض الصافي للاستغلال ارتباط ضعيفا نوعا ما مع أغلب المتغيرات يتراوح بين 0.020و 0.482 ويرتبط ارتباط قوي نوعا ما مع كل من VA، RI

ثالثا:دالة النتيجة

بعد إعادة تصنيف المشاهدات تم الحصول على دالة النتيجة التالية وذلك باستخدام برنامج STAITCF

Z= 2.81pb - 1.14CI - 3.05VA + 0.51CFF + 0.17R - 0.25ILP -0.39RS + 0.68ENE

إن المتغيرات في هذه الدالة تعبر عن نسب مئوية وهي متغيرات مركزة ومختصرة في هذه المعادلة الخطية على المحور العاملي المصنف

تمثل معاملات هذه المتغيرات في هذه الدالة المعاملات الحدية، ونجد أن النتيجة Z تتناسب عكسيا مع كل من النسب المئوية للاستهلاك الوسيطي والقيمة المضافة والضرائب المرتبطة بالإنتاج وتعويضات الأجراء في حين أنها تتناسب طرديا مع باقي المتغيرات وتستخدم هذه الدالة في:

- عملية التنبؤ بمدى تجانس أداء القطاع الخاص
- عملية التخطيط

رابعا: الارتباط داخل المجموعات: أعطت المعالجة الإحصائية النتائج التالية:

الجدول رقم(43): يمثل قيم الارتباط بين المتغيرات والمحور العاملي المصنف

المتغيرات	الإرتباط*	مربع الإرتباط
Pb	-0.9968	0.9936
CI	-0.9968	0.9936
VA	-0.9968	0.9936
CFF	-0.9968	0.9936
RI	-0.9968	0.9936
ILP	-0.9968	0.9936

* تمثل الارتباط داخل المجموعات بين المتغيرات والمحور العاملي المصنف

RS	-0.9968	0.9936
ENE	-0.9968	0.9936

المصدر: مستخرج من نتائج الدراسة الإحصائية باستعمال برنامج STATITCF

نلاحظ أن جميع المتغيرات (PB, CI , VA, CFF, RI, ILP, RS, ENE) ترتبط إرتباط قوي لكن عكسيا مع المحور العاملي المصنف، بينما حسب المجموعات فإن المجموعة الأولى ترتبط ارتباط قوي وموجب (0.97) مع المحور العاملي المصنف أما المجموعة الثانية فإنها ترتبط ارتباط قوي هي أيضا ولكنه ارتباط عكسي (-0.97)

خامسا: مدى مساهمة متغيرات الدراسة مجتمعة في تميز القطاع الخاص قبل الإصلاح عن القطاع الخاص بعد الإصلاح

أعطت المعالجة الإحصائية النتائج التالية :

- بالنسبة لمركز ثقل المجموعتين نجد أن فاصلة مركز ثقل المجموعة الأولى (القطاع الخاص قبل الإصلاح) على المحور العاملي هي 0.9749 بينما فاصلة مركز ثقل المجموعة الثانية (القطاع الخاص بعد الإصلاح) على المحور العاملي هي- 0.9749، ومنه فإن المسافة الفاصلة بمفهوم MAALANOBIS هي D=1.9497
- أعطت نتائج التحليل الإحصائي جودة تصنيف 100% حيث صنف القطاع الخاص قبل الإصلاح في مجموعة متميزة عن القطاع الخاص بعد الإصلاح ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل(4): تصنيف المشاهدات على المحورالعاملي المصنف

```
                                    G02                                                 A1.          A3.
                                    B1                                                  A2.  A4.     A5.
                                B7. B2.      B4                                         A8.  A7.     A6 .

                          B6. B10 B11 B9. B5. B8.   B3.                                A10 A9. G01 A11

**********************************************************************************************
*******
EFFECTIFS                 1   1   2   4   1   2   0   1   0   0   0   0   0   0   0   0   4   3   1   4
```

المصدر: مستخرج من نتائج الدراسة الإحصائية باستعمال برنامج STATITCF

III – 2-2-4 مقارنة وتقييم تطور نسب متغيرات جدول حساب الإنتاج والاستغلال للقطاع الخاص:

1 A تمثل مشاهدات الفترة الأولى، أما B تمثل مشاهدات الفترة الثانية

لمقارنة وتقيم تطور متغيرات الدراسة (PB, CI , VA, CFF, RI, ILP, RS, ENE) نقوم بدراسة الفرق بين المجموعتين الجزئيين(قطاع خاص قبل الإصلاح من سنة 1982 إلى سنة 1992، قطاع خاص بعد الإصلاح من سنة 1993 إلى سنة 2003) واختبار مدى مساهمة كل متغيرة من متغيرات الدراسة في إحقاق الفرق بين المجموعتين، وعليه فإننا سنقوم بقياس مدى الفرق في متوسطات المتغيرات خلال سنوات الدراسة ومعرفة لصالح أي فترة (قبل الإصلاح أو بعده).

ونهدف من خلال هذا إلى الإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد فرق بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص قبل الإصلاح في إجمالي الاقتصاد الوطني وبين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص بعد الإصلاح؟ وهل هذا الاختلاف معنوي أما لا ولصالح أي فترة (قبل أو بعد الإصلاح)؟

دراسة مدى وجود فرق في المتوسطات

من أجل قياس مدى وجود في متوسطات متغيرات القطاع الخاص ولصالح أي فترة ما قبل الإصلاح أو بعده نستعمل اختبار المطابقة للمتوسطات T-test for Equality if Mean والذي من خلاله نستطيع اختبار الفرضيتين التاليتين:

$$H_0 : \overline{X}_1 = \overline{X}_2$$
$$H_1 : \overline{X}_1 \neq \overline{X}_2$$

وتحسب T_C بالعلاقة التالية[1]:

$$T_C = \frac{(\overline{X}_1 - \overline{X}_2)}{\sqrt{\frac{\sum (X_{I1} - \overline{X}_2)^2 + \sum (X_{I2} - \overline{X}_2)^2}{n_1 + n_2 - 2}} * \sqrt{\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2}}}$$

حيث: $\overline{X}_1$ متوسط العينة الأولى(القطاع الخاص قبل الإصلاح)

$\overline{X}_2$ متوسط العينة الثانية(القطاع الخاص بعد الإصلاح)

n_1 حجم العينة الأولى

n_2 حجم العينة الثانية

أما T المجدولة فيتم الحصول عليها من جدول ستيودنت عند مستوى معنوية $\alpha/2$ ودرجة حرية $n_1 + n_2 - 2$

[1] FERNANDO OWELLET et GERALD BAILLARGEON, **Analyse de données avec SSPS pour windows**, Edition 10, Les édition SMG 2002, P 61

فإذا كانت T_C تقع خارج المجال $]-T_T, +T_T[$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أن هناك فرق معنوي بين متوسطي المجموعتين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اختبار المطابقة للمتوسطات يستخدم إحصائية Sing(2taied) حيث يوجد اختلاف في متوسط المجموعتين إذا كانت قيمة Sing(2taied) أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$، أما إذا كانت قيمة Sing(2taied) أكبر من مستوى المعنوية α فإنه لا يوجد اختلاف في متوسط العينتين

ويكون الفرق معنوي ذو دلالة إحصائية أي أنه لم يأتي صدفة إذا كان متوسط الفرق " Mean différence " يقع داخل مجال الثقة]Lower, upper[و هذا الأخير لا يحتوي على القيمة صفر، ويكون الفرق لصالح القطاع الذي يكون له متوسط أكبر

ويمكن التعبير رياضيا على ذلك كما يلي:

$$H_0 : \overline{X}_1 = \overline{X}_2$$
$$H_1 : \overline{X}_1 \neq \overline{X}_2$$

فإذا كانت Sing(2taied)<0.05 يتم قبول H_1 ورفض H_0 أي يوجد اختلاف بين المتوسطين ويكون ذو دلالة إحصائية إذا كانت Mean différence تنتمي للمجال]Lower, upper[، أما إذا كانت 0.05<Sing(2taied) فيتم قبولH_0 ورفض H_1 أي لا يوجد اختلاف معنوي بين المتوسطين

والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول رقم(44): يمثل نتائج اختبار المطابقة للمتوسطات ونتائج اختبار Levenés

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
PB	Equal variances assumed	7,084	,015	-5,874	20	,0000096	-10,2464	1,74426	-13,88483	-6,60790
	Equal variances not assumed			-5,874	15,629	,0000259	-10,2464	1,74426	-13,95117	-6,54155
CI	Equal variances assumed	2,425	,135	-6,977	20	,0000009	-12,2100	1,75004	-15,86053	-8,55947
	Equal variances not assumed			-6,977	16,476	,0000027	-12,2100	1,75004	-15,91123	-8,50877
VA	Equal variances assumed	9,682	,005	-4,423	20	,0002618	-9,2691	2,09568	-13,64060	-4,89759
	Equal variances not assumed			-4,423	14,560	,0005286	-9,2691	2,09568	-13,74771	-4,79047
CFF	Equal variances assumed	,260	,615	-2,037	20	,0551002	-4,5718	2,24435	-9,25345	,10982
	Equal variances not assumed			-2,037	19,985	,0551102	-4,5718	2,24435	-9,25367	,11004
RI	Equal variances assumed	8,270	,009	-4,229	20	,0004114	-9,3227	2,20422	-13,92065	-4,72481
	Equal variances not assumed			-4,229	15,430	,0006870	-9,3227	2,20422	-14,00954	-4,63592
ILP	Equal variances assumed	1,128	,301	-4,130	20	,0005190	-7,1882	1,74044	-10,81868	-3,55769
	Equal variances not assumed			-4,130	17,893	,0006357	-7,1882	1,74044	-10,84628	-3,53009
RS	Equal variances assumed	3,626	,071	-7,144	20	,0000006	-16,4864	2,30769	-21,30012	-11,67260
	Equal variances not assumed			-7,144	17,342	,0000015	-16,4864	2,30769	-21,34787	-11,62486
ENE	Equal variances assumed	8,571	,008	-,438	20	,6664356	-1,6145	3,69038	-9,31253	6,08344
	Equal variances not assumed			-,438	15,029	,6679694	-1,6145	3,69038	-9,47907	6,24998

المصدر: محسوب انطلاقا من الجدولين رقم(29،30) باستعمال برنامج SPSS

1. الإنتاج الخام PB

$H_0 : \overline{PB}_1 = \overline{PB}_2$

$H_1 : \overline{PB}_1 \neq \overline{PB}_2$

بما أن Sing(2taied)=0.000259<0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أي أنه يوجد اختلاف بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام قبل الإصلاح ومتوسط نسبة مساهمته بعد الإصلاح.

كما أن متوسط الفرق Mean différence=- 10.24وهي قيمة تقع داخل مجال الثقة]- 13.95،- 6.4[بمعنى أن هذا الفرق ذو دلالة إحصائية أي لم يأتي نتيجة للصدفة وهو لصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح ومنه فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام قد ارتفعت بعد الإصلاح.

2. الاستهلاك الوسيطي CI

$H_0 : \overline{CI}_1 = \overline{CI}_2$

$H_1 : \overline{CI}_1 \neq \overline{CI}_2$

بما أن 0.05>0.000009=Sing(2taied) فإننا نرفض H_0 ونقبلH_1 مما يثبت أن متوسط نسبة استهلاك القطاع الخاص قبل الإصلاح مختلفة عن متوسط نسبة استهلاك القطاع الخاص بعد الإصلاح، وبمأن متوسط الفرق يساوي - 12.21 وهو يقع داخل المجال]-15.86، -8.55 [فإن هذا الفرق معنوي وهو لصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح وبالتالي يمكن القول أن نسبة استهلاك القطاع الخاص زادت بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية أي أن القطاع الخاص أصبح يستخدم استهلاك وسيطي أكبر بعد الإصلاحات.

3. القيمة المضافة VA

$H_0 : \overline{VA}_1 = \overline{VA}_2$

$H_1 : \overline{VA}_1 \neq \overline{VA}_2$

من الجدول يتضح أن قيمة Sing(2taied) التي تساوي 0.000261وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود اختلاف بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة قبل الإصلاح وبعده وبما أن متوسط الفرق الذي يساوي -9.2691 يقع داخل المجال]-13.64، -4.89 [فإنه يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة قبل الإصلاح وبين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بعد الإصلاح وهذا الفرق هو لصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح.

4. اهتلاك الأصول الثابتة CFF

$H_0 : \overline{CFF}_1 = \overline{CFF}_2$

$H_1 : \overline{CFF}_1 \neq \overline{CFF}_2$

بما أن 0.05<0.055=Sing(2taied) فإننا نقبل H_0 ونرفضH_1 أي أن هناك تجانس في استهلاك الأصول الثابتة للقطاع الخاص قبل الإصلاح وبعده ومنه يمكن القول أن القطاع الخاص بعد الإصلاح بقي

يعتمد على ألآت قديمة أي لم يقم بتجديد الآلات بعد الإصلاحات حيث أن متوسط نسبة إهتلاك الأصول الثابتة لم تتجاوز 22% بعد الإصلاح.

5. الدخل الداخلي RI

$H_0 : \overline{RI}_1 = \overline{RI}_2$

$H_1 : \overline{RI}_1 \neq \overline{RI}_2$

نلاحظ من الجدول أن قيمة Sing(2taied)=0.004<0.05 أي أن إحصائية T_C دلالة إحصائية بمعنى نرفضH_0 ونقبل H_1 ومنه نستنتج أن هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسط مساهمة القطاع الخاص قبل الإصلاح وبعده في الدخل الداخلي وهذا الاختلاف هو لصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح.

6. الضرائب المرتبطة بالإنتاج ILP

$H_0 : \overline{ILP}_1 = \overline{ILP}_2$

$H_1 : \overline{ILP}_1 \neq \overline{ILP}_2$

لدينا Sing(2taied)=0.006<0.05 بمعنى أن إحصائية T_C = -4.229 لها معنوية إحصائية، كما أن إحصائية متوسط الفرق التي تساوي -9.322 تقع داخل مجال الثقة]-10.81، -3.557[مما يدل على وجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسبة الضرائب المرتبطة بالإنتاج للقطاع الخاص فبل الإصلاح وبين متوسط نسبة مساهمته بعد الإصلاح أي أن مساهمة القطاع الخاص في موارد ميزانية الدولة زادت بعد الإصلاحات الاقتصادية

7. تعويضات الأجراء RS

$H_0 : \overline{RS}_1 = \overline{RS}_2$

$H_1 : \overline{RS}_1 \neq \overline{RS}_2$

بما أن Sing(2taied)=0.000001<0.05 فإننا نقبلH_1 ونرفض H_0 ومنه فإنه يوجد فرق معنوي بين متوسط نسبة تعويضات الأجراء للقطاع الخاص قبل الإصلاح و متوسط نسبة تعويضات الأجراء للقطاع الخاص بعد الإصلاح وهو لصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح ومنه فإن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل ارتفعت بعد الإصلاحات.

8. الفائض الصافي للاستغلال ENE

$H_0 : \overline{ENE}_1 = \overline{ENE}_2$

$H_1 : \overline{ENE}_1 \neq \overline{ENE}_2$

بما أن 0.05<0.66=Sing(2taied) فإننا نقبل H_0 ونرفضH_1 أي أنه لا يوجد فرق معنوي بين متوسط نسب الفائض الصافي للاستغلال للقطاع الخاص قبل الإصلاح وبعده وتؤكد هذه النتيجة قيمة متوسط الفرق التي تساوي 1.6145- وتقع داخل مجال الثقة]-9.31، 6.08[غير أن هذا المجال يحتوي على القيمة صفر أي يمكن أن يكون متوسط الفرق يساوي الصفر ومن هنا نستنتج أن هناك تجانس في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الفائض الصافي للاستغلال قبل وبعد الإصلاح

III-3 تقييم أثر الإصلاحات على مساهمة القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في القيم المضافة:

تحت هذا العنوان سنقوم بتقييم وتحليل الآثار المترتبة عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على مساهمة كل فرع من الفروع الاقتصادية للقطاع الخاص في القيمة المضافة.

وتم اختيارنا للقيمة المضافة نظرا لصعوبة دراسة أثر الإصلاحات على مساهمة كل نشاط من القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في حسابات الإنتاج والاستغلال، وباعتبار أن القيمة المضافة هي النتيجة الصافية للحسابات الإنتاج كما تمثل الإضافة التي ساهم بها هذا الفرع في الاقتصاد الوطني.

III– 3-1 القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص

كما رأينا سابقا فإن القطاع الخاص يتميز بتنوع نشاطات ه وتغيره كلما اقتضت الضرورة، فبعد الاستقلال لم يكن ينشط بشكل واضح وكان مقتصر على بعض الفروع الاقتصادية فقط أما الآن فهو ينشط في معظم القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

فمنذ سنة 1982 كان القطاع الخاص ينشط في كل الفروع الاقتصادية ما عدا قطاع المحروقات، والمياه والطاقة، والخدمات والأشغال البترولية، وابتدأ من سنة 1994 بدأ القطاع الخاص ينشط في قطاع المحروقات[1].

[1] أنظر الملحق رقم (1)

وقد قمنا بتجميع الفروع والأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص في سبع قطاعات على النحو التالي [1]:

1. **قطاع الزراعة(AGR):**
2. **قطاع الطاقة والمناجم(ENR):** ويضم الفروع التالية:
   - فرع المحروقات
   - فرع المناجم والمقالع
3. **قطاع الصناعة(IND):** ويضم الفروع التالية:
   - الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية.
   - صناعة مواد البناء.
   - الصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك.
   - الصناعات الغذائية.
   - صناعة النسيج والملابس
   - الجلود والأحدية
   - الخشب والفلين وورق المطابع.
   - صناعات مختلفة.
4. **قطاع البناء والأشغال العمومية(BTP) :**
5. **قطاع النقل والاتصالات(TR-C) :**
6. **قطاع التجارة(COM):**
7. **قطاع الخدمات(SER):** ويضم الفروع التالية:
   - الفنادق والمقاهي والمطاعم.
   - خدمات مقدمة للمؤسسات.
   - خدمات العائلات.

وقد تم استخدام نسبة القيمة المضافة أي القيمة المضافة للقطاع الخاص التي يساهم بها في كل فرع من الفروع السابقة إلى القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الخاص، وذلك بهدف استبعاد أثر التضخم.

[1] تم التجميع على أساس أن هذه الفروع والأنشطة تنتمي لنفس قطاع النشاط

الجدول رقم (45): توزيع نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية (1982 - 2003)

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	AGR	ENR	END	BTP	TR-C	COM	SER
1982	26,88	0,63	9,88	14,92	3,57	33,37	10,75
1983	25,85	0,44	10,24	15,70	4,01	32,16	11,61
1984	21,57	0,19	12,97	15,74	7,45	31,36	10,71
1985	25,38	0,26	11,18	15,02	8,19	29,44	10,52
1986	22,35	0,15	11,75	14,44	7,59	33,45	10,26
1987	27,35	0,13	12,47	13,99	7,25	27,63	11,17
1988	33,68	0,23	10,91	12,79	6,70	25,54	10,15
1989	34,76	0,11	8,36	12,13	6,36	28,97	9,31
1990	33,94	0,06	8,63	14,21	7,24	26,64	9,28
1991	30,74	0,12	8,12	16,55	7,24	29,37	7,86
1992	35,20	0,03	6,01	16,48	8,64	25,22	8,41
1993	29,60	0,02	4,67	16,79	8,33	32,29	8,30
1994	26,81	0,26	4,93	17,11	7,49	34,73	8,67
1995	27,43	0,34	4,47	15,47	7,97	35,17	9,15
1996	29,59	2,84	4,14	13,58	10,50	30,77	8,59
1997	23,64	3,23	5,01	14,85	12,06	32,06	9,14
1998	27,42	2,40	5,76	14,44	11,95	29,84	8,19
1999	26,88	3,38	6,04	13,84	13,05	28,89	7,91
2000	24,08	5,15	6,92	13,86	13,78	28,34	7,88
2001	25,05	3,84	6,76	13,54	15,87	27,46	7,47
2002	23,27	6,06	6,50	14,73	15,15	26,62	7,66
2003	25,07	7,18	6,12	14,00	15,04	25,35	7,24

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم(1)

III-3-2 تحليل تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في القيمة المضافة:

قبل التطرق إلى تحليل تطور نسب مساهمة الفروع الاقتصادية الخاصة في القيمة المضافة سنقوم بتحليل الخصائص الإحصائية لنسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية الخاصة في القيمة المضافة والممثلة في الجدول أدناه

الجدول رقم(46): الخصائص الإحصائية لنسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية الخاصة في القيمة المضافة

الخصائص الإحصائية	AGR	ENR	END	BTP	T.CO	Com	SER
المتوسط الحسابي	27,57	1,68	7,81	14,74	9,34	29,76	9,10
الانحراف المعياري	4,01	2,22	2,79	1,30	3,54	3,03	1,30
معامل الاختلاف %	14,54	132,09	35,75	8,80	37,93	10,18	14,29
القيمة القصوى	35,20	7,18	12,97	17,11	15,87	35,17	11,61
القيمة الدنيا	21,57	0,02	4,14	12,13	3,57	25,22	7,24

المصدر: محسوب انطلاقا من الجدول السابق

من الأرقام المسجلة في الجدول أعلاه يتضح أن أكبر نسبة مساهمة في القيمة المضافة من طرف القطاع الخاص يحققها قطاع التجارة بمعدل 30% تقريبا. كما يتضح أن معامل الاختلاف صغير بالنسبة لبعض القطاعات، كقطاع التجارة وقطاع البناء مما يدل على وجود تجانس في توزيع المشاهدات حول متوسطها الحسابي، وبالنسبة لقطاعات أخرى كقطاع النقل والمواصلات وقطاع الطاقة والمناجم وقطاع الصناعة مما يعني عدم وجود تجانس في انتشار المشاهدات حول متوسطها الحسابي، أما بالنسبة لباقي القطاعات فهي متوسطة على العموم مما يدل على وجود نوع من التجانس في توزيع المشاهدات.

1- قطاع الزراعة:

الشكل (5): يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع الزراعي الخاص في القيمة المضافة

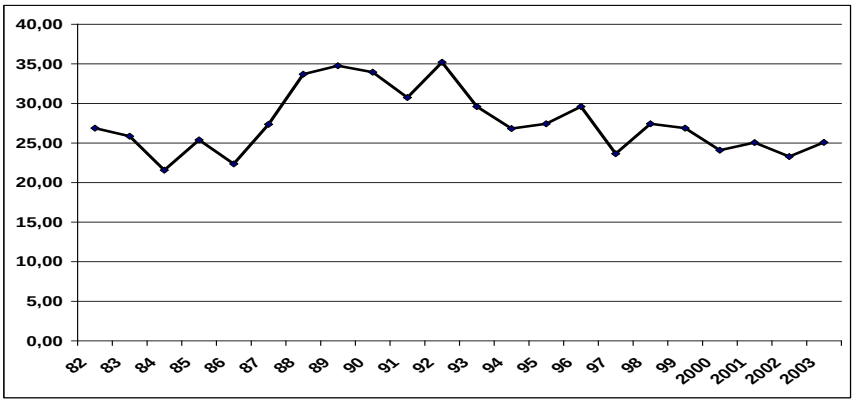

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

من خلال البيان أعلاه يتضح أن السلسلة قليلة التذبذب وهذا ما تؤكده قيمة معامل الاختلاف ال تي بلغت 14.54% (CV<15%)مما يعكس وجود تجانس في توزيع المشاهدات حول متوسطها الحسابي، ويحتل القطاع الزراعي الرتبة الثانية من حيث مساهمته في القيمة المضافة حيث يمثل 27.57% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص، ونلاحظ من خلال الشكل أن نسبة مساهمة القطاع انخفضت انطلاقا من سنة 1982 أين كانت تمثل 26.88% واستمرت في الانخفاض إلى غاية 1984، ثم ارتفعت من جديد سنة 1985 وهذا نتيجة لإصدار القانون العقاري 1983 والذي كان يهدف إلى تسهيل حيازة الأرضي الفلاحية

للقطاع الخاص وإلغاء سقف الحيازة على الأراضي والعقارات الخاصة المحدد سنة 1971 من خلال تنظيم الثورة الفلاحية .

عرفت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة تحسنا ملحوظ انطلاقا من سنة 1987 إذ ارتفعت نسبة مساهمته من 27.35% إلى 33.68% سنة 1988، ثم ارتفعت إلى 35.20% سنة 1992 ويعود هذا التحسن في مساهمة القطاع الزراعي الخاص لإجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص إلى إصدار قانون التوجيه العقاري الذي تم بموجبه منح ملكية المستثمرات الفلاحية للمزارعين كما تم رد بعض الأراضي المؤممة لأصحابها وإلغاء قانون الثورة الزراعية ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل.

بعد سنة 1992 بدأت مساهمة القطاع الزراعي في الانخفاض إذ انخفضت من 35.20% سنة 1992 الى27.43% سنة 1995ويعود هذا الانخفاض إلى تحويل الكثير من الثروات التي ينتجها هذا القطاع نحو النشاطات التجارية بعد تحرير التجارة الخارجية.

استمرت مساهمة القطاع الخاص الزراعي في الانخفاض خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى سنة 2002 حيث بلغت اقل نسبة لها سنة 1997 فسجلت 23.24% وهذا نتيجة للجفاف الحاد الذي مس معظم مناطق البلاد خلال هذه الفترة.

في سنة 2003 شهدت مساهمة القطاع الخاص الزراعي تحسنا طفيف وهذا نتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق في سنة 2000 والذي بدأت أثاره في الظهور وإلى تحسن الأوضاع المناخية كذلك.

2- قطاع الطاقة والمناجم

الشكل رقم(6):يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع الطاقة والمناجم الخاص في القيمة المضافة

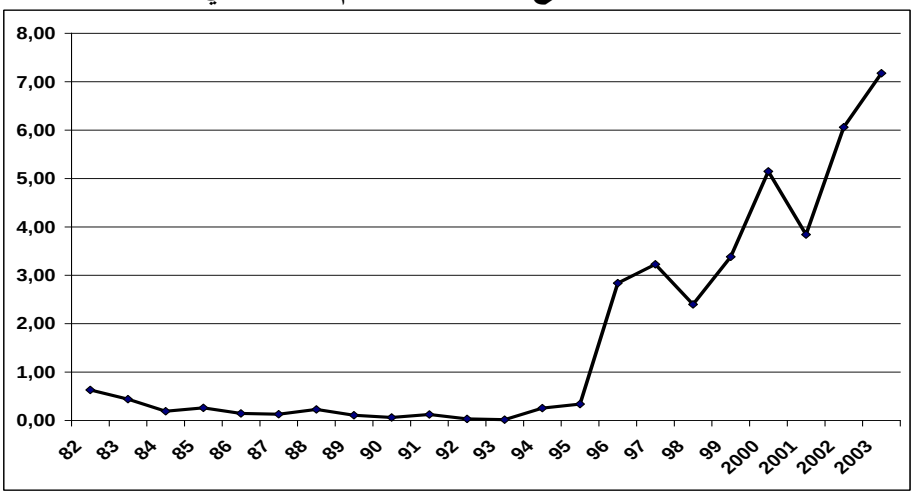

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن السلسلة متذبذبة بشكل كبير وحاد وهذا ما تؤكده قيمة معامل الاختلاف التي بلغت 132.09%، إلا أن مساهمة قطاع الطاقة والمناجم الخاص في القيمة المضافة ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث تقدر ب 1.68% خلال سنوات الدراسة.

ويمكن تقسيم المنحنى إلى مرحلتين:

الفترة الممتدة من 1982 إلى 1994 تميزت بنوع من الاستقرار حيث تكاد تكون نسبة مساهمة هذا القطاع منتظمة لكنها ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز 0.26% ويعود هذا لاحتكار الدولة لهذا القطاع طيلة هذه الفترة

أما الفترة الممتدة من 1995إلى 2003 فقد تميزت بتزايد مستمر لنسبة مساهمة قطاع الطاقة والمناجم في القيمة المضافة وقد بلغت أكبر نسبة لها سنة 2003 وقدرت بـ 7.18% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص وترجع هذه الزيادة المستمرة خلال هذه الفترة إلى مساهمة الكثير من الخواص في انجاز مشاريع محطات البنزين وغيرها بالإضافة إلى عقود المقاولة من الباطن التي منحتها سونطراك لبعض الخواص.

3- القطاع الصناعي

الشكل رقم(7): يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في القيمة المضافة

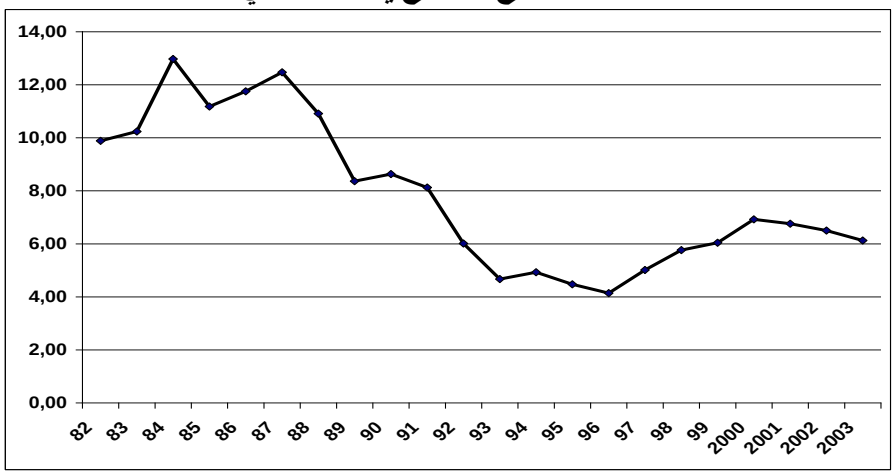

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

نلاحظ من خلال البيان أعلاه أن السلسلة تذبذبت بشكل كبير وحاد وهذا ما تؤكده قيمة معامل الاختلاف الذي بلغت 35.75% (CV>15%) مما يدل على أن نسبة مساهمة القطاع الخاص الصناعي متقلبة، فهذه الأخيرة بدأت بالارتفاع انطلاقا من 9.88% سنة 1982 وصولا إلى 12.47% سنة 1987 وهذا رجع في اعتقادنا إلى الامتيازات والحوافز التي منحها قانون الاستثمار الثالث (قانون 82 - 11) إلى المستثمرين الخواص في هذا القطاع.

انطلاقا من سنة 1988 عرفت مساهمة القطاع الصناعي انخفاضا ملحوظ إذ انخفضت من 10.91% سنة 1988 إلى 8.36% سنة 1989 ويعود هذا إلى تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية مما أدى إلى

خلق مشاكل على مستوى تموين المؤسسات الصناعية الخاصة حيث أن هذه الأخيرة كان نشاطها مرتبط بشكل كبير بالتموين الخارجي، بالإضافة إلى صعوبة تموين فروع القطاع الصناعي بالمواد الأولية نتيجة للأزمة الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة.

استمرت نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في القيمة المضافة في الانخفاض إذ انخفضت من 8.36% سنة 1990 إلى أقل نسبة لها سنة 1996 بمقدار 4.14% ويعود هذا الانخفاض إلى تحول معظم المنتجين من القطاع الصناعي إلى قطاع التجارة (الاستيراد) نتيجة لتحرير التام للتجارة الخارجية في سنة 1995 مما أدى إلى إغراق الأسواق بالمنتجات الأجنبية، وهذا بدوره تسبب في تراجع الإنتاج الوطني وإغلاق العديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الخاصة لعدم قدرتها على منافسة المنتجات المستوردة بالإضافة إلى تضررها من الأوضاع الأمنية السيئة التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة.

بعد سنة 1997 بدأت مساهمة القطاع الخاص الصناعي في التحسن تدريجيا وهذا نتيجة لإصدار قانون الاستثمار 1993 وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات الخاصة إذ استحوذ هذا القطاع على أكبر نسبة من الاستثمارات الخاصة ونتيجة كذلك لتحسن الظروف الأمنية.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية

الشكل رقم(8): يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية الخاص في القيمة المضافة

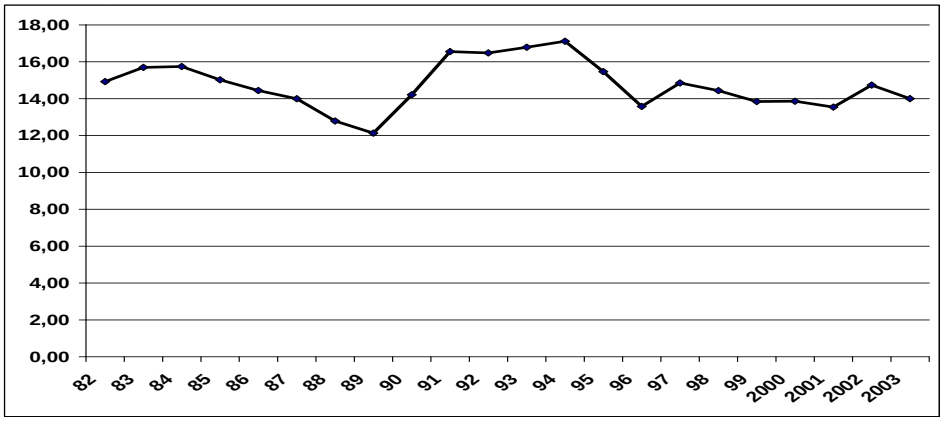

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

نلاحظ أن نسب مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة أقل تشتتا وهو ما يظهره معامل الاختلاف CV= 8.8%، ويحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص وذلك بمعدل يقارب 15% من هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من 1982إلى 2003.

من المنحنى نلاحظ بأن الفترة الممتدة من 1982 إلى 1989 عرفت تراجع مستمر لمساهمة هذا القطاع في القيمة المضافة وذلك نتيجة لدخول شركات أجنبية في بداية الثمانينات للجزائر تعمل في هذا المجال. أما فترة التسعينات فقد شهدت تحسن ملحوظ لمساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية وذلك نتيجة لحل بعض

المؤسسات التابعة للقطاع العام والتي تعمل في هذا الميدان ونتيجة أيضا للانفتاح على القطاع الخاص خلال هذه الفترة.

5- قطاع النقل والاتصالات

الشكل رقم(9): يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات الخاص في القيمة المضافة

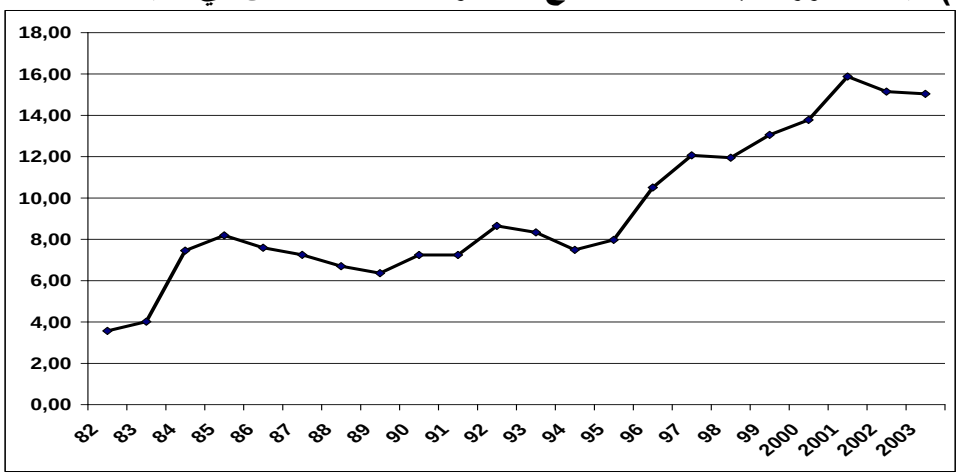

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

إن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة في قطاع النقل والاتصالات تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز 15% طيلة الفترة الممتدة من 1982إلى 2003 وبمتوسط 9.34% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص خلال نفس الفترة.

كما تتميز نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات بالتذبذب الكبير وهذا ما تؤكده قيمة معامل الاختلاف التي تساوي 37.93% أي أن CV>15%

إن مساهمة هذا القطاع في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص هي في ارتفاع متزايد وبدراجات متفاوتة انطلاق من سنة 1982 إلى 1990 وهذا راجع إلى المزايا والتشجيعات التي منحت للخواص فيما يتعلق بنقل البضائع ونقل المسافرين. أما في فترة التسعينات وما بعدها فيتضح بأن هناك ارتفاع كبير يعود إلى فتح المجال أمام المتعاملين الخواص خلال سنة 1999 في مجال النقل البري والجوي والبحري وكذلك في الاتصالات.

6- القطاع التجاري

الشكل رقم (10):يمثل تطور نسبة مساهمة القطاع التجاري الخاص في القيمة المضافة

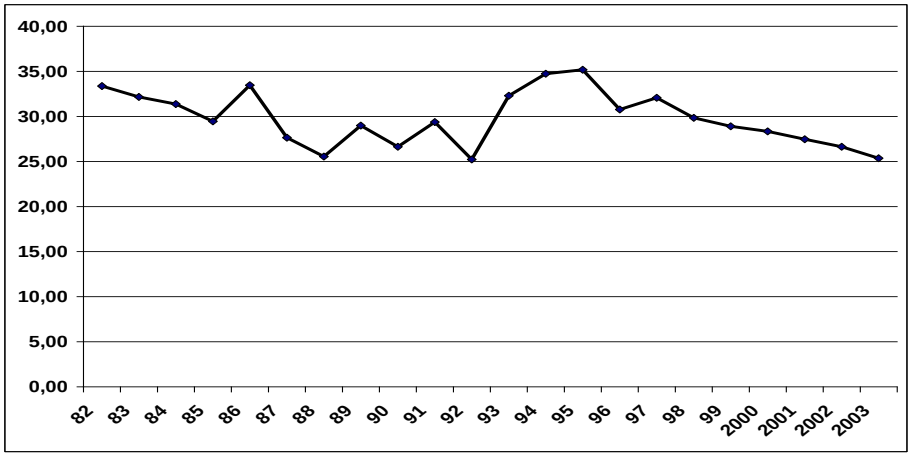

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

يتضح من البيان أعلاه أن السلسلة قليلة التذبذب وهو ما تعكسه قيمة معامل الاختلاف التي بلغت 10.18%

وتمثل مساهمة القطاع التجاري أكبر نسبة مساهمة في القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص بمعدل 29.76% خلال الفترة الممتدة من 1982 إلى 2003.

يتضح من المنحنى أن الفترة الممتدة من 1982 إلى 1990 عرفت تدنى مستمر لمساهمة القطاع التجاري الخاص في القيمة المضافة، ويرجع ذلك إلى تطبيق قانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي أدى إلى توجيه جزء من الاستثمار التجاري إلى فروع الصناعة نتيجة للامتيازات التي منحها قانون الاستمار82-11 للقطاع الصناعة.

أما بعد هذه الفترة أي ابتدأ من سنة 1992 فنلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لمساهمة القطاع التجاري الخاص في القيمة المضافة وذلك نتيجة لتطبيق الإجراءات المتعلقة بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال هذه الفترة.

7- قطاع الخدمات

الشكل رقم(11): يمثل تطور نسبة مساهمة قطاع الخدمات الخاص في القيمة المضافة

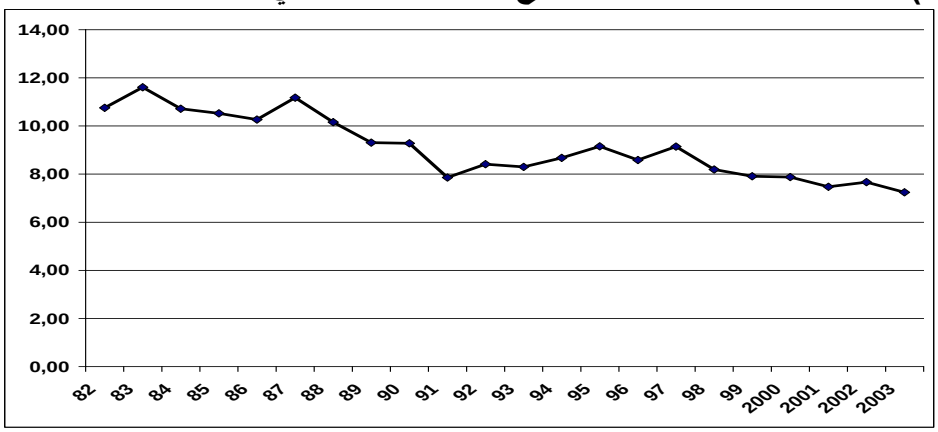

المصدر: مرسوم انطلاقا من الجدول رقم (45)

من البيان يتضح بأن الظاهرة متجانسة نوعا ما وهذا ما تعكسه قيمة معامل الاختلاف التي تساوي 14.29% والتي هي أقل من القيمة المعيارية.

إن مساهمة قطاع الخدمات في القيمة المضافة كانت مرتفعة سنة 1983 وتقدر بـ11.61% ثم عرفت انخفاض مستمر لتصل إلى 10.26% سنة 1986، بعدها سجلت تحسن طفيف سنة 1987 وذلك بـ 11.70%، ثم عادت للانخفاض من جديد واستمرت في هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1991 حيث سجلت 7.8% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص. وانطلاقا من سنة 1992 شهدت تحسن طفيف إذ وصلت إلى 9.15% سنة 1995، ثم عادت إلى الانخفاض من جديد وبشكل مستمر ويعود ذلك في نظرنا إلى الأوضاع الأمنية السيئة التي عرفتها البلاد خلال فترة التسعينات والتي أدت إلى إحجام السواح عن القدوم إلى الجزائر.

III-3-3 مقارنة متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل وبعد الإصلاح:

نهتم هنا بدراسة معنوية الفرق بين متوسط مساهمة القطاعات الاقتصادية للقطاع الخاص في القيمة المضافة قبل الإصلاح ومتوسط نسب مساهمة هذه القطاعات بعد الإصلاح، وذلك لتحديد اثر الإصلاحات على كل قطاع أكان سلبي أم إيجابي.

وللقيام بهذا الاختبار تم أخذ عينتين؛ الأولى وتمثل القطاع الخاص قبل الإصلاح وتمتد من 1982إلى 1992، والثانية وتمثل القطاع الخاص خلال فترة الإصلاح وبعدها وتمتد من 1993إلى 2003. وتم استعمال اختبار المطابقة للمتوسطات.

الجدول رقم(47): متوسط نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص

الوحدة: نسبة مئوية

القطاعات	المتوسط قبل الإصلاح	المتوسط بعد الإصلاح
AGR	28.88	26.26
ENR	0.21	3.15
END	10.05	5.57
PTH	14.72	14.75
T.CI	6.75	11.93
COM	29.38	30.14
SER	10	8.2

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول رقم(45)

أما نتائج اختبار المطابقة للمتوسطات فهي ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(48): نتائج اختبار المطابقة للمتوسطات نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
AGR	Equal variances assumed	12,704	,002	1,590	20	,1275	2,6236	1,65021	-,81864	6,06592
	Equal variances not assumed			1,590	13,774	,1345	2,6236	1,65021	-,92116	6,16844
ENR	Equal variances assumed	15,148	,001	-4,112	20	,0005	-2,9409	,71518	-4,43275	-1,44907
	Equal variances not assumed			-4,112	10,113	,0021	-2,9409	,71518	-4,53203	-1,34979
END	Equal variances assumed	5,152	,034	6,400	20	,0000	4,4727	,69886	3,01494	5,93052
	Equal variances not assumed			6,400	14,083	,0000	4,4727	,69886	2,97466	5,97079
PTH	Equal variances assumed	,209	,652	-,039	20	,9696	-,0218	,56611	-1,20271	1,15907
	Equal variances not assumed			-,039	19,678	,9696	-,0218	,56611	-1,20395	1,16031
T.CO	Equal variances assumed	5,052	,036	-5,042	20	,0001	-5,1773	1,02693	-7,31941	-3,03513
	Equal variances not assumed			-5,042	15,186	,0001	-5,1773	1,02693	-7,36379	-2,99076
COM	Equal variances assumed	,138	,714	-,580	20	,5685	-,7609	1,31222	-3,49815	1,97633
	Equal variances not assumed			-,580	19,866	,5685	-,7609	1,31222	-3,49933	1,97752
SER	Equal variances assumed	3,858	,064	4,508	20	,0002	1,8027	,39991	,96853	2,63692
	Equal variances not assumed			4,508	15,567	,0004	1,8027	,39991	,95303	2,65242

المصدر: محسوب انطلاقا من الجدول رقم(45) باستخدام برنامج SPSS

1. بالنسبة لقطاع الزراعة:

بما أن sig(2-tailled) = 0.127 وهي أكبر من α= 0.05 فإننا نقبلH_0 ونرفض H_1 أي أنه لا يوجد اختلاف بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل الإصلاح و متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص بعد الإصلاح. وهذه النتيجة تؤكدها إحصائية Mean Différence = 1.65 والتي تنتمي إلى مجال الثقة]6.06، 0.81 - [أي أن هذا الفرق يمكن أن يأخذ القيمة صفر.

2. قطاع الطاقة والمناجم

لدينا sig(2-tailled)=0.0005 <α=0.05 بمعنى أن لإحصائية t ستيودانت المحسوبة (tc= -4.12) دلالة إحصائية ومنه يتم رفض H0 وقبول H1 أي أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مساهمة قطاع الطاقة والمناجم في إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص قبل الإصلاح ومتوسطها بعد الإصلاح وهو لصالح الفترة الثانية أي بعد الإصلاح.

3. قطاع الصناعة

بما أن sig(2-tailled)=0.00 <α=0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1 أي أنه يوجد اختلاف معنوي بين متوسط نسبة مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل الإصلاح ومتوسط نسبة مساهمة هذا القطاع بعد الإصلاح وهو لصالح الفترة الأول، أي قبل الإصلاح ومنه نستنتج بأن الإصلاحات كان لها أثر سلبي على قطاع الصناعة الخاص

4. قطاع البناء والأشغال العمومية

من الجدول نلاحظ أن sig(2-tailled) = 0.96 أكبر من α وهذا ما يدل على عدم وجود فرق بين متوسط نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في القيمة المضافة خلال الفترتين قبل الإصلاحات وبعدها.

5. قطاع النقل والاتصالات

بما أن sig(2-tailled)=0.0001 <α=0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1 أي أنه يوجد اختلاف معنوي بين متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل والاتصالات في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل الإصلاح ومتوسط نسبة مساهمة هذا القطاع بعد الإصلاح وهو لصالح الفترة الثانية، أي بعد الإصلاح

وتؤكد هذه النتيجة إحصائية Mean Différence = 1.02 والتي لا تنتمي إلى مجـال الثقـة]3.03-، 7.31 - [أي أن هذا الفرق لا يمكن أن يساوي صفر.

6. قطاع التجارة

لدينا sig(2-tailled) = 0.56 أكبر من α= 0.05 ومنه فإننا نقبلH_0 ونرفض H_1 أي أنه لا يوجد اختلاف بين متوسط نسبة مساهمة قطاع التجارة الخاص في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل الإصلاح و متوسط نسبة مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص بعد الإصلاح. أي أن الإصلاحات لم يكن لها تأثير على مساهمة القطاع التجاري الخاص في القيمة المضافة

7. قطاع الخدمات

بما أن sig(2-tailled)=0.0004 <α=0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1 أي أنه يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسبة مساهمة قطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص قبل الإصلاح ومتوسط نسبة مساهمة هذا القطاع بعد الإصلاح وهو لصالح الفترة الأولى أي قبل الإصلاح

خاتمة الفصل الثالث

من خلال التحليل السابق نخلص إلى ما يلي:

1. كان للإصلاحات تأثير على بعض خصائص القطاع الخاص إذ كان لها تأثير على كل من وتيرة إنشاء المؤسسات الخاصة حيث تضاعف عدد ها بعد الإصلاحات، كما كان لها تأثير على طبيعة نشاطها، في حين لم يكن للإصلاحات تأثير على حجم مؤسسات القطاع الخاص وعلى شكلها القانوني.
2. إن هناك فرق معنوي ولصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح في أغلب حسابات الإنتاج والاستغلال (PB, CI, VA, RS, ILP) حيث زادت مساهمة القطاع الخاص بعد الإصلاح في كل من الناتج الخام والاستهلاك الوسيطي والقيمة المضافة وتعويضات الأجراء والضرائب المرتبطة بالإنتاج. بينما لم يكن هناك فرق بين متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الفائض الصافي للاستغلال وفي استهلاك الأصول الثابتة.
3. باستخدام طريقة التحليل العاملي المصنف AFD تم تصنيف القطاع الخاص إلى مجموعتين (قطاع خاص قبل الإصلاح، قطاع خاص بعد الإصلاح) وكانت جودة التصنيف 100% مما يعكس القدرة الكبيرة للمتغيرات الدراسة على تميز القطاع الخاص قبل الإصلاح عن القطاع الخاص بعد الإصلاح.
4. ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في زيادة نسبة مساهمة قطاع الطاقة والمناجم وقطاع النقل والاتصالات في القيمة المضافة حيث أظهر اختبار فرضية تساوي متوسط نسبة مساهمتهما في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص وجود فرق معنوي لصالح فترة الإصلاح.
5. أثرت الإصلاحات سالبا على نسبة مساهمة قطاع الصناعة وقطاع الخدمات في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص إذ انخفضت نسبة مساهمتهما بعد الإصلاح، بينما لم يكن لها أثر على مساهمة باقي القطاعات في إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص.

الخـــــــاتمة

الخاتمة العامة

من المتعارف عليه أن القطاع الخاص يمثل محورا هاما لسياسة الانفتاح الاقتصادي المعتمدة في الآونة الأخيرة من طرف أغلب الدول النامية

والجزائر كغيرها من ه ذه الدول لم تخل بهذه القاعدة، وذلك بانتهاجها لسلسة من الإصلاحات الاقتصادية بغرض الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة.

وقد حاولنا من خلال هذا العمل المتواضع تحليل أثر الإصلاحات على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.

ومكنتا هذه الدراسة من استخلاص النتائج التالية:

إن القطاع الخاص في الجزائر مر بمراحل مختلفة لكنه استطاع التكيف مع متطلبات كل مرحلة لتحقيق أهدافه المتمثلة في تعظيم الربح وذلك بفضل ما يمتاز به من حيوية ومرونة والقدرة الكبيرة على التأقلم السريع مع مختلف القوانين، كما ساعده على ذلك صغر حجم مؤسساته.

إن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في التسعينات عملت على تحضير مناخ استثماري ملائم وعلى توفير بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة لنشاط القطاع الخاص، إذ من خلال هذه الإصلاحات منحت الحرية لهذا الأخير لممارسة أي نشاط يرغب فيه دون قيد، كما منحت له العديد من الضمانات والامتيازات والحوافز الجبائية وغيرها.

إن الانفتاح على القطاع الخاص والسرعة في إصدار القوانين المساعدة على ذلك لم تواكبها سرعة في التخفيف من الإجراءات والعراقيل التي تعيق نشاط هذا القطاع إذ لا يزال يعاني من العديد من العقبات التي تعيق تطوره، والمتمثلة خاصة في مشكلة وجود العقار الصناعي والعراقيل البيروقراطية ومشكلة التمويل.

أما النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة الإحصائية لبيانات القطاع الخاص فتتمثل في:

الخاتمة

معظم مؤسسات القطاع الخاص مؤسسات حديثة النشأة حيث أن 68% من مجموع هذه المؤسسات أنشئت بعد سنة 1994، وتتمركز أغلبها في المناطق الشمالية كما تمتاز بصغر حجمها وذلك نظرا للإمكانيات المالية المحدودة ولغياب روح المخاطرة لدى الخواص. لكن بالرغم من صغر حجمها إلا أنها تحتل مكانة كبيرة في التشغيل نظرا لاعتمادها على عنصر العمل أكثر من رأس المال بسبب انخفاض التقنية.

عدم امتلاك القطاع الخاص لاستراتيجيات مستقبلية إذ أن طبيعة نشاطه أثبتت أنه ينشط في الفروع التي تستجيب لمتطلبات السوق الحالية، وفي الفروع السهلة التي لا تتطلب استثمارات ضخمة ولا تكنولوجيا عالية ولا يد عاملة مؤهلة.

لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية بشكل كبير في رفع وتيرة الاستثمار الخاص في الجزائر حيث ارتفع المتوسط السنوي للاستثمار الخاص من 1255مشروع قبل الإصلاح إلى 5640 مشروع بعده. وأدت كذلك إلى زيادة مناصب الشغل المنشأة من طرف القطاع الخاص إذ ارتفع معدل المناصب المنشأة سنويا من 14842 منصب إلى 214859 منصب، كما عملت على تغيير التوجهات الاستثمارية للمستثمرين الخواص إذ انخفضت نسبة الاستثمار في بعض القطاعات كقطاع الصناعة مقابل ارتفاع كبير للاستثمار في بعض القطاعات الأخرى كقطاعات النقل والاتصالات وقطاع البناء والأشغال العمومية.

تم تصنيف سنوات الدراسة في مجموعتين تعكس تجانس أداء القطاع الخاص، المجموعة الأولى تمثل القطاع الخاص قبل الإصلاح أما المجموعة الثانية تمثل القطاع الخاص بعد الإصلاح وذلك بجودة تصنيف 100%.

أما عن إنتاجية القطاع الخاص فإن الإصلاحات الاقتصادية أدت إلى رفعها حيث أن اختبار فرضية تساوي متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الإنتاج الخام والقيمة المضافة لفترة ما قبل الإصلاح وبعدها أثبتت وجود اختلاف معنوي لصالح القطاع الخاص بعد الإصلاح. كما ساهمت الإصلاحات أيضا في رفع موارد الخزينة المتأتية من هذا القطاع حيث أظهر اختبار فرضية تساوى متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الضرائب المرتبطة بالإنتاج وجود اختلاف لصالح هذا القطاع بعد الإصلاح وكذلك الأمر بالنسبة لتعويضات الأجراء.

بالرغم من تأثير الإصلاحات على إنتاجية القطاع الخاص إلا أنها لم تؤثر على خلق الثروة من طرف هذا الأخير ولم تسهم في زيادة مشاركة هذا القطاع في الادخار الوطني إذ أثبت اختبار فرضية تساوي

متوسط نسبة مساهمة هذا القطاع في الفائض الصافي للاستغلال قبل الصلاح وبعده وجود تجانس في المتوسطات.

بناءا على النتائج المتوصل إليها ومن أجل إثراء بحثنا ه ذا نضع بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتحسين أداء القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، والمتمثلة في:

1. تحرير الخدمات الأساسية للبنى التحتية وإرفاقها بالقوانين التي تشجع المنافسة، وكذا ترقية مساهمة القطاع الخاص في البنية التحتية لأن هذا من شأنه أن يساعد على خفض التكاليف وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات الخاصة.
2. تحسين إمكانية حصول القطاع الخاص على القروض وذلك من خلال :
   - إعادة هيكلة البنوك العمومية الرئيسية ومن ثم خوصصتها
   - تشجيع تطوير البنوك الوطنية الخاصة مما سيساعد على المنافسة داخل النظام البنكي وهذا سيسهم في تطور النظام البنكي وفي تلبية حاجيات تمويل المؤسسات والاستثمارات الخاصة.
   - تطوير السوق المالية.
   - عصرنة المعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تسهيل عمل البنوك أثناء عملية تقييمها.
3. خلق مناطق صناعية جديدة، وإسناد مهمة تهيئة المناطق الموجودة إلى متعهدين خواص في إطار عقود التنازل تمر عن طريق عرض مناقصات للتنافس وذلك من أجل تسهيل عملية الحصول على العقار الصناعي.
4. ضرورة الإسراع في تنفيذ عملية الخوصصة.
5. يجب تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالاستثمار وتطهير الإدارة من كل عوامل البيروقراطية وذلك بتغيير الدهنيات الإدارية وسلوك المسيرين وعمال الهيئات المشرفة على الاستثمار.
6. وضع دراسات عن الفرص الاستثمارية المتاحة واقتراح المشروعات التي يستطيع هذا القطاع تنفيذها وذلك لتقليل من المخاطر التي يتخوف منها المتعاملون الخاص

وفي الختام ومن بحثنا تمكنا من استنباط أفاق للبحث، وجوانب أخرى تحتاج إلى دراسة لم تسع البحث مناقشتها ونطرحها في النقاط التالية:

1. مستقبل القطاع الخاص في ظل انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة.

2. إجراء دراسة مقارنة بين اثر الإصلاحات على أداء القطاع الخاص في الجزائر واثر الإصلاحات على أداء القطاع الخاص في دول المغرب العربي.

تم بعون الله تعالى

قائمة المراجع

1 – قائمة المراجع باللغة العربية

أ- قائمة الكتب

01 أحمد هنـــــي: **اقتصاد الجزائر المستقلة** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1991

02 أحمد جمال الدين موسى: **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار النهضة العربية القاهرة، 2003

03 أحمد رفاعي غنيم، نصر محمـــود صبري: **التحليل العاملي للبيانات باستخدام SSPS**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع 2000

04 أسامة محمد الفولـــي، مجدي محمود شهـاب: **أساسيات الاقتصاد السياسي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1995

05 إسمـــاعيل شعباني: **مقدمة في اقتصاد التنمية** ، نظريات التنمية والنمو الاستراتيجيات التنمية، دار هومة، 1997

06 حسين عمـــــر: **تطور الفكر الاقتصادي**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1994

07 خليفي عبد النـــور: **تقييم الاستثمار في ظل مرسوم 93 -12**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002

08 رفعت عبد الحليم الفاعوري **تجارب عربية في الخصخصة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004

09 صفوت فـــــرج: **التحليل العاملي في العلوم السلوكية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991

10 ضياء مجيد الموسوي: **الخوصصة و التصحيحات الهيكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية طبعة الثانية، 2002

11 عبد الطيف بن أشنهوا : **الجزائر اليوم بلد ناجح**، 2004

12 عبد القادر محمد رضوان: **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى 1990

13 قادة قاسم، قدي عبد المجيد: **الوجيز في المحاسبة الوطنية**، أطلس للنشر، 1993

14 قادة قاسم، قدي عبد المجيد: **المحاسبة الوطنية "** ديوان المطبوعات الجامعية، 1994

15 قريوع عليوش كـمال: **قانون الاستثمار في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990

16 لـــعشب محفوظ: **سلسلة القانون الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1997

17 محمد بلقـاسم بهلول: **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي مثال الجزائر** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990

18 محـــمد دويدار: **مبادئ الاقتصاد السياسي** ، الجزء الأول، الكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1994

19 محمد صفوت قابـل : **الدول النامية والعولمة** ، الدار الجامعية ـ الإسكندرية، 2003/ 2004

20 ناصـــر دادي عدون: **اقتصاد مؤسسة**، دار محمدية العامة الجزائر1988

ب- الرسائل والمذكرات

21 بوحادي حليـــم: **دور الضريبة في ترقية الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر،**

دراسة حالة APSI، مذكرة ماجستير غير منشور ة، جامعة الجزائر 2003/2002

22 بورزامـــة جيلالي: **أثر إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري على تمويل الاستثمار**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002

23 بوكابوس سعـــدون: **الاقتصاد الجزائري محاولتين من أجل التنمية (1989/62 - 2005/90)** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الـــــجزائر،1999

24 تواتي جمـــــال: **دراسة تحليلية واقتصادية قياسية للتداخل بين التجارة الخارجية ونمو الناتج القومي (تطبيق لحالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 1998/1997

25 خليفي عبد النـــور: **تقييم الاستثمار في ظل مرسوم 93 -12**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2002

26 شعـوبي محمد فوزي: **النسب المالية من منظور التحليل العاملي نحو بناء نمـوذج للتصنيف**، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 1998/1997

27 شهـــرزاد زغيب: **مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منـــذ الاستقلال**، أطروحة دكتوراه دولة في العـلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة،2004

28 كماسي محمـد الأمين: **دراسة وتحليل الإنفاق العام في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و2000 باستخدام طرق التحليل العاملي**، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2002/2001

29 محفـــوظ مـــراد: **عملية التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص دارسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشور جامعة الجزائر، 2001

30 مـــــرازقة عيسى: **مكانة ودور القطاع الصناعي الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر"** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 1993/1992

ج- قائمة الجرائد الرسمية و المواثيق والقوانين

31 جبهة التحرير الـوطني: **ميثاق الجزائر1964**، مطبعة جبهة التحرير الوطني 1964

32 جبهة التحرير الوطنـي: **الميثاق الوطني أفريل 1976** ، مطبعة جبهة التحرير الوطني 1976

33 جبهة التحرير الوطني: **الميثاق الوطني 9 فيفري 1986**، مطبعة جبهة التحرير الوطني 1986

34 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 34 ، **قانون الاستثمارات 11-82** المؤرخ في 21 أوت 1982

35 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 16، **قانون النقد والقرض** 90-10 المؤرخ في 14أفريل 1990

36 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد64، المرسوم التشريعي رقم 93-12 **المتعلق بترقية الاستثمار** المؤرخ في5 أكتوبر 1993

37 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد47 ، الأمر 1-3 **المتعلق بتطوير الاستثمارات** ، المؤرخ في 20 أوت2001

38 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد77، **القانون التوجهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** 1- 18 المؤرخ في12 ديسمبر 2001

39 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المرسوم التنفيذي 94-319 المؤرخ في أكتوبر 1994 **المتعلق بتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها**.

40 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الجريدة الرسمية العدد 48، الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، **المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية**

41 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: الجريدة الرسمية رقم 47، الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20أوت 2001، **المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها**

د- الملتقيات

42 جامعة عمار ثليجي لغواط: **الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، أفريل 2002

43 جامعة فرحات عباس بسطيف **الملتقى الوطني حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة**، أكتوبر 2004

44 جامعة ورقلة: **الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 2003

و- المجالات والتقرير

45 الجزائر **" الدليل الاقتصادي الاجتماعي"**: المؤسسة الوطنية لنشر والإشهار، 1989

46 المجلس الـ ـــ وطني الاقتصادي الاجتماعي: **مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر**، جوان2002

47 المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي **تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الدورة العادية الثانية عشر،1998

48 المجلس الوطنـــي الاقتصادي الاجتـماعي: **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني 1999**، الدورة الخامسة عشر، ماي 2000

49 جامـــــعة سطيف: **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد الأول، 2002

50 عبد الكريم النشاشيبـــي وآخرون: **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، وشنطن 1998

51 مجلة الاقتصاد والأعمال **الجزائر فرص للاستثمار والأعمال**، عدد خاص نوفمبر 1999

52 مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي شلـــف: **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ، العدد الأول ديوان المطبوعات الجامعية 2004

53 مركز البحوث والدراسات الإنسانية البصـــرة: **مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد الأول، 1999

54 مركز دراسات ال ــ وحدة العربيـــــة: **الندوة الفكرية حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية** ، الطبعة الأولى بيروت 1999

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية

A- LISTE DES OUVRAGES

55 ABDELHAMID BRAHIMI : **l'économie algérienne,** office des publications universitaires, 1991

56 ABD ELMADJID BOUZIDI : **les années1990 de l'économie algérienne**, ENAG, Editions 1999

57 BELAIBOUD MOKHTAR : **De la survie à la croissance de l'entreprise**, OPU ALGER 1995

58 FERNANDO OWELLET et GERALD BAILLARGEON : **Analyse de données avec SSPS pour Windows**, Edition 10, Les éditions SMG 2002

59 HACHIMI MADOUCHE : **L'entreprise et L'économie Algérienne, quel Avenir** , Alger 1988

60 HOCINE BENISSAD : **Réformes économiques de l'Algérie (ou l'indicible ajustement structurel)**, office des publication universitaires ,1991

61 HOCINE BENISSAD : **La réforme économiques en l'Algérie** OPU, 1989

62 JEAN-MARIE BOUROCHE, GILBERT SAPORTA : **L'Analyse des données**, Paris, 1990

63 MUSTAPHA MEHIDECHE : **L'Algérie entre économie de rente et économie émergente**, Edition Dahleb, 2000

64 VATE. M : **Leçon d'économie politique, ECONOMIA**, 8 Edition, Paris 1993

65 WALID LAGGOUNE : **Le Contrôle de l'état sur les entreprises privées industrielles : Genèse et Mutations**, Les Editions Internationales, 1996

B- RAPPORTS

66 BANQUE MONDIAL : ***Stratégie Macroéconomique à Moyen terme pour Soutenir une croissance plue rapide avec la L'Algérie* : *stabilité économique et sociale***, Rapport N° : 26005-AL, Volume I , Mai 2003

67 Ministère de la restructuration Industrielle et la participation : **Redressement de l'économie Nationale et politique,** cadre et principes généraux, décembre 1994

C- SEMINAIRES

68 Conférence nationale des entreprises 1989 : COUREP/ ANEP ,1989

D- PERIODIQUES

69 Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat : **Bulletin d'i tion économique,** DSIS – Bulletin N° 4, 1er Semestre 2004

70 Office Nationale Des Statistiques : **le répertoires des agents économiques et sociaux,** N° 302, octobre2000

71 Office Nationale Des Statistiques : **le répertoires des agents économiques et sociaux (personne physique)**, N°329, 31 décembre 2000

72 Office Nationale Des **Le répertoires des agents économiques et sociaux (volet**

Statistiques : **personnes morales)**, N°371, situation arrêtée au 31/12/2002

73 Office Nationale Des Statistiques : **Les comptes économiques de 1998 à 2003, n° 382,** décembre 2004

74 Office Nationale Des Statistiques : Collections Statistiques N° 111, Série E: **Statistiques Economiques Rétrospectives Des Comptes Economiques De 1963 à 2001,** Alger

75 Office Nationale Des Statistiques : **Annuaire Statistiques** N° 18, 1998, Alger

76 Office Nationale Des Statistiques : **Annuaire Statistiques** N° 19, 2000, Alger

77 Office Nationale Des Statistiques : **Annuaire Statistiques** N°20, 2003 , Alger

78 Office Nationale Des Statistiques : Collections Statistiques n° 55, **Annuaire de l'entreprise Algérienne**, 1993, Alger

79 Office Nationale Des Statistiques : Collections Statistiques n° 27, **Situation des entreprises Algériennes**, 1987, Alger

E- JOURNAUX OFFICEL

80 J.O.R.A : J.O n°34, loi n° 82-11du 21 août 1982, **Relative a l'investissement privé national**

81 J.O.R.A : J.O n°55, Décret N°95-06 du 25/01/95

3- مواقع الانترانت

82 www.cg.gov.dz/ dossiers

83 www.cnes.dz

84 www.ulumnia.net

85 www.worldbank.org

الـــــــملاحـــق

الملحق رقم (1):

يمثل جدول حسابات الإنتاج و حسابات الاستغلال[181] لسنوات الدراسة (1982- 2003)

[181]ONS, Collections Statistiques N° 111, Série E: **Statistiques Economiques, Rétrospective Des Comptes Economiques De 1963 à 2001Alger**

[181]ONS, **L** **:conomiques de 1998 à 2003, n° 382,** décembre 2004

TAB.16.9- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1982-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4151,4	1394,5	2756,9	266,7	2490,2	-269,5	2811,5	-51,8
	Privé	19984,6	2634,4	13350,2	299,9	13050,3	-92,2	3790,3	9352,2
	Total	23136,0	4028,9	16107,1	566,6	15540,5	-361,7	6601,8	9300,4
02- Eau et Energie	Public	2464,1	513,1	1951,0	313,0	1638,0	41,1	613,5	983,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	2464,1	513,1	1951,0	313,0	1638,0	41,1	613,5	983,4
03- Hydrocarbures.	Public	77275,8	18791,2	58484,6	4944,0	53540,6	15288,8	1265,0	36986,8
	Privé	482,1	252,0	230,1	65,0	165,1	65,3	24,6	75,2
	Total	77757,9	19043,2	58714,7	5009,0	53705,7	15354,1	1289,6	37062,0
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	6884,0	3656,1	3227,9	1795,4	1432,5	165,2	1447,2	-179,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	6884,0	3656,1	3227,9	1795,4	1432,5	165,2	1447,2	-179,9
05- Mines et Carrières.	Public	1116,7	360,2	756,5	115,6	640,9	40,3	557,4	43,2
	Privé	110,1	27,8	82,3	53,2	29,1	6,9	48,5	-22,3
	Total	1226,8	388,0	838,8	168,8	670,0	47,2	601,9	20,9
06- I.S.M.M.E	Public	13656,2	8740,2	4916,1	2080,3	2835,8	381,1	3572,7	-1118,0
	Privé	795,1	408,8	386,3	45,1	341,2	41,2	200,1	99,9
	Total	1445,4	9149,0	5302,4	2125,4	3177,0	422,3	3772,8	-1018,1
07- Matériaux de construction.	Public	2405,3	990,6	1414,7	635,4	779,3	79,5	1154,8	-455,0
	Privé	355,9	162,7	193,2	17,7	175,5	19,4	129,5	26,6
	Total	2761,2	1153,3	1607,9	653,1	954,8	98,9	1284,3	-428,4
08- B.T.P	Public	25550,9	8586,0	16964,9	2034,1	14930,8	1058,4	13204,7	667,7
	Privé	13003,5	5591,7	7411,8	539,4	6872,4	625,5	3966,8	2280,1
	Total	38554,4	14177,7	24376,7	2573,5	21803,2	1683,9	17171,5	2947,8
09- Chimie, Caoutchouc, plastique.	Public	2335,9	1407,5	928,4	212,6	715,8	423,2	496,5	-203,9
	Privé	904,7	546,3	358,4	22,3	276,1	48,8	113,8	73,5
	Total	3240,6	1753,8	1186,8	234,9	951,9	472,0	610,3	-130,4
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	12487,1	9430,0	3057,1	540,8	2516,3	305,8	2202,1	8,4
	Privé	7464,6	5670,2	1794,4	91,3	1703,1	126,1	557,5	1019,5
	Total	19951,7	15100,2	4851,5	632,1	4219,4	431,9	2759,6	1027,9
11- Textiles, Confection.	Public	2657,1	1114,7	1542,4	77,1	1465,3	59,1	1037,8	368,4
	Privé	3783,8	2559,1	1224,7	59,5	1165,2	203,9	561,5	399,8
	Total	6440,9	3673,8	2767,1	136,6	2630,5	263,0	1599,3	768,2
12- Cuirs et Chaussures.	Public	945,5	388,7	556,8	48,5	508,3	36,8	348,4	123,1
	Privé	584,9	392,0	192,9	8,1	184,8	44,9	117,1	22,8
13-Bois, liges et papiers.	Total	1530,4	780,7	749,7	56,6	693,1	81,7	465,5	145,9
	Public	2231,0	2159,5	1071,5	165,4	906,1	48,9	725,1	132,1
	Privé	1822,4	1087,1	735,3	41,7	693,6	125,5	429,0	139,1
	Total	4053,4	2246,6	1806,8	207,1	1599,7	174,4	1154,1	271,2
14- Industries Diverses.	Public	734,4	532,3	202,1	40,0	162,1	40,8	271,3	-150,0
	Privé	503,2	378,7	124,5	8,5	116,0	34,9	40,6	40,5
	Total	1237,6	911,0	326,6	48,5	278,1	75,7	311,9	-109,5
15- Transports et Communications.	Public	10545,2	3436,7	7109,5	1419,6	5689,9	487,7	4241,5	960,7
	Privé	2605,6	833,9	1771,7	77,3	1694,4	115,8	659,9	918,7
	Total	13151,8	4270,6	8881,2	1496,9	7384,3	603,5	4901,4	1879,4
16- Commerces.	Public	11963,5	2572,3	9391,2	641,0	8750,2	1775,3	3967,5	3007,4
	Privé	19842,8	3272,9	16574,9	969,9	15605,0	3786,1	1527,7	12291,2
	Total	31811,3	5845,2	25966,1	1610,9	24355,2	3561,4	5495,2	15298,6
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	917,2	298,7	618,5	115,0	503,5	74,8	341,6	87,1
	Privé	2580,5	1045,5	1535,0	52,8	1482,2	118,9	553,9	809,4
	Total	3497,7	1344,2	2153,5	167,8	1985,7	193,7	895,5	896,5
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	1212,6	412,1	800,5	70,0	730,5	125,2	332,2	273,1
	Privé	1049,0	335,6	713,4	81,6	631,8	106,6	280,1	245,1
	Total	2261,6	747,7	1513,9	151,6	1362,3	231,8	612,3	518,2
19- Services fournis aux Ménages.	Public	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Privé	3404,4	311,8	3092,6	16,4	3076,2	160,4	785,6	2130,2
	Total	3404,4	311,8	3092,6	16,4	3076,2	160,4	785,6	2130,2
ENSEMBLE	Public	179535,0	63784,4	115750,6	15514,5	100236,1	20162,5	38590,8	41482,8
	Privé	74982,2	25310,5	49671,7	2448,7	47222,0	3538,0	13782,5	29901,5
	Total	254517,2	89094,9	165422,3	17964,2	147458,1	23700,5	52373,3	71384,3

TAB.16.10- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1983-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4333,1	1612,1	2721,0	259,9	2461,1	-263,3	2748,8	-24,4
	Privé	16887,0	3000,4	13886,6	312,2	13574,4	-95,7	3319,0	10351,1
	Total	21220,1	4612,5	16607,6	572,1	16035,5	-359,0	6067,8	10326,7
02- Eau et Energie	Public	2691,7	617,8	2073,9	344,0	1729,9	44,8	672,7	1012,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	2691,7	617,8	2073,9	344,0	1729,9	44,8	672,7	1012,4
03- Hydrocarbures	Public	90957,8	28961,4	61996,4	5400,4	56596,0	14165,1	1508,3	40922,6
	Privé	165,7	23,4	142,3	40,2	102,1	40,4	18,6	43,1
	Total	91123,5	28984,8	62138,7	5440,6	56698,1	14205,5	1526,9	40965,7
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	6325,0	2695,0	3630,0	2218,9	1411,1	102,2	1689,6	-380,7
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	6325,0	2695,0	3630,0	2218,9	1411,1	102,2	1689,6	-380,7
05- Mines et Carrières.	Public	1185,9	393,1	792,8	163,1	629,7	42,2	584,1	3,4
	Privé	127,2	33,5	93,7	15,0	78,7	7,9	50,7	20,1
	Total	1313,1	426,6	886,5	178,1	708,4	50,1	634,8	23,5
06- I.S.M.M.E	Public	18883,1	11696,0	7187,1	3041,3	4145,8	557,1	5223,1	-1634,4
	Privé	1045,7	538,6	507,1	55,9	451,2	54,2	267,8	129,2
	Total	19928,8	12234,6	7694,2	3097,2	4597,0	611,3	5490,9	-1505,2
07- Matériaux de construction.	Public	3229,8	1289,7	1940,1	871,4	1068,7	109,0	1583,7	-624,0
	Privé	433,5	205,0	228,5	20,8	207,7	23,4	152,4	31,9
	Total	3643,3	1474,7	2168,6	892,2	1276,4	132,4	1736,1	-592,1
08- B.T.P	Public	31564,8	11470,9	20093,9	2409,3	17684,6	1253,6	15640,2	790,8
	Privé	15048,7	6616,5	8432,2	613,7	7818,5	711,6	4512,9	2594,0
	Total	46613,5	18087,4	28526,1	3023,0	25503,1	1965,2	20153,1	3384,8
09- Chimie, Caoutchouc, plastique	Public	2738,1	1623,5	1114,6	239,8	874,8	561,4	599,7	-286,3
	Privé	692,2	413,6	278,6	24,2	254,4	49,8	124,9	79,7
	Total	3430,3	2037,1	1393,2	264,0	1129,2	611,2	724,6	-206,6
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	13790,4	10739,6	3050,8	539,7	2511,1	305,2	2197,6	8,3
	Privé	7980,9	5976,2	2004,7	105,1	1899,6	142,2	625,8	1131,6
	Total	21771,3	16715,8	5055,5	644,8	4410,7	447,4	2823,4	1139,9
11- Textiles, Confection.	Public	3049,3	1489,0	1560,3	78,0	1482,3	59,8	1089,8	372,7
	Privé	4165,0	2839,7	1325,3	68,8	1256,5	223,2	623,5	409,8
	Total	7214,3	4328,7	2885,6	146,8	2738,8	283,0	1672,3	782,5
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1002,4	483,5	518,9	45,2	473,7	34,3	324,7	114,7
	Privé	700,0	461,1	238,9	1,1	237,8	55,2	144,7	37,9
	Total	1702,4	944,6	757,8	46,3	711,5	89,5	469,4	152,6
13-Bois, liéges et papiers.	Public	2587,1	1348,9	1238,2	197,8	1040,4	64,4	911,4	64,6
	Privé	1964,6	1195,4	769,2	43,2	726,0	131,2	449,5	145,3
	Total	4551,7	2544,3	2007,4	241,0	1766,4	195,6	1360,9	209,9
14- Industries Diverses.	Public	799,9	533,3	266,6	53,5	213,1	53,8	357,6	-198,3
	Privé	547,7	401,1	146,6	10,0	136,6	41,1	47,8	47,7
	Total	1347,6	934,4	413,2	63,5	349,7	94,9	405,4	-150,6
15- Transports et Communications.	Public	12564,8	3558,5	9006,3	1818,9	7187,4	597,6	5522,3	1067,5
	Privé	2969,0	813,1	2155,9	94,1	2061,8	140,9	803,0	1117,9
	Total	15533,8	4371,6	11162,2	1913,0	9249,2	738,5	6325,3	2185,4
16- Commerces.	Public	14575,6	2978,2	11597,4	805,2	10792,2	2230,2	4984,0	3578,0
	Privé	21190,1	3916,7	17273,4	999,1	16274,3	1839,8	1573,6	12860,9
	Total	35765,7	6894,9	28870,8	1804,3	27066,5	4070,0	6557,6	16438,9
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	1025,0	298,1	726,9	135,2	591,7	87,9	401,5	102,3
	Privé	2865,3	1140,2	1725,1	59,3	1665,8	133,6	622,5	909,7
	Total	3890,3	1438,3	2452,0	194,5	2257,5	221,5	1024,0	1012,0
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	1519,8	516,5	1003,3	89,5	913,8	160,1	424,7	329,0
	Privé	1173,3	375,4	797,9	91,3	706,6	118,8	313,1	274,7
	Total	2693,1	891,9	1801,2	180,8	1620,4	278,9	737,8	603,7
19- Services fournis aux Ménages.	Public	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Privé	4064,9	352,7	3712,2	19,7	3692,5	192,5	943,0	2557,0
	Total	4064,9	352,7	3712,2	19,7	3692,5	192,5	943,0	2557,0
ENSEMBLE	Public	212803,6	82285,1	130518,5	18711,1	111807,4	20165,4	46423,8	45218,2
	Privé	82020,8	28302,6	53718,2	2573,7	51144,5	3810,1	14592,8	32741,6
	Total	294824,4	110587,7	184236,7	21284,8	162951,9	23975,5	61016,6	77959,8

TAB.16.11- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1984-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	6633.8	2057.5	4576.3	374.5	4201.8	3.8	4459.7	-261.7
	Privé	17253.7	3542.5	13711.2	300.0	13411.2	0.0	1729.8	11681.4
	Total	23887.5	5600.0	18287.5	674.5	17613.0	3.8	6189.5	11419.7
02- Eau et Energie.	Public	2981.2	874.7	2106.5	379.6	1726.9	101.1	922.5	703.3
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	2981.2	874.7	2106.5	379.6	1726.9	101.1	922.5	703.3
03- Hydrocarbures	Public	96053.3	32676.6	63376.7	3178.0	60198.7	14956.5	1931.9	43310.3
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	96053.3	32676.6	63376.7	3178.0	60198.7	14956.5	1931.9	43310.3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	6902.7	2028.7	4874.0	2175.5	2698.5	154.5	1772.8	771.2
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	6902.7	2028.7	4874.0	2175.5	2698.5	154.5	1772.8	771.2
05- Mines et Carrières	Public	1214.2	379.2	835.0	154.3	680.7	52.2	489.5	139.0
	Privé	174.7	53.6	121.1	13.6	107.5	11.9	72.7	22.9
	Total	1388.9	432.8	956.1	167.9	788.2	64.1	562.2	161.9
06- I.S.M.M.E	Public	19541.6	8879.4	10662.2	2644.9	8017.3	1212.5	4666.5	2138.3
	Privé	1330.2	661.0	669.2	67.0	602.2	109.4	334.7	158.1
	Total	20871.8	9540.4	11331.4	2711.9	8619.5	1321.9	5001.2	2296.4
07- Matériaux de construction.	Public	3798.4	1452.9	2345.5	816.8	1528.7	175.4	1478.2	-124.9
	Privé	762.7	342.7	420.0	63.8	356.2	61.3	202.6	92.3
	Total	4561.1	1795.6	2765.5	880.6	1884.9	236.7	1680.8	-32.6
08- B.T.P	Public	37599.0	13918.1	23680.9	3982.6	19698.3	2428.9	15683.7	1585.7
	Privé	16974.4	6967.1	10007.3	625.2	9382.1	715.2	5635.7	2991.2
	Total	54573.4	20885.2	33688.2	4607.8	29080.4	3144.1	21359.4	4576.9
09- Chimie, Caoutchouc., plastique.	Public	3186.6	1949.7	1236.9	595.9	641.0	124.0	805.6	-288.6
	Privé	1211.7	619.4	592.3	44.9	547.4	121.2	196.4	229.8
	Total	4398.3	2569.1	1829.2	640.8	1188.4	245.2	1002.0	-58.8
10- Industries Agro-Alimentaires	Public	12099.4	9514.9	2584.5	908.8	1675.7	447.9	2385.4	-1157.6
	Privé	10983.6	7811.4	3172.2	178.2	2994.0	367.9	618.0	2008.1
	Total	23083.0	17326.7	5756.7	1087.0	4669.7	815.8	3003.4	850.5
11- Textiles, Confection.	Public	4176.9	1727.6	2449.3	366.5	2082.8	445.9	1232.8	363.1
	Privé	4510.4	2497.5	2012.9	166.6	1846.3	577.8	849.8	418.7
	Total	8687.3	4225.1	4462.2	533.1	3929.1	1024.7	2122.6	781.8
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1232.9	656.0	576.9	46.0	530.9	36.0	345.6	149.3
	Privé	689.4	395.0	294.4	22.5	271.9	28.0	156.5	87.4
	Total	1922.3	1051.0	871.3	68.5	802.8	64.0	502.1	236.7
13-Bois, lièges et papiers	Public	3133.0	1595.2	1537.8	368.7	1169.1	85.7	1169.2	-86.3
	Privé	1462.5	753.3	709.2	53.3	655.9	58.4	317.2	280.3
	Total	4595.5	2348.5	2247.0	422.0	1825.0	144.1	1486.9	194.0
14- Industries Diverses.	Public	872.0	492.7	379.3	30.0	349.3	16.9	265.2	67.2
	Privé	783.2	405.6	377.6	46.1	331.5	20.0	128.8	182.7
	Total	1655.2	898.3	756.9	76.1	680.8	36.9	394.0	249.9
15- Transports et Communications.	Public	13193.9	4541.8	8652.1	1847.0	6805.1	698.7	5735.2	371.2
	Privé	6367.2	1629.4	4737.8	808.7	3929.1	361.8	96.0	3471.3
	Total	19561.1	6171.2	13389.9	2655.7	10734.2	1060.5	5831.2	3842.5
16- Commerces.	Public	14859.8	2505.6	12354.2	1046.7	11307.5	2441.1	5265.8	3500.6
	Privé	24441.1	4506.7	19934.4	1116.8	18817.6	2119.7	1758.8	14939.1
	Total	39300.9	7012.3	32288.6	2163.5	30125.1	4560.8	7024.6	18539.7
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	1034.2	303.8	730.4	133.9	596.5	84.4	425.1	87.0
	Privé	3151.8	1254.2	1897.6	65.2	1832.4	146.9	684.7	1000.8
	Total	4186.0	1558.0	2628.0	199.1	2428.9	231.3	1109.8	1087.8
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	1747.2	353.3	1393.9	93.0	1300.9	136.0	704.4	460.5
	Privé	1287.1	264.1	1023.0	100.0	923.0	150.0	443.0	330.0
	Total	3034.3	617.4	2416.9	193.0	2223.9	286.0	1147.4	790.5
19- Services fournis aux Ménages	Public	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Privé	4456.1	565.8	3890.3	34.5	3855.8	226.3	954.6	2674.9
	Total	4456.1	565.8	3890.3	34.5	3855.8	226.3	954.6	2674.9
ENSEMBLE	Public	230260.1	85907.7	144352.4	19142.7	125209.7	23602.5	49779.6	51827.6
	Privé	95839.8	32269.3	63570.5	3706.4	59864.1	5075.8	14219.3	40569.0
	Total	326099.9	118177.0	207922.9	22849.1	185073.8	28678.3	63998.9	92396.6

TAB.16.12- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1985-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	7550.4	2620.0	4910.4	862.8	4867.6	32.9	4994.1	-959.4
	Privé	24626.7	5473.0	19153.7	461.0	18692.7	100.1	1582.3	17010.3
	Total	32177.1	8093.0	24084.1	1323.8	22760.3	133.0	6576.4	16050.9
02- Eau et Energie	Public	4048.7	1029.8	3018.9	598.2	2420.7	149.2	1237.6	1033.9
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	4048.7	1029.8	3018.9	598.2	2420.7	149.2	1237.6	1033.9
03- Hydrocarbures.	Public	96367.0	30822.3	65544.7	5778.7	59766.0	15119.3	1816.5	42830.2
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	96367.0	30822.3	65544.7	5778.7	59766.0	15119.3	1816.5	42830.2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	6645.1	2340.8	4304.3	2263.7	2040.6	177.8	1583.3	279.5
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	6645.1	2340.8	4304.3	2263.7	2040.6	177.8	1583.3	279.5
05- Mines et Carrières.	Public	1423.9	432.9	991.0	177.1	813.9	56.9	598.2	158.8
	Privé	268.0	70.7	197.3	12.0	185.2	25.9	112.7	46.7
	Total	1691.9	503.6	1188.3	189.1	999.2	82.8	710.9	205.5
06- I.S.M.M.E	Public	21175.9	10014.8	11161.1	2828.0	8333.1	1253.3	5924.1	1155.7
	Privé	1444.8	664.1	780.7	33.3	747.4	154.0	388.6	204.8
	Total	22620.7	10678.9	11941.8	2861.3	9080.5	1407.3	6312.7	1360.5
07- Matériaux de construction.	Public	4555.8	1621.8	2934.0	965.5	1968.5	142.4	1646.9	179.2
	Privé	808.6	355.3	453.3	22.3	431.0	95.2	222.9	312.9
	Total	5364.4	1977.1	3387.3	987.8	2399.5	237.6	1869.8	492.1
08- B.T.P	Public	40701.0	15014.9	25686.1	4058.1	21628.0	2986.9	15106.9	3534.2
	Privé	19592.4	8255.8	11336.6	843.1	10493.5	828.3	6402.5	3262.7
	Total	60293.4	23270.7	37022.7	4901.2	32121.5	3815.2	21509.4	6796.9
09- Chimie, Caoutchouc, plastique.	Public	3973.7	2206.0	1767.7	651.8	1115.9	196.1	1062.3	-142.5
	Privé	1439.0	772.3	666.7	21.5	645.2	190.5	225.9	228.4
	Total	5412.7	2978.3	2434.4	673.3	1761.1	387.0	1288.2	85.9
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	10827.7	8050.9	2776.8	1056.4	1720.4	-121.6	2355.9	-510.9
	Privé	11777.6	8540.5	3237.1	181.8	3055.3	246.2	587.2	2221.9
	Total	22605.3	16591.4	6013.9	1238.2	4775.7	121.6	2943.1	1711.0
11- Textiles, Confection	Public	4506.1	1823.8	2682.3	785.6	1896.7	156.1	1614.7	125.9
	Privé	4235.4	2119.8	2115.6	40.0	2075.6	637.1	833.7	604.8
	Total	8741.5	3943.6	4797.9	825.6	3972.3	793.2	2448.4	730.7
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1348.9	722.7	626.2	65.5	560.7	70.1	392.0	98.6
	Privé	778.4	429.2	349.2	15.2	334.0	88.5	168.5	77.0
	Total	2127.3	1151.9	975.4	80.7	894.7	158.6	560.5	175.6
13-Bois, liège et papiers.	Public	3588.5	1821.1	1767.4	430.9	1336.5	121.7	1397.0	-182.2
	Privé	1179.1	562.0	617.1	12.8	604.3	148.6	252.9	202.8
	Total	4767.6	2383.1	2384.5	443.7	1940.8	270.3	1649.9	20.6
14- Industries Diverses	Public	1194.6	589.6	605.0	27.7	577.3	262.5	96.0	218.8
	Privé	469.1	250.3	218.8	14.8	204.0	44.1	81.1	78.8
	Total	1663.7	839.9	823.8	42.5	781.3	306.6	177.1	297.6
15- Transports et Communications.	Public	12718.7	4312.4	8406.3	1834.4	6571.9	630.6	5788.7	152.6
	Privé	8326.7	2147.6	6179.1	1021.3	5157.8	441.9	116.8	4599.1
	Total	21045.4	6460.0	14585.4	2855.7	11729.7	1072.5	5905.5	4751.7
16- Commerces.	Public	18229.9	3738.2	14491.7	805.2	13686.5	2225.8	5859.3	5601.4
	Privé	27245.7	5023.8	22221.9	1243.4	20978.5	2362.8	1960.8	16654.9
	Total	45475.6	8762.0	36713.6	2048.6	34665.0	4588.6	7820.1	22256.3
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	1052.5	178.7	873.8	132.8	741.0	171.3	459.8	109.9
	Privé	3909.3	1333.1	2576.2	70.6	2505.6	242.2	740.8	1522.6
	Total	4961.8	1511.8	3450.0	203.4	3246.6	413.5	1200.6	1632.5
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	1899.2	420.5	1474.7	155.1	1319.6	224.8	911.7	183.1
	Privé	1360.9	301.9	1059.0	113.0	946.0	157.4	449.3	339.3
	Total	3256.1	722.4	2533.7	268.1	2265.6	382.2	1361.0	522.4
19- Services fournis aux Ménages	Public	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Privé	4934.2	626.5	4307.7	38.2	4269.5	250.4	1057.0	2962.1
	Total	4934.2	626.5	4307.7	38.2	4269.5	250.4	1057.0	2962.1
ENSEMBLE	Public	241803.6	87761.2	154042.4	23477.5	130564.9	23853.3	52845.0	53866.8
	Privé	112395.9	36925.9	75470.0	4144.3	71325.7	6013.6	15183.0	50129.1
	Total	354199.5	124687.1	229512.4	27621.8	201890.6	29866.7	68028.0	103995.9

TAB.16.13- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1986-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	9519.4		6337.6	748.8	5588.8	121.6	6071.5	-604.3
	Privé	25770.7		9940.6	541.8	19398.8	83.4	1751.1	17564.3
	Total	35290.1		6278.2	1290.6	24987.6	205.0	7822.6	16960.0
02- Eau et Energie.	Public	4367.7		3160.8	781.3	2379.5	140.4	1401.2	837.9
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	4367.7	1206.9	3160.8	781.3	2379.5	140.4	1401.2	837.9
03- Hydrocarbures.	Public	64794.5	25741.3	39053.2	6456.1	32597.1	10957.5	2373.9	19265.7
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	64794.5	25741.3	39053.2	6456.1	32597.1	10957.5	2373.9	19265.7
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	7795.8	2713.5	5082.3	2264.1	2818.2	171.5	2014.1	632.6
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	7795.8	2713.5	5082.3	2264.1	2818.2	171.5	2014.1	632.6
05- Mines et Carrières.	Public	1329.8	442.0	887.8	175.1	712.7	51.9	602.0	58.8
	Privé	156.1	25.8	130.3	6.0	124.3	10.7	64.0	49.6
	Total	1485.9	467.8	1018.1	181.1	837.0	62.6	666.0	108.4
06- I.S.M.M.E	Public	25797.0	11944.3	13852.5	3268.8	10583.7	1104.6	6904.4	2574.7
	Privé	1477.3	543.5	933.8	30.0	903.8	171.2	358.5	374.1
	Total	27274.3	12488.0	14786.3	3298.8	11487.5	1275.8	7262.9	2948.8
07- Matériaux de construction	Public	5165.2	1742.7	3422.5	990.7	2431.8	210.6	1926.3	294.9
	Privé	1089.0	381.7	707.3	21.4	685.9	119.6	254.0	312.3
	Total	6254.2	2124.4	4129.8	1012.1	3117.7	330.2	2180.3	607.2
08- B.T.P	Public	49997.4	18565.7	31431.7	4439.3	26992.4	3383.7	17887.7	5721.0
	Privé	21698.7	8814.2	12884.5	1272.3	11612.2	1049.4	6789.8	3773.0
	Total	71696.1	27379.9	44316.2	5711.6	38604.6	4433.1	24677.5	9494.0
09- Chimie, Caoutchouc, plastique.	Public	4973.1	2760.7	2212.4	623.2	1589.2	537.1	1294.1	-242.0
	Privé	1238.2	631.3	606.9	20.2	586.7	202.9	187.7	196.1
	Total	6211.3	3392.0	2819.3	643.4	2175.9	740.0	1481.8	-45.9
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	13095.5	9412.2	3683.3	1106.7	2576.6	103.5	2613.3	-140.2
	Privé	15316.1	10913.7	4402.4	206.2	4196.2	479.8	902.9	2813.5
	Total	28411.6	20325.9	8085.7	1312.9	6772.8	583.3	3516.2	2673.3
11- Textiles, Confection.	Public	4330.4	1728.5	2601.9	868.4	1733.5	156.2	1671.4	-94.1
	Privé	4332.8	2192.1	2140.7	39.6	2101.1	742.4	931.9	426.8
	Total	8663.2	3920.6	4742.6	908.0	3834.6	898.6	2603.3	332.7
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1570.5	824.9	745.6	64.8	680.8	81.9	455.8	143.1
	Privé	714.7	370.6	344.1	15.8	328.3	78.5	168.6	81.2
	Total	2285.2	1195.5	1089.7	80.6	1009.1	160.4	624.4	224.3
13-Bois, liéges et papiers.	Public	3651.6	1805.1	1856.5	494.1	1362.4	199.8	1401.8	-239.2
	Privé	1497.4	746.1	751.3	10.9	740.4	214.5	284.5	241.4
	Total	5359.0	2551.2	2607.8	505.0	2102.8	414.3	1686.3	2.2
14- Industries Diverses.	Public	1304.1	623.6	680.5	24.5	656.0	157.1	394.0	104.9
	Privé	1376.6	777.3	599.3	15.2	584.1	212.5	172.7	198.9
	Total	2680.7	1400.9	1279.8	39.7	1240.1	369.6	566.7	303.8
15- Transports et Communications.	Public	13810.9	4339.1	9471.8	1848.4	7623.4	803.2	6712.6	107.6
	Privé	9278.3	2565.4	6772.9	1114.0	5658.9	496.4	148.4	5014.1
	Total	23089.2	6844.5	16244.7	2962.4	13282.3	1299.6	6861.0	5121.7
16- Commerces.	Public	14281.2	4094.1	10187.1	1341.7	8845.4	2333.6	6123.2	388.6
	Privé	36589.9	6746.9	29843.0	1384.5	28458.5	3175.0	2660.0	22623.5
	Total	50871.1	10841.0	40030.1	2726.2	37303.9	5508.6	8783.2	23012.1
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	1000.5	177.1	823.4	116.5	706.9	164.0	452.8	90.1
	Privé	4457.2	1346.1	3111.1	80.5	3030.6	289.7	743.0	1997.9
	Total	5457.7	1523.2	3934.5	197.0	3737.5	453.7	1195.8	2088.0
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	1938.8	430.0	1508.8	167.4	1341.4	245.4	986.0	110.0
	Privé	1533.2	340.0	1193.2	125.6	1067.6	177.7	512.4	377.5
	Total	3472.0	770.0	2702.0	293.0	2409.0	423.1	1498.4	487.5
19- Services fournis aux Ménages.	Public	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Privé	5556.1	705.5	4850.6	43.0	4807.6	282.0	1190.2	3335.4
	Total	5556.1	705.5	4850.6	43.0	4807.6	282.0	1190.2	3335.4
ENSEMBLE	Public	228733.4	91733.7	136999.7	25779.9	111219.8	20923.6	61286.1	29010.1
	Privé	132082.3	42870.3	89212.0	4927.0	84285.0	7785.7	17119.7	59379.6
	Total	360815.7	134604.0	226211.7	30706.9	195504.8	28709.3	78405.8	88389.7

TAB.16.14- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1987-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	10759.7	3641.4	7118.3	838.0	6280.3	152.2	6745.4	-617.3
	Privé	31063.2	6394.1	24669.1	600.0	24069.1	132.3	3689.4	20247.4
	Total	41822.9	10035.5	31787.4	1438.0	30349.4	284.5	10434.8	19630.1
02- Eau et Energie.	Public	4892.6	1443.6	3449.0	1018.7	2430.3	161.5	1480.9	787.9
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	4892.6	1443.6	3449.0	1018.7	2430.3	161.5	1480.9	787.9
03- Hydrocarbures.	Public	79491.7	33954.5	45537.2	6787.8	38749.4	15707.3	2486.2	19555.9
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	79491.7	33954.5	45537.2	6787.8	38749.4	16707.3	2486.2	19555.9
04- Services et Travaux PubEcs Pétroliers	Public	7129.1	2637.4	4491.7	2075.6	2416.1	184.9	1887.7	343.5
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	7129.1	2637.4	4491.7	2075.6	2416.1	184.9	1887.7	343.5
05- Mines et Carrières.	Public	1230.2	355.2	875.0	174.1	700.9	76.7	567.5	56.7
	Privé	144.8	29.2	115.6	9.8	105.8	5.5	57.5	42.8
	Total	1375.0	384.4	990.6	183.9	806.7	82.2	625.0	99.5
06- I.S.M.M.E	Public	27633.8	15346.0	12287.8	3329.9	8957.9	1058.6	6482.1	1417.2
	Privé	2609.2	1080.0	1529.2	40.4	1488.8	420.9	587.6	480.3
	Total	30243.0	16426.0	13817.0	3370.3	10446.7	1479.5	7069.7	1897.5
07- Matériaux de construction.	Public	5185.0	1793.6	3391.4	920.2	2471.2	210.9	1706.2	554.1
	Privé	824.0	343.3	480.7	29.5	451.2	76.6	257.7	116.9
	Total	6009.0	2136.9	3872.1	949.7	2922.4	287.5	1963.9	671.0
08- B.T.P	Public	46727.9	16959.9	29978.0	4275.8	25702.2	3301.0	16809.3	5591.9
	Privé	21371.0	8749.2	12621.8	1182.4	11439.4	1017.0	6771.7	3650.7
	Total	68308.9	25709.1	42599.8	5458.2	37141.6	4318.0	23581.0	9242.6
09- Chimie, Caoutchouc, plastique.	Public	4744.6	3037.9	1706.7	674.0	1032.7	225.2	1342.4	-534.9
	Privé	1100.3	628.5	471.8	28.0	443.8	95.3	220.6	127.9
	Total	5844.9	3666.4	2178.5	702.0	1476.5	320.5	1563.0	-407.0
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	16097.2	11698.9	4398.3	1143.5	3254.8	-64.3	2552.6	766.5
	Privé	16861.7	12015.0	4846.7	224.4	4622.3	581.7	804.8	3235.8
	Total	32958.9	23713.9	9245.0	1367.9	7877.1	517.4	3357.4	4002.3
11- Textiles, Confection.	Public	4035.0	1730.5	2304.5	791.3	1513.2	141.7	1612.7	-241.2
	Privé	4427.8	2290.7	2137.1	51.0	2086.1	657.4	821.6	607.1
	Total	8462.8	4021.2	4441.6	842.3	3599.3	799.1	2434.3	365.9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1550.3	866.3	684.0	71.0	613.0	55.1	454.2	103.7
	Privé	858.8	432.2	426.6	19.4	407.2	91.6	176.2	139.4
	Total	2409.1	1298.5	1110.6	90.4	1020.2	146.7	630.4	243.1
13-Bois, liéges et papiers.	Public	3487.9	1728.4	1759.5	397.0	1362.5	98.8	1314.7	-71.0
	Privé	1662.6	866.1	796.5	16.2	780.3	199.9	302.2	278.2
	Total	5150.5	2594.5	2556.0	413.2	2142.8	298.7	1636.9	207.2
14- Industries Diverses.	Public	1223.5	580.8	642.7	75.3	567.4	125.7	349.6	92.1
	Privé	992.6	432.8	559.8	19.5	540.3	133.3	181.6	225.4
	Total	2216.1	1013.6	1202.5	94.8	1107.7	259.0	531.2	317.5
15- Transports et Communications.	Public	14092.5	4564.7	9927.8	2165.8	7762.0	929.3	6845.3	-12.6
	Privé	9658.8	2520.4	6538.4	997.6	5540.8	422.3	116.9	5001.6
	Total	23751.3	7085.1	16466.2	3163.4	13302.8	1351.6	6962.2	4989.0
16- Commerces.	Public	18830.2	5359.2	13471.0	1203.8	12267.2	1962.2	6093.9	4211.1
	Privé	30555.4	5634.1	24921.3	1390.0	23531.3	2619.8	2199.4	18682.1
	Total	49385.6	10993.3	38392.3	2593.8	35798.5	4612.0	8293.3	22893.2
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	1159.2	193.0	957.2	127.0	830.2	194.7	509.0	126.5
	Privé	4991.4	1437.5	3553.9	85.0	3468.9	423.5	819.6	2225.8
	Total	6141.6	1630.5	4511.1	212.0	4299.1	618.2	1328.6	2352.3
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	2131.6	500.0	1631.6	180.7	1450.9	262.2	1066.3	122.4
	Privé	1600.7	375.5	1225.2	140.0	1085.2	182.9	490.7	411.6
	Total	3732.3	875.5	2856.8	320.7	2536.1	445.1	1557.0	534.0
19- Services fournis aux Ménages.	Public	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Privé	6070.8	770.8	5300.0	47.0	5253.0	308.1	1300.5	3644.4
	Total	6070.8	770.8	5300.0	47.0	5253.0	308.1	1300.5	3644.4
ENSEMBLE	Public	251003.0	106391.3	144611.7	26249.5	118362.2	25783.7	60326.0	32252.5
	Privé	134193.1	43999.4	90193.7	4880.2	85313.5	7398.1	18798.0	59117.4
	Total	385196.1	150390.7	234805.4	31129.7	203675.7	33181.8	79124.0	91369.9

TAB.16.15- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1988-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Privé	47602.4	8817.1	38785.3	1559.1	37226.2	217.2	7978.5	29030.5
	Total	47602.4	8817.1	38785.3	1559.1	37226.2	217.2	7978.5	29030.5
02- Eau et Energie.	Public	4954.1	1490.6	3463.5	1317.8	2145.7	186.1	1642.9	316.7
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	4954.1	1490.6	3463.5	1317.8	2145.7	186.1	1642.9	316.7
03- Hydrocarbures.	Public	81614.7	28912.0	52702.7	7135.7	45567.0	18293.3	2505.0	24768.7
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	81614.7	28912.0	52702.7	7135.7	45567.0	18293.3	2505.0	24768.7
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	5422.4	2202.5	3219.9	896.6	2323.3	157.8	1911.5	254.0
	Privé	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	Total	5422.4	2202.5	3219.9	896.6	2323.3	157.8	1911.5	254.0
05- Mines et Carrières.	Public	1428.2	404.6	1023.6	285.1	738.5	91.1	545.8	101.6
	Privé	386.7	123.9	262.8	68.4	194.4	36.1	101.5	56.8
	Total	1814.9	528.5	1286.4	353.5	932.9	127.2	647.3	158.4
06- I.S.M.M.E	Public	23633.6	10948.8	12684.8	2801.9	9882.9	1050.1	6828.3	2004.5
	Privé	2999.0	1541.6	1457.4	149.3	1308.1	426.9	562.9	318.3
	Total	26632.6	12490.4	14142.2	2951.2	11191.0	1477.0	7391.2	2322.8
07- Matériaux de construction.	Public	5482.4	1886.9	3595.5	1195.4	2400.1	194.5	1852.4	353.2
	Privé	1264.8	496.0	768.8	110.5	658.3	135.6	344.2	178.5
	Total	6747.2	2382.9	4364.3	1305.9	3058.4	330.1	2196.6	531.7
08- B.T.P	Public	40363.6	13379.2	26984.4	3280.1	23704.3	3548.4	18792.2	1363.7
	Privé	26215.1	11491.4	14723.7	763.9	13959.8	999.3	9852.8	3107.7
	Total	66578.7	24870.6	41708.1	4044.0	37664.1	4547.7	28645.0	4471.4
09- Chimie, Caoutchouc, plastique.	Public	5298.6	3336.3	1962.3	853.3	1109.0	266.8	1471.9	-628.7
	Privé	1569.1	930.1	639.0	54.8	584.2	139.3	246.3	198.6
	Total	6867.7	4266.4	2601.3	908.1	1693.2	406.1	1718.2	-431.1
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	24552.6	18725.5	5827.1	1473.8	4353.3	-150.6	3474.2	1029.7
	Privé	15813.3	11446.7	4366.6	330.8	4035.8	394.8	708.5	2932.5
	Total	40365.9	30172.2	10193.7	1804.6	8389.1	244.2	4182.7	3962.2
11- Textiles, Confection.	Public	4811.4	2139.2	2672.2	852.4	1819.8	170.3	1589.5	60.0
	Privé	5084.6	3063.8	2020.8	181.1	1839.7	622.7	723.6	493.4
	Total	9896.0	5203.0	4693.0	1033.5	3659.5	793.0	2313.1	553.4
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1683.8	1000.5	683.3	74.9	608.4	234.8	463.3	-89.7
	Privé	841.0	451.6	389.4	45.1	344.3	96.2	168.2	79.9
	Total	2524.8	1452.1	1072.7	120.0	952.7	331.0	631.5	-9.8
13-Bois, liéges et papiers.	Public	4514.2	2310.1	2204.1	540.5	1663.6	157.1	1479.2	27.3
	Privé	3277.2	1016.4	2260.8	181.2	2079.6	197.8	274.0	1607.8
	Total	7791.4	3326.5	4464.9	721.7	3743.2	354.9	1753.2	1635.1
14- Industries Diverses.	Public	1177.2	577.5	599.7	49.8	549.9	98.6	430.2	21.1
	Privé	1224.7	563.7	661.0	77.3	583.7	174.8	215.9	193.0
	Total	2401.9	1141.2	1260.7	127.1	1133.6	273.4	646.1	214.1
15- Transports et Communications.	Public	17481.7	6839.1	10642.6	2208.1	8434.5	1370.6	7299.5	-235.6
	Privé	10678.8	2964.4	7714.4	943.7	6770.7	408.1	163.7	6198.9
	Total	28160.5	9803.5	18357.0	3151.8	15205.2	1778.7	7463.2	5963.3
16- Commerces.	Public	20343.6	5262.6	15081.0	1421.0	13660.0	3580.7	5313.2	4766.1
	Privé	34067.8	4652.3	29415.5	1279.3	28136.2	2069.1	1996.5	24130.6
	Total	54411.4	9914.9	44496.5	2700.3	41796.2	5589.8	7309.7	28896.7
17- Hôtels Cafés,Restaurants	Public	1385.7	280.7	1105.0	146.6	958.4	156.5	587.6	214.3
	Privé	5728.9	1623.4	4105.5	98.3	4007.2	559.1	952.5	2495.6
	Total	7114.6	1904.1	5210.5	244.9	4965.6	715.6	1540.1	2709.9
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	3149.8	572.2	2577.6	161.7	2415.9	374.5	1424.3	617.1
	Privé	1703.2	383.2	1320.0	143.2	1176.8	197.8	547.1	431.9
	Total	4853.0	955.4	3897.6	304.9	3592.7	572.3	1971.4	1049.0
19- Services fournis aux Ménages.	Public	221.2	69.8	151.4	43.6	107.8	20.8	140.9	-53.9
	Privé	7131.3	863.7	6267.6	13.3	6254.3	405.5	1420.2	4428.6
	Total	7352.5	933.5	6419.0	56.9	6362.1	426.3	1561.1	4374.7
ENSEMBLE	Public	247518.8	100338.1	147180.7	24738.3	122442.4	29801.4	57751.9	34889.1
	Privé	165587.9	50429.3	115158.6	5999.3	109159.3	7020.3	26256.4	75882.6
	Total	413106.7	150767.4	262339.3	30737.6	231601.7	36821.7	84008.3	110771.7

TAB.16.16- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1989-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Privé	61709,2	10976,0	51633,2	1690,3	49942,9	225,9	5522,3	44194,7
	Total	61709,2	10976,0	51633,2	1690,3	49942,9	225,9	5522,3	44196,7
02- Eau et Energie.	Public	5291,6	1405,8	3885,8	1426,4	2459,4	203,0	1737,8	518,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	5291,6	1405,8	3885,8	1426,4	2459,4	203,0	1737,8	518,6
03- Hydrocarbures.	Public	112648,6	38360,2	74288,4	7209,2	67079,2	23620,7	3143,6	40314,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	112648,6	38360,2	74288,4	7209,2	67079,2	23620,7	3143,6	40314,9
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	6802,7	2184,2	4618,5	1507,9	3110,6	187,3	1790,2	1133,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	6802,7	2184,2	4618,5	1507,9	3110,6	187,3	1790,2	1132,1
05- Mines et Carrières.	Public	1465,9	466,6	999,3	256,0	743,3	101,1	703,6	-58,4
	Privé	289,1	129,4	159,7	2,8	156,9	31,6	39,9	86,4
	Total	1755,0	596,0	1159,0	258,8	900,2	132,7	739,5	28,0
06- I.S.M.M.E	Public	24124,8	12814,9	11309,9	2776,7	8533,2	918,0	8564,2	-949,0
	Privé	2102,9	961,8	1141,1	48,4	1092,7	211,7	419,5	461,5
	Total	26227,7	13776,7	12451,0	2825,1	9625,9	1129,7	8983,7	-487,5
07- Matériaux de construction.	Public	5639,3	1994,9	3644,4	1105,3	2539,1	286,6	2315,9	-63,4
	Privé	925,7	402,1	523,6	31,8	491,8	78,2	234,1	179,5
	Total	6565,0	2397,0	4168,0	1137,1	3030,9	364,8	2550,0	116,1
08- B.T.P	Public	46560,1	14418,2	32141,9	3151,1	28990,8	3623,8	20312,3	5054,7
	Privé	32469,7	14458,5	18011,2	759,8	17251,4	988,4	10256,0	6007,0
	Total	79029,8	28876,7	50153,1	3910,9	46242,2	4612,2	30568,3	11061,7
09- Chimie, Caoutchouc, plastiques.	Public	6983,0	4722,9	2260,1	547,2	1712,9	293,0	1894,0	-475,1
	Privé	1883,3	1159,5	723,8	37,7	686,1	161,4	245,6	279,1
	Total	8866,3	5882,4	2983,9	584,9	2399,0	455,4	2139,6	-196,0
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	28173,5	21427,9	6745,6	1482,2	5263,4	617,9	4256,7	438,8
	Privé	18514,0	13673,0	4841,0	50,5	4790,5	506,8	694,4	3589,3
	Total	46687,5	35100,9	11586,6	1532,7	10053,9	1124,7	4951,1	4028,1
11- Textiles, Confection.	Public	5857,2	2803,9	3053,3	853,8	2199,5	216,2	2252,1	-268,8
	Privé	6800,3	3431,6	3368,7	42,0	3326,7	1181,8	1167,3	977,6
	Total	12657,5	6235,5	6422,0	895,8	5526,2	1398,0	3419,4	708,8
12- Cuirs et Chaussures.	Public	2072,6	1171,0	901,6	81,5	820,1	59,9	604,0	156,2
	Privé	956,5	544,2	412,3	24,8	387,5	71,7	177,3	138,5
	Total	3029,1	1715,2	1313,9	106,3	1207,6	131,6	781,3	294,7
13- Bois, liéges et papiers.	Public	5219,2	2824,2	2395,0	599,3	1795,7	324,2	1836,6	-365,1
	Privé	1665,5	862,9	802,6	22,9	779,7	195,7	310,4	273,6
	Total	6884,7	3687,1	3197,6	622,2	2575,4	519,9	2147,0	-91,5
14- Industries Diverses.	Public	1481,5	749,8	731,7	78,5	653,2	87,4	531,3	34,5
	Privé	1416,5	807,3	609,2	66,4	542,8	125,4	155,3	262,1
	Total	2898,0	1557,1	1340,9	144,9	1196,0	212,8	686,6	296,6
15- Transports et Communications.	Public	18687,5	6837,7	11849,8	1989,0	9860,8	1303,4	8890,7	-333,3
	Privé	13129,3	3677,8	9451,5	1017,3	8434,2	446,0	166,2	7822,0
	Total	31816,8	10515,5	21301,3	3006,3	18295,0	1749,4	9056,9	7488,7
16- Commerces.	Public	18934,0	6159,8	12774,2	1307,9	11466,3	918,9	7653,1	2894,3
	Privé	50470,5	7437,4	43033,1	1309,5	41723,6	2717,4	1791,4	37214,8
	Total	69404,5	13597,2	55807,3	2617,4	53189,9	3636,3	9444,5	40109,1
17- Hôtels Cafés Restaurants	Public	1016,9	176,2	840,7	152,0	688,7	164,2	443,4	81,1
	Privé	6636,5	1851,8	4784,7	114,7	4670,0	642,7	1196,0	2831,3
	Total	7653,4	2028,0	5625,4	266,7	5358,7	806,9	1639,4	2912,4
18- Services Fournis aux entreprises.	Public	3501,9	655,8	2846,1	220,7	2625,4	421,6	1822,3	381,5
	Privé	1870,5	420,8	1449,7	162,2	1287,5	221,2	606,3	460,0
	Total	5372,4	1076,6	4295,8	382,9	3912,9	642,8	2428,6	841,5
19- Services fournis aux Ménages.	Public	329,5	107,9	221,6	54,1	167,5	47,3	194,9	-74,7
	Privé	8638,4	1046,7	7591,7	16,5	7575,2	491,2	1721,2	5362,8
	Total	8967,9	1154,6	7813,3	70,6	7742,7	538,5	1916,1	5288,1
ENSEMBLE	Public	294789,8	119281,9	175507,9	24798,8	150709,1	33395,5	68893,7	48419,9
	Privé	209477,9	60940,8	148537,1	5397,6	143139,5	8297,1	24702,2	110140,2
	Total	504267,7	180222,7	324045,0	30196,4	293848,6	41692,6	93595,9	158560,1

TAB.16.17- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1990-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture	Public	423,3	272,0	151,3	27,9	123,4	49,4	12,7	61,3
	Privé	74325,1	11751,0	62574,1	2045,1	60529,0	214,6	3990,2	56324,2
	Total	74748,4	12023,0	62725,4	2073,0	60652,4	264,0	4002,9	56385,5
02- Eau et Energie	Public	6529,8	2015,7	4514,1	1736,6	2777,5	205,3	2432,3	139,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	6529,8	2015,7	4514,1	1736,6	2777,5	205,3	2432,3	139,9
03- Hydrocarbures.	Public	185111,3	59917,6	125193,7	9864,6	115329,1	33887,8	4033,4	77407,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	185111,3	59917,6	125193,7	9864,6	115329,1	33887,8	4033,4	77407,9
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	7275,5	2651,8	4623,7	2170,5	2453,2	229,6	1901,3	322,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	7275,5	2651,8	4623,7	2170,5	2453,2	229,6	1901,3	322,3
05- Mines et Carrières	Public	1582,9	484,7	1098,2	237,9	860,3	75,2	671,2	113,9
	Privé	209,4	96,1	113,3	2,4	110,9	17,6	55,8	37,5
	Total	1792,3	580,8	1211,5	240,3	971,2	92,8	727,0	151,4
06- I.S.M.M.E	Public	32573,2	15585,7	16987,5	2945,6	14041,9	1341,2	8580,9	4119,8
	Privé	2516,2	1235,4	1279,8	71,6	1208,2	264,0	476,6	467,6
	Total	35089,4	16822,1	18267,3	3017,2	15250,1	1605,2	9057,5	4587,4
07- Matériaux de construction	Public	7861,9	2362,1	5499,8	1377,9	4121,9	296,2	2733,3	1092,4
	Privé	1261,3	510,6	750,7	61,5	689,2	126,3	338,7	224,2
	Total	9123,2	2872,7	6250,5	1439,4	4811,1	422,5	3072,0	1316,6
08- B.T.P.H	Public	47434,9	16450,0	30984,9	3455,8	27529,1	4274,1	23958,7	-703,7
	Privé	49673,2	23472,8	26200,4	763,2	25437,2	1862,1	13325,6	10249,5
	Total	97108,1	39922,8	57185,3	4219,0	52966,3	6136,2	37284,3	9545,8
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique	Public	8969,0	5256,9	3714,1	1153,5	2560,6	120,1	2325,7	114,8
	Privé	3015,1	1753,6	1261,5	50,2	1211,3	343,0	352,0	516,3
	Total	11984,1	7008,5	4975,6	1203,7	3771,9	463,1	2677,7	631,1
10- Industries Agro-Alimentaires	Public	32037,8	23039,9	9017,9	1559,3	7458,6	871,3	4435,4	2151,9
	Privé	25798,9	17409,4	8389,5	60,8	8328,7	531,8	903,9	6893,0
	Total	57836,7	40429,3	17407,4	1620,1	15787,3	1403,1	5339,3	9044,9
11- Textiles, Confection.	Public	8525,6	3834,3	4691,3	927,1	3764,2	249,8	2614,8	899,6
	Privé	4768,1	2760,1	2008,0	50,5	1957,5	695,8	695,7	566,0
	Total	13293,7	6594,4	6699,3	977,6	5721,7	945,6	3310,5	1465,6
12- Cuirs et Chaussures.	Public	2683,9	1500,7	1183,2	88,8	1094,4	72,8	690,5	331,1
	Privé	1308,9	732,3	576,6	32,0	544,6	129,1	234,6	180,9
	Total	3992,8	2233,0	1759,8	120,8	1639,0	201,9	925,1	512,0
13- Bois, liéges et papiers.	Public	6938,5	4127,1	2781,4	512,2	2269,2	212,2	2156,7	-99,7
	Privé	2040,4	923,9	1116,5	29,0	1087,5	176,2	348,6	562,7
	Total	8948,9	5051,0	3897,9	541,2	3356,7	388,4	2505,3	463,0
14- Industries Diverses.	Public	2961,0	1552,2	1408,8	121,3	1287,5	530,8	740,5	16,2
	Privé	1266,2	736,5	529,7	26,3	503,2	139,1	155,5	214,6
	Total	4227,2	2288,7	1938,5	147,8	1790,7	669,9	896,0	230,8
15- Transports et Communications.	Public	20975,6	7095,4	13878,2	2299,6	11578,6	1607,7	9710,2	260,7
	Privé	18902,0	5552,9	13349,1	1718,9	11630,2	580,2	245,1	10804,9
	Total	39875,6	12648,3	27227,3	4018,5	23208,8	2187,9	9955,3	11065,6
16- Commerces.	Public	21499,1	6772,1	14727,0	1468,6	13258,4	2826,0	8042,0	2390,4
	Privé	57945,9	8838,7	49107,2	1535,2	47572,0	210,6	2923,1	44438,3
	Total	79445,0	15610,8	63834,2	3003,8	60830,4	3036,6	10965,1	46828,7
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	1342,0	278,3	1063,7	271,0	792,7	196,7	536,4	59,6
	Privé	9531,3	2929,2	6602,1	85,6	6516,5	762,5	1506,0	4246,0
	Total	10873,3	3207,5	7665,8	356,6	7309,2	959,2	2044,4	4305,6
18- Services Fournis aux Entreprises	Public	3856,0	788,8	3067,2	269,2	2798,0	484,1	2091,2	222,7
	Privé	2487,2	358,5	2128,7	212,7	1916,0	260,2	669,1	986,7
	Total	6343,2	1147,3	5195,9	481,9	4714,0	744,3	2760,3	1209,4
19- Services fournis aux Ménages.	Public	523,7	165,0	358,7	47,4	311,3	118,8	220,5	-28,0
	Privé	9479,4	1105,6	8373,8	51,0	8322,8	359,3	1989,6	5973,9
	Total	10003,1	1270,6	8732,5	98,4	8634,1	478,1	2210,1	5945,9
ENSEMBLE	Public	399073,0	154128,3	244944,7	30534,8	214409,9	47649,1	77887,7	88873,1
	Privé	264528,6	80167,6	184361,0	6796,2	177564,8	6666,4	28212,1	142686,3
	Total	663601,6	234295,9	429305,7	37331,0	391974,7	54315,5	106099,8	231559,4

TAB.16.18- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1991-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	809,3	547,1	262,2	40,9	221,3	52,1	65,1	104,1
	Privé	103809,7	16794,9	87044,8	3534,1	83510,7	300,8	7106,1	76103,8
	Total	104619,0	17312,0	87307,0	3575,0	83732,0	352,9	7171,2	76207,9
02- Eau et Energie.	Public	9528,9	3023,1	6505,8	2210,7	4295,1	332,0	3174,2	788,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	9528,9	3023,1	6505,8	2210,7	4295,1	332,0	3174,2	788,9
03- Hydrocarbures.	Public	331784,2	95538,9	236245,3	8149,4	228095,9	53948,3	5728,5	168419,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	331784,2	95538,9	236245,3	8149,4	228095,9	53948,3	5728,5	168419,1
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	10053,5	3624,0	6429,5	2586,5	3843,0	262,0	3619,2	-38,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	10053,5	3624,0	6429,5	2586,5	3843,0	262,0	3619,2	-38,2
05- Mines et Carrières.	Public	2357,8	681,4	1676,4	372,1	1304,3	-4,4	929,1	379,6
	Privé	790,6	441,4	349,2	4,4	344,8	95,3	81,5	168,0
	Total	3148,4	1122,8	2025,6	376,5	1649,1	90,9	1010,6	547,6
06- I.S.M.M.E.	Public	54279,3	25058,4	29220,9	10626,4	18594,5	2405,7	10982,7	5206,1
	Privé	3069,5	1495,7	1573,8	88,9	1484,9	326,1	667,9	490,9
	Total	57348,8	26554,1	30794,7	10715,3	20079,4	2731,8	11650,6	5697,0
07- Matériaux de construction.	Public	11976,6	3652,1	8324,5	1493,3	6831,2	493,3	3562,7	2775,2
	Privé	1823,1	820,0	1003,1	67,3	935,8	186,8	406,9	342,1
	Total	13799,7	4472,1	9327,6	1560,6	7767,0	680,1	3969,6	3117,3
08- B.T.P.H.	Public	53064,3	21403,8	31660,5	4557,9	27102,6	4187,1	33826,7	-10911,2
	Privé	81568,6	34701,5	46867,1	612,3	46254,8	2483,6	25356,8	18414,4
	Total	134632,9	56105,3	78527,6	5170,2	73357,4	6670,7	59183,5	7503,2
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	14217,5	7640,3	6577,2	1126,7	5450,5	555,4	2720,4	2174,7
	Privé	4752,6	2464,7	2287,9	85,7	2202,2	825,6	498,2	878,4
	Total	18970,1	10105,0	8865,1	1212,4	7652,7	1381,0	3218,6	3053,1
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	42091,7	30996,2	11095,5	1883,5	9212,0	1066,1	5657,2	2494,7
	Privé	37741,3	24358,8	13382,5	78,1	13304,4	422,6	1538,1	11343,7
	Total	79833,0	55355,0	24478,0	1961,6	22516,4	1482,7	7195,3	13838,4
11- Textiles, Confection.	Public	12011,3	5761,4	6249,9	878,9	5371,0	489,6	3190,9	1699,5
	Privé	5024,5	2828,1	2196,4	43,5	2152,9	708,1	778,0	666,8
	Total	17035,8	8589,5	8446,3	922,4	7523,9	1188,7	3968,9	2366,3
12- Cuirs et Chaussures.	Public	3583,4	2187,3	1396,1	160,5	1235,6	94,6	746,1	394,9
	Privé	1379,6	787,6	592,0	47,6	544,4	120,9	239,7	183,8
	Total	4963,0	2974,9	1988,1	208,1	1780,0	215,5	985,8	578,7
13- Bois, Liges et papiers.	Public	8934,8	5309,3	3625,5	708,0	2917,5	12,4	2461,7	443,4
	Privé	2591,1	1333,6	1257,5	33,7	1223,8	273,3	402,4	550,1
	Total	11525,9	6642,9	4883,0	741,7	4141,3	285,7	2862,1	993,5
14- Industries Diverses.	Public	3077,1	1563,6	1513,5	183,3	1330,2	122,8	841,8	365,6
	Privé	1806,7	1097,5	709,2	37,4	671,8	176,9	204,9	290,0
	Total	4883,8	2661,1	2222,7	220,7	2002,0	299,7	1046,7	655,6
15- Transports et Communications.	Public	30514,5	9277,4	21237,1	2402,3	18834,8	2047,3	12263,9	4523,6
	Privé	29417,0	8911,3	20505,7	2700,5	17805,2	981,6	471,2	16352,4
	Total	59931,5	18188,7	41742,8	5102,8	36640,0	3028,9	12735,1	20876,0
16- Commerces.	Public	29975,8	10405,6	19570,2	1948,6	17621,6	1062,9	10159,8	6398,9
	Privé	98580,5	15422,5	83158,0	4231,7	78926,3	561,2	6382,8	71982,3
	Total	128556,3	25828,1	102728,2	6180,3	96547,9	1624,1	16542,6	78381,2
17- Hôtels, Cafés, Restaurants.	Public	1643,4	408,8	1234,6	185,3	1049,3	237,3	670,4	141,6
	Privé	12083,1	2857,3	9225,8	337,7	8888,1	966,6	1668,5	6253,0
	Total	13726,5	3266,1	10460,4	523,0	9937,4	1203,9	2338,9	6394,6
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	4135,6	824,9	3310,7	298,7	3012,0	534,7	2389,5	87,8
	Privé	3862,0	854,4	3007,6	300,5	2707,1	370,3	705,9	1630,9
	Total	7997,6	1679,3	6318,3	599,2	5719,1	905,0	3095,4	1718,7
19- Services fournis aux Ménages.	Public	798,8	313,4	485,4	66,9	418,5	192,1	316,8	-90,4
	Privé	11669,6	1658,7	10010,9	55,5	9955,4	380,1	2420,1	7155,2
	Total	12468,4	1972,1	10496,3	122,4	10373,9	572,2	2736,9	7064,8
ENSEMBLE	Public	624837,8	228217,0	396620,8	39879,9	356740,9	68076,3	103306,7	185357,9
	Privé	399969,5	116798,0	283171,5	12258,9	270912,6	9179,8	48927,0	212805,8
	Total	1024807,3	345015,0	679792,3	52138,8	627653,5	77256,1	152233,7	398163,7

TAB.16.19- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1992-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	602,8	494,3	108,5	50,7	57,8	10,9	62,9	-16,0
	Privé	148592,8	20285,0	128307,8	5456,2	122851,6	376,0	11683,5	111392,1
	Total	149195,6	20779,3	128416,3	5506,9	122909,4	386,9	11746,4	111376,1
02- Eau et Energie.	Public	15869,5	5057,1	10812,4	2617,4	8195,0	250,9	4603,0	3341,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	15869,5	5057,1	10812,4	2617,4	8195,0	250,9	4603,0	3341,1
03- Hydrocarbures.	Public	371816,3	121413,8	250402,5	7789,9	242612,6	59564,3	7869,7	175178,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	371816,3	121413,8	250402,5	7789,9	242612,6	59564,3	7869,7	175178,6
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	15591,5	5555,1	10036,4	4177,6	5858,8	435,5	4795,2	628,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	15591,5	5555,1	10036,4	4177,6	5858,8	435,5	4795,2	628,1
05- Mines et Carrières.	Public	3518,2	1050,6	2467,6	511,9	1955,7	30,5	1520,2	405,0
	Privé	254,1	135,9	118,2	5,4	112,8	18,1	47,3	47,4
	Total	3772,3	1186,5	2585,8	517,3	2068,5	48,6	1567,5	452,4
06- I.S.M.M.E	Public	69664,1	33692,0	35972,1	4202,4	31769,7	1412,1	13555,6	16802,0
	Privé	3588,2	1844,6	1743,6	148,7	1594,9	283,4	747,4	564,1
	Total	73252,3	35536,6	37715,7	4351,1	33364,6	1695,5	14303,0	17366,1
07- Matériaux de construction.	Public	18259,2	5453,1	12806,1	1458,5	11347,6	541,2	4947,5	5858,9
	Privé	1838,7	813,5	1025,2	77,4	947,8	98,9	470,4	378,5
	Total	20097,9	6266,6	13831,3	1535,9	12295,4	640,1	5417,9	6237,4
08- B.T.P.H	Public	70484,3	28407,3	42077,0	6021,2	36055,8	5608,9	40509,5	-10062,6
	Privé	109800,2	49727,8	60072,4	853,0	59219,4	3373,7	34249,8	21896,1
	Total	180284,5	78135,1	102149,4	6874,2	95275,2	8682,6	74759,1	11833,5
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	16125,0	8715,7	7409,3	1063,6	6345,7	256,8	3747,2	2341,7
	Privé	4287,3	2539,8	1747,5	167,9	1579,6	184,1	466,0	929,5
	Total	20412,3	11255,5	9156,8	1231,5	7925,3	440,9	4213,2	3271,2
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	56200,6	39016,1	17184,5	1925,3	15259,2	788,3	7818,7	6652,2
	Privé	42540,7	28834,2	13706,5	124,6	13581,9	341,5	1163,1	12077,3
	Total	98741,3	67850,3	30891,0	2049,9	28841,1	1129,8	8981,8	18729,5
11- Textiles, Confection.	Public	12288,2	6518,1	5769,8	909,8	4860,0	265,9	4015,5	578,6
	Privé	3919,6	2629,7	1289,9	75,8	1214,1	162,8	606,0	445,3
	Total	16207,8	9148,1	7059,7	985,6	6074,1	428,7	4621,5	1023,9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	3535,0	2114,6	1420,4	152,6	1267,8	70,7	914,6	282,5
	Privé	1446,5	910,0	536,5	63,0	473,5	67,9	308,5	97,1
	Total	4981,5	3024,6	1956,9	215,6	1741,3	138,6	1223,1	379,6
13- Bois, liéges et papiers.	Public	9849,6	5904,5	3945,1	628,8	3316,3	35,3	3181,0	100,0
	Privé	2651,2	1476,1	1175,1	38,7	1136,4	128,8	460,1	547,5
	Total	12500,8	7380,6	5120,2	667,5	4452,7	164,1	3641,1	647,5
14- Industries Diverses.	Public	9686,9	2344,1	7342,8	167,9	7174,9	3968,8	983,1	2223,0
	Privé	1747,2	1058,7	688,5	48,7	639,8	88,2	261,5	290,1
	Total	11434,1	3402,8	8031,3	216,6	7814,7	4057,0	1244,6	2513,1
15- Transports et Communications.	Public	39265,9	13731,0	25434,9	2635,2	22799,7	1900,0	11948,7	8951,0
	Privé	45085,9	13576,4	31509,5	4803,1	26706,4	1547,1	671,5	24487,8
	Total	84351,8	27307,4	56944,4	7458,3	49486,1	3447,1	12620,2	33418,8
16- Commerces.	Public	49552,0	13943,4	35608,6	2256,8	33351,8	10322,5	12503,8	10525,5
	Privé	104178,9	12267,9	91911,0	4136,0	87775,0	3676,4	8221,1	75877,5
	Total	153730,9	26211,3	127519,6	6392,8	121126,8	13998,9	20724,9	86403,0
17- Hôtels, Cafés, Restaurants.	Public	1760,0	532,0	1228,0	194,7	1033,3	158,8	898,9	-24,4
	Privé	17025,8	3939,0	13086,8	471,9	12614,9	1362,1	1637,6	9615,2
	Total	18785,8	4471,0	14314,8	666,6	13648,2	1520,9	2536,5	9590,8
18- Services fournis aux Entreprises.	Public	4546,4	921,6	3624,8	350,8	3274,0	891,1	2920,9	-138,0
	Privé	5435,7	1185,8	4249,9	424,6	3825,3	343,8	917,7	2563,8
	Total	9982,1	2107,4	7874,7	775,4	7099,3	834,9	3838,6	2425,8
19- Services fournis aux Ménages.	Public	817,4	329,6	487,8	90,4	397,4	138,9	399,5	-141,3
	Privé	15666,9	2350,1	13316,8	59,3	13257,5	564,8	3413,0	9279,7
	Total	16484,3	2679,7	13804,6	149,7	13654,9	703,7	3812,8	9138,4
ENSEMBLE	Public	769332,9	295194,3	474138,6	37225,5	436913,1	86251,4	127195,8	223465,9
	Privé	508059,7	143574,5	364485,2	16954,3	347530,9	12317,6	64724,3	270489,0
	Total	1277392,6	438768,8	838623,8	54179,8	784444,0	98569,0	191920,1	493954,9

TAB.16.20- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1993-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	3408,6	2112,5	1296,1	311,8	984,3	40,4	514,4	429,5
	Privé	154817,3	25011,4	129805,9	312,1	129493,8	247,6	15513,0	113733,2
	Total	158225,9	27123,9	131102,0	623,9	130478,1	288,0	16027,4	114162,7
02- Eau et Energie.	Public	18962,3	7750,0	11212,3	5590,1	5622,2	355,9	5162,7	103,6
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	18962,3	7750,0	11212,3	5590,1	5622,2	355,9	5162,7	103,6
03- Hydrocarbures.	Public	402495,1	155096,8	247398,3	26565,0	220833,3	58552,5	9391,0	152889,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	402495,1	155096,8	247398,3	26565,0	220833,3	58552,5	9391,0	152889,8
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	25451,2	12170,8	13280,4	4703,5	8576,9	661,7	6592,0	1323,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	25451,2	12170,8	13280,4	4703,5	8576,9	661,7	6592,0	1323,2
05- Mines et Carrières	Public	3620,4	1130,3	2490,1	673,2	1816,9	111,4	1647,3	58,2
	Privé	327,4	252,0	75,4	3,8	71,6	5,8	46,9	18,9
	Total	3947,8	1382,3	2565,5	677,0	1888,5	117,2	1694,2	77,1
06- I.S.M.M.E	Public	67506,8	33381,2	34125,6	6756,8	27368,8	1822,1	15470,7	10076,0
	Privé	4013,3	2185,8	1827,5	163,8	1663,7	154,0	837,8	671,9
	Total	71520,1	35567,0	35953,1	6920,6	29032,5	1976,1	16308,5	10747,9
07- Matériaux de construction.	Public	19246,8	6253,2	12993,6	4396,3	8597,3	629,5	5534,0	2433,8
	Privé	2365,6	1158,4	1207,2	89,4	1117,8	123,1	499,0	495,7
	Total	21612,4	7411,6	14200,8	4485,7	9715,1	752,6	6033,0	2929,5
08- B.T.P.H	Public	80976,0	33116,7	47859,3	9338,7	38520,6	4782,5	43306,1	-9568,0
	Privé	159688,3	86051,4	73636,9	1032,8	72604,1	2787,6	43081,8	26734,7
	Total	240664,3	119168,1	121496,2	10371,5	111124,7	7570,1	86387,9	17166,7
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	15804,1	8365,4	7438,7	3566,5	3872,2	447,3	3917,7	-492,8
	Privé	4304,5	2721,8	1582,7	218,6	1364,1	131,6	492,2	740,3
	Total	20108,6	11087,2	9021,4	3785,1	5236,3	578,9	4409,9	247,5
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	66599,4	48309,0	18290,4	4761,0	13529,4	-2402,5	8636,9	7295,0
	Privé	50714,7	37857,8	12856,9	138,9	12718,0	221,8	1377,4	11118,8
	Total	117314,1	86166,8	31147,3	4899,9	26247,4	-2180,7	10014,3	18413,8
11- Textiles, Confection.	Public	11061,1	5393,8	5667,3	1909,9	3757,4	407,6	4382,1	-1032,3
	Privé	4759,6	4056,2	703,4	72,2	631,2	161,9	786,5	-317,2
	Total	15820,7	9450,0	6370,7	1982,1	4388,6	569,5	5168,6	-1349,5
12- Cuirs et Chaussures.	Public	3465,8	2077,9	1387,9	245,2	1042,7	98,1	983,8	-39,2
	Privé	1505,3	908,5	596,8	63,3	533,5	59,2	266,8	207,5
	Total	4971,1	2986,4	1984,7	408,5	1576,2	157,3	1250,6	168,3
13- Bois, liéges et papiers.	Public	13886,7	7384,4	6502,3	1611,3	4891,0	405,6	4414,7	70,9
	Privé	2863,4	1705,7	1157,7	61,9	1095,8	123,1	461,3	511,4
	Total	16750,1	9090,1	7660,0	1673,2	5986,8	528,5	4876,0	582,3
14- Industries Diverses.	Public	12960,6	2745,6	10215,0	453,5	9761,5	7110,9	1357,1	1293,5
	Privé	1374,1	824,7	549,4	64,4	485,0	73,9	196,7	214,1
	Total	14334,7	3570,3	10764,4	517,9	10246,5	7184,8	1553,8	1507,6
15- Transports et Communications.	Public	42077,1	13616,4	28440,7	5057,8	23382,9	1586,0	18309,7	3487,2
	Privé	51371,5	14825,1	36546,4	5326,7	31219,7	1760,4	910,5	28548,8
	Total	93448,6	28461,5	64987,1	10384,5	54602,6	3346,4	19220,2	32036,0
16- Commerces.	Public	41147,7	15773,5	25374,2	2984,4	22389,8	1098,6	14704,8	6586,4
	Privé	162757,6	21127,3	141630,3	6160,6	135469,7	17331,5	13459,5	104678,7
	Total	203905,3	36900,8	167004,5	9145,0	157859,5	18430,1	28164,3	111265,1
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	2441,1	752,0	1689,1	628,5	1060,6	135,5	1040,8	-115,7
	Privé	20853,3	6119,5	14733,8	605,9	14127,9	1668,3	2269,5	10190,1
	Total	23294,4	6871,5	16422,9	1234,4	15188,5	1803,8	3310,3	10074,4
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	5516,9	1016,0	4472,9	757,0	3715,9	356,2	3328,1	51,6
	Privé	6356,8	1546,1	4810,7	480,7	4330,0	267,2	1039,0	3023,8
	Total	11873,7	2590,1	9283,6	1237,7	8065,9	623,4	4367,1	3075,4
19- Services fournis aux Ménages.	Public	999,1	378,5	620,6	140,0	480,6	114,0	529,4	-162,8
	Privé	19627,3	2771,7	16855,6	70,3	16785,3	711,8	3915,2	12158,3
	Total	20626,4	3150,2	17476,2	210,3	17265,9	825,8	4444,6	11995,5
ENSEMBLE	Public	837626,8	356872,0	480754,8	80530,5	400224,3	76313,1	149221,3	174687,9
	Privé	647700,0	209123,4	438576,6	14865,4	423711,2	25828,8	85153,1	312729,3
	Total	1485326,8	565995,4	919331,4	95395,9	823935,5	102141,9	234376,4	487417,2

TAB.16.21- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1994-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture	Public	3789,6	2485,6	1304,0	476,5	827,5	88,1	595,0	144,3
	Privé	176383,0	32072,5	144310,5	264,5	144046,0	241,5	18104,3	125700,2
	Total	180172,6	34558,1	145614,5	741,0	144873,5	329,6	18699,3	125844,5
02- Eau et Energie	Public	23149,7	9477,1	13672,6	5819,0	7853,6	649,6	6160,8	1043,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	23149,7	9477,1	13672,6	5819,0	7853,6	649,6	6160,8	1043,1
03- Hydrocarbures	Public	539536,5	213412,0	326124,5	32638,6	293485,8	76753,9	10993,8	205738,1
	Privé	1618,8	396,6	1222,2	31,8	1190,4	303,1	15,5	871,8
	Total	541155,3	213808,6	327346,7	32670,4	294676,2	77057,0	11009,3	206609,9
04- Services et Travaux Publics Pétroliers	Public	29755,1	12087,9	17667,2	6074,3	11593,2	679,2	7249,9	3664,1
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	29755,1	12087,9	17667,2	6074,3	11593,2	679,2	7249,9	3664,1
05- Mines et Carrières	Public	4497,9	1442,2	3055,7	914,5	2141,2	194,7	1737,2	209,3
	Privé	510,5	358,7	151,8	6,1	145,6	7,5	73,7	64,5
	Total	5008,4	1803,8	3207,6	920,6	2286,9	202,2	1810,9	273,9
06- I.S.M.M.E	Public	76165,0	37760,2	38404,8	9643,7	28761,1	2385,5	19316,5	7059,1
	Privé	5796,2	3234,5	2561,6	214,1	2347,5	214,6	1218,7	914,3
	Total	81961,2	40994,7	40966,5	9857,9	31108,6	2600,0	20535,2	7973,4
07- Matériaux de construction.	Public	21994,9	7214,1	14780,8	4399,7	10381,2	859,3	6335,0	3186,9
	Privé	3275,2	1486,0	1789,2	313,8	1475,5	156,8	810,7	707,9
	Total	25270,1	8700,1	16570,0	4513,4	12056,6	1016,1	7145,7	3894,8
08- B.T.P.H	Public	95789,8	36092,8	59697,0	11216,6	48480,5	3636,7	52287,9	-7444,2
	Privé	202518,1	110434,0	92084,2	1296,4	90787,8	6071,8	36695,3	48020,7
	Total	298307,9	146526,8	151781,2	12512,9	139268,3	9708,5	88983,2	40576,5
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique	Public	23477,2	11628,5	11848,7	3518,0	8330,7	548,9	4557,9	3223,9
	Privé	5261,0	3286,2	1974,8	201,1	1773,7	155,9	570,7	1047,1
	Total	28738,2	14914,7	13823,6	3719,2	10104,4	704,8	5128,6	4271,0
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	93471,5	66551,3	26920,3	4719,4	22200,8	2279,0	10606,1	9315,7
	Privé	64747,4	48641,5	16105,9	192,3	15913,6	429,8	1947,4	13536,4
	Total	158218,9	115192,8	43026,1	4911,7	38114,4	2708,7	12553,6	22852,1
11- Textiles, Confection.	Public	13441,9	6727,5	6714,3	2369,4	4344,9	669,4	4911,6	-1236,1
	Privé	6256,9	5211,8	1045,2	73,6	971,6	210,7	1028,3	-267,4
	Total	19698,8	11939,3	7759,5	2443,0	5316,5	880,2	5939,9	-1503,5
12- Cuirs et Chaussures.	Public	4148,3	2404,9	1743,4	338,0	1405,4	118,1	1176,6	110,8
	Privé	1827,5	1087,9	739,6	62,9	676,7	69,9	371,7	235,0
	Total	5975,8	3492,8	2483,0	400,9	2082,1	188,0	1548,3	345,8
13- Bois, Liège et papiers.	Public	13124,7	7305,0	5819,7	1275,0	4544,7	426,0	4317,2	1,5
	Privé	3769,5	2181,3	1588,2	78,8	1509,4	154,9	627,1	727,4
	Total	16894,2	9486,3	7407,9	1353,8	6054,1	580,9	4744,4	728,9
14- Industries Diverses.	Public	15467,3	3449,7	12017,7	477,3	11540,3	8211,4	1535,4	1793,5
	Privé	1781,7	1068,3	713,4	68,4	645,0	92,3	270,2	282,6
	Total	17249,0	4517,9	12731,1	545,7	12185,4	8303,7	1805,6	2076,1
15- Transports et Communications.	Public	52490,7	17993,6	34497,1	7054,5	27442,6	1710,3	20435,8	5296,6
	Privé	55482,2	15184,1	40298,0	5526,6	34771,4	1899,8	2274,8	30596,9
	Total	107972,9	33177,7	74795,1	12581,2	62213,9	3610,0	22710,5	35893,4
16- Commerces.	Public	56411,8	21280,6	35131,2	5205,0	29926,2	2539,3	18301,6	9085,3
	Privé	217705,6	30787,1	186918,5	7809,8	179108,7	26427,5	13767,0	138914,1
	Total	274117,4	52067,7	222049,7	13014,8	209034,9	28966,8	32068,6	147999,4
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	2933,1	952,0	1981,1	767,8	1213,3	192,7	1159,9	-159,3
	Privé	26389,2	7697,8	18691,4	753,5	17937,9	2111,4	3600,9	12225,6
	Total	29322,3	8649,8	20672,5	1521,3	19151,2	2304,1	4760,8	12085,3
18- Services Fournis aux Entreprises	Public	6961,9	1526,3	5375,6	1510,4	3865,2	399,5	4131,1	-665,4
	Privé	9196,7	2188,0	7008,7	700,3	6308,4	289,6	1149,7	4859,1
	Total	16058,6	3714,3	12384,3	2210,7	10173,6	689,1	5280,8	4193,7
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1240,7	541,6	699,1	149,6	549,5	153,3	585,8	-189,6
	Privé	25075,0	4089,5	20985,5	85,0	20900,5	883,7	4965,8	15051,0
	Total	26315,7	4631,1	21684,6	234,6	21450,0	1037,0	5551,6	14861,4
ENSEMBLE	Public	1077788,0	460332,8	617455,1	98567,4	518887,7	102494,9	176195,2	240197,7
	Privé	807594,5	269405,7	538188,8	17479,0	520709,8	39730,8	87491,8	393487,3
	Total	1885382,5	729738,5	1155644,0	116046,4	1039596,6	142225,7	263686,9	633684,9

TAB.16.23- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1996-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture	Public	4522,5	3588,2	934,3	624,5	309,7	99,8	729,0	-519,1
	Privé	346293,2	69385,3	276907,9	197,5	276710,4	257,7	32566,5	243886,1
	Total	350815,7	72973,5	277842,1	822,0	277020,1	357,5	33295,5	243367,0
02- Eau et Energie	Public	40875,6	15835,2	25040,4	8309,9	16730,5	1123,9	9644,1	5962,5
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	40875,6	15835,2	25040,4	8309,9	16730,5	1123,9	9644,1	5962,5
03- Hydrocarbures	Public	995286,8	271234,0	724052,7	58262,5	665790,2	169481,0	16008,2	480297,9
	Privé	34789,2	8426,6	26362,6	2251,1	24111,5	5522,4	637,7	17951,4
	Total	1030076,0	279660,6	750415,3	60513,6	689901,7	175006,4	16645,9	498249,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers	Public	49353,3	21328,5	28024,7	9645,2	18379,5	1854,9	12679,7	3844,9
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	49353,3	21328,6	28024,7	9645,2	18379,5	1854,9	12679,7	3844,9
05- Mines et Carrières	Public	7371,4	2353,8	5017,6	865,5	4152,1	250,2	1534,1	2367,9
	Privé	454,5	255,9	198,6	27,2	171,4	11,2	70,7	89,4
	Total	7826,0	2609,7	5216,2	892,7	4323,5	261,4	1604,8	2457,3
06- I.S.M.M.E	Public	83234,4	46815,6	36418,9	14754,6	21664,3	2418,3	22732,8	-3486,8
	Privé	5939,8	3002,1	2937,7	321,6	2616,2	197,7	1180,1	1238,3
	Total	89174,2	49817,7	39356,6	15076,1	24280,4	2616,0	23913,0	-2248,5
07- Matériaux de construction	Public	36045,1	12680,5	23364,6	8866,1	14498,5	1198,2	8202,4	5097,8
	Privé	4935,1	2152,5	2782,6	294,9	2487,7	264,0	1096,0	1127,7
	Total	40980,2	14833,0	26147,2	9161,0	16986,2	1462,2	9298,5	6225,6
08- B.T.P.H	Public	135625,2	44986,1	90639,2	14299,4	76339,7	6054,3	68155,5	2129,9
	Privé	276899,9	149454,0	127046,0	2266,2	124779,8	10179,9	57107,0	57492,9
	Total	412525,2	194440,1	217685,1	16565,6	201119,5	16234,2	125262,4	59622,9
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique	Public	28719,7	15173,4	13546,3	2823,8	10722,5	307,1	4944,1	5071,2
	Privé	5506,4	3679,3	1827,1	318,3	1508,8	167,3	621,0	720,5
	Total	34226,1	18852,7	15373,4	3142,0	12231,3	874,5	5565,1	5791,7
10- Industries Agro-Alimentaires	Public	171583,4	135518,2	36065,1	8655,8	27409,3	4066,4	13082,4	10260,5
	Privé	101328,3	77150,1	24178,2	320,5	23857,7	395,7	3045,7	20416,3
	Total	272911,6	212668,3	60243,4	8976,3	51267,1	4462,1	16128,2	30676,7
11- Textiles, Confection	Public	12698,3	8594,3	4104,1	2256,9	1847,1	478,3	6402,0	-5033,3
	Privé	10921,1	6981,1	3939,8	117,0	3822,8	301,8	1382,1	2138,9
	Total	23619,4	15575,5	8043,9	2374,0	5669,9	780,1	7784,2	-2894,4
12- Cuirs et Chaussures	Public	3462,2	2291,2	1171,0	413,2	757,8	114,2	1238,6	-594,9
	Privé	1907,3	1013,6	893,6	58,2	835,5	82,8	325,0	427,6
	Total	5369,5	3304,8	2064,7	471,4	1593,3	197,0	1563,6	-167,3
13- Bois, Liges et papiers	Public	18122,0	12170,8	5951,1	1704,9	4246,2	483,3	5583,6	-1820,7
	Privé	5259,8	3441,9	1817,9	98,6	1719,4	222,9	584,8	911,7
	Total	23381,8	15612,7	7769,1	1803,5	5965,6	706,2	6168,4	-909,0
14- Industries Diverses	Public	29078,8	5261,6	23817,2	1762,7	22054,6	17167,4	2944,5	1942,7
	Privé	1106,2	758,6	347,5	0,0	347,5	93,7	159,8	94,1
	Total	30185,0	6020,2	24164,8	1762,7	22402,1	17261,1	3104,2	2036,8
15- Transports et Communications	Public	82140,4	31541,1	50599,3	10237,8	40361,4	650,9	24056,0	15654,6
	Privé	145778,2	47491,7	98286,5	12799,3	85487,2	4514,2	7097,6	73875,5
	Total	227918,6	79032,8	148885,8	23037,2	125848,6	5165,1	31153,5	89530,0
16- Commerces	Public	48882,5	16206,3	32676,2	7087,9	25588,3	8052,5	21583,4	-4047,6
	Privé	349843,1	61943,9	287899,2	13243,4	274655,8	31928,7	17255,9	225471,3
	Total	398725,6	78150,2	320575,4	20331,3	300244,1	39981,2	38839,3	221423,7
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	4455,5	1437,3	3018,2	1229,3	1788,9	222,7	1708,4	-142,2
	Privé	41352,7	12482,7	28870,0	1335,0	27535,0	3171,3	5053,7	19310,0
	Total	45808,2	13920,0	31888,2	2564,3	29323,9	3394,0	6762,1	19167,8
18- Services Fournis aux Entreprises	Public	9115,2	2299,8	6815,4	1458,4	5357,0	470,4	5024,3	-137,7
	Privé	15930,9	3283,9	12647,0	774,3	11872,7	617,3	1753,9	9521,5
	Total	25046,1	5583,7	19462,4	2232,7	17229,7	1087,7	6758,2	9383,8
19- Services fournis aux Ménages	Public	1706,6	1040,8	665,8	303,6	362,2	78,0	728,5	-444,3
	Privé	44225,3	5403,8	38821,5	160,2	38661,3	1367,5	6392,0	30901,8
	Total	45931,9	6444,6	39487,3	463,8	39023,5	1445,5	7120,5	30457,5
ENSEMBLE	Public	1762278,9	650356,9	1111922,0	153562,1	958359,9	214974,9	226981,6	516403,4
	Privé	1392071,0	456307,2	935763,8	24583,1	901180,7	59296,1	136309,6	705575,0
	Total	3154349,9	1106664,1	2047685,9	188145,3	1859540,6	274271,0	363291,1	1221978,4

TAB.16.25- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1998-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	2856,4	1960,3	896,1	856,9	39,2	64,7	375,1	-400,6
	Privé	394473,1	70523,4	323949,7	142,7	323807,0	361,4	42394,3	281051,3
	Total	397329,5	72483,7	324845,8	999,6	323846,3	426,1	42769,4	280650,7
02- Eau et Energie	Public	58012,7	22075,3	35937,4	6930,6	29006,8	1594,0	10657,5	16755,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	58012,7	22075,3	35937,4	6930,6	29006,8	1594,0	10657,5	16755,4
03- Hydrocarbures.	Public	965647,9	355526,4	610121,5	61892,4	548229,1	157923,1	23189,1	367116,9
	Privé	35512,6	7412,6	28100,0	1009,7	27090,3	6501,2	683,8	19905,3
	Total	1001160,5	362939,0	638221,5	62902,1	575319,4	164424,3	23872,9	387022,2
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	61768,3	26297,0	35471,3	10161,9	25309,4	2517,7	19130,3	3661,4
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	61768,3	26297,0	35471,3	10161,9	25309,4	2517,7	19130,3	3661,4
05- Mines et Carrières.	Public	8694,7	3740,1	4954,6	940,3	4014,4	299,4	3066,0	648,9
	Privé	497,0	280,4	217,2	36,9	180,3	8,4	72,3	99,6
	Total	9192,3	4020,5	5171,8	977,2	4194,6	307,9	3138,3	748,4
06- I.S.M.M.E	Public	76201,0	47450,2	27745,5	18687,5	9058,0	2498,4	22562,6	-16003,0
	Privé	4991,6	2530,0	2461,8	160,5	2301,3	213,3	1247,7	840,4
	Total	80193,5	49986,2	30207,3	18848,0	11359,3	2711,7	23810,3	-15162,7
07- Matériaux de construction.	Public	39509,2	15990,6	23518,6	6984,0	16534,5	1305,0	10057,6	5171,9
	Privé	9136,4	3819,6	5316,8	560,5	4756,3	513,1	2650,6	1692,6
	Total	48645,6	19810,2	28835,3	7544,6	21290,8	1818,1	12708,2	6864,4
08- B.T.P.H	Public	132326,9	37440,7	94886,2	15129,0	79757,2	6342,9	67092,3	6322,0
	Privé	352451,7	181925,8	170525,9	2671,1	167854,8	13232,3	70863,6	83758,9
	Total	484778,5	219366,5	265412,1	17800,1	247612,0	19575,2	137955,8	90080,9
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	33786,8	18029,6	15757,3	4020,6	11736,6	684,3	6923,1	4129,2
	Privé	8250,9	4961,7	3289,2	484,3	2804,9	286,5	1567,5	951,0
	Total	42037,7	22991,2	19046,5	4504,9	14541,5	970,8	8490,6	5080,2
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	192241,7	150726,3	41515,4	6993,7	34521,7	4468,6	15849,2	14203,8
	Privé	192212,3	146393,4	45818,9	754,4	45064,5	949,4	9078,5	35036,6
	Total	384454,0	297119,7	87334,3	7748,2	79586,2	5418,0	24927,7	49240,4
11- Textiles, Confection	Public	10689,5	7602,7	3086,8	2256,0	799,8	410,6	4930,2	-4542,2
	Privé	22544,5	16798,0	5746,5	207,2	5539,3	371,4	1836,3	3331,6
	Total	33234,0	24400,7	8833,3	2495,3	6338,0	782,2	6766,5	-1210,6
12- Cuirs et Chaussures.	Public	3984,6	2557,4	1327,2	434,0	892,6	115,4	1540,7	-763,5
	Privé	2756,6	1508,4	1248,2	54,2	1194,0	63,5	318,2	812,3
	Total	6841,2	4065,8	2575,4	488,8	2086,6	178,9	1858,9	48,7
13- Bois, liéges et papiers	Public	15400,2	9679,1	5721,1	1461,3	5259,8	387,7	3685,1	1187,1
	Privé	7989,0	4002,3	3986,7	81,4	3905,3	451,2	727,8	1826,3
	Total	23389,1	13681,3	9607,8	1542,7	8265,1	838,9	4412,9	3013,3
14- Industries Diverses.	Public	33382,9	5434,1	27948,9	183,6	27765,3	450,1	2025,0	25290,2
	Privé	2194,7	1071,8	1123,0	164,6	958,4	120,1	484,0	354,2
	Total	35577,7	6505,8	29071,8	348,2	28723,6	570,2	2509,0	25644,4
15- Transports et Communications.	Public	97224,4	31883,6	65340,8	16655,1	48685,7	2591,3	25715,2	20379,3
	Privé	219887,0	78757,5	141129,5	19781,8	121347,7	6655,4	16520,1	98172,2
	Total	317111,4	110641,1	206470,2	36436,9	170033,4	9246,7	42235,3	118551,4
16- Commerces.	Public	42238,9	14382,6	27856,3	6068,1	21788,2	5898,4	15221,5	668,3
	Privé	411428,4	58922,4	352506,0	16730,7	335775,3	35336,6	20681,6	279756,9
	Total	453667,2	73305,0	380362,2	22798,8	357563,5	41235,1	35903,1	280425,3
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	6502,1	2189,8	4312,3	1419,0	2894,3	317,2	2279,2	297,9
	Privé	49447,4	14964,2	34483,2	1701,8	32781,4	3828,2	6528,1	22425,1
	Total	55949,5	17154,0	38795,5	3119,8	35675,7	4145,4	8807,3	22723,0
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	11153,3	2617,3	8536,0	1292,9	7043,1	535,9	5489,5	1017,7
	Privé	19307,0	4600,4	14706,6	1350,6	13356,0	786,9	4348,6	8220,3
	Total	30460,3	7417,7	23042,6	2643,5	20399,1	1322,8	9838,3	9238,0
19- Services fournis aux Ménages	Public	1551,5	1070,7	480,8	232,0	248,8	42,7	795,8	-589,7
	Privé	64428,7	6906,4	47522,3	331,9	47190,4	1719,0	9570,0	35901,4
	Total	65980,2	7977,1	48003,1	563,9	47439,2	1761,7	10365,8	35311,7
ENSEMBLE	Public	1793073,8	756859,8	1036214,0	162630,5	873583,5	188447,7	240584,9	444550,9
	Privé	1786609,6	605376,2	1181231,4	46224,4	1135006,9	71398,0	189473,1	874135,8
	Total	3579683,3	1362237,9	2217445,4	208854,9	2008590,5	259845,8	430058,0	1318686,7

TAB.16.26- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -1999-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture	Public	4523,4	3084,9	1438,5	1248,8	189,7	100,4	571,0	-481,7
	Privé	436680,1	78452,8	358227,3	117,1	358110,2	296,6	47047,9	310765,8
	Total	441203,6	81537,8	359665,8	1365,9	358299,9	397,0	47618,9	310284,0
02- Eau et Energie.	Public	64212,0	24174,8	40037,2	7568,6	32468,7	1760,4	11952,0	18736,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	64212,0	24174,8	40037,2	7568,6	32468,7	1760,4	11952,0	18736,3
03- Hydrocarbures.	Public	1304939,3	458849,3	846090,0	93107,2	752982,8	203024,7	27264,3	622693,7
	Privé	58875,5	14022,1	44853,3	18599,9	26253,4	6966,0	796,6	16490,9
	Total	1363814,8	472871,5	890943,3	111707,1	779236,2	211990,7	28060,9	639184,6
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	67222,8	30804,9	36417,9	11835,8	24582,1	2585,7	17680,6	4315,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	67222,8	30804,9	36417,9	11835,8	24582,1	2585,7	17680,6	4315,8
05- Mines et Carrières.	Public	7595,6	3112,4	4483,2	808,0	3675,2	273,0	2755,3	646,8
	Privé	522,0	294,6	227,4	39,4	188,0	8,6	74,9	104,5
	Total	8117,6	3407,0	4710,6	847,5	3863,2	281,6	2830,2	751,3
06- I.S.M.M.E	Public	81735,5	51724,7	30010,8	20933,0	9077,8	2639,1	23734,8	-17296,1
	Privé	4990,0	2405,6	2584,4	135,2	2449,2	224,8	1308,5	915,9
	Total	86725,5	54130,3	32595,2	21068,3	11527,0	2863,9	25043,3	-16380,2
07- Matériaux de construction.	Public	29983,6	11550,1	18433,5	5103,3	13330,3	999,5	8395,8	3935,0
	Privé	11818,1	4986,2	6831,9	642,1	6189,8	601,3	3273,9	2224,7
	Total	41801,7	16536,3	25265,5	5745,4	19520,1	1600,8	11669,7	6159,6
08- B.T.P.H	Public	132133,7	45407,7	86726,0	14956,0	71770,0	6571,4	66788,7	-1590,1
	Privé	373087,1	188555,4	184531,7	2540,1	181991,7	13231,6	74107,6	94652,4
	Total	505220,8	233963,1	271257,7	17496,1	253761,6	19803,0	140896,3	93062,3
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	33295,3	17297,4	15997,8	4433,7	11564,2	669,6	6195,3	4699,4
	Privé	9468,9	5723,6	3745,3	512,9	3232,5	339,8	1783,8	1108,9
	Total	42764,2	23021,0	19743,2	4946,5	14796,7	1009,3	7979,1	5808,2
10- Industries Agro-Alimentaires	Public	199903,0	157531,1	42371,9	7192,9	35179,0	4695,0	17052,0	13432,0
	Privé	225106,7	171369,6	53736,8	862,9	52873,9	1193,0	11180,7	40500,3
	Total	425009,7	328901,0	96108,7	8055,8	88052,9	5888,0	28232,6	53932,3
11- Textiles, Confection.	Public	9198,6	6509,5	2689,1	2068,9	620,2	350,5	4253,0	-3983,3
	Privé	28475,0	22173,9	7301,2	201,3	7099,8	822,1	2315,8	3962,0
	Total	38673,6	28683,3	9990,3	2270,2	7720,1	1172,6	6568,8	-21,3
12- Cuirs et Chaussures.	Public	2081,7	1755,3	926,4	291,8	634,6	75,7	836,1	-377,2
	Privé	2932,2	1676,7	1255,5	41,9	1213,6	71,6	340,7	801,3
	Total	5013,9	3432,0	2181,9	333,7	1848,3	147,3	1276,9	424,1
13- Bois, liéges et papiers.	Public	14979,0	8736,3	6242,6	1271,2	4971,4	341,8	3264,4	1365,1
	Privé	8678,5	4708,0	3880,5	79,4	3801,1	562,8	1949,9	1288,4
	Total	23657,5	13634,3	10123,2	1350,7	8772,5	924,6	5214,3	2633,6
14- Industries Diverses.	Public	33961,3	5526,0	28455,3	167,3	28288,0	458,2	2043,9	25785,9
	Privé	2278,7	1094,4	1184,3	151,4	1032,9	127,5	500,6	404,7
	Total	36260,0	6620,4	29639,6	338,7	29300,9	585,7	2544,5	26170,7
15- Transports et Communications.	Public	104575,4	39716,4	64859,0	6394,6	58464,3	2238,8	25765,9	30439,6
	Privé	269055,0	95058,0	173997,0	24772,0	149225,0	8240,0	25058,0	115918,0
	Total	373630,4	134774,4	238856,0	31166,6	207689,3	10457,8	50843,9	146357,6
16- Commerces.	Public	45128,0	17715,0	27412,9	5641,0	21572,0	5647,9	13396,7	2527,3
	Privé	451010,5	65892,6	385117,8	17715,4	367402,4	37611,2	21353,8	308437,5
	Total	496138,4	83607,7	412530,8	23356,4	388974,4	43259,1	34750,5	310964,8
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	7097,3	2694,3	4203,0	2126,2	2078,8	321,4	2417,5	-662,1
	Privé	52695,9	14795,5	37900,4	1259,6	36640,8	4108,8	7140,6	25391,2
	Total	59793,2	17689,8	42103,4	3385,8	38717,6	4430,2	9558,3	24729,1
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	12678,4	3929,5	8748,9	1575,8	7173,1	620,7	6063,2	489,2
	Privé	20741,8	3919,8	16822,0	1357,7	15464,3	830,6	5042,6	9591,1
	Total	33420,2	7849,3	25570,9	2933,5	22637,4	1451,3	11105,8	10080,3
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1651,7	1121,9	529,8	257,6	272,2	50,5	857,5	-635,8
	Privé	57906,5	7221,6	50684,9	344,0	50340,9	1823,8	10311,9	38205,2
	Total	59558,2	8343,5	51214,7	601,6	50613,1	1874,3	11169,4	37569,4
ENSEMBLE	Public	2157515,5	891441,6	1266073,9	187201,7	1078872,2	233444,1	241408,2	604019,9
	Privé	2015322,6	682440,7	1332882,0	89372,4	1243509,6	79179,0	213587,9	970742,7
	Total	4172838,1	1573882,3	2598955,8	276574,1	2322381,8	312623,1	454996,0	1574762,6

TAB.16.27- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année -2000-

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture	Public	4663,4	3011,9	1651,6	1256,8	294,8	110,2	636,1	-451,5
	Privé	421020,3	76400,5	344619,8	162,1	344457,7	291,8	50517,3	293648,7
	Total	425683,7	79412,3	346171,4	1418,9	344752,5	401,9	51153,4	293197,2
02- Eau et Energie	Public	68472,5	24364,4	44108,0	6186,4	35921,7	1726,9	11112,5	23082,3
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	68472,5	24364,4	44108,0	6186,4	35921,7	1726,9	11112,5	23082,3
03- Hydrocarbures.	Public	2033058,5	490176,4	1542882,1	88536,3	1454345,8	347452,1	33539,2	1073354,4
	Privé	95227,5	21794,9	73432,6	3824,3	69608,3	17818,9	0,0	51789,4
	Total	2128286,1	511971,3	1616314,7	92360,6	1523954,1	365271,0	33539,2	1125143,9
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	90060,6	47155,8	42904,8	16900,5	27004,3	1701,6	16024,7	9278,0
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	90060,6	47155,8	42904,8	16900,5	27004,3	1701,6	16024,7	9278,0
05- Mines et Carrières.	Public	7890,1	3108,7	4781,4	834,6	3946,8	283,9	2925,2	727,5
	Privé	551,5	311,6	240,2	42,2	198,0	8,9	78,6	110,6
	Total	8441,6	3420,3	5021,6	876,8	4144,8	302,9	3003,7	838,2
06- I.S.M.M.E	Public	83717,5	52305,5	31412,0	21612,9	9799,0	2758,7	24726,8	-17686,4
	Privé	5114,2	2487,5	2626,7	141,2	2485,5	228,0	1331,7	925,8
	Total	88831,7	54793,0	34038,7	21754,2	12284,5	2986,7	26058,4	-16760,6
07- Matériaux de construction.	Public	31308,2	11997,3	19310,9	5903,8	13947,1	1014,4	8384,2	4548,4
	Privé	12681,0	5254,7	7426,2	762,9	6663,3	709,9	3445,4	2508,0
	Total	43989,2	17252,1	26737,1	6126,7	20610,4	1724,3	11829,7	7056,4
08- B.T.P.H	Public	141917,4	48204,2	93713,2	15968,1	77745,0	6316,0	69193,5	2235,6
	Privé	412743,5	214410,4	198333,2	3534,8	194798,4	14629,1	77010,1	103159,2
	Total	554660,9	262614,6	292046,3	19502,9	272543,4	20945,1	146203,6	105394,7
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique	Public	38863,6	19870,5	18993,1	5220,4	13772,7	784,4	7197,0	5791,3
	Privé	8743,6	5920,5	3823,3	557,5	3265,8	343,1	1786,6	1136,2
	Total	48607,4	25791,0	22816,4	5777,9	17038,5	1127,4	8983,6	6927,5
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	187720,6	147707,4	40013,2	6739,2	33273,9	4698,2	16161,5	12414,2
	Privé	303447,6	232699,7	70747,9	957,8	69790,1	1597,1	16239,8	51953,1
	Total	491168,2	380407,1	110761,0	7697,0	103064,0	6295,4	32401,3	64367,3
11- Textiles, Confection.	Public	7987,6	5635,9	2351,9	1857,0	494,9	302,5	3698,8	-3507,4
	Privé	30867,4	23072,0	7795,4	267,8	7527,6	851,4	2502,9	4173,4
	Total	38855,2	28707,9	10147,3	2124,8	8022,5	1153,9	6202,7	665,9
12- Cuirs et Chaussures.	Public	2668,2	1741,9	926,2	266,7	659,5	73,5	875,3	-309,3
	Privé	3371,3	1898,3	1473,1	55,7	1417,4	81,1	391,0	945,2
	Total	6039,5	3640,2	2399,3	342,4	2056,9	154,6	1266,3	635,9
13- Bois, Liges et papiers.	Public	14093,5	7935,7	6157,8	1203,6	4954,2	331,9	3176,2	1446,1
	Privé	9318,7	5229,0	4089,7	98,3	3991,3	605,5	2034,2	1351,7
	Total	23412,2	13164,7	10247,5	1302,0	8945,5	937,4	5210,4	2797,7
14- Industries Diverses.	Public	32457,4	5309,7	27147,8	178,9	26968,8	439,1	2072,6	24457,1
	Privé	2120,9	998,6	1122,3	119,6	1002,5	121,7	463,8	417,0
	Total	34578,3	6308,3	28269,9	298,5	27971,3	560,8	2536,4	24874,1
15- Transports et Communications.	Public	113095,9	37555,3	75540,6	6694,9	68845,7	2518,4	28395,4	37931,8
	Privé	312926,8	116770,6	197156,3	29931,0	167625,3	9038,2	26461,4	132125,7
	Total	426022,7	153325,9	272696,8	36625,9	236470,9	11556,6	54856,8	170057,5
16- Commerces.	Public	45276,3	18127,3	27149,1	6143,9	21005,1	5214,3	12821,7	2969,1
	Privé	474472,7	68093,4	406579,3	19467,6	386111,5	38575,1	21536,3	326000,1
	Total	519749,0	87020,7	432728,3	25611,7	407116,6	43789,4	34358,0	328969,2
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	7440,7	2930,1	4510,6	2281,7	2228,9	337,0	2594,5	-702,6
	Privé	55246,0	14978,7	40267,3	1319,1	38948,2	4307,6	7571,0	27069,6
	Total	62686,7	17908,8	44777,9	3600,8	41177,1	4644,6	10165,5	26367,0
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	13065,9	4057,1	9008,8	1622,6	7386,2	639,7	6241,0	505,5
	Privé	23115,1	4047,0	19068,1	1598,4	17469,7	931,5	6150,1	10388,1
	Total	36181,0	8104,1	28076,9	3221,0	24855,9	1571,2	12391,1	10893,6
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1737,2	1154,9	582,3	284,1	298,2	58,1	913,5	-673,4
	Privé	60828,7	7422,2	53406,5	350,1	53056,4	1910,8	10985,1	40160,5
	Total	62565,9	8577,1	53988,8	634,2	53354,6	1968,9	11898,6	39487,1
ENSEMBLE	Public	2926395,2	932350,2	1993045,1	190172,4	1802872,7	376770,9	250690,9	1175410,8
	Privé	2232767,3	601589,5	1431207,8	62790,8	1368417,0	92049,8	228505,1	1047862,1
	Total	5158162,6	1733939,7	3424252,9	252963,3	3171289,6	468820,7	479196,0	2223272,9

TAB.16.28- Compte de production et compte d'exploitation par secteur d'activité et secteur juridique Année –2001 – (Provisoire)

En Millions de DA

		PB	CI	VA	CFF	RI	ILP	RS	ENE
01- Agriculture.	Public	4953,7	3308,7	1645,0	1336,1	308,9	106,9	625,1	-423,1
	Privé	498370,8	88503,4	409867,4	109,7	409697,7	335,1	55084,1	354278,5
	Total	503324,5	91812,1	411512,4	1505,8	410006,6	442,0	55709,2	353855,4
02- Eau et Energie.	Public	75434,5	26667,4	48767,2	22279,0	26488,2	1858,4	11242,0	13387,8
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	75434,5	26667,4	48767,2	22279,0	26488,2	1858,4	11242,0	13387,8
03- Hydrocarbures.	Public	1879553,5	498212,7	1381337,8	93429,4	1287908,4	314841,8	39244,4	933822,2
	Privé	79407,6	16817,2	62590,4	6699,3	55891,1	12963,0	0,0	42927,1
	Total	1958960,1	515030,0	1443928,1	100128,7	1343799,4	327805,7	39244,4	976749,3
04- Services et Travaux Publics Pétroliers.	Public	85612,2	47424,2	38388,0	16760,7	21627,4	1736,2	17311,9	2579,2
	Privé	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
	Total	85612,2	47424,2	38388,0	16760,7	21627,4	1736,2	17311,9	2579,2
05- Mines et Carrières.	Public	7782,6	3921,1	3861,5	662,4	3199,2	229,7	3206,8	-237,4
	Privé	581,4	329,7	252,8	45,2	207,0	9,2	81,8	116,6
	Total	8364,1	4249,8	4114,3	707,5	3406,8	239,0	3288,6	-120,8
06- I.S.M.M.E	Public	83555,6	53449,8	30105,9	21796,4	8399,5	2594,5	17874,8	-12039,8
	Privé	6098,6	3031,5	3067,1	158,6	2908,5	267,7	1565,1	1075,6
	Total	89654,3	56481,3	33173,0	21865,0	11308,0	2862,2	19439,9	-10964,1
07- Matériaux de construction.	Public	33608,3	9988,4	23619,9	6840,9	16779,0	1218,9	10585,1	4995,0
	Privé	15331,5	6371,7	8959,8	819,3	8140,4	690,5	4129,3	3120,6
	Total	48939,7	16360,1	32579,7	7660,2	24919,4	2109,5	14694,4	8115,6
08- B.T.P.H	Public	142896,6	43916,5	98981,2	16802,6	82178,6	6774,7	70323,9	5080,1
	Privé	464693,0	243167,0	221526,0	3130,4	218395,6	15105,6	78319,3	124970,6
	Total	607589,7	287082,5	320507,1	19933,0	300574,1	21880,2	148643,2	130050,7
09- Chimie, Caoutchouc, Plastique.	Public	38694,9	22684,9	16010,0	4304,4	11705,5	1125,9	7534,3	3044,3
	Privé	9677,9	5946,2	3731,7	507,7	3224,0	362,9	1722,5	1138,6
	Total	48372,8	28631,2	19741,6	4812,2	14929,5	1489,8	9256,8	4182,9
10- Industries Agro-Alimentaires.	Public	176612,2	143914,5	32997,6	5372,2	27625,4	3035,8	15007,8	8981,9
	Privé	339591,2	260418,3	79172,8	1105,1	78067,8	1910,1	19573,8	56583,9
	Total	516203,4	404032,9	112170,4	6477,2	105693,2	5545,9	34581,6	65565,7
11- Textiles, Confection.	Public	7486,6	3253,5	4236,3	3186,3	1050,0	383,1	4667,1	-4000,3
	Privé	30856,1	23072,6	7782,6	260,0	7522,5	850,3	2487,1	4185,2
	Total	38344,9	26326,1	12018,9	3446,4	8572,5	1233,4	7154,2	185,0
12- Cuirs et Chaussures.	Public	1896,0	1350,5	545,4	164,4	381,0	82,6	893,4	-595,0
	Privé	4040,1	2312,3	1727,8	56,2	1671,6	98,3	459,4	1103,9
	Total	5936,0	3662,8	2273,2	220,6	2052,6	180,9	1352,8	509,0
13- Bois, lièges et papiers.	Public	15463,5	8857,8	6626,0	1246,5	5379,5	461,4	4286,0	632,0
	Privé	11027,1	6089,6	4937,5	101,8	4835,7	744,1	2484,2	1607,4
	Total	26510,9	14947,4	11563,5	1348,3	10215,2	1205,5	6770,2	2239,4
14- Industries Diverses.	Public	42759,0	6631,4	36127,6	251,7	35875,9	588,5	2743,9	32543,5
	Privé	2265,0	1062,1	1203,0	123,3	1079,7	130,7	494,9	454,1
	Total	45024,0	7693,5	37330,6	375,0	36955,6	719,1	3238,8	32997,6
15- Transports et Communications.	Public	122024,2	40875,7	81148,5	7640,9	74107,6	2098,7	30733,7	40675,3
	Privé	407868,0	148150,0	259718,1	37338,4	222379,6	12365,0	32496,9	177617,7
	Total	530452,3	189025,7	341466,6	44979,3	296487,3	15063,8	63230,5	218193,0
16- Commerces.	Public	45895,0	16761,7	29133,3	6430,8	22702,5	4076,5	14936,8	3089,2
	Privé	529398,1	89045,0	440353,1	20265,8	420087,3	40763,7	22926,0	356397,6
	Total	575293,1	90806,7	478486,4	26696,6	451789,8	45440,1	37862,8	388486,9
17- Hôtels, Cafés, Restaurants	Public	7999,3	3099,5	4899,8	2478,6	2421,2	362,3	2818,3	-759,4
	Privé	69392,6	15844,4	43546,2	1417,4	42130,8	4630,9	8180,4	29319,5
	Total	67391,9	18943,9	48446,0	3896,0	44552,0	4993,2	10998,7	28560,1
18- Services Fournis aux Entreprises.	Public	13430,6	4260,9	9219,7	1662,6	7557,1	659,7	6427,2	470,2
	Privé	26461,9	4806,0	21675,9	1881,8	19794,1	1075,7	7156,9	11561,5
	Total	39962,5	9066,9	30895,6	3544,4	27351,2	1735,4	13584,1	12031,7
19- Services fournis aux Ménages.	Public	1849,8	1200,0	649,0	318,6	331,3	65,8	973,3	-707,9
	Privé	64713,1	7691,3	57021,8	358,8	56663,0	2029,1	11705,3	42928,6
	Total	66562,7	8891,3	57671,4	677,4	56994,0	2094,7	12678,6	42220,7
ENSEMBLE	Public	2788378,5	939478,3	1848900,2	212874,4	1636025,8	344972,1	261415,9	1030537,8
	Privé	2549793,2	913657,4	1636135,8	74438,8	1561697,0	94532,8	248876,9	1218287,3
	Total	5338171,7	1853135,7	3485036,0	287313,2	3197722,8	438604,9	510292,8	2248825,1

الملحق رقم (2):

نتائج الدراسة المتحصل عليها باستخدام برنامج

STATITCF

***** ANALYSE FACTORIELLE DISCRIMINANTE *****

TITRE DE L'ANALYSE:

UTILISATEUR
DATE :

CARACTERISTIQUES DU FICHIER : titre:val1

NOMBRE D'OBSERVATIONS : 22 NOMBRE DE VARIABLES : 10 FICHIER DE

DONNEES : val R

***** NO DES VARIABLES ET NOMS *****

1. pb/ 2. ci/ 3. va/ 4. cff/ 5. ri/ 6. ilp/ 7. rs / 8. ene / 9. I.I/10. D/

NOMBRE DE VARIABLES QUANTITATIVES : 8 NOMBRE DE GROUPES : 2

GROUPE No I (1) 11 OBSERVATION(S) GROUPE No 2 (2) 11 OBSERVATION(S)

NOMBRE D ' AXES DEMANDES : 1

STATISTIQUES ELEMENTAIRES

POPULATION TOTALE
DES SERIES
EFFECTIF TOTAL : 22 VARIABLES MOYENNES

ECARTS-TYPES

pb	40.590	6.439
ci	37.021	7.252
va	42.661	6.591
cff	20.384	5.515
ri	45.088	6.784
ilp	21.202	5.297
rs	34.649	9.725
ene	56.777	8.291

CORRELATIONS TOTALES

Pb ci va eff ri ilp rs ene

pb 1.000

ci 0.912 1.000

va 0.966 0.776 1.000

cff 0.687 0.725 0.591 1.000

ri 0.942 0.731 0.993 0.504 1.000

ilp 0.579 0.571 0.548 0.154 0.586 1.000

rs 0.866 0.958 0.731 0.779 0.673 0.487 1.000
ene 0.482 0.149 0.654 0.020 0.718 0.386 0.023 1.000

ETUDE PAR GROUPE

GROUPE	EFFECTIF	VARIABLES	MOYENNES DES SERIES	
1 (1)	11	pb	35.466	4.823
		Ci	30.916	2.869
		Va	38.026	5.948
		eff	18.098	5.086
		ri	40.426	6.125
		ilp	17.608	4.510
		rs	26.405	4.025
		ene	55.970	10.356
2(2)	11	pb	45.713	2.677
		ci	43.126	4.732
		va	47.295	2.922
		eff	22.670	4.950
		ri	49.749	3.327
		ilp	24.796	3.154
		rs	42.892	6.087
		ene	57.585	5.379

ETUDE PAR VARIABLE

VARIABLES	VARIANCES RESIDUELLES	ECARTS-TYPES RESIDUELS	(1/20) PROBA	
pb	16.734	4.091	34.51	0.00%
ci	16.845	4.104	48.68	0.00%
va	24.155	4.915	19.56	0.03%
cff	27.704	5.263	4.15	5.27%
ri	26.722	5.169	17.89	0.05%
ilp	16.660	4.082	17.06	0.06%
rs	29.290	5.412	51.04	0.00%
ene	74.904	8.655	0.19	66.95%

DIAGONALISATION

1re Colonne : Num,ro des axes discriminants
2e Colonne : Valeur propre (variance sur l'axe discriminant)
3e Colonne : Contribution ... l'inertie (pourcentage expliqu, par l'axe discriminant)
4e Colonne : Pseudo F
5e Colonne : Statistique de WILKS
6e Colonne : d.d.l.
7e Colonne : Probabilit, (en %)

8e Colonne : Corr,lation

Axe	Valeur propre	Inertie	Pseudo F	WILKS	ddl	Proba	Corr,l
1	21.9741	100.0%	439.48	50.15	8	0.00	0.9565

VECTEURS PROPRES
(COEFFICIENTS DES VARIABLES CENTREES REDUITES DANS L'EQUATION LINEAIRE DES AXES DISCRIMINANTS)

VARIABLES	AXE 1
pb	2.8151
ci	-1.1408
va	-3.0578
cff	0.5182
ri	0.1743
ilp	-0.2494
rs	-0.3957
ene	0.6773

ETUDE DES VARIABLES

Pour chaque AXE :
IRE COLONNE : CORRELATIONS INTER-CLASSES ENTRE LES VARIABLES ET LES AXES DISCRIMINANTS
2E COLONNE : CORRELATIONS CARRES

VARIABLES	AXES DISCRIMINANTS
AXE 1	
pb	** -0.9968 0.9936 *
ci	** -0.9968 0.9936 *
va	** -0.9968 0.9936 *
cff	**-0.9968 0.9936*
ri	** -0.9968 0.9936 * ilp**- 0.9968 0.9936*
rs	** -0.9968 0.9936 *
ene	** 0.9968 0.9936 *

ATTENTION : Toute repr,sentation plane est une image d,form,e et contracte du nuage des points repr,sentant les observations, les contributions vous permettront d'en juger ETUDE DES CENTRES DE GRAVITE DES GROUPES

Pour chaque AXE :
1RE COLONNE : COORDONNEES DES INDIVIDUS SUR LES AXES DISCRIMINANTS
2E COLONNE : COSINUS CARRES (QUALITE DE LA REPRESENTATION)

GROUPE	AXE 1
1(1)	* 0.9749 0.9939 *
2(2)	* -0.9749 0.9934 *

DISTANCES (D) de MAHALANOBIS ENTRE LES GROUPES

GROUPE No	1	2
1	0.0000	
2	1.9497	0.0000

ETUDE DES INDIVIDUS

LES 2 CHIFFRES de la COLONNE GROUPES SONT :
1) LE NO DU GROUPE AUQUEL APPARTIENT L'INDIVIDU
2) LE NO DU GROUPE AUQUEL IL EST AFFECTE PAR L'ANALYSE
(1 INDIVIDU EST AFFECTE AU GROUPE DONT LE CENTRE DE GRAVITE EST LE PLUS PROCHE)

Pour chaque AXE :
IRE COLONNE : COORDONNEES DES INDIVIDUS SUR LES AXES DISCRIMINANTS 2E COLONNE : COSINUS CARRES (QUALITE DE LA REPRESENTATION)

INDIV. No	GROUPES	AXE 1 No	
A1.	** 1(1) 1	* 0.7977	0.1005*
A2.	** 1(1) 1	* 0.8276	0.0926 *
A3.	** 1(1) 1	* 1.1419	0.2114*
A4.	** 1(1) 1	* 0.9253	0.1050 *
A5.	** 1(1) 1	* 1.2027	0.1289*
A6.	** 1(1) 1	* 1.1939	0.1539*
A7.	** 1(1) 1	* 0.9317	0.0790*
A8.	** 1(1) 1	* 0.7359	0.0476 *
A9.	** 1(1) 1	* 0.9373	0.0868 *
A10	** 1(1) 1	* 0.7947	0.1256 *
Ail	** 1(1) 1	* 1.2347	0.1096*
B1.	**2(2) 2	*-0.9570	0.1610*
B2.	**2(2) 2	*-1.0125	0.1174*
B3.	**2(2) 2	*-0.5115	0.0497*
B4.	** 2(2) 2	* -0.6837	0.0745 *
B5.	** 2(2) 2	* -0.8727	0.1900 *
B6.	** 2(2) 2	* -1.4582	0.4747 *
B7.	** 2(2) 2	* -1.0740	0.1424 *
B8.	** 2(2) 2	* -0.7462	0.0529 *
B9.	**2(2) 2	*-0.9705	0.1237*
B10	**2(2)2	*-1.3161	0.2630*
Bll	**2(2) 2	*-1.1209	0.2040*

TABLEAU D'APPARTENANCE

EN LIGNE : GROUPE D'APPARTENANCE EN
COLONNE : GROUPE D'AFFECTATION

GROUPES	1(1)	2(2)

No
1(1) 11* *
2(2) * 11 *

POURCENTAGE DE BIEN CLASSES : 100.0

ATTENTION : Toute repr,sentation plane est une image d,form,e et contracte du nuage des points représentant les observations, les contributions vous permettront d'en juger

REPRESENTATION DES INDIVIDUS SUR UN HISTOGRAMME

G02 Al. A3.
Bl. A2. A4. A5.
B7. B2. B4. A8. A7. A6.
B6. B10 Bll B9. B5. B8. A10 A9. G01 Ail

****
****

EFFECTIFS 1 1 2 4 1 2 0 1 0 0 0 0 0 0 0 4 3 1 4

BORNES -1.458 -1.189 -0.920 -0.650 -0.381 -0.112 0.158 0.427 0.696 0.965 1.235
-1.324 -1.054 -0.785 -0.516 -0.246 0.023 0.292 0.562 0.831 1.100